

تجلید کتب
صالح الدقر

334.6:R22tA V.1

رشاد و ابراهيم

334-6

R22tA

V.2

~~OCT 1 '62~~

~~FEB 20 '62~~

~~MAY 4 '62~~

~~MAY 18 '62~~

~~FEB 24 '62~~

~~MAY 18 '62~~

~~MAY 23 '62~~

~~MAY 12 '62~~

~~1 - Oct 70~~

JAFET LIB.

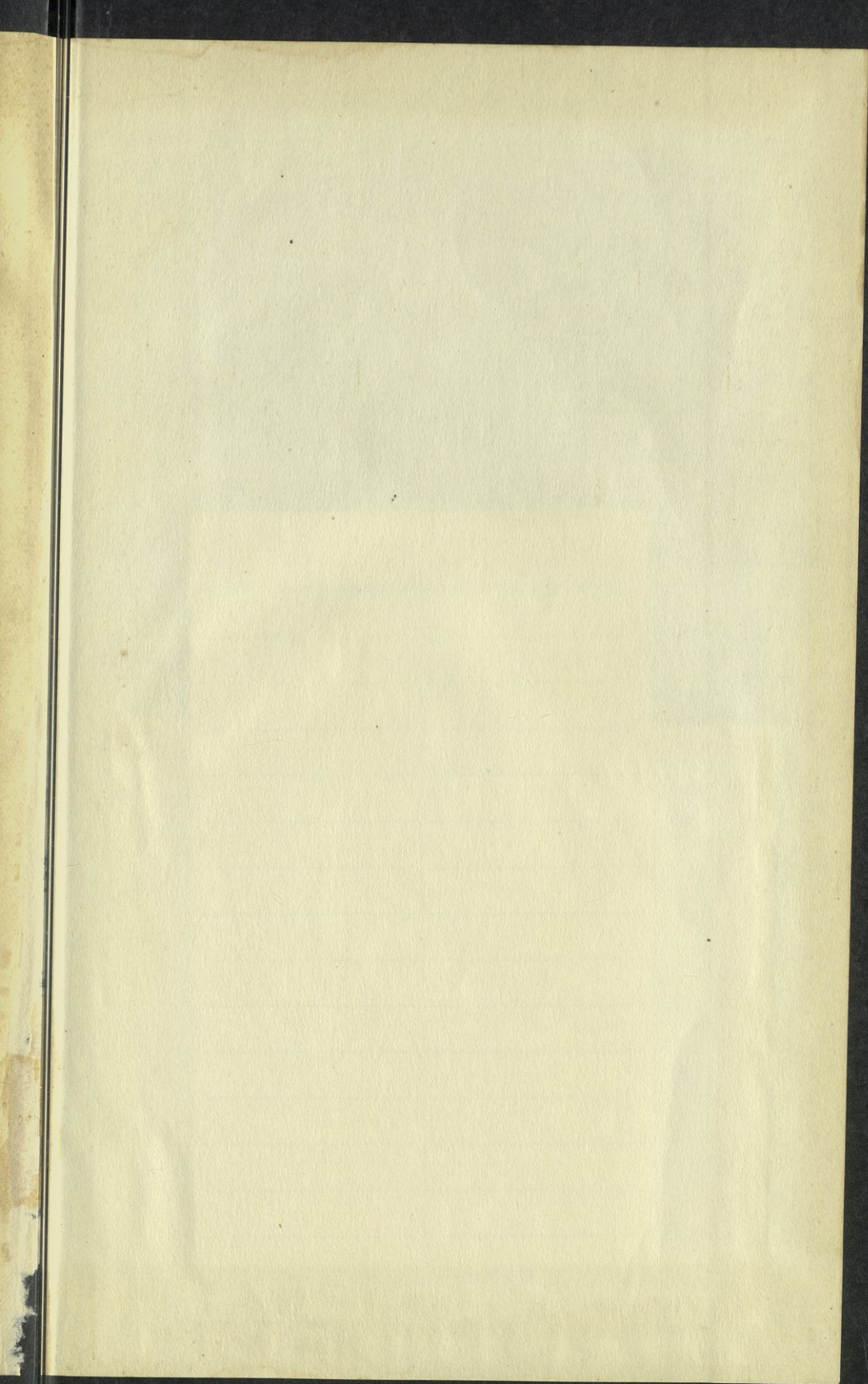
~~17 MAR 1991~~

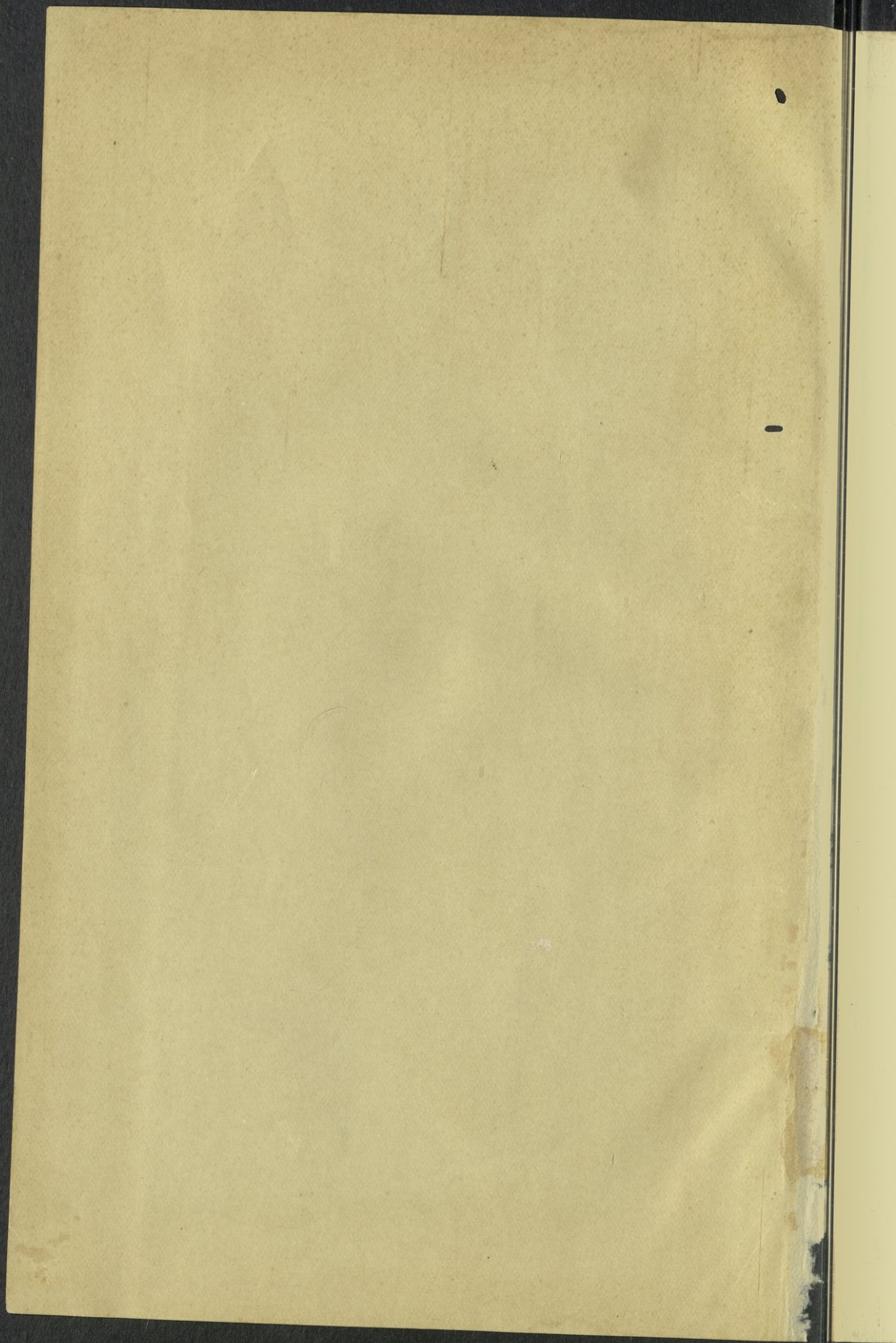
~~1 - Jun 71~~

JAFET LIB.

~~JUN 1982~~

~~MAY 12 '62~~





6
7
Cat. Feb. 1938

وزارة المعارف العمومية

334.6
R22tA
v.2
c.1

كِتَابٌ

الْبَيْعَاءُ وَنَزْلُ الْعِي

الجزء الثاني

تأليف

ابراهيم رشاد

مدير قسم التعاون بوزارة الزراعة

دكتور في الفلسفة من جامعة إيرلندا ، وأستاذ في الاقتصاد السياسي
من جامعة كمبردج ، وبكوريوس في العلوم الطبيعية من جامعة برستول ،
وحائز لدبلوم الزراعة العليا من كليتي سبرنسترواي

الطبعة الثانية

حق الطبع محفوظ للوزارة

57291

القاهرة

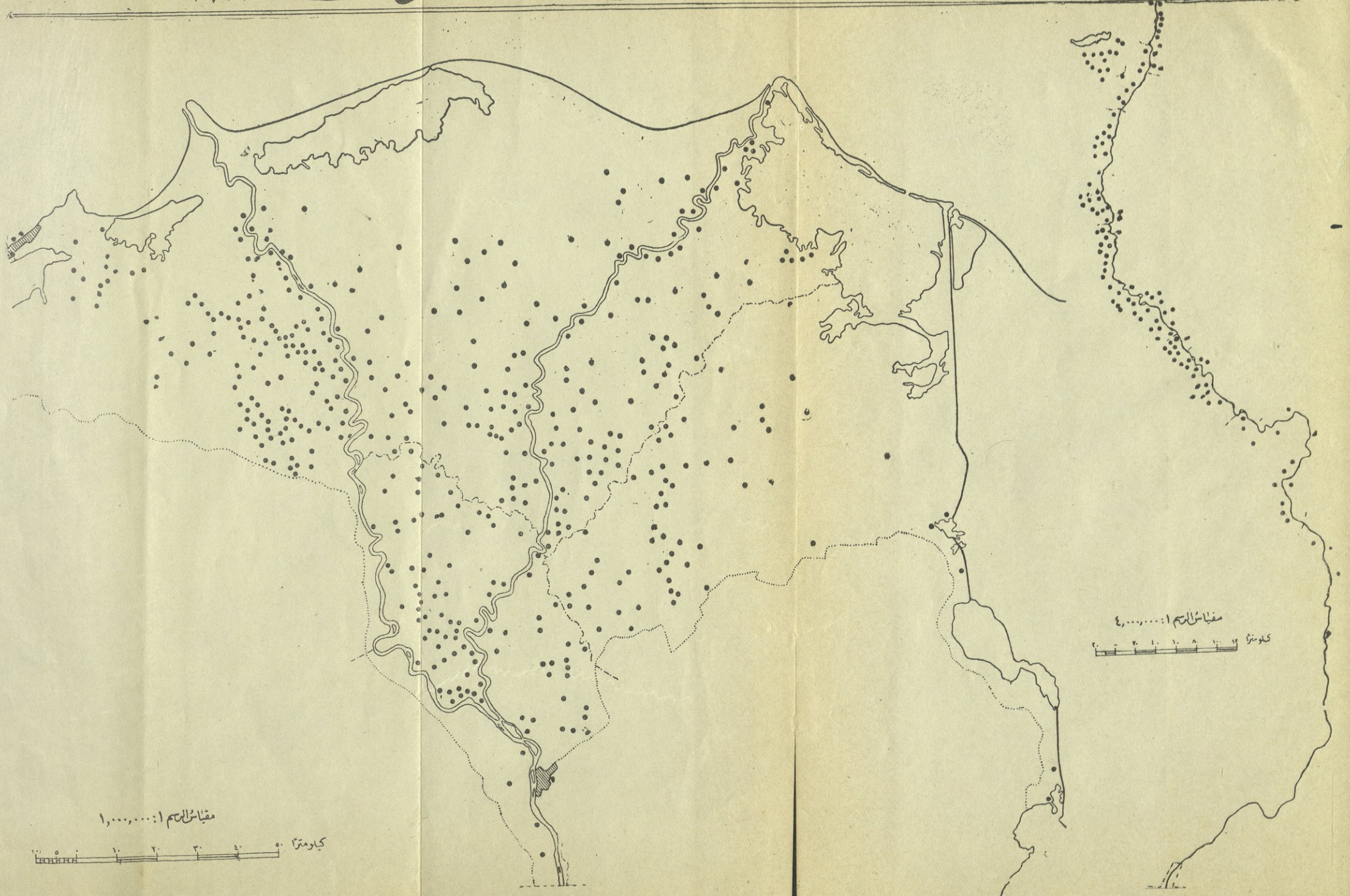
طبع بالمطبعة الأميرية بهيولاق

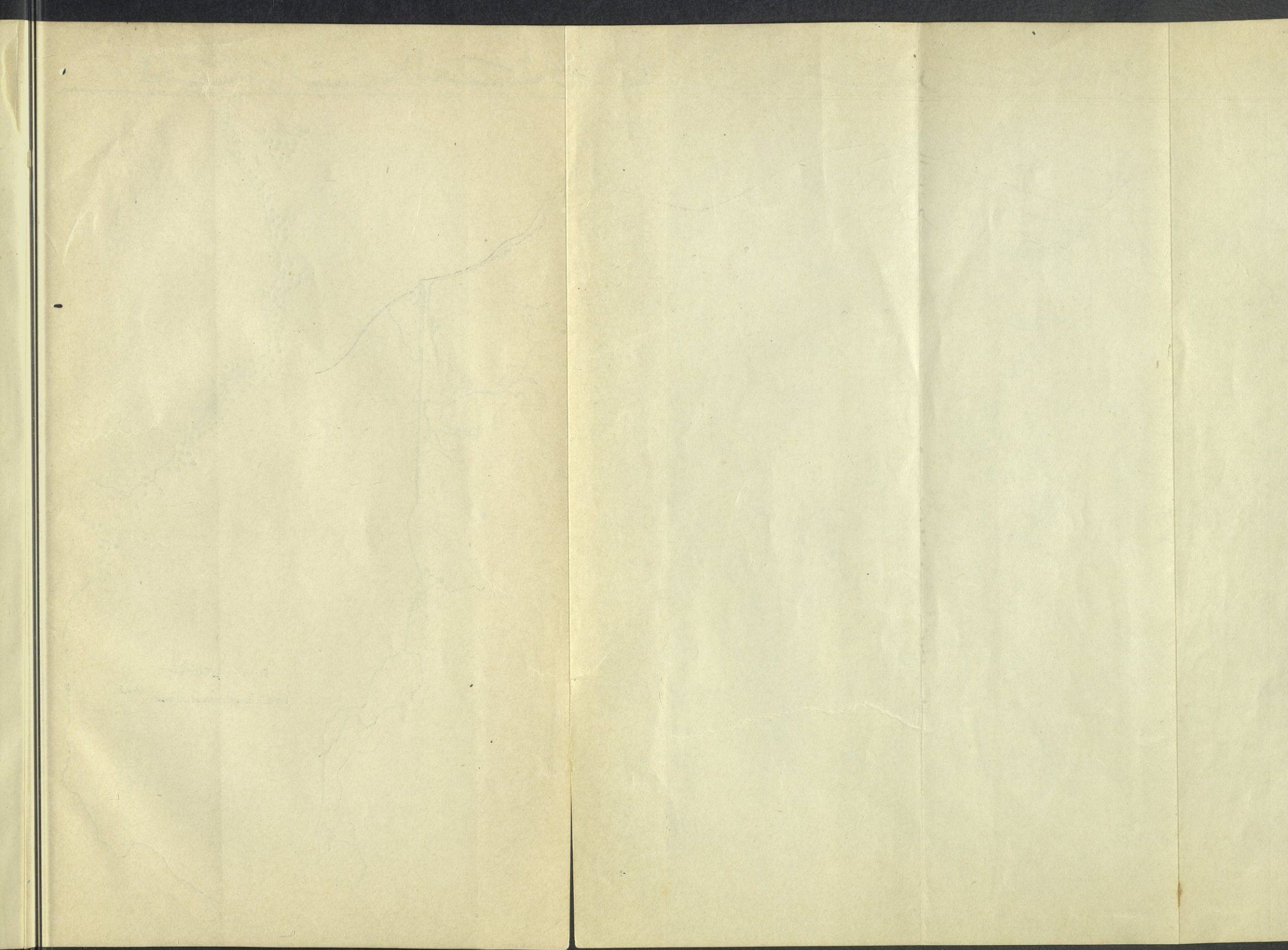
١٩٣٥

Cat. Feb. 1938



الجماعات والنواحي في الجزائر سنة ١٩٣٣

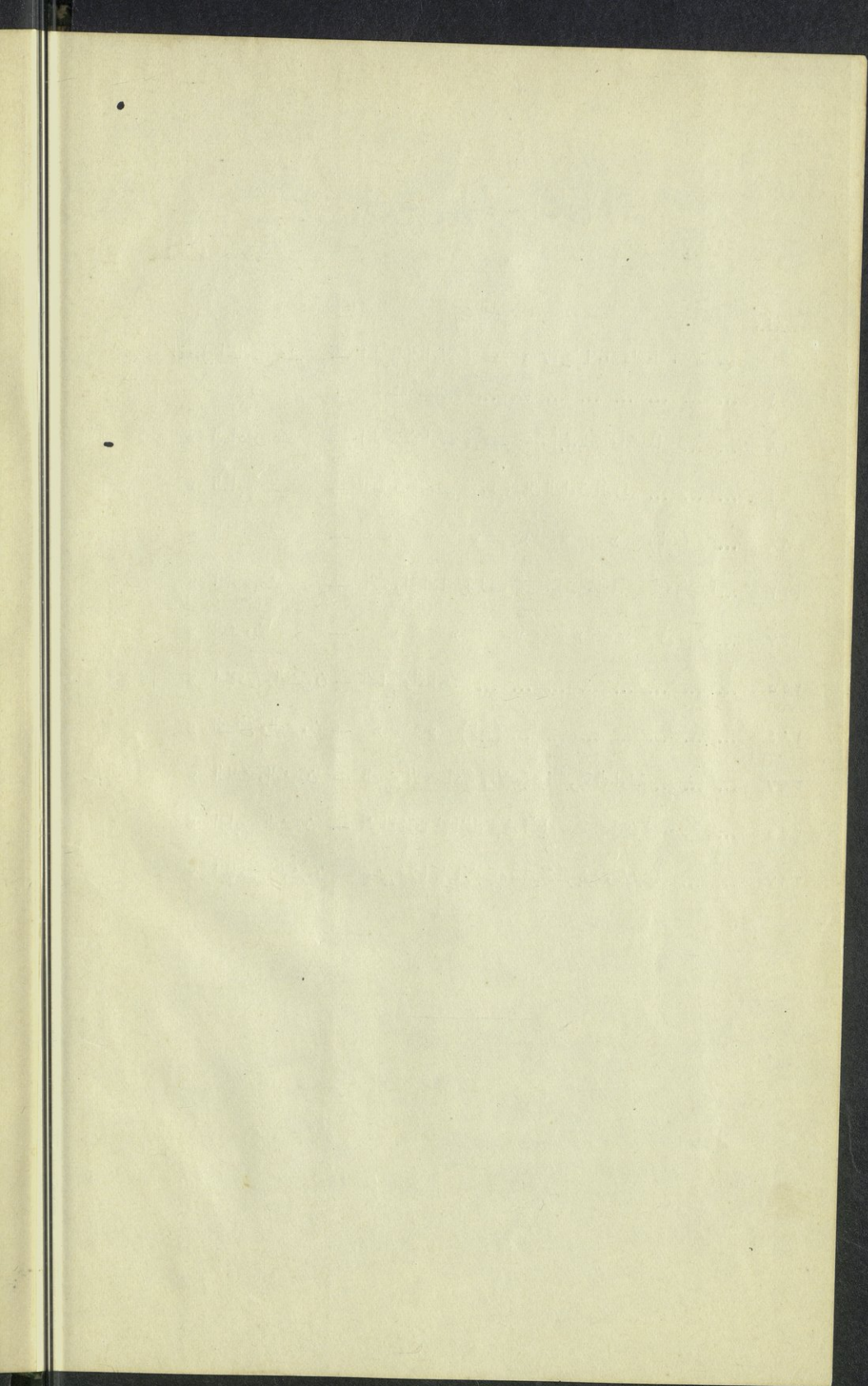




فهرس الجزء الثانى

صفحة

الفصل الخامس عشر	— الحركة التعاونية فى مصر ، تاريخها وانتشارها ، تقدمها ومشاكلها ١
» السادس عشر	— الحركة التعاونية فى مصر ، الجمعيات وأعمالها ... ١٨
» السابع عشر	— التعاون فى مصر فى نظر رجال التعاون الدولى ... ٦٤
» الثامن عشر	— » » » » » (تابع) ... ٨٨
» التاسع عشر	— الأسواق التعاونية لتصرف الخضرة والفاكهة فى هولاندا ... ١١٢
» العشرون	— » » » » » فى مصر ... ١٣٧
» الحادى والعشرون	— التعليم والتعاون ١٥٥
» الثانى والعشرون	— » » (تابع) ١٨٤
» الثالث والعشرون	— النتائج الاقتصادية والاجتماعية للحركة التعاونية ... ٢١٧
» الرابع والعشرون	— أثر التعاون فى الخارج فى اتجاه حركة التعاون فى مصر ... ٢٣٥
» الخامس والعشرون	— بعض المشاكل الاجتماعية للحياة الريفية وعلاجها ... ٢٨٧



بيان الصور

صفحة

- (١) خريطة الجمعيات التعاونية في آخر سنة ١٩٣٣ "ب"
- (٢) المغفور له معالي فتح الله بركات باشا - الوزير الفلاح التعاوني ٦
- (٣) لجنة وضع مشروع قانون التعاون ٨
- (٤) اجتماع للدعاية التعاونية بالزقازيق ١٦
- (٥) توزيع سلف رهن محصول القطن على أعضاء جمعية تعاونية ٢٢
- (٦) شونة حبوب جمعية تعاونية ٢٤
- (٧) مخازن جمعية تعاونية زراعية ٢٦
- (٨) وابور طحين تابع لاحدى الجمعيات التعاونية الزراعية ٢٨
- (٩) مخازن جمعية تعاونية زراعية ٣٠
- (١٠) الجمعية التعاونية لتصرف الفواكه بالقيوم ٣٢
- (١١) فرز وتعبئة المواد بوكالة جمعية تصريف الفاكهة بالقيوم ٣٤
- (١٢) عملية شحن المواد في جمعية القيوم التعاونية ٣٦
- (١٣) عملية فرز وتعبئة بصل الجمعيات التعاونية بمديرية جرجا ٣٨
- (١٤) محل الجمعية التعاونية المنزلية بالاسماعيلية ٤٠
- (١٥) منظر داخلي لمحل الجمعية التعاونية المنزلية بالاسماعيلية ٤٢
- (١٦) محلات الجمعية التعاونية المنزلية لأعضاء نادى الصعيد بالاسكندرية ٤٤
- (١٧) منظر داخلي لفرع البقالة في الجمعية التعاونية المنزلية لأعضاء نادى الصعيد بالاسكندرية ٤٦
- (١٨) لجنة تدخين البساتين التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بكفر شكر ٤٨
- (١٩) آلة الدراس بجمعية التعاون الزراعية ببشيش ٥٠
- (٢٠) ماكينة دراس الأرز التابعة لجمعية دسونس أم دينار ٥٢
- (٢١) ماكينة الحرث لجمعية كفر أبو زاهر ٥٤

- (٢٢) مقاومة دودة القطن بواسطة الجمعية التعاونية الزراعية بدخيس ٥٦
- (٢٣) جمعية التعاون الزراعية بناحية سملا — الأعضاء يستمعون للراديو ٥٨
- (٢٤) المدرسة الابتدائية التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بدرشابة ٦٠
- (٢٥) تلاميذ المدرسة الابتدائية التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بدرشابة ٦٢
- (٢٦) المدرسة الابتدائية التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بالعزيزة ٦٤
- (٢٧) نشر نتائج الأبحاث الزراعية بين المزارعين بواسطة الجمعيات التعاونية ٦٦
- (٢٨) المستر ستركلند — الدكتور رشاد — المستر بويك ٦٨
- (٢٩) السوق التعاونية بلوسدونن — صورة آلة البيع أثناء العمل ١٢٠
- (٣٠) وكالة بيع الخضر والفاكهة التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية ١٤٠
- (٣١) عملية مزاد بيع الخضر بالوكالة التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية ١٤٨
- (٣٢) جرن تفج في شبابه ١٧٠
- (٣٣) منظر خارجي لأحد كتاتيب الشعب ١٧٨
- (٣٤) مكتب جمعية التعاون بيشلا ٢٣٦
- (٣٥) معمل الألبان التعاوني التابع للجمعية التعاونية الزراعية بالعبيدية ٢٣٨
- (٣٦) مصنع النسيج والسجاد التابع للجمعية التعاونية الزراعية بأجا ٢٤٠
- (٣٧) شونة قطن الجمعية التعاونية بناحية كنيسة دمشيت ٢٥٤

محتويات الجزء الثانى

الفصل الخامس عشر

الحركة التعاونية فى مصر

تاريخها وانتشارها ، تقدمها ومشاكلها

(صفحات ١ - ١٧)

أزمة سنة ١٩٠٧ — اعتماد البلاد على رأس المال الأجنبي — أثر سحب رأس المال هذا فى حياة الشعب — عدم امكان البنوك الرأسمالية وكذلك الحكومة تمويل صغار الناس — اتجاه الأفكار الى التعاون ثانية للقيام بهذه المهمة — حيلولة الرعيعة فيما مضى دون ادخال التعاون فى البلاد — ثلاثة أسباب رئيسية لذلك — تنفيذ هذه الأسباب — التعاون ووجهة نظره فى الفائدة التى يتقاضاها رأس المال — سنة ١٩٠٨ وتميز الأسباب لوضع أساس الحركة التعاونية فيها — عمر لطفى الزعيم التعاونى وأعوانه — السلطان حسين كامل النصير الأكبر للحركة — تشكيل لجنة فى الجمعية الزراعية الخديوية لدرس الموضوع — استعانة اللجنة بخبرة أوروبا بالتعاون — مشروع قانون سنة ١٩٠٩ للجمعيات التعاونية الزراعية — اتجاه التشريع التعاونى اتجاها زراعيا — عدم قصر عمر لطفى جهوده على الناحية الزراعية — محاولة عمر لطفى التوفيق بين المبادئ التعاونية وأحكام القانون العام بوضعه أنظمة داخلية تختلف أنواع الجمعيات التعاونية — اختياره للجمعيات التعاونية الزراعية — نوع الجمعيات المتعددة الأعمال وأسباب ذلك — انتشار الحركة فى الريف والحضر — وفاة عمر لطفى فى سنة ١٩١١ — هيئة تعاونية عامة " النقابة المركزية " لتكون بمثابة اتحاد وجمعية للتجار بالجملة وبنك مركزى للجمعيات التعاونية — اخفاؤها وأسبابه — التشريع التعاونى فى سنة ١٩١٤ — السبب فى تحريكه — صدور " قانون الخمسة الأفدنة " وسبب إيقافه — نشوب الحرب العظمى — جهود الحركة وتلاشى جمعياتها منذ ذلك الوقت — النهضة القومية وصدور القانون المنتظر للتعاون الزراعى فى سنة ١٩٢٣ اعتبار هذه السنة حدا بين عهدين فى تاريخ التعاون عهد شعبى انقضى وعهد حكومى بدأ فى ذلك التاريخ — قضاء هذا القانون — إنشاء قسم خاص للتعاون بوزارة الزراعة لتسجيل الجمعيات التعاونية والاشراف عليها — احصاء يدل على انتشار الجمعيات كنتيجة لصدور هذا القانون وجهود ذلك القسم فى صيبل تعديل القانون لجعله أكثر ملاءمة للظروف — تكوين لجنة فى وزارة الزراعة لبحث هذا الأمر — تفضيل اللجنة وضع قانون جديد يكون عاما لازراعى فقط — مواطن الضعف فى القانون القديم — المبادئ التعاونية التى أدخلت فى القانون الجديد — نص القانون الجديد .

الفصل السادس عشر

الحركة التعاونية في مصر

الجمعيات وأعمالها

(صفحات ١٨ — ٦٣)

نتيجة وضع قانون التعاون الجديد أن أعيد تنظيم قسم التعاون بوزارة الزراعة بحيث أصبح في الواقع اتحادا تعاونيا حكوميا مختلف أنواع الجمعيات التعاونية — إحصاء عام عن التعاون ما بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٢ — الجمعيات وأعمالها — معظم الجمعيات جمعيات زراعية من النوع المتعدد الأعمال — أهم أعمالها الاقراض — مصادقة البرلمان عقب موافقته على قانون التعاون في سنة ١٩٢٧ على إعطاء التعاون الزراعي قرضا حكوميا قدره ربع مليون من الجنيهات زيد فيما بعد الى ٣٥٠٠٠٠ جنيه — إيداع الحكومة المبلغ في بنك مصرفاثة ٢ ٪ على ألا يقرض الجمعيات بأكثر من ٤ ٪ والجمعيات بدورها لا تقرض أعضاءها بفائدة أكثر من ٧ ٪ — النظام الذي وضعته وزارة الزراعة وبنك مصر لإقراض الجمعيات بمقتضاه — نقط ضعف هذا النظام — مدة الاقراض لا تزيد على ١٢ شهرا — قبل الأزمة كانت معاملة الجمعيات مع البنك مدعاة للثناء — شدة وطأة الأزمة أعجزت كثيرا من الجمعيات عن التسديد — عملت الحكومة على وضع نظام لتقسيط ديون الجمعيات تخفيفا للحالة — إحصاء يبين مبلغ انتفاع الجمعيات بقرض الحكومة للتعاون — إنشاء بنك التسليف الزراعي في سنة ١٩٣١ — انتقال معاملة الجمعيات التعاونية من بنك مصر الى هذا البنك — النظام الجديد الذي وضع — سعر الفائدة ومدة القرض ونوع الضمان — البنك وماله قانونا من حق الامتياز وحق الحجز الاداري — عيوب النظام الجديد — العلاج الناجع لذلك إنشاء بنك تعاوي مركزي — عدم إمكان ذلك الآن ومعالجة الأمور إلى أن تنهى الظروف لإنشائه — إحصاء بمعاملة الجمعيات مع بنك التسليف في سنة ١٩٣٢ — نقد بعض كبار التعاونيين الأورو بين لخطتنا المصرية في قصر الاقراض التعاوي على الأغراض الاناجية — تقدمهم أيضا لعدم نجاح جمعياتنا في اجتذاب مدخرات أعضائها كودائع لديها — السلع التي توردها الجمعيات لأعضائها — بيع المحاصيل — جمعية الفيوم لبيع الفاكهة — تصريف بعض جمعيات المنوفية والغربية لظن أعضائها — العمل على تصريف محصولي البصل والأرز — مساعدة بنك التسليف الزراعي ومصلحة التجارة والصناعة في ذلك — قيام الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية بتصريف خضرا أعضائها — توريد الحاجات المنزلية — عشرة في المائة من الجمعيات الزراعية تورد الحاجات

المنزلية — عدد الجمعيات المنزلية البعثة قليل جدا — لا تعتمد هذه الجمعيات المنزلية في أعمالها إلا على أموالها الخاصة وكل ما تستمد من معونة حكومية هو الاشراف ومراجعة الحسابات بدون أجر — أهم هذه الجمعيات جمعية الاسماعيلية وعضويتها قاصرة على أعضاء نقابة العمال اليدويين بهذه المدينة — أعمال هذه الجمعية النشطة — القاعدة في جمعيات التعاون المنزلى أن يكون البيع نقدا وبسعر السوق المحلى —

جمع السبب في ضعف حركة التعاون المنزلى في مصر الى جعل الهيئة الموكول اليها الاشراف على الحركة التعاونية بأوضاعها المختلفة تابعة لوزارة الزراعة — التعاون ليس حركة زراعية بل هو حركة اقتصادية اجتماعية تتقدم كافة الطبقات وليست وفقا على طبقة دون أخرى — تفضيل وضع التعاون في أول الأمر تحت اشراف وزارة الزراعة بدلا من تجزئته الى شطرين شطرين شطرين شطرين في وزارة الزراعة وآخر حضري في وزارة المالية — الآن وقد انتشرت الحركة وجب النظر في اخراج التعاون من الصيغة الزراعية واعطاؤه فرصة لتنمية نواحيه المختلفة — الأمور التي تقف في سبيل تنفيذ ذلك في الوقت الحاضر — معالجة الأمور الى أن تنهأ الظروف لتحقيق ذلك — استعمال الآلات الزراعية — ما صادفته الجمعيات من صعاب في مضى شبط همتا في هذا المضمار — السعى في القلب على هذه الصعاب رجاء افادة الأهالي بهذه المخترعات الحديثة — الوجهة الاجتماعية للحركة التعاونية — ليس تحسين حالة الأهالي المادية إلا وسيلة لرفع مستواهم الاجتماعى — من الصعب أن يدرك المزارعون ذلك نظرا الى تمكن الماديات من نفوسهم — مع هذا وصلت الجمعيات الى نتائج لا بأس بها — ينتظر مع الوقت أن تحل هذه الوجهة الاجتماعية من نفوس التعاونيين المصريين المحل للاتق بها — الجمهور التعاونى بشكل عام أرفع مستوى من الجمهور غير التعاونى من حيث النظام والمعرفة والعمل — العوامل المعرقة للحركة — وجود التعاون في غير موضعه في وزارة الزراعة — جهالة عامة الناس وتأخرهم — ضرورة وضع سياسة قوية حية للتعاون غير معرضة للتغيير بتغير الوزراء — خطر تدخل النفايش الزراعية ورجال الادارة في شؤون التعاون — تعدى الحكومة حدودها في الاشراف على الحركة التعاونية — وصول هذا التعدى الى التشريع ، الى التنفيذ فقط — تعديل الحكم الدكتورى في سنة ١٩٢٩ للباب الثالث من قانون التعاون والخاص بمجلس التعاون الأعلى لجعله أقل شعبية وأكثر بيروقراطية — نص التعديل — الدواء الوحيد في الرجوع الى الروح القديمة المخلصة والتزام كل من الشعب والحكومة حدوده — عدم كفاية الموظفين العاملين في ميدان التعاون — حجة الحكومة في ذلك وبطلانها — عدم وجود بنك تعاون مركزى — عدم وجود جمعية تعاونية للاتجار بالجملة — يحسن التمهيد لذلك بإيجاد هيئة مركزية تجمع طلبات الجمعيات وتحصل عليها لهم — جمعية الشرقية للاتجار بالجملة — الحركة التعاونية في مصر حية على ما فيها من نقص يستطاع اصلاحه .

الفصل السابع عشر

التعاون في مصر في نظر رجال التعاون الدولي

(صفحات ٦٤ — ٨٧)

التعاون لاوطن له — نظمه قابلة للتصرف بشرط عدم الخروج على مبادئه الأساسية — الرابطة المتينة بين التعاونيين قائمة على وحدة وجهة النظر في الحياة — هذه الرابطة يغذيها اتصال مستمر يختلف مظاهره — لايجنى بعض التعاونيون عن البعض الآخرأيا يجب ابدائه — نقدنا للحركات التعاونية الأجنبية ونقدم لحركتنا — زيارة المستر ستركلند مستشار التعاون في بريطانيا لمصر — كلمة تقديمنا له — تقريره القيم — أسباب عدم وجودنا على رأس الحركة التعاونية المصرية أثناء زيارته — وصفه للحركة ونقد إياها — موافقتنا على معظم ما أبداه من آراء — عرض تقريره على مجلس التعاون الأعلى الذي أحاله على لجنته الفرعية لدرسه وتقديم تقرير عنه .

الفصل الثامن عشر

التعاون في مصر في نظر رجال التعاون الدولي (تابع)

(صفحات ٨٨ — ١١١)

ما تضمنه تقرير هذه اللجنة التعاونية البريطانية — العلاقة المالية للجمعيات مع بنك التسليف الزراعى — تأسيس بنك تعاونى مركزى — وضع سياسة مستمرة للتعاون لاتتغير بتغير الوزارات التى تتولى الحكم — بأى الوزارات يجب أن يلحق التعاون — تقديرنا لوضع سياسة ثابتة للتعاون على شرط تمكن قسم التعاون من تحقيق هذه السياسة — اعتراض سعادة وكيل وزارة المالية على صيغة قرار اللجنة الفرعية فى مسألة أى الوزارات يجب أن يتبع التعاون — برنامج الخمس السنوات للتعاون ١٩٣٤ — ١٩٣٨ — انهاض الجمعيات القائمة وتطهير الميدان التعاونى — انشاء جمعيات جديدة — الهيئات العامة للتعاون — العناية بتصرف الحاصلات داخل البلاد وخارجها عن طريق التعاون — الثقافة التعاونية — مقتضيات تنفيذ برنامج الخمس السنوات — استقلال قسم التعاون عن التفاتيش الزراعية — مسألة موظفى التعاون —

تسهيل المواصلات لهم — المطبوعات التعاونية — البنات التعاونية — التعليم التعاوني. — إيفاد مكتب العمل الدولي بمجنيف المستر بتلر بناء على طلب الحكومة المصرية لبحث حالة العمل والعمال في مصر — تقريره عن ذلك — تقرير المستر ستركلند عن هذا التقرير — بحث تقرير المستر ستركلند هذا في مجلس التعاون الأعلى — حصر الحركة التعاونية في مصر في أهل الزراعة — لاحق لاحتكار هؤلاء أداة اجتماعية كالتعاون قد استعملت لنفع المجتمع كله في الأقطار الأخرى — المسئول عن ذلك كون قسم التعاون ملحقاً بوزارة الزراعة — علاج ذلك فصله من هذه الوزارة — خطر تقسيم التعاونيين الى معسكرين وتوزيع الاختصاص الى قسمين : قسم خاص بالمدن والآخر بالأرياف — لا تقل حاجة أهل المدن على اختلاف أعمالهم الى التعاون عن حاجة من عداهم — اختصاص الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها واختصاص نقابات العمال في مصر — حاجة الأهالي الى رفع مستوى المعيشة بصفة عامة — التعاون كفيل بذلك — آراء هنري ولف — آراء بلير — ضرورة اتصال حركتنا التعاونية بمثلالاتها في مختلف الأقطار المتمدينة — لا تكفى المكاتبات بل يجب الزيارات — ادراك أوروبا لذلك وإهمال مصر له — عدم وجود جمعيات مركزية في مصر أدى الى انقضاء أى تعامل تجارى بين جمعياتنا وجمعيات أوروبا — محاولة انشاء جمعية مركزية في مصر قبل الأوان أدت الى إخفاقها .

الفصل التاسع عشر

الأسواق التعاونية لتصرف الخضر والفاكهة في هولاندا

(صفحات ١١٢ — ١٣٦)

مقدمة — تعريف الأسواق التعاونية — من مميزات هذه الأسواق أنها تعمل لصالح المنتج والمستهلك — يساعد تكوين هذه الأسواق على تحسين الأصناف والعناية بتعبئتها وفرزها — تاريخ الأسواق التعاونية — تكونت السوق الأولى في سنة ١٨٨٧ — إجماع المزارعين في مبدأ الأمر عن الاقبال عليها استكمال النظام منذ سنة ١٩١٥ — مساعدة الحكومة لهذه الأسواق — زيادة عدد الأسواق تبعاً لذلك تأثيرها بسنى الكساد بعد الحرب — استعادتها لقوتها منذ سنة ١٩٢٥ — الغرض من هذه الأسواق ومبادئ العمل فيها — العمل على رفع شأن زراعة الخضر والفاكهة وتحسين طرق تصريفها —

البيع بطريقة المزاد الهولندية — عدم استعمال طريقة البيع بالعينة وأسباب ذلك — هذه الأسواق لا تتبع إلا حاصلات الأعضاء فقط — وصف السوق التعاونية — السوق التعاونية في الماضي — الشروط اللازمة للسوق التعاونية — السوق التعاونية في الوقت الحاضر — موقع هذه الأسواق — وصف السوق من الداخل — القسم المعد للمشتريين — القسم المعد لموظفي السوق وآلة البيع — وصف آلة البيع — وصف السوق من الخارج — مكاتب الموظفين — المكان الذي تدخل منه القوارب الى السوق — المخازن — المكان الذي تخرج منه القوارب من السوق — الموظفون في هذه السوق ووظيفة كل منهم — وصف مجرى العمل في السوق — كاتب الحسابات يقيد نوع البضائع وكميتها على كل قارب قبل دخولها السوق — دق الجرس — دخول المشتريين — دخول القوارب عمل آلة البيع — اتمام عمليات البيع بسرعة — عمل الفراز — المشترون يدفعون الثمن فوراً — نظام دخول البضائع الى السوق — تغير الأسعار في بحر اليوم — أسباب ذلك — ارضاء كل الأعضاء بتقسيمهم الى جملة أقسام — أوقات العمل في السوق — مراعاة مواعيد قيام قطارات الخضر — مراعاة قيام البواخر الى إنجلترا — تعارف الأسواق المتجاورة على عدم تحديد ساعات عملها في وقت واحد — عناية الأسواق بتعبئة الأصناف وفرزها — توزيع أدوات التعبئة على الأعضاء — وجوب فرز الأصناف وفرض الغرامات على المخالفين من الأعضاء — علاقة الأسواق بالمشتريين — عناية الأسواق بالنظر في شكايات المشتريين — المنازعات — حق الفراز في إعطاء "سماح" — الشروط التي يجب توفرها في الفراز — غرامات الأعضاء — كيف تتصرف الجمعية في هذه الغرامات — قبول المشتريين في السوق — إقفال باب السوق في وجه المشتريين غير المرغوب فيهم — حق مدير السوق في ابطال جميع البيوع أثناء اليوم — النظام الإداري والموارد المالية لهذه الأسواق — قبول الأعضاء أعمال الجمعية العمومية — الموارد المالية — رسوم التحاق الأعضاء — حصص رأس المال — العمولة — الاقتراض — الهبات والعطايا — فوائد الاستئثار — إيجار المخازن — الاحتياجات — صورة ميزانية عمومية لاحدى الأسواق وبيانات اضافية عنها — الاتحاد العام لجمعيات الأسواق التعاونية — نشأته في سنة ١٩٠٨ — الدعوة للتأليفه — الجمعيات المنضمة اليه — الغرض من الاتحاد — نشر الدعوة عن المبادئ التعاونية — إمداد الجمعيات بأخبار منتظمة عن حالة السوق — العمل على الاثثار من زراعة الخضر والفاكهة — توحيد طرق الفرز — محاربة طرق العش والتلاعب إمداد الجمعيات ببيانات عن حالة المشتريين المالية — تنظيم تجارة الصادرات — البحث عن أصناف جديدة من الخضر والفاكهة والحث على زراعتها — شروط التحاق الجمعيات بالاتحاد — الشخصية المعنوية — أن تكون مؤلفة من مزارعين — أن ينص في نظامها على مبدأ الدفع فوراً — ألا يشمل

مجلس ادارتها على أشخاص محترفين لتجارة الفاكهة والخضر — الجمعية العمومية السنوية للاتحاد ومجلس ادارته — نظام التصويت — أقسام الاتحاد — مكتب مراقبة تجارة الصادرات من الخضر والفاكهة — تبعيته للاتحاد قبل سنة ١٩٢٤ — عدد أعضاء مجلس ادارته — التحاقه بوزارة الزراعة منذ سنة ١٩٢٤ — أساع نطاق سلطته تبعاً لذلك .

الفصل العشرون

الأسواق التعاونية لتصريف الخضر والفاكهة في مصر

(صفحات ١٣٧ — ١٥٤)

الطرق المتبعة لتصريف الفاكهة — بيع ثمار الفاكهة قبل نضجها للتجار — في الجهات البعيدة عن المدن — في الجهات القريبة من المدن — "الوكايل" — توحيدها في القاهرة — تعدد الوسطاء — كبر العمولة التي تتقاضاها في الأسواق من المزارعين — تصريف الخضر — بيعها في الأسواق القروية — اتباع طريق تصريف الفاكهة في المدن الكبيرة — زيادة المساحة المنزرعة من الخضر والفاكهة — تسوية المتاعب في التصريف — هبوط الأثمان تبعاً لفساد نظام التصريف المتبع — التعاون هو العلاج — أهم الأسواق التعاونية هو التابع لجمعية التعاون الزراعية بالاسكندرية — تأسيس الجمعية التعاونية الزراعية في أبريل سنة ١٩٢٩ — الصعوبة أمام المزارعين في نقل الخضر الى المدينة — الجمعية التعاونية تتغلب على هذه الصعوبة — كبر شأن الجمعية تبعاً لذلك — النظام المتبع في البيع في الاسكندرية — الأسواق يملكها التجار — المزارعون يحضرون محاصيلهم لبيعها نظير عمولة ٨ ٪ — تحكم التجار في المزارعين — الجمعية التعاونية توحد صفوف المزارعين فتقصر بيع محاصيل أعضائها على سوق واحدة — الجمعية تسترد ١ ٪ من العمولة — الجمعية تنشئ سوقاً خاصة بها في سنة ١٩٣١ توطد مركز السوق في سنة ١٩٣٢ — تناقص عدد الأسواق الأخرى في سنة ١٩٣٣ — ادارة السوق وطرق العمل فيها — خمسة مديرين للسوق — رأس مال السوق ١٠٠٠ جنيه — موظفو السوق ووظائفهم — البوابة — طرق البيع — كبر العمولة سببه عدم ضمان تحصيل ثمن المباع — البيع خارج السوق — البيع داخل السوق قبل المزاد — البيع لتجار الصّادر — البيع بالمزاد — وضع النظام الحسابي للسوق — التحصيل — عدم ضمان المشتريين في الدفع — الخطر من ضياع جزء كبير من ثمن

الأصناف المباعة — مراقبة المشترين والتحرى عنهم — الشكاوى — شكوى المشتري من السعر الذى أملاه المزارع للسوق — شكوى الأعضاء من ادارة السوق — خدمات السوق — تصريف خضر الأعضاء — اقراضهم للزراعة — دفع جزء من ثمن المحصول مقدما — ضمان السوق للسالك فى الايجار راحة للأعضاء — توريد البذرة والأسمدة — علاقة الجمعية التعاونية بسوقها — السوق فرع من الجمعية يست له الشخصية المعنوية — احصاءات الجمعية وسوقها .

الفصل الحادى والعشرون

التعليم والتعاون

(صفحات ١٥٥ — ١٨٣)

أغراض التعليم وأغراض التعاون — ارتباط أغراض كل منهما بأغراض الآخر — عدم توقف لزوم التعاون لشعب على مبلغ انتشار التعليم فيه — موافقة رأى هنرى وولف لهذه الفكرة — التعليم والتعاون متمان أحدهما للآخر ولا بد من أن يتمشيا معا — التعليم يرقى الانسان نظريا والتعاون يرقيه عمليا بفسح الفرصة أمامه لتطبيق ما تعلم — قيام عمر لطفى لنشر التعاون فى برامج التعليم — انتشار التعليم العام فصح المجال أمام التعاون — رقى كل من التعليم والتعاون فى أوروبا أوجد بينهما صلة محكمة — التعاون فى أوروبا مدرسة تطبيقية للتربية المدنية والسياسة بل والدينية إذ أن "الدين المعاملة" — التعليم الصحيح لا بد له من الارتباط بالتعاون — مثال الدانمارك ومدارس الشعب — مجد الدانمارك قبل الحروب النابليونية — الشدة التى وقعت فيها بعد هذه الحروب وسببها وهو تحالفها مع نابليون واشتركاها فى السقوط معه — ألمانيا تغير عليها فى سنة ١٨٦٤ وتقتطع منها ولايتين — اضطراب الأحوال الاقتصادية فى الدانمارك فى الوقت نفسه وتحكم الطبقات العليا فى الشعب — كساد تجارتها وقوة منافسة أمريكا لحاصلها واقفال أسواق روسيا وألمانيا فى وجه محاصيلها — اعتماد الشعب الدانماركى على نفسه فى وسط هذه المحن واقداؤه بأمريكا الشابة فى الاعتماد بالنفس — تكاتف الشعب واصلاح شؤونه بالعلم والتهديب — قيام الحياة البرلمانية وانتظام الأحوال الداخلية — البرلمان يصدر قانون سنة ١٨٧٥ بإنشائه بنك للتسليف لمساعدة صغار الزراع على شراء الأراضى ليصبحوا مالكيين — شروط الحكومة لمساعدة الزارع على شراء الأرض أساسها الوثوق من قدرته على الاستفادة منها — وقوف

حركة المهاجرة الى أمريكا بسبب محسن الأحوال وسهولة الحصول على الأراضي — قروض الحكومة
للاهل لاصلاح أراضيهم — أكثر من ٩٠٪ من الزراع في الدانمارك الآن يمتلكون الأرض التي
يزرعونها — أثر كثرة أصحاب الأملاك في تلك البلاد، انتشار الروح الوطنية لاذ أصبحت مصلحة الدولة
هى مصلحة الأفراد — الديمقراطية تقوم على هذا الأساس — قيام التعليم والتعاون على الديمقراطية والملكية —
شحن الهمم فى سبيل ترقية استغلال الزراعة أدى الى الأخذ بالزراعة "الكثيفة" والاتجاه الى أعمال
زراعية منها انتاج اللحوم ومصنوعات الألبان — التعاون روح هذه الحركة لاسيما فيما يتعلق بترقية وسائل
التصريف — النظام التعاونى أغنى عن النظام الرأسمالى فى ادارة الأعمال — ٤٠٠٠ جمعية تعاونية
فى الدانمارك فى الوقت الحاضر أعضاؤها مليون ونصف مليون عضو ومجموع المعاملات ١٥ مليون جنيه
انجائزى — نظام التعليم فى مدارس الشعب نظام عملى عليها واخلقيا ولذلك ارتبط بالتعاون — جمعيات
اقتصاديات الأراضي وخدماتها وأهمها تمكين الزراع من الانتفاع بثمرات العلوم العصرية — التعاون
فى الدانمارك أساس الحياة الاقتصادية والاجتماعية — المزايا الاقتصادية التى بلغتها البلاد بفضلها —
المزايا الخلقية — المزايا الاجتماعية — المزايا السياسية — التعليم فى مدارس الشعب فى الدانمارك —
فضل سفر جرنفج منشئ هذه المدارس — أثر أعماله عميق لا يتوقف على تفوذه الشخصى فى حياة
شأن غيره من الأعضاء — احتفال البلاد بذكراه — ملخص سيرته — استفادته مما شاهد من أحوال
انجلترا وغيرها — نقده لعبوب التعليم المتبع فى عصره — استخلاصه طرقا جديدة لنظامه الجديد قائمة
على ادخال التعليم الصحيح فى أعماق النفوس لاعلى الامتحانات والكتب ، وعلى تخريج رجال ونساء يؤهلون
للحياة الدانماركية الحديثة من الوجهات الخلقية والسياسية — انشاء أول مدرسة من مدارس الشعب
فى سنة ١٨٤٤ فى رودنج — وفاة جرنفج فى سنة ١٨٧٢ وقيام كرستن كولد بعد جرنفج لنشر هذه
المدارس — استقلال هذه المدارس ومرونة طرق الدراسة فيها جعلها حياة فعالة — اعانة الحكومة
لهذه المدارس ماليا — اتصال المتعلمين فى هذه المدارس بها بعد اتمامهم الدراسة — اختلاف هذه
المدارس فى تفاصيل البرامج واتحادها فى الأساس والأساليب — اتصال المدارس المذكورة بالثقافة
العامة والحياة الاجتماعية — فثار هذه المدارس يعتبرون زعماء من الوجهة التفكيرية للاهل وساطة التى هم
فيها — محاضراتهم ومناقشاتهم فى المسائل العامة مع الاهل ونفوذهم الأدبى وأثر ذلك فى الاصلاح —
ما بلغته الدانمارك بفضل هذه المدارس .

الفصل الثانى والعشرون

التعليم والتعاون (تابع)

(صفحات ١٨٤ — ٢١٦)

التعليم التعاونى — فى كليات التعاون — كلية مانشستر ، تاريخها ، غرضها — العلوم التى تدرس فيها : " القسم الأول - التعاون " ، " القسم الثانى - التاريخ " ، " القسم الثالث - الاقتصاد " ، " القسم الرابع والخامس - التربية الوطنية وعلم الاجتماع " ، " القسم السادس - التعليم " ، " القسم السابع - نشر الدعوة والخطابة " ، " القسم الثامن - علوم خاصة " ، " القسم التاسع - العلوم التجارية " — إجازات الكلية وامتحاناتها ومصروفاتها والعيشة فيها — فى الجامعات والكليات — شارل جيد وجامعته — المربون — برنامج دراسة التعاون فى كلية كبردج — تعريف التعاون — المصارف التعاونية — الجمعيات التعاونية الزراعية — الجمعيات التعاونية للصناع — جمعيات التعاون المنزلى — التشريع التعاونى — التعليم بالمراسلة — انفراد انجلترا بهذا النوع من التعليم — تولى الاتحاد التعاونى بمنشستر هذه المهمة — للطالب بالمراسلة أن يدخل امتحانات الكلية ويحصل على شهادتها — المواد التى تدرس بهذه الطريقة — فى المدارس التعاونية الصيفية — قيام الاتحاد التعاونى بتنظيم هذه المدارس فى المصايف وجمعها بين التعليم والترويج — طلبة هذه المدارس من أعضاء الجمعيات التعاونية ومن رجال التعاون النابرين فى انجلترا — نظام المحاضرات وأوقات الفراغ — تبادل الآراء بين الأعضاء من مختلف الجمعيات — تكاليف الطالب فى هذه المدارس — منح الجمعيات لأعضائها لحضور هذه المدارس — تخصيص بعض هذه المدارس لأبناء أعضاء الجمعيات التعاونية — المدارس التعاونية الدولية الصيفية — كيف نشأت ؟ — هذه المدارس شبه اجتماعات أو مؤتمرات تعاونية دولية — طلبة من ١٦ أمة فى مدرسة فريدراف التعاونية الدولية الصيفية فى سنة ١٩٣١ — هذه المدارس فى أول عهدها كانت تحت إشراف الاتحاد التعاونى بانجلترا ثم تولاها الاتحاد التعاونى الدولى وتلقى الدروس فيها باللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية — فى جمعيات التعاون المحلية — لجان التعليم التعاونى فى الجمعيات غرضها تقوية الأعضاء ومستخدمى الفروع المختلفة فى مصر — مدارس المعلمين الإلزامية والمسكاتب العامة — البرنامج الذى وضعته لها وزارة المعارف والتعديلات التى أدخلت عليه منذ سنة ١٩٢٥ — مدرستا الزراعة العليا والتجارة العليا — البرنامج الذى صادق عليه مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٠ — مدرسة الزراعة المتوسطة — فى كلية

الحقوق — المطبوعات التعاونية — نشر الكتب وترجمتها — النشرات التعاونية — الصحف والمجلات التعاونية — الاتحاد التعاوني للجمعيات المنزلية في سويسرا يصدر ثمانى صحف بعضها بالفرنسية وبعضها بالألمانية وبعضها بالاطالية — التقارير والكتب السنوية — المكتبات التعاونية — المؤلفات التى صدرت فى مصر عن التعاون — النشرات التى أصدرها قسم التعاون — التقرير السنوى — صحيفة التعاون — مكتبة قسم التعاون .

الفصل الثالث والعشرون

التأىج الاقتصادية والاجتماعية للحركة التعاونية

(صفحات ٢١٧ — ٢٣٤)

التأىج الاقتصادية : ديب الروح القومية فى جسم ايرلندا — القوانين التى كان لها الأثرالفعال فى تحسين الحالة الاقتصادية : (١) قوانين الأرض ، (٢) قوانين العملة فى المزارع ، (٣) قانون مجلس الجهات المكنتلة (٤) قانون مصلحة الزراعة والتعليم الفنى — عدم كفاية مجهود الحكومة لاستكمال الاصلاح اذا لم يقم الشعب بواجبه ويعمل مستقلا — الاستدلال باحصاءات الجمعيات التعاونية المختلفة — جملة على ما جنت ايرلندا من المزايا الاقتصادية على يد التعاون — عدم اقتصار ذلك على الأعضاء وتعيديه الى الأهالى اجمالا وسببه — قصور الاحصاءات عن تمام الإلمام بقدر الخدمات الاقتصادية للحركة — المزايا الاقتصادية التى جناها الفلاح من وراء التعاون بصفته متجا ومستهلكا — تساوى الفلاح الصغير والكبير فى الانتفاع بهذه المزايا — مسألة الأجير فى المزارع والتعاون — استئثار التعاون للقوى الطبيعية الكامنة فى نفوس الشعب وتوجيهها فيما أعدت له — سبق الرقى الاقتصادى الرقى الاجتماعى فى الشعوب الجادة فى نهضتها — التأىج الاجتماعية — للحركة التعاونية وجهة اجتماعية مجانية الوجهة الاقتصادية — قصور أى اصلاح عن الكمال اذا أهمل العنصر الانسانى وانما كامل خلقه — حلول التعاون محل الوساطة بين كل الهيئات العاملة لرقى الزراعة وبين الفلاح نفسه — الجمعيات التعاونية من الفلاح بمثابة صاحب ومرشد ومدافع — تهيئة التعاون للفلاح لتنمية استعداده فيما يتعلق بعلاقاته بالأعمال التجارية والمالية — الفلاح كزارع وتاجر — التعاون وتعليم الفلاحين واجباتهم

المدنية على آتمها — التعاون وازع نفسانى عن ارديلة — التعاون مبعث روح الحياة الاجتماعية الحققة —
 جمع شمل المختلفين فى العقيدة والسياسة تحت لواء واحد بفضل التعاون — تجيله الحياة القروية للفلاحين
 برسائل الترويج وبوعات الاهتمام بها وأثر ذلك فى تقليل الهجرة — المأمول فى التعاون تحقيق المدنية
 الفاضلة التى لم يزل العلم والأدب يدعوان إليها .

الفصل الرابع والعشرون

أثر التعاون فى الخارج فى اتجاه حركة التعاون فى مصر

(صفحات ٢٣٥ — ٢٨٦)

الوجوه الظاهرة فى الحركة التعاونية الاردنية وتطبيقها على حالتنا فى مصر : (١) التعاون فى التوريد —
 الجمعيات التعاونية فى مصر جمعيات متعددة الأعمال وسبب ذلك ، (٢) التعاون فى الانتاج — حلب
 القطن وكبسة — معامل الألبان — معامل حفظ الفاكهة وعمل المربى — معامل حفظ الخضروات
 وعمل الصلصة — تبييض الأرز ، (٣) التعاون فى الإقراض — أهمية الاقتراض لدى جميع المنشآت
 التعاونية فى مصر — معونة الحكومة للتعاون — مذهب القائلين بمعونة الحكومة — مذهب القائلين
 بالمعونة الذاتية — المساعدة التشريعية — المساعدة المالية — المساعدة التنظيمية — مركزنا فى مصر
 حيال هذا الموضوع — تنظيم الحكومة للتعاون فى مصر — التوفيق بين مذهبي معونة الحكومة والمعونة
 الذاتية — اقراض الحكومة للتعاون عن طريق مصرف مصرى — الإقراض بفائدة وبشروط مناسبة —
 اقراض الجمعيات بنسبة معينة لمجموع ما لديها من المال — التعامل تحت اشراف وزارة الزراعة —
 الضمان هو المسئولية . الأدوار التى مرت بها طرق تمويل الجمعيات التعاونية فى مصر — التمويل بالطرق
 التعاونية ، (٤) التعاون فى بيع الحاصلات — البيع التعاونى أصعب أشد — كمال المجهود التعاونى —
 البيع التعاونى لا يكون تاما حتى تتولى جمعية مركزية بيع منتجات الجمعيات المحلية — قطع إيرلندا مع فرط
 مجهودها نصف الطريق — القطن المصرى والبيع التعاونى — العقوبات القائمة فى سبيل ذلك وأسبابها —
 ثمار التعاون لا تنضج إلا بعد تشبع النفوس بمبادئه — التعاون لا يعمل لرفع أثمان الحاصلات الزراعية
 مما يثقل كاهل المستهلك — صواب اتقان التوريد التعاونى قبل كل شئ . ، (٥) الاتجار التعاونى
 بالجملة — اذا تعددت الجمعيات التعاونية شعرت بالحاجة الى إيجاد هيئة تجارية عامة لها فى مصر —
 لم يحن الوقت لإنشائها — طريقان لسد الحاجة فى الماضى — الجمعية الزراعية الملكية — محاسن

وعيوب اختيارها — وزارة الزراعة — محاسن وعيوب اختيارها — أفضلية الطريق الثانى فى الماضى — قيام بنك التسليف الزراعى بمهمة التوريد — اعتراضنا على قيام البنك بالتجارة — (٦) التعاون فى الاستهلاك — أهمية التعاون المنزلى فى كل البلدان على السواء — التعاون فى الإنتاج هو تعاون بين طبقات المنتجين — التعاون فى الاستهلاك شامل للجميع — تنظيم قوى المستهلكين فى العالم أجمع بالنظم التعاونية — الوصول الى "الدولة التعاونية" — الجمعيات التعاونية المنزلية فى مصر — متى تؤسس الجمعية التعاونية للتجارة بالجملة — كيفية تدرجها من التوريد الى الإنتاج — غزل ونسج القطن — الاشتراك فى الجمعية التعاونية الدولية للتجارة بالجملة ، (٧) المعونة الحكومية والمعونة الذاتية — التعاون حركة اقتصادية اجتماعية قائمة على المجهود الاختيارى للشعب — الحكومة تعين التعاون تبعاً للظروف — مركزنا حيال ذلك فى مصر — صواب الاستعانة بالحكومة فى أول الأمر — لمعونة الحكومة شكلان مادى ومعنوى — اقتراح إنشاء مصرف مهمته تدير المال لجمعيات فلاحية تعاونية — يد الحكومة كوسيلة معنوية فى تنظيم الحركة التعاونية عندنا ، (٨) التعاون فى الفلاحة — التعاون نظام يطبق على مختلف نواحى الحياة — حيازة الأراضى وفلاحتها تعاونيا — الطريقة الجمعية — الطريقة الفردية — حاجتنا فى مصر الى هذه النظم لخريجي المدارس الزراعية — المشروع يرفع مستوى الزراعة بأن يعمر الأراضى وينشط حركة المواصلات ويرفع قيمة الأرض فتزداد ثروة البلد والحكومة — تمويل المشروع تقوم به الحكومة وأسباب ذلك — كيفية فلاحه الأرض — عدم امكان تحقيق الطريقة الجمعية — اتباع الطريقة الفردية — قواعد العدل — الأرض التى تختارها الحكومة ونوعها وتوزيعها — إنشاء جمعية تعاونية ذات مسئولية مطلقة — بيع الحكومة للأرض بالتقسيط — وضع المشروع انشائى للأرض — مدير المزرعة — تسديد الأعضاء للأقساط — المخالفات ، (٩) التعاون والرأسمالية المصرية — الرأسمالية ملة واحدة — وجوب الحصر ونحن على أبواب الاستقلال الاقتصادى على أن نجعل الثروة فى يد الشعب نفسه — كفالة التعاون بتحقيق هذه الديانة — مثل من شرور الرأسمالية فى أوروبا — محاولة المذاهب الحديثة تخفيفها أو تغييرها أو قتلها — حجتا المعارضين والقائلين ببناء حياتنا الاقتصادية من الآن على أساس التعاون ، (١٠) الوجهة الاجتماعية للحركة — اهمال المتعاونين الوجه الاجتماعى من الحركة التعاونية وسببه — اخفاق الجمعيات التعاونية فى مهمتها اذا لم تجعل غرضها الأسسمى خلق نمط راق من أعضائها — لن يغنى كمال الحياة الاقتصادية فى مصر عن أمرها الاجتماعى شيئاً — ما قامت به الجمعيات التعاونية من الأعمال الاجتماعية الى الآن — (١١) مكان المرأة من الحركة — ضرورة اشتراك المرأة فى الأعمال القومية — المرأة المصرية فى النهضة الحاضرة — اتاحة الفرصة للمرأة المصرية للقيام بدورها فى الحياة العامة — كان نهضتنا

الحاضرة مستمد من أوروبا — على هذا الأساس سيكون قيام حياتنا القومية المقبلة — وجوب ادراك هذه الحقيقة من الآن واعداد العدة لذلك — المرأة عندنا وعندهم — مستقبل الأمة متوقف على المرأة — ضرورة أن تكون للمرأة وجهة قومية في أعمالها — لا بكل النظام التعاوني حتى يكون للمرأة دور فيه — الهيئات النسوية التعاونية في أوروبا وأمريكا — الفلاحية المصرية — خطة السير — تشييد نظام اجتماعي سام في مصر على أساس التعليم الإلزامي والتعاون الاختياري .

الفصل الخامس والعشرون

بعض المشاكل الاجتماعية للحياة الريفية وعلاجها

(صفحات من ٢٨٧ — ٣٣٣)

معالجة المشاكل الاجتماعية للحياة الريفية بث روح الجماعة — التعاون خير وسيلة لبث هذه الروح لأنه يتفق مع طبيعة الإنسان وتكوينه — للانسان جسم وروح وللتعاون ناحيته المادية والمعنوية — عقد المؤتمرات الدولية في ربع القرن الأخير لتحسين الريف وحل مشاكله : (١) أهل الريف — الريف مشتل الأمة — رقي الريف يصبح رقي المدينة والعكس في العكس — معنى القدرة على الانتاج والابتكار ، (٢) كيف نخلق النوع الصالح ؟ — بستاني المشتل وأهميته — هذا البستاني هو المرأة نصف الانسانية — بفضلها تقوم صروح الأسرة القومية ، (٣) تأثير نزوح الريفيين الى المدن — نزوح الشبان الأقوياء من الريف يسبب فساد وتعميم العنصر الكليل فيه — المدن تستنفد قوى الرجال وتتطلب دائماً دماً جديداً — كيف نضمن بقاء عدد كاف من العنصر الصالح في القرى ؟ (٤) توفير أسباب العيش الرغد — الإشارة الى ماورد في الكتاب عن دور الجمعيات التعاونية في فتح أبواب الرزق أمام أهل الريف ، (٥) توفير أسباب الحياة الاجتماعية الراضية — الفرق بين الجيرة في المدن والجيرة في الريف — الزعم بأن الريفي سيبقي دائماً متأخر عن المدن — وجوب زوال هذا الاعتقاد الخاطئ — يجب أن ينال الريفي حظه من الحياة ، (٦) بيت القروي هو حصن الأمة القائم — ما فكر فيه المصلحون لتحسين البيت القروي — ذهاب تلك الجهود هباء — كيف يجب أن تبني الدار — (٧) مسجد القرية وأثره في تحسين الحياة الاجتماعية — التعاليم الدينية قوانين المدنية الريفية — وجوب

العناية بالمسجد ، (٨) — مدرسة القرية — مجمع للثقافة فى الريف — اذا كان تحسين حالة المدارس فى الحضر واجبا فهو فى الريف أوجب وأسباب ذلك — الاشارة الى أساليب التعليم فى الدانمرك ، (٩) . مستشفى القرية — قرى مصر أحوج للمستشفيات من قرى أوروبا — لا تخلو قرى أوروبا من المستشفيات ، (١٠) التآلف والإخاء — التمهيد لاجتماع القرويين فى المساجد والجمعيات التعاونية والمحافل والأعياد والفرق الرياضية والنوادي ودور الكتب وقاعات المحاضرات — الرياضة والتسلية — وجوبها — معارضة البعض لذلك — الخطأ الذى يقعون فيه — مستقبل الفلاح ، (١٢) الأعيان المتغيبون — عدم عنايتهم بأراضيهم وتحسين حال فلاحهم — علاقة الأعيان بمسأجرى أطيانهم — الأعيان قادة الهيئات الريفية وعليهم يتوقف رقيها — وجوب عودتهم الى قراهم — المدينة الريفية والمدينة الفاضلة .

الفصل الخامس عشر

الحركة التعاونية في مصر

تاريخها وانتشارها ، تقدمها ومشاكلها

نزلت بمصر أزمة سنة ١٩٠٧ وهى على غير استعداد لمقاومتها والتغلب على صعابها . إذ كانت البلاد تعتمد على رأس المال الأجنبي وعلى بيوتات المال الأجنبية لتمويل أعمالها فى الريف والمدن . وقد أثر سحب رأس المال هذا فى حياة الشعب الاقتصادية تأثيرا عميقا . نعم إن البنوك العادية وبنوك الرهن العقارى والبنوك الزراعية كانت قائمة فى البلاد منذ عهد بعيد غير أنه اتضح أن هذه البنوك لا يمكن أن تخدم أغراض صغار الناس لاسيما أهل الريف ، الأمر الذى من أجله حاولت الحكومة أن تمدهم بالمال مباشرة ولكن كان ذلك بغير جدوى .

لمحة تاريخية :

حيال هذه الظروف — الأزمة الطاحنة من جهة والفشل فى التذرع بالوسائل المذكورة حتى فى أيام الرخاء من جهة أخرى — كان من الطبيعى البحث عن طريقة أخرى يستطيع بها امداد الفلاح الصغير الذى تتكون منه الأغلبية الكبرى فى هذه البلاد وتقويته حتى يصبح فى مقدوره شراء حاجاته الزراعية وبيع محصولاته دون أن يغبن .

لهذا اتجهت الأفكار ثانياة الى التعاون على الرغم من الفكرة الرجعية التى حالت دون دخوله فيما مضى وهى أن إيجاد حركة ديمقراطية كهذه فى مصر لا يخلو من

الخطر . وذهب القوم الى أن تعاليم التعاون قد تؤدي الى افلات الشعب من رقابة الحكومة . وقال بعضهم إن الأمة لم تنضج بعد لتفهم مبادئ التعاون وتعمل بها . وذهب آخرون الى أن الالتجاء الى التعاون لا محل له الا بعد اختبار "الرأسمالي" الوطني اختبارا يبين عجزه عن خدمة صغار الناس الخدمة الكافية .

أما الاعتراض الأول فقد أمكن ازالة خطره والتخلص من نتائجه وذلك بإحكام التشريع التعاوني وبتنظيم الحركة والاشراف عليها فلا يكون هناك إذن مجال للخوف من هذه الناحية . هذا فضلا عن أن التعاون لم يكن في وقت من الأوقات حركة ثورية وانما كان وما يزال عبارة عن اجراءات اصلاحية سلمية تدريجية ، الأمر الذي جعله هدفا لسهام انتقادات الاشتراكيين بسبب التجائه الى الذرائع التطورية التي من شأنها تفادي العنف . وفضلا عن ذلك فقد دلت الحركة على أنها ساعدت الحكومات كثيرا على ما تقوم به من الاصلاح في كل زمان ومكان .

وأما الاعتراض الثاني فقد رد عليه "هنري وولف" * منذ سنين اذ رفع صوته في وجه أعداء ادخال التعاون في مصر قائلا : " اذا كان الفلاحون لم ينضجوا بعد للتعاون فانهم اذن لم ينضجوا لأى شىء آخر " ، وقد أراد ذلك التعاوني العظيم بقوله هذا أن يلفت النظر الى أن تنظيم الأحوال في الريف لا يتوقف على انتشار التعليم فيه وأن التعاون شىء والتعليم شىء آخر وأنهما يتمشيان كتفا الى كتف مساعدا كل منهما الآخر في سبيل الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى .

وأما عن النقطة الثالثة فإن الرأسماليين أجانب كانوا أم وطنيين سواء ، لافرق بينهم يذكرك ، اذ لا هم لهم الامنفعتهم الذاتية . فاذا اتفقت هذه المنفعة وصالح المجموع نفيرا والا فان صالح المجموع لا يهتمهم . وان لنا من خبرة أوروبا في هذا الأمر

* Henry W. Wolff شيخ التعاونيين في انجلترا الى عهد قريب اذ توفى سنة ١٩٣١ عن تسعين عاما

تقريبا ، وكان رحمه الله رجلا تعاونيا دوليا بارزا .

قبلنا ما يغنيننا عن اضاءة الوقت والجهد في تكرار الاختبار نفسه والوقوع فيما وقعت فيه من مشقات لا تزال الى الآن تعاني محاولة الخروج منها ، بتعديل النظام الرأسمالى وابداله اذا اقتضت الحال بنظام آخر أوسع صدرا بحيث يستطيع الشعب عامة أن يعيش في ظله عيشة سعيدة بدلا من قصر هذه السعادة على النفر القليل . وخير وسيلة لتحقيق هذا الشعور الانسانى في هذه الحياة والعمل على تعديل الرأسمالية مع الاحتفاظ بما فيها من خير ، ونشر لواء العدل بين أبناء البشر في معاملاتهم ، انما هى تلك الوسيلة الانسانية المعروفة بالتعاون . ولسنا نعرف في الوقت الحاضر خيرا منها للوصول الى هذا الغرض لاسيما في بلاد كمصر حيث قصت أسباب تاريخية بأن يظل الشعب في حالة متأخرة من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية .

تناول البحث هذه الأمور الثلاثة وكثيرا غيرها وأهمها أمر خاص بمسألة دينية . فالاسلام كما هو معلوم يحرم الربا . وقد ذهب المتشددون في الأمور الدينية الى حد أبعد من ذلك وقالوا إنه يحرم أخذ "الفائدة" بأى شكل كان ، غير أن زعماء التعاون شرحوا للشعب أن التعاون لا يعمل للربح ولكنه يعمل لأداء الخدمات ، وبهذا أمكن تمهيد الطريق لتخطى هذه الصعوبة . وقد أوضح هؤلاء الزعماء للناس أن الجمعيات التعاونية لا تستطيع أن تقوم بخدماتها دون رأس مال كاف ، وأنه لا مفر من مكافأة الخدمة التي يؤديها حتى يتسنى اجتذاب المزيد منه مع ملاحظة أن التعاون لا يسمح الا بفوائد لا تتعدى الحد المعقول .

ولقد تهيأت الظروف في سنة ١٩٠٨ لوضع أساس للحركة التعاونية في مصر . اذ تطلبتها الحالة وطلبها الشعب وبرز بين الصفوف خير من يحمل لواءها . فقام المرحوم عمر لطفى بك وهو محام قدير ورجل من رجال النهضة ، وسرعان ما ضم حول الحركة أعوانا من المتعلمين ثم دعا الى التعاون في الريف والحضر . وكان على

رأس مؤيديه الامير حسين كامل رئيس الجمعية الزراعية الخديوية الذى شكل لجنة فى تلك الجمعية كان عمر لطفى فى مقدمة أعضائها فدرست هذه اللجنة الحركة التعاونية وطريقة تطبيقها فى البلاد بعد استشارة مشاهير التعاونيين فى فرنسا وايطاليا وأهمهم "لويجى لوتزاتى" وزير مالية ايطاليا وزعيمها التعاونى ، كما أن بعض أعضائها زاروا عدة جمعيات تعاونية فى البلدان الأجنبية . ثم وضعت الأسس العامة للحركة . وقدم الأمير بعد كل ذلك مشروع قانون للجمعيات التعاونية الزراعية الى الحكومة فى سنة ١٩٠٩ لتنظر فيه ولكن للأسف كان مآل هذا المشروع الحفظ .

هكذا كان اتجاه الحركة من أول الأمر اتجاها زراعيا نظرا الى أن البلاد زراعية والهيئة التى تكفلت بالموضوع زراعية كذلك ، على أن عمر لطفى كان فى الوقت نفسه ينشر الدعوة غير قاصر جهوده على التعاون الزراعى بل كان يدعو الى تكوين أى نوع من الجمعيات يمكن أن يحقق مطالب الشعب المعاشية . ولم يقف عند حد الدعوة بل وضع أنظمة داخلية نموذجية لادارة الجمعيات التعاونية الزراعية والبنوك التعاونية والجمعيات الاستهلاكية ، وقد ظهر فى هذه الأنظمة ذكاؤه كمحام ونزعتة الاصلاحية كتعاونى اذ كان فيما وضعه من هذه الأنظمة المحكمة أقرب ما يمكن الى الروح التعاونية فى ظل قوانين ذلك العهد الذى لم يكن فيه وجود لقانون تعاونى . وقد اختار للجمعيات التعاونية الزراعية نوع الجمعيات المتعددة الأعمال . ولم يكن فى اختياره هذا مدفوعا فقط بدافع عدم وجود الكفاية من المال فى المناطق المختلفة ولا عدم وجود العدد الكافى من الرجال الذين يستطيعون ادارتها لإدارة سديدة، ولكنه رأى بثاقب نظره أن من الصعب توطيد الهيئة الاجتماعية القروية على أساس تعدد الجمعيات بتعدد الأغراض وأن الأوفق توحيد الأغراض سعيا وراء توحيد هذه الهيئة .

أسفرت جهود عمر لطفي في الدعوة إلى التعاون في طول البلاد وعرضها عن انشاء بعض الجمعيات الريفية والحضرية في جهات مختلفة فسارت في العمل تحت ارشاده وتقدمت حتى كانت مثالا يحتذى . بيد أنه للأسف لم يعيش بعد ذلك طويلا اذ مات في سنة ١٩١١ تاركا الحركة التي وهبها مهيجته ولم تزل في طفولتها فحزن أشياعه لموته حزنا شديدا . أما الجمعيات فانها — لعدم وجود هيئة عامة تستمد منها مبادئ الحركة وتكون بمثابة رابطة تقوم بأعمال التعليم والتفتيش وصيانة المصالح التعاونية وتوثيق الصلات بين الجمعيات المختلفة — كونت اتحادا تعاونيا في سنة ١٩١٢ أسمته ”النقابة المركزية“ وجعلت مقره القاهرة . غير أن هذا الاتحاد لم يكن على أحسن ما يجب أن يتوفر في هيئة مركزية من هذا القبيل اذ أنه كان اتحادا وجمعية اتجار بالجملة ومصرفا مركزيا معا ، وبذلك جمع بين أعمال التنظيم والاتجار والتمويل في هيئة عليا . هذا فضلا عن أن انشاءه كان على أساس ”رأسمالي“ مما جعله معتمدا بدرجة كبيرة على رؤوس أموال من أفراد يتطلعون إلى الربح من جهة ويناصرون الحركة التعاونية ويسعون لنشرها من الجهة الأخرى ، فلا عجب اذا كانت هذه الهيئة العليا لم تقو على القيام مدة طويلة على مثل هذا الأساس المتناقض .

ولنعد الى الكلام على التشريع التعاوني فنقول ان الحكومة لم تتخذ أى خطوة في هذا السبيل الا في أوائل سنة ١٩١٤ أى بعد عامين من صدور قانون خمسة الأفدنة ، ذلك القانون الذى ازدادت بسببه صعوبة حصول صغار الزراع على ما يلزمهم من قروض اذ أصبح من غير الممكن قانونا نزع ملكية المدين الذى يملك خمسة أفدنة فما دون . فلاجل مساعدة هؤلاء المزارعين على حسن القيام بما يلزمهم من الأعمال التى تحتاج الى المال ، فكرت الحكومة في انشاء جمعيات تعاونية زراعية ووضعت مشروع قانون لهذا الغرض على أساس المشروع القديم الذى وضعته الجمعية الزراعية ، ولكن أغفل شأنه بنشوب الحرب العالمية .

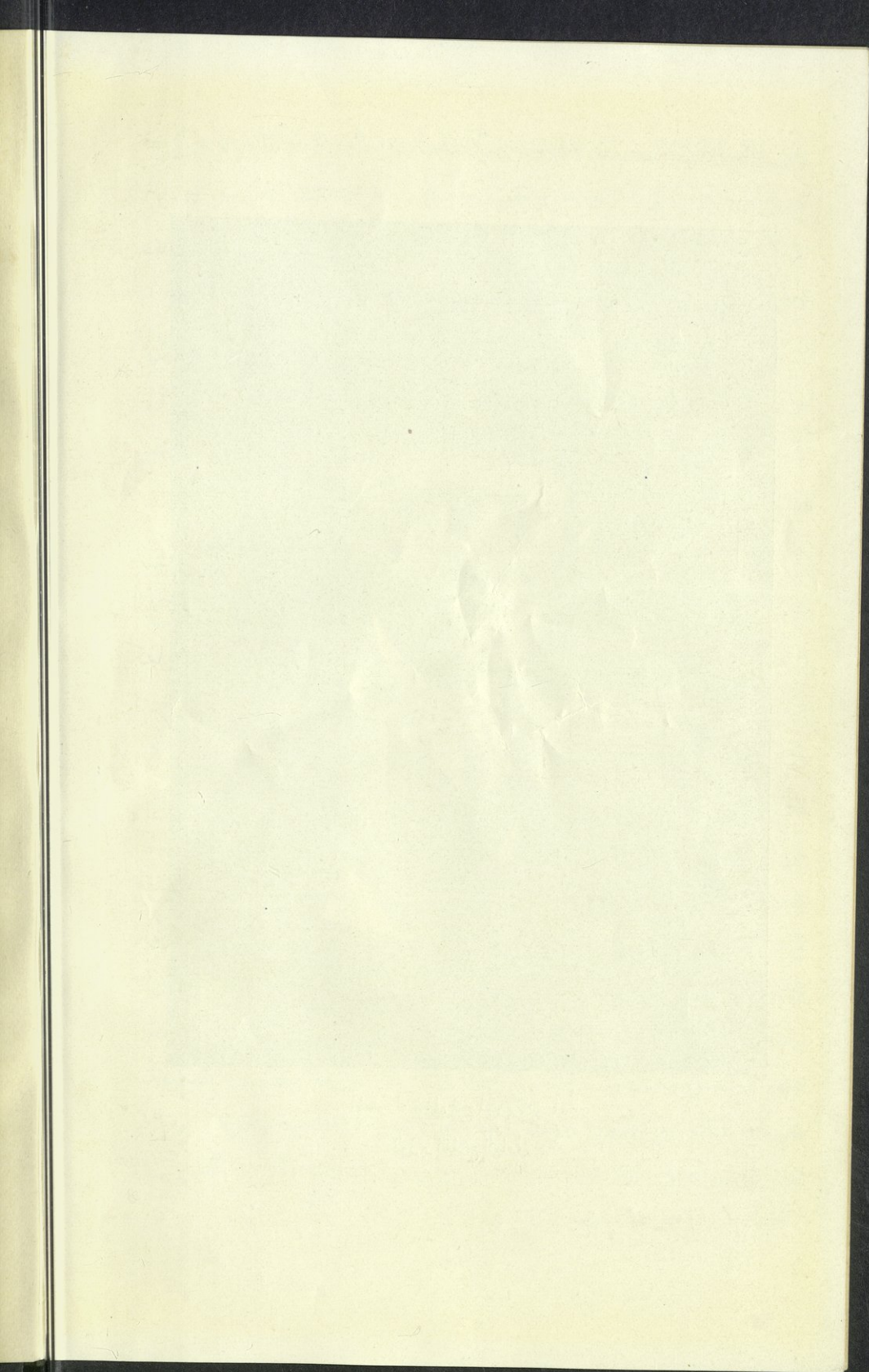
ومن ذلك الحين الى سنة ١٩٢٣ والحركة تتخط دون أن تكون لها هيئة مركزية تعنى بشأنها أو حكومة تتعهدا فوقفت جامدة . أما الجمعيات التعاونية الزراعية والاستهلاكية التي كانت موجودة فقد أخذت تضعف شيئا فشيئا حتى تلاشى معظمها .

غير أن حاجة البلاد الى التعاون في هذه الفترة كانت قائمة وقد تجلى شعور أولى الأمر بهذه الحاجة في انشاء شركات التمويل الخيرية التي مع كونها لا تمت الى التعاون بصلة فإنها اجراءات اقتصادية اسعافية يراد بها تزويد الأهالي بحاجاتهم المنزلية بطرق شبه تعاونية .

نهضت البلاد نهضتها السياسية بعد الحرب فأدركت الحكومة حاجات الشعب الاقتصادية وأصبح الشعب في الوقت نفسه أكثر تقديرا لضرورة الاصلاح الاقتصادي ، فلم تلبث الحكومة طويلا حتى أصدرت في سنة ١٩٢٣ قانون التعاون الذي طال انتظاره في ضوء ما سبق من الأبحاث والمشروعات والخبرة في مضمار التعاون تنظيميا وتشريعا وعملا . فاذا ساغ لنا أن نعتبر سنة ١٩٠٨ تاريخ نشوء التعاون وجب أن نعتبر سنة ١٩٢٣ تاريخ احيائه . وأكبر ما يلاحظ من الفرق بين هذين العهدين في تاريخ التعاون في مصر أن السياسة التعاونية تغيرت من اعتماد الحركة على نفسها الى اعتمادها على معونة الحكومة . والسبب في هذا التغير ما أظهرته خبرة خمسة عشر عاما من ١٩٠٨ الى ١٩٢٣ من أن التعاون في مصر لا يستطيع لأسباب شتى أن يرقى رقا حقيقيا الا اذا أخذت الحكومة بيده . فانفق الرأي في البداية على أن لكل من الشعب والحكومة نصيبا في العمل وأن نصيب الشعب يأخذ في الزيادة تدريجيا ونصيب الحكومة يقل تبعا لذلك حتى يأتي وقت تكون فيه الحركة بحق حركة شعبية زاهرة . وعلى هذا أجرى العمل طبقا لهذه السياسة التي رؤى أنها السياسة المثلى في الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالبلاد .



المغفور له معالي فتح الله بركات باشا
الوزير الفلاح التعاوني



قضى القانون المذكور بإنشاء قسم للتعاون في وزارة الزراعة لتسجيل الجمعيات التعاونية الزراعية والتفتيش عليها . ولم يمض على العمل في ظل هذا القانون أربع سنوات حتى كانت النتيجة كما يأتي :

عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال المدفوع	الاحتياطي	قروض البنك	الفائض أو صافي الربح
١٤٧	١٢٢٨٩	٤٦٤٦٦	٣٩٩٦	٦٢٧٥	٣٨٥٦
		جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه

ولما تزايد اهتمام الجمهور بالحركات الديمقراطية عقب قيام الحكم البرلماني في البلاد وشعر بالحاجة الى تعديل قانون التعاون تعديلا يتماشى مع روح العصر ويكفل للبلاد حركة تعاونية قوية يشترك الشعب في توجيهها وتسييرها ويشعر بأنها حركته حقاً وبأنها تقدم للأهالي من الخدمات ما يساعدهم في مختلف شؤون حياتهم، شكل معالي وزير الزراعة وكان المغفور له محمد فتح الله بركات باشا لجنة خاصة تحت رئاسة معاليه لبحث الأمر بحثاً دقيقاً .

عقدت هذه اللجنة عدداً كبيراً من الجلسات وبعد طول الدرس تبين لها أن القانون القائم في حاجة الى كثير من التعديل في أحكام مواده كما أنه يفتقر الى ادخال كثير من المبادئ والروح التعاونية عليه مما يؤدي الى تغيير كبير فيه .

ولما كانت اللجنة مكونة من عناصر مختلفة تمثل رجال الاقتصاد والمال والتعاون والقانون والزراعة والصناعة والتجارة والادارة والصحافة وكانت القوانين المختلفة للمنشآت التعاونية على تباين أغراضها لا تختلف في جوهرها، الأمر الذي دعا الكثير من البلدان الراقية الى وضع قانون واحد يشمل جميع المنشآت التعاونية،

رأت اللجنة أن الفرصة سانحة لجعل قانون التعاون عاما يتضمن المنشآت التعاونية على اختلاف أنواعها خصوصا وأن الأهالي يشكون من غلاء المعيشة وصغار الصناع مفتقرون الى تدبير الأموال اللازمة لهم ، فكان ذلك باعثا كبيرا على ترجيح الرأي القائل بوضع مشروع جديد عام بدل تعديل القانون القديم الخاص .

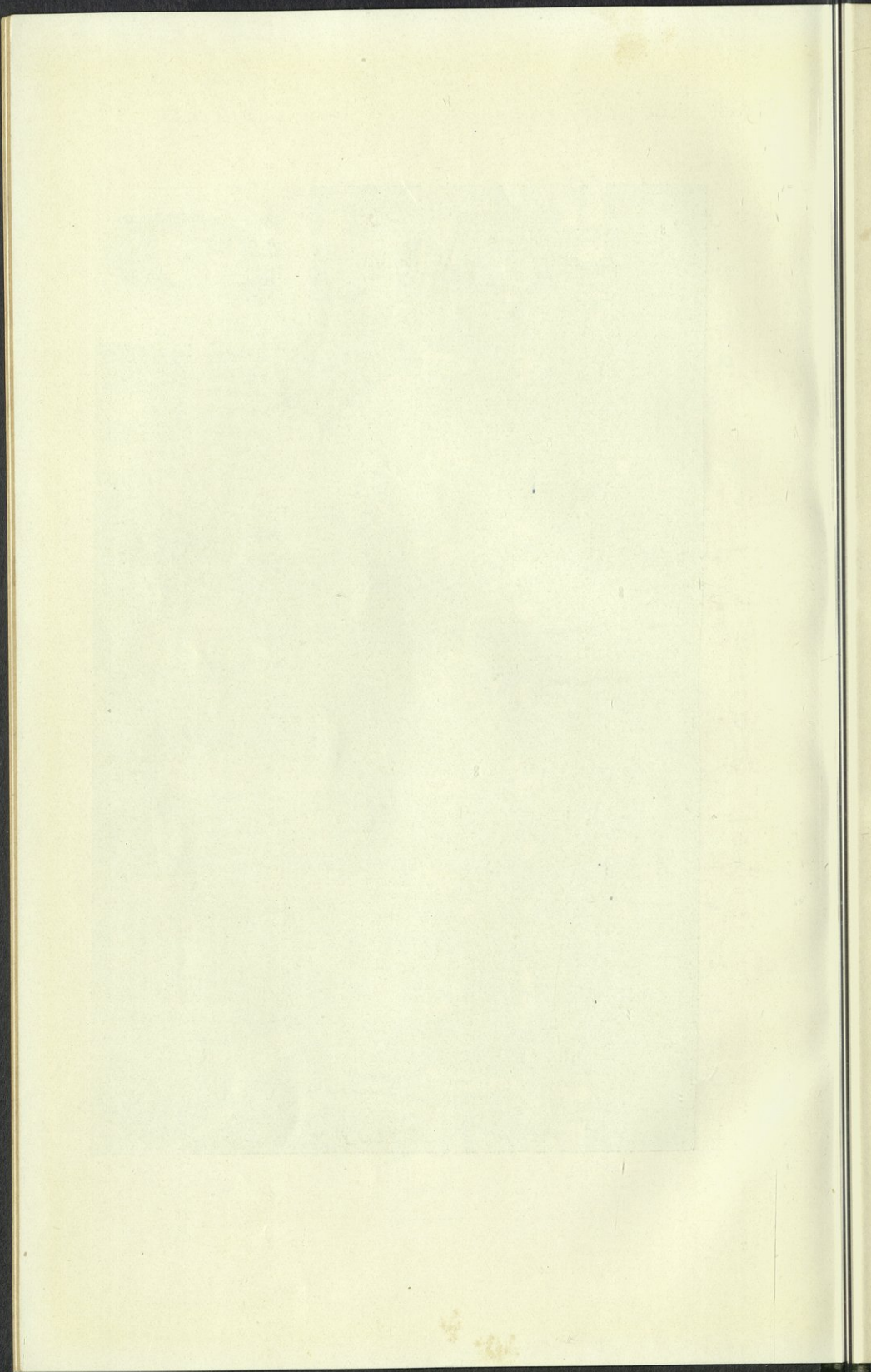
مواطن الضعف في القانون القديم وتقويمها في المشروع الجديد * :

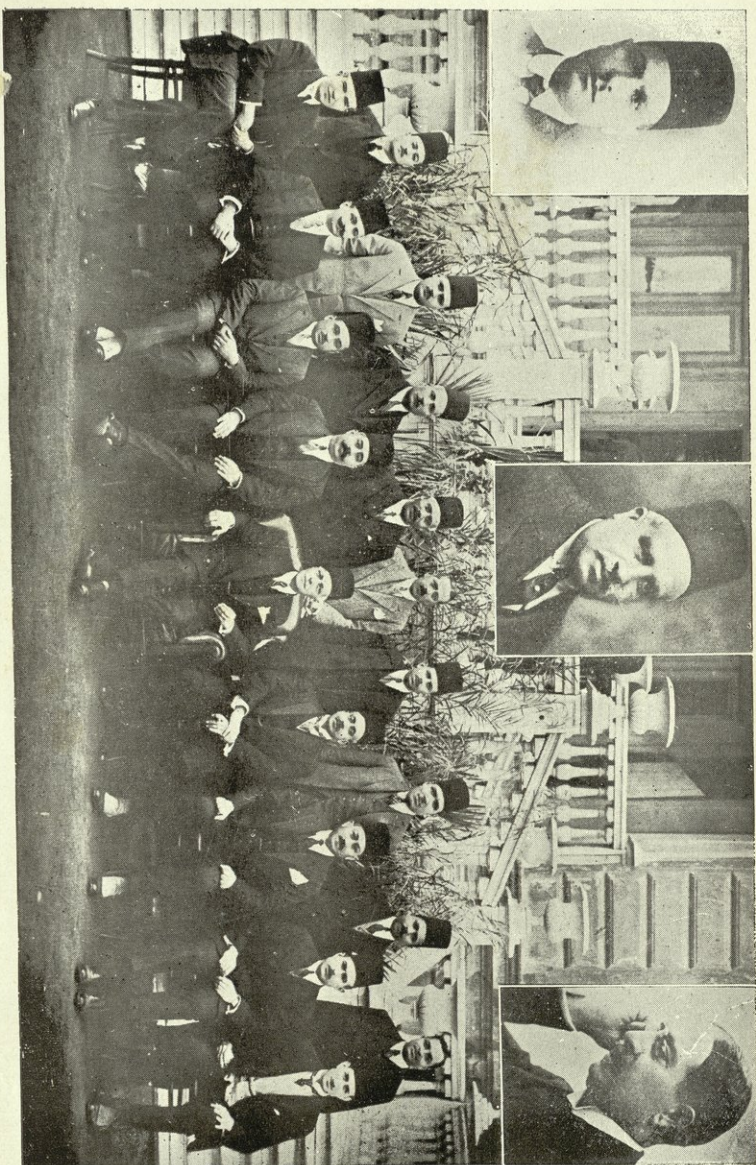
رأت اللجنة أن في القانون القديم كثيرا من مواطن الضعف يتخلل أحكامه فمن ايجاز يحتاج الى بيان أوفى ، الى غموض يستلزم زيادة ايضاح ، الى خروج على التعاليم التعاونية العامة يستوجب الرجوع اليها . وسأتى هنا على أهم هذه المواطن :

١ — سميت المنشآت التعاونية في قانون سنة ١٩٢٣ "شركات التعاون" وهذه تسمية غير صحيحة من الوجهة العلمية اذ أن كلمة "شركة" تدل على الهيئة "الرأسمالية" التي عمادها المال وغرضها الكسب . وبما أن أساس التعاون هو تضامن الأشخاص وتساندهم وغايته البلوغ بهم الى الكمال المادى والأدبى ، لذلك وجبت التفرقة بين الاصطلاح "الرأسمالى" والاصطلاح التعاونى . وحيث إن كلمة "جمعية" اعتبرت في أغلب البلدان التي انتشر فيها التعاون التسمية الصحيحة لهذا قد رأت اللجنة الأخذ بها .

٢ — تقول المادة الأولى من قانون التعاون سنة ١٩٢٣ إن القصد من تكوين الشركات التعاونية الزراعية هو السهر على ما للشركاء من مصالح زراعية ،

* المذكرة التفسيرية التي تقدم بها قانون التعاون الجديد .





بلطة وضع مشروع قانون النماون

لجنة وضع مشروع قانون التعاون

(١) في أعلى الصورة من اليمين لليسار :

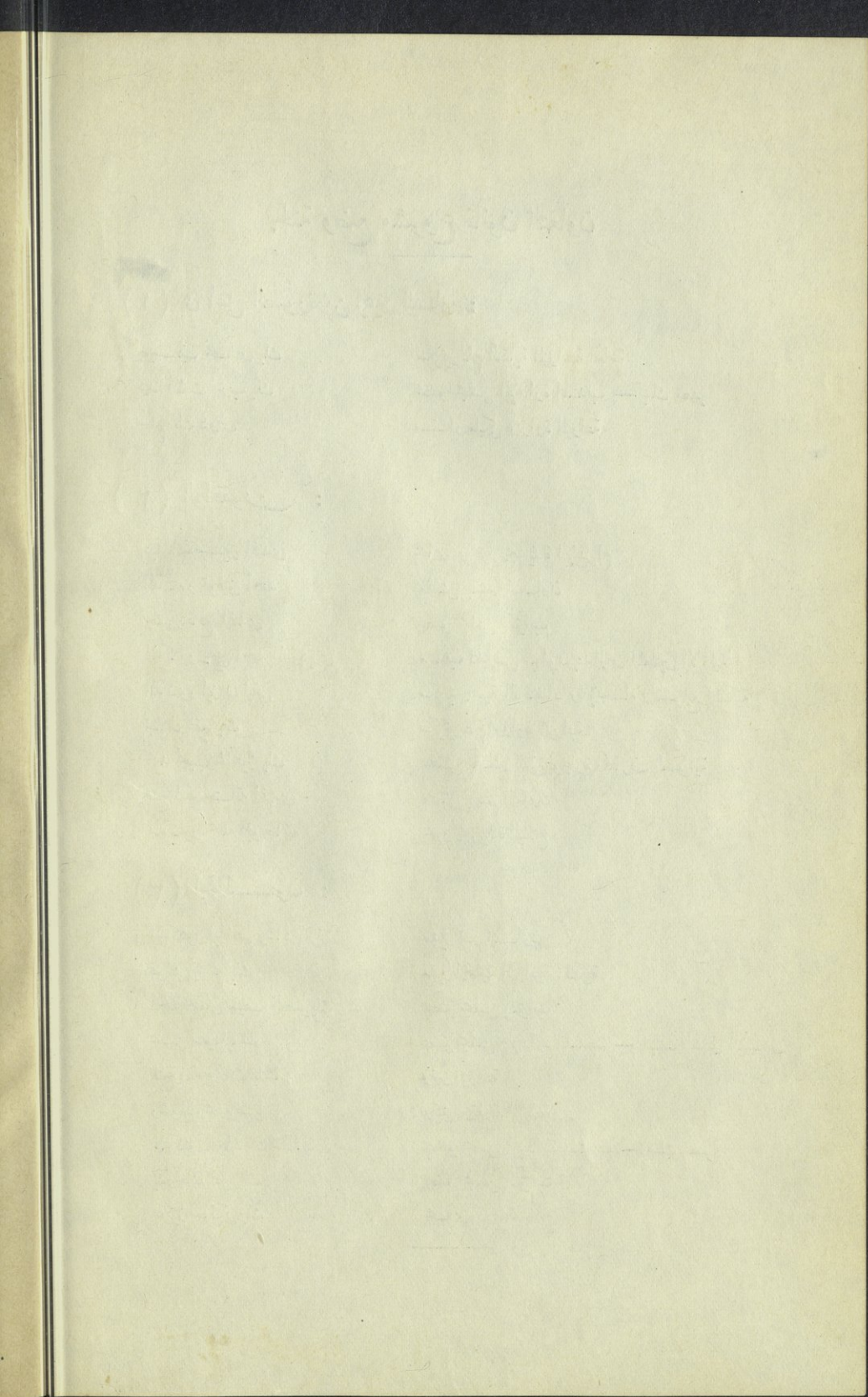
سكرتير عام النقابة الزراعية العامة	يرسف نحاس بك
عضو مجلس الإدارة المنتدب — بنك مصر	محمد طلعت حرب بك
مستشار ملكي وزارة الزراعة	حلم بك دوس

(٢) الواقفون :

محامي ومحرر بجريدة الإهرام	عبد الله حسين أفندي
مفتش بقسم التعاون	الدكتور توفيق أحمد
عضو مجلس النواب	حسن نافع أفندي
منتدب لتدريس التعاون بمدارس المعلمين الأولية	الدكتور يحيى أحمد الدرديري
سكرتير جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع الملكية	الدكتور ايزاك ليثي
سكرتير عام وزارة الزراعة	جلال فهم بك
مفتش بالتعليم الفني بوزارة المعارف العمومية	محمد نجيب شاهين بك
مفتش بقسم التعاون	فتح الله حنانه أفندي
محرر بجريدة البلاغ	الدكتور محمد أبو طائلة

(٣) الجالسون :

مدير قسم التعاون	الدكتور ابراهيم رشاد
مدير الجمعية الزراعية الملكية	فؤاد أباطه بك
عضو مجلس النواب	أحمد حمدي سيف النصر بك
عضو مجلس الإدارة المنتدب — البنك الشرق الألماني	حسن سعيد باشا
وزير الزراعة	فتح الله بركات باشا
وكيل وزارة الزراعة	رشوان محفوظ باشا
عضو مجلس الإدارة المنتدب — بنك مصر	الدكتور فؤاد بك سلطان
عضو مجلس النواب	بدرخان علي بك
محامي	عزيز خانكي بك



وبما أن الغرض من الجمعيات التعاونية هو تحسين حالة الأعضاء الاقتصادية فقد راعت اللجنة ذلك في المادة الأولى من مشروعها ، وهذا ما أغفله قانون سنة ١٩٢٣ الذى حرم على الشركات الزراعية الاتجار بالحاجات المنزلية لأعضائها .

وقد برهن قانون سنة ١٩٢٣ على عدم تقديره للوجهة الاجتماعية للتعاون باغفاله في المادة ٤٧ منه تخصيص جزء من صافي الأرباح لتمدين الناحية القائمة فيها الجمعية وخصوصا من الوجهة التعليمية وأيضا لأعمال الخير ونشر المبادئ التعاونية . وبما أن وجوب تخصيص جزء من الأرباح لهذه الأعمال أصل أصيل في المبدأ التعاونى لدرجة أن الاتحادات العامة في أوروبا تحتم على الجمعيات المتتمة اليها التزام هذا الأصل فقد قررت اللجنة ذلك في المادة ٧٧ من مشروعها .

٣ — قصرت المادة الثانية فقرة خامسة من قانون سنة ١٩٢٣ قبول الودائع في الجمعيات التعاونية على الأعضاء وقد رأت اللجنة أن الأخذ بهذا المبدأ ضار بالجمعية ولذلك أبحاث في المادة ٤٠ من الباب الخامس من مشروعها قبول الودائع من غير الأعضاء للأنكار من أموالها من جهة ولتشجيع الغير على معاملة الجمعية من جهة أخرى حتى اذا ماتلينوا ما فى الانضمام لعضويتها من فوائد مؤكدة انضموا اليها .

٤ — تقضى المادة الثانية عشرة من قانون سنة ١٩٢٣ بأن تكون المصارف التعاونية ملزمة باتباع المسئولية المطلقة . وقد قررت اللجنة في المادة الثامنة من مشروعها أن يترك للجمعيات التعاونية ذات رأس المال على اختلاف أنواعها اختيار نوع المسئولية التى تناسب عملها لأنه قد تنشأ جمعية عملها الأساسى الإقراض ثم تأتى عليها ظروف تقلل من هذا وتكثر من الاتجار وبما أن العمل الأول يستوجب تضيق دائرة العمل والثانى توسيعها فاذا حتم القانون اتباع المسئولية المطلقة كان هناك غبن على الأعضاء البعيدين عن مركز الجمعية غير القادرين

بطبيعة الحال على الاشراف الدقيق على أعمالها وتصرفات أعضائها ، ذلك الاشراف الذى يتطلبه نظام المسؤولية المطلقة .

يضاف الى ذلك أنه قد يكون من أهل الريف من لهم فى البلاد القريبة من مزارعهم أملاك غير زراعية لا يرضون أن تكون تحت رحمة المسؤولية المطلقة لجمعية زراعية ينتمون اليها فاذا كان أعضاء مثل هذه الجمعية يرغبون فى كسب عضوية هؤلاء ويفضلون لذلك الأخذ بنظام المسؤولية المحدودة لما فيه من المصلحة لهم فلا معنى لازمامهم باتباع غيرها .

أما القول بأن المصرف التعاونى لا يكسب الثقة ، أو لا يتسنى له الحصول على المال الكافى لإدارة دولاب أعماله الا اذا كانت مسؤوليته مطلقة فهو قول لا يقره الاختبار ولا التجربة وأما فى ألمانيا وهى أم التعاون فى الاقراض النوعان من المسؤولية وكلاهما ناجح .

٥ — نصت المادة التاسعة عشرة من قانون سنة ١٩٢٣ على إنشاء " قسم تسجيل وتفتيش شركات التعاون الزراعية " بوزارة الزراعة تكون مهمته تسجيل شركات التعاون والتفتيش عليها وحيث ان هناك أمورا أخرى من الأهمية بمكان يجب أن يقوم بها هذا القسم مثل بث الدعوة التعاونية ومساعدة الأهالى على إنشاء جمعيات تعاونية وتعليمهم أنظمتها ونشر التربية التعاونية بينهم والدفاع عن المصالح التعاونية بصفة عامة والعمل على رقيها — رأت اللجنة أن يستبدل اسم " قسم تسجيل وتفتيش شركات التعاون الزراعية " باسم " قسم التعاون " .

٦ — يقتضى نظام تسجيل شركات التعاون حسب المادتين ١٣ و ١٧ من قانون سنة ١٩٢٣ انتقال عشرة أعضاء على الأقل الى المحكمة المختصة التى قد تكون بعيدة عنهم لاتمام اجراءات التصديق على امضاءاتهم وفى ذلك عقبات وصعوبات .

وقد رأت اللجنة أن تسهل هذه المهمة على القائمين بها فأجازت للتوسسين في المادة ١٣ من مشروعها أن ينيبوا عنهم ثلاثة منهم يقومون بهذه المهمة في أقرب محكمة .

٧ — تجيز المادة ٢٧ من قانون سنة ١٩٢٣ للعضو المستقيل حق استرداد قيمة حصصه وترى اللجنة في ذلك موطن ضعف يهدد حياة الجمعيات اذ قد يلجأ اليه بعض الأعضاء إما طلبا لاسترداد قيمة حصصهم وإما رغبة في إيقاع أذى بالجمعية لسبب من الأسباب يفضى إلى حلها .

واللجنة مع تمسكها بكل ما من شأنه عدم إنقاص رأس المال الأصلي لجمعيات التعاون ترى أنه يحدث أحيانا ما يقتضى استقالة العضو واسترداده لقيمة حصصه . فتوفيقا بين هذين الأمرين قررت في المادة ٥١ من مشروعها اجازة تنازل العضو المستقيل عن حصصه للغير بشرط موافقة مجلس الادارة على ذلك .

٨ — أجازت المادة ٣٨ من قانون سنة ١٩٢٣ للجمعية العمومية انتخاب لجنة مراقبة من بين أعضائها وبما أن التعاليم التعاونية تقضى بوجوب جعل تعيين هذه اللجنة الزاميا لا اختياريا لضمان حسن سير مجلس الادارة فقد قررت اللجنة ذلك في المادة ٥٨ من مشروعها .

أما المراقب الذى تشير اليه المادة ٣٧ من قانون سنة ١٩٢٣ والذى يصح أن يكون من غير الأعضاء فهو فى الواقع مراجع الحسابات .

وقد فرضت المادة المذكورة موافقة وزارة المالية على اختيار هذا المراجع وفى ذلك ارتباك للعمل دلت عليه التجارب . فقد حدث أن انتخبت بعض الجمعيات مراجعا لحساباتها واختلفت وزارتا الزراعة والمالية على اقرار اختياره مما ترتب عليه ارتباك فى أعمال الجمعية .

ولما كانت الأصول التعاونية تتطلب من مراجعى حسابات الجمعيات الماما بالأمور الحسابية ومعرفة حقيقية للصيغة الخاصة لهذه الجمعيات وعطفا صادقا

على مبادئها قررت اللجنة في المادة ٨٠ من مشروعها أن يقوم بهذه المهمة اختصاصيون من قسم التعاون أو الاتحاد التعاوني الذي تنتمي اليه الجمعيات .

٩ — أقر قانون سنة ١٩٢٣ في المادة ٤٤ مبدأ الإنابة في التصويت وقد رأت اللجنة أن العمل بهذا المبدأ ضار فهو يشجع الأعضاء على التغيب عن حضور الجلسات ولا تخفى أهمية هذه الجلسات لما تتيحه من الفرص لازدياد رابطة الأعضاء بعضهم ببعض وتدريبهم على المناقشة ووقفهم على أعمال الجمعية فليس من الحكمة أن يفوتهم حضور هذا الاجتماع خصوصا وأن العضو اذا أعطى صوته بطريق الإنابة إنما يميل إرادته دون أن يستمع إلى المناقشة التي قد تغير رأيه في الموضوع . لذلك قررت اللجنة في المادة ٧٣ من مشروعها عدم جواز الإنابة في التصويت الا للنساء والقصر والمحجور عليهم ، على ألا ينوب عضو إلا عن عضو واحد .

١٠ — جاء في المادة السابعة من قانون سنة ١٩٢٣ ألا يطلق اسم "شركة تعاون" الا على الشركات التي يعترف بها قانون التعاون . وبما أن في وضع المادة بهذه الصيغة ما يفتح مجالا للتحايل والمغالطة وخداع الجمهور باسم التعاون فيسمى بعضهم شركته "الرأسمالية" بأسماء مختلفة تضاف اليها كلمة "تعاون" رأت اللجنة أن الكلمة التي تجب المحافظة عليها هي كلمة "تعاون" أو ما يشق منها كما جاء في المادة ١٠٧ من مشروعها .

المبادئ التعاونية التي أدخلت في مشروع القانون الجديد :

أدخلت اللجنة كثيرا مما يتفق مع روح التعاون ومبادئه في مشروعها ملاحظة في ذلك ظروف البلاد وحاجاتها ، ونأتى هنا على أهمها :

١ — أغفل قانون سنة ١٩٢٣ المبدأ الأساسي للتعاون ، الذي يقضى بجعله حركة شعبية وأدركت اللجنة هذا الأمر فعملت على ادخال المبدأ رجاء الوصول

بالتعاون يوما ما الى ذلك، ومهدت الطريق بأن نصت في المواد من ٩٩ إلى ١٠٤ من مشروعها على إيجاد اتحادات تعاونية تقوم بالعمل الذي يقوم به الآن قسم التعاون فتنسحب الحكومة تدريجيا من الميدان التعاوني كلما تقدمت الأمة فيه تاركة الحركة في نهاية الأمر تسير بأكملها وفقا لمبدأ المعونة الذاتية .

٢ — قررت اللجنة في المادة ٢٢ من مشروعها فيما يختص بالسياسة العليا للتعاون من حيث تنظيمه وتمويله وجوب انشاء مجلس تعاون أعلى وقررت تشكيله بحيث يتشئ مع الروح الشعبية المذكورة في النقطة السابقة وكى يضمن استقلال رأى أعضائه وانتظام انعقاد اجتماعاته .

٣ — دلت التجارب على أن التعاون في مصر في حاجة الى مساعدات مادية تقويه وتنمي وتساعد على نشره والأخذ بتعاليمه، لذلك قررت اللجنة في المادة ٤٥ من مشروعها وضع امتيازات أسوة بالبلاد الأجنبية رأتها ضرورية لتشجيع الأهالى على تأسيس جمعيات تعاونية .

٤ — بما أن الأغلبية العظمى من أعضاء الجمعيات الزراعية هم من صغار الزراع الذين يحتمون وراء قانون خمسة الأفدنة، الأمر الذى يترتب عليه ارتباك في معاملة الجمعية مع أعضائها في حالة عدم قيامهم بتعهداتهم نحوها، قررت اللجنة في المادة ٥٧ من مشروعها وجوب استثناء الجمعيات التعاونية من حكم الحظر المنصوص عليه في القانون المذكور الخاص بعدم توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة، وذلك الاستثناء يتناول الأعضاء في معاملتهم مع جمعياتهم فقط .

٥ — نصت المادة ٣١ من قانون سنة ١٩٢٣ على أنه لا يجوز للشريك أن يمتلك أسهما يزيد مجموع قيمتها على عشر رأس مال الشركة على ألا يزيد هذا المجموع على ٢٠٠ جنيه .

وقد رأت اللجنة أن في هذا التحديد ما يغل أيدي الراغبين من الأعضاء في تمويل جمعيتهم ، لذلك قررت اللجنة في المادة ٥٥ من مشروعها رفع مقدار ما قد يمتلكه العضو في رأس المال الى الخمس مع عدم فرض مبلغ معين لا يتعداه .

٦ — لم تنص المادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٣ على موعد معين يلزم فيه "قسم التعاون" بأن يسجل ما يتقدم اليه من الجمعيات المزمع انشاؤها أو يرسل الى المؤسسين عقد التأسيس وما معه من الأوراق لاستيفائها اذا لم تكن مستوفاة ، وفي ذلك مجال لتسويق التسجيل وتعطيل الأعمال .

ولهذا قررت اللجنة في المادة ١٢ من مشروعها اعطاء مهلة ١٥ يوما لقسم التعاون لتسجيل العقد أو رده لاستيفائه فاذا انقضى هذا الميعاد دون القيام بذلك أو اذا أعاد أوراقها طالبا تعديلها ورأى المؤسسون أن لاحقاً لقسم التعاون فيما طلبه من التعديل ، فلهم أن يرفعوا الأمر الى المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها مركز الجمعية وهي تبث فيه بطريق الاستعجال وبدون مصاريف ويكون حكمها نهائياً .

٧ — نصت المادة ٥٠ من قانون سنة ١٩٢٣ على أن يصدر معالي وزير الزراعة بعد الاتفاق مع معالي وزير المالية قرارا يبين فيه القواعد التي يجب اتباعها في عمليات التسليف لأعضاء الشركات التعاونية أو قبول الودائع منهم . وقد وضع مشروع هذا القرار فعلاً ولكنه لم يصدر بعد .

ولما رأت اللجنة أن وضع قواعد الاقراض والاقتراض بهذا الشكل عرضة للتغيير والتبديل بما قد لا يتفق ومصلحة التعاون قررت أن تكون هذه القواعد صادرة في شكل قانوني دستوري يضمن سلامته ويزيد ثقة الأهالي به . فراجعت اللجنة مشروع القرار السالف الذكر واقتبست منه بعض الأحكام وأضافت اليه أحكاماً

أخرى جعلته أكثر اتفاقاً مع المبادئ التعاونية القويمة كما هو مبين في الباب الخامس من مشروع اللجنة .

٨ — فرض قانون سنة ١٩٢٣ في المادة ١٨ منه أن يكون الحد الأدنى لرأس مال الشركات التعاونية ٢٥٠ جنيهاً يدفع خمسه على الأقل وبما أن الأخذ بهذا المبدأ يكون عقبة في سبيل تأسيس كثير من الجمعيات التعاونية لفقر أعضائها قررت اللجنة عدم الأخذ به عملاً بالمبادئ التعاونية واقتداء بالبلاد التي خطت خطوات واسعة في التعاون .

٩ — نظراً إلى أهمية التفتيش على الجمعيات التعاونية ومراجعة حساباتها رأت اللجنة ضرورة تفصيل هذا العمل فوضعت قواعده مفصلة في الباب الثامن من مشروعها .

كذلك رأت اللجنة ضرورة لزيادة إيضاح اختصاصات مجالس الإدارة للجمعيات ومسئوليتها كما ورد في الباب السابع من المشروع ، ولكي تتوطد الثقة في نفوس المتعاملين مع الجمعيات التعاونية من غير أعضائها ، رأت اللجنة أن تعين مسؤولية أعضاء هذا المجلس قبل الغير حتى يكون الجميع على بينة من معاملته حسب نص المادة ٦١ من المشروع .

١٠ — نظراً إلى جعل مشروع قانون التعاون عاماً تؤسس بمقتضى أحكامه المنشآت التعاونية على اختلاف أنواعها راعت اللجنة في مواد أبوابه المختلفة أن تتفق أحكامه وهذه الغاية .

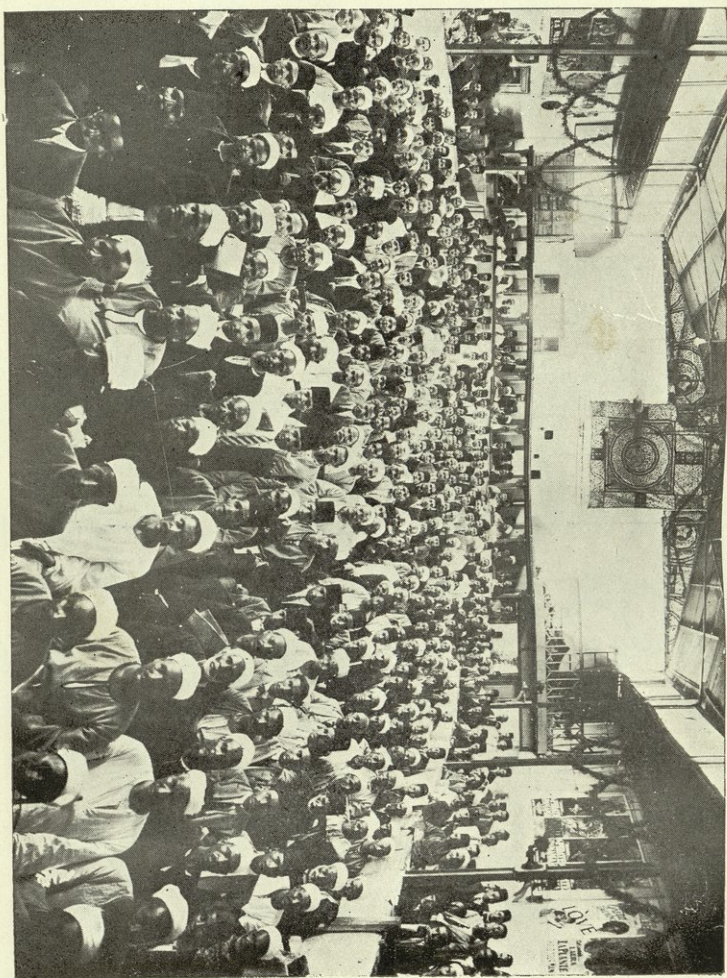
هذه هي أهم الأسباب التي دعت لجنة التعاون الاستشارية العليا إلى تفضيل الرأي القائل بوضع قانون جديد للتعاون بدل تعديل القانون القديم .

وقد كانت اللجنة في أبحاثها الطويلة — رجاء الوصول الى وضع أقوم الأنظمة وأسهلها تطبيقا — مسترشدة بما وصلت اليه الأنظمة التعاونية في الأمم الراقية مراعية ظروف البلاد وحاجة أهلها .

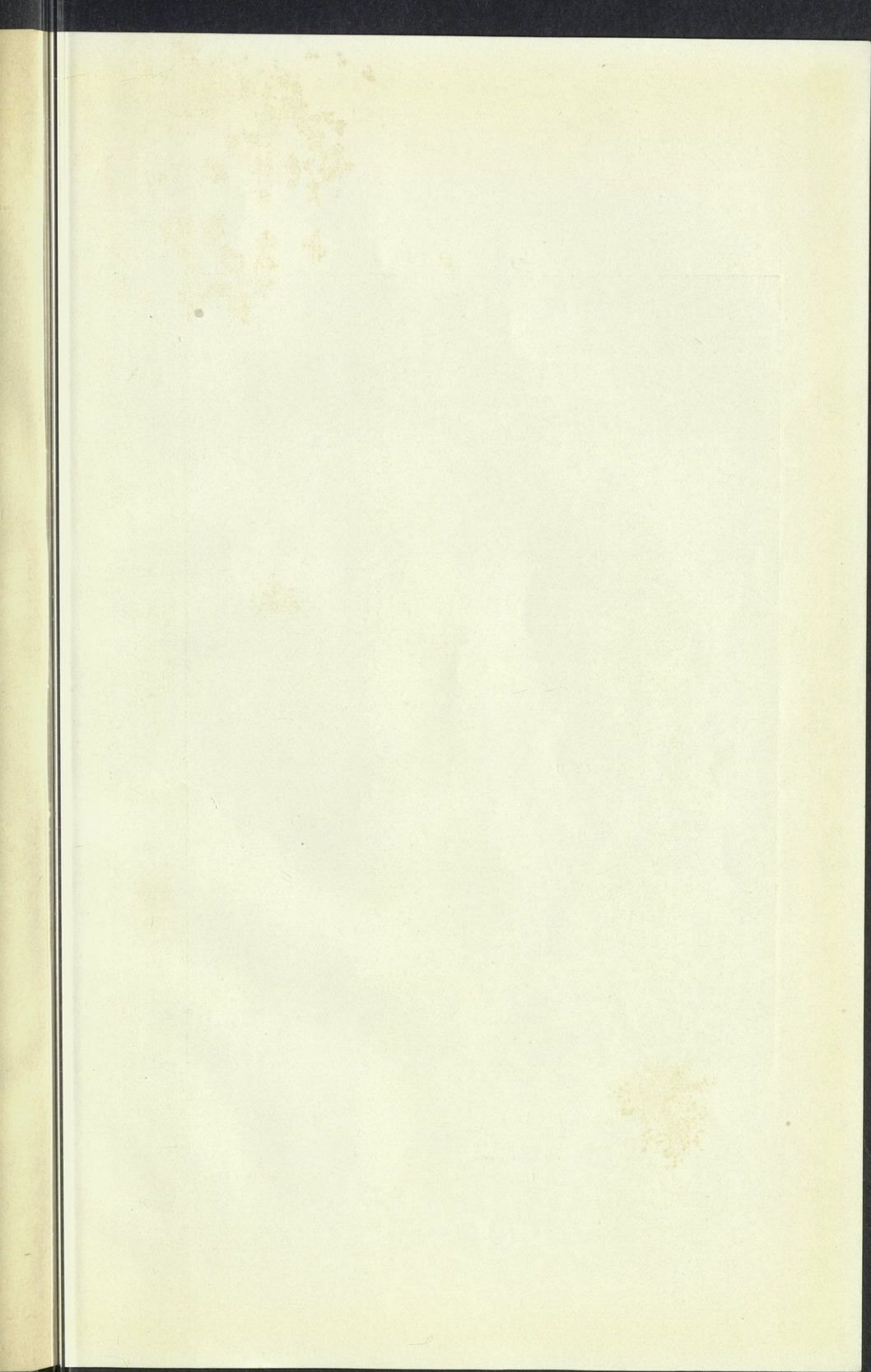
ترتب على صدور هذا القانون أن أعيد تنظيم قسم التعاون بحيث أصبح في الواقع "اتحادا تعاونيا حكوميا" مختلف أنواع الجمعيات التعاونية، يقوم بأعمال التسجيل والدعاية والتعليم والتفتيش ومراجعة الحسابات وجمع الإحصاءات وإصدار العجالات ونشر مجلة دورية(*) وكتاب سنوى كما يقوم بدرس المشاكل التعاونية المختلفة ويقدم النصح في مختلف الأمور التعاونية .

وللقسم المذكور مدير ووكيل ومفتشون ورئيس مراجعة وهيئة كتابية مقرهم الديوان العام بالعاصمة وعدد من مفتشين محليين ومنظمين ومراجعين للحسابات مقرهم جهات مختلفة في الأقاليم .

(*) كان قسم التعاون الى سنة ١٩٣٠ يصدر مجلة دورية اسمها "صحيفة التعاون" غير أن وزارة الزراعة منذ تلك السنة فصلت تحرير المجلة المذكورة عن ذلك القسم جريا على الخطة التي جعلتها تخضع النفايتش التعاونية للنفايتش الزراعية . وهى خطة تركيز أعمال الوزارة على اختلاف أنواعها وحصرها تحت إشراف العنصر الزراعى وقد نقل إصدار المجلة المذكورة الى قسم النشر والترجمة مع أن في فصل تحرير هذه المجلة عن قسم التعاون مخالفة صريحة لمادة في القانون فضلا عن أن فيه انتهاكا لركن من أركان الدعوة وهى من اختصاص ذلك القسم كما أن فيه خروجا على المتبع في جميع البلدان من جعل الدعوة — والنشر ركن منها — جزءا لا يمكن فصله عن أعمال التنظيم التعاونى . ولكن أخيرا وبفضل سعى قسم التعاون سعيا متواصلا لإقناع أولى الأمر بوجهة النظر هذه، عدلت الوزارة عن خطتها السابقة ورجعت الأمور إلى نصابها وإن كان ذلك لم يتم إلا بعد أربع سنوات .



اجتماع للدعاية العامة بالقراريق



واليك بيانا عن تقدم التعاون منذ ذلك العهد :

السنة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال المدفوع	المال الاحتياطي	قروض البنك	م. ل. ح. (ج. ح. ح. ح.)	سلف الأعضاء	التوريدات والخدمات الأخرى
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٢٨	١٦٢	١٤١٧٦	٥٦٠٧٦	٧٤٥٩	٢٨٤٨١	٥٨٠٦	—	—
١٩٢٩	٢١٧	٢٢٢٣٦	٨٠٩٨٥	٩٥٥٨	١٢٧٤٥٤	١١٨٨١	١٢٦٤٨٤	١٢٢١٩٠
١٩٣٠	٥١٤	٤٨٣١٧	١٤٣١٣٠	١٣٢٢٢	٢٧٥٤٦١	٢٠١٢٧	٢٧٥٩٢٥	١٩٩٥٥١
١٩٣١	٥٣٩	٥٣٤٤١	١٥٤٢٤٣	١٩١٧٥	٢٠٢٣٤٣	١٣٨٥٩	١٧٨٩٤٩	١٧٤٦٧٦
١٩٣٢	٥٥٩	٥٤٩٧٣	١٥٨٣٨٢	٢٦٢٦٥	٨٤٧٤٨	٨٦٨٧	٤٤٤٧١	١٧٧٨٧٥
١٩٣٣	٥٨٧	٥٧٥٦٨	١٦٣٣٩٤	٣١٦٦٩	٩٧٣١٠	١١٦٠٤	١٩٣٤٨	٢٢٠٠٥٦

وقبل أن نختم هذا الفصل لابد لنا من أن نقرر ما للغفور له سعد زغلول باشا من فضل على التعاون في حث الحكومة على وضع التشريع الوافي له والإهابة بالهيئات النيابية إلى العناية بأمره وإقرار ما فيه الخير له رجاء احلال النظام التعاوني المحل اللائق به بين أوضاع البلاد القومية التي تتفق وسائر النواحي التي تتجلى فيها مرامي الديمقراطية ، فكان بما بذله رحمه الله من الجهود في البرلمان في سنة ١٩٢٧ مكملا جهوده السابقة في الجمعية التشريعية في سنة ١٩١٤ (*) .

ويجد القارئ نص قانون التعاون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ في الملحق المخصص له في نهاية هذا الجزء .

(*) أشرنا في الجزء الأول إلى سابق جهاد سعد زغلول باشا لوضع التشريع التعاوني على أساس شعبي ، وإلى الظروف التي حالت دون تحقيق غايته في ذلك الوقت . والآن نشير إلى جهاده في الميدان عينه بعد أربعة عشر عاما وتمكنه من تحقيق آماله .

الفصل السادس عشر

الحركة التعاونية فى مصر

الجمعيات وأعمالها :

معظم الجمعيات (*) جمعيات زراعية من النوع المتعدد الأعمال وهى تؤدى لأعضائها خدمات من أنواع مختلفة أهمها توريد الأسمدة والبزور والعلف واقراض الأعضاء للأغراض الانتاجية وبيع منتجاتهم ومساعدتهم على استعمال الآلات الزراعية . هذا وهـ ٥ ٪ من هذه الجمعيات تتعامل أيضا فى الحاجيات المنزلية فتورد السكر والعسل الأسود والصابون والملح وغير ذلك من المواد الغذائية وكذا الملابس .

ولما كان أهم عمل للجمعيات هو الاقراض رأينا أن نبدأ بذكر ما تم فى هذا الميدان :

(*) من الجمعيات سبع عشرة استهلاكية بخنسة وواحدة لعمل النسيج بفوقه عملها شراء المواد الخام اللازمة للعمل وبيع منتجاتهم ورفع مستوى صناعتهم وأخرى لصناعة الجلود بالقاهرة أعضاءها من خريجي المدارس الصناعية .

تقديم القروض :

صادق البرلمان عند إصداره قانون التعاون في سنة ١٩٢٧ على إعطاء قرض حكومي قدره ٢٥٠,٠٠٠ جنيه ثم زاد عليه ١٠٠,٠٠٠ جنيه فيما بعد، على أن يودع المبلغ في بنك مصر على ذمة إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية .

فكانت الجمعيات المذكورة تقدم إلى قسم التعاون طلباتها بالقروض اللازمة لها ولأعضائها وذلك في حدود المبالغ التي تحددها جمعياتها العمومية في كل سنة . ويقوم القسم بالنظر في حاجة كل جمعية وفي حالتها العامة ثم يخطر البنك بالمبلغ الذي يوافق عليه والبنك يفحص قيمة الضمان الذي تقدمه الجمعية ويحدد القرض بناء على ذلك . وليس الضمان المذكور قاصرا على قيمة مسئولية الأعضاء حيال جمعيتهم كما هو متبع عادة في أمثال هذه الأعمال التعاونية بل كان يشمل ضمانا شخصيا من أعضاء مجلس الإدارة كما كان يشمل أحيانا ضمانا من أعضاء لجنة المراقبة . وقد حصل في بعض الحالات أن رفض أعضاء هاتين الهيئتين أن يكونوا ضامين كما حصل أيضا في بعض حالات أخرى أن رفض البنك ضمانهم وذلك نظرا إلى ضعف مركزهم المالي ، هذا فضلا عن أن هؤلاء الأعضاء في بعض الجمعيات كانوا يتطلعون — نظير هذا الضمان — إلى زيادة نصيبهم من هذه القروض أو إطالة مدة بقائهم في عضوية المجلس أو اللجنة . هذه نقط الضعف في ذلك النظام .

أما عن سعر الفائدة فإن البنك كان يدفع إلى الحكومة ٢٪ وكان يتقاضى من الجمعيات ٤٪ وكانت هذه تتقاضى من الأعضاء ٧٪ وبذلك يكون الربح للجمعية ٣٪ في السنة وهو الحد الأقصى الذي يسمح به قانون التعاون . وكانت مدة الاقراض لا تزيد على ١٢ شهرا تنتهي عادة في ديسمبر أي بعد جني القطن بثلاثة أشهر مما كان يسمح للجمعيات بالوقت الكافي لتحصيل القروض وتسديدها للبنك . ولقد كانت الجمعيات التعاونية قبل الأزمة الحالية تسدد القروض كلها

قبل آخر السنة مما دعا الى ثناء البنك في تقاريره السنوية عليها ثم وقعت الأزمة فبدأ بعض الجمعيات يعجز عن التسديد . واستمرت الأزمة فصارت الحال من سيئ إلى أسوأ وبلغت من السوء أن عملت الحكومة على تخفيف الوطأة بوضع نظام لتقسيط ديون الجمعيات . ولولا هذه الأزمة لكنت معاملة الجمعيات مع البنك على أحسن حال . وإنا لموردون هنا ما جاء في تقرير مجلس ادارة البنك الى الجمعية العمومية في سنة ١٩٣١ خاصا بهذا الموضوع :

” أما الجمعيات التعاونية فقد بلغ رصيدها المدين لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ مبلغ ٢٣٧,٢٢٤ جنيها وقد رأت الحكومة أن تمهل هذه الهيئات خمس سنوات لسداد هذا الرصيد وأن تحول هذا الحساب ورصيد المال المخصص له إلى بنك التسليف الزراعي ، وقد تم ذلك في أوائل سنة ١٩٣٢

ويسرنا أن نكرر بهذه المناسبة شكرنا لجميع رؤساء وأعضاء هذه الهيئات ولحضرات رجال وزارة الزراعة وقسم التعاون على ما لاقاه البنك منهم طوال مدة معاملتهم من علاقات الود والاخلاص وعلى ما آتته من الجميع من الرغبة في الأخذ بيد هذه الهيئات والعمل المشترك على بث روح التعاون وإنجاح مشروعه في البلاد . ونسجل هنا ما سجلناه في الأعوام السابقة وهو أن علاقاتنا مع الجمعيات التعاونية تحملنا على التأكيد بأنها هيئات قابلة لأن تعيش في البلاد وأن تنمو فيها نموا مستمرا مطردا “ .

وفى الجدول الآتى بيان عن مبلغ انتفاع الجمعيات بقرض الحكومة :

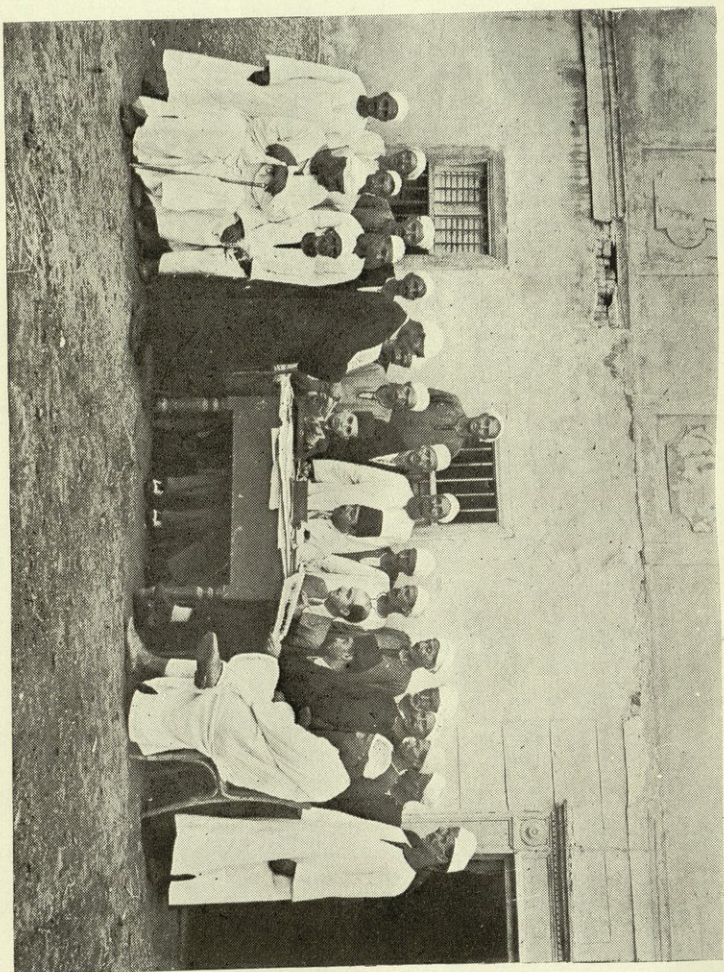
البيان	١٩٢٨		١٩٢٩		١٩٣٠		١٩٣١	
	جنيته	العدد	جنيته	العدد	جنيته	العدد	جنيته	العدد
قروض مطلوبة	٧٦٦٨٤	٤٧	٢١٩٩٧٦	١٤٢	٤٩٩٠٠٧	٣١٥	٥١٢٩٧٧	٢٥٣
» مصرح بها	٥٥٠٣٠	٤٧	١٧٤١٤٣	١٤٢	٣٧٠١٩٣	٣١٥	٣٢٣٩٩٧	٢٥٣
إعادات البنك	٣٦٧٣٠	٣٢	١٤٩٦٠٣	١٣٨	٣٠٦٥٩٥	٢٨٧	١٨٩٢٩٧	٢٨٣
قروض مضروقة	٢٨٤٨١	١٧	١٢٧٤٥٤	١١١	٢٧٣١٢١	٢٥١	١٦٤٣٧٣	٢٥٨
متوسط المنصرف لكل جمعية	١٦٧٥	—	١١٤٨	—	١٠٨٨	—	٦٣٧	—

وفي سنة ١٩٣١ تأسس بنك شبه حكومي هو بنك التسليف الزراعي ، انتقلت اليه أعمال تمويل الجمعيات التعاونية . فتغير نظام ذلك العمل تغييرا كبيرا . فأصبحت الجمعيات لاتنال قروضا الا لأغراض معينة وفي الأوقات التي تدعو اليها هذه القروض فاذا كان الغرض من الاقتراض شراء البزور أو الأسمدة وهما سلعتان يتعامل البنك فيهما فان القرض لا يكون الا عينا . أما القروض النقدية فهي القروض اللازمة لشراء المواشي والآلات الزراعية ولمصاريف زراعة القطن وجنيه ، هذا فضلا عن أن البنك يعطى قروضا نظير رهن محاصيل رئيسية كالقطن والقمح والذرة والأرز ونحو ذلك .

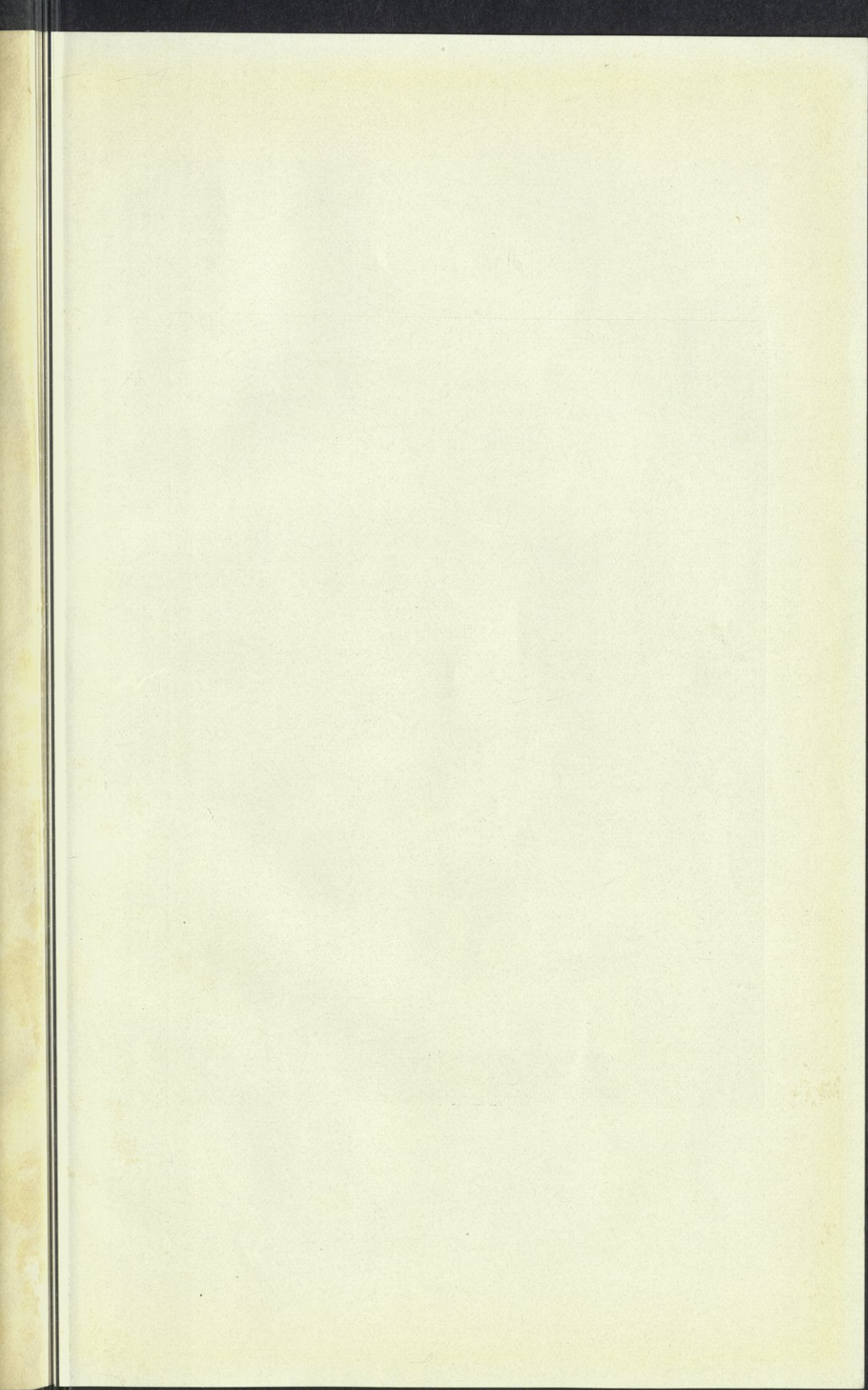
ورغم أن سعر الفائدة أعلى بمقدار ١٪ من سعر الفائدة التي كان يتقاضاها بنك مصر أى ٥٪ فإن العضو يدفع الآن ٦٪ فقط أى أقل مما كان يدفعه قبلا بمقدار ١٪ . أما الضمان فيختلف تبعا لاختلاف نوع السلفة . فاذا كان الأعضاء يقتضون بزورا وأسمدة فان عليهم أن يوقعوا على كشف فيه بيان بطلباتهم وأراضيهم وغير ذلك . وللبنك بحكم القانون حق الامتياز وحق الحجز الادارى على محاصيل أولئك الأعضاء ومواشيهم . أما عن القروض المأخوذة لشراء المواشي والآلات فان أعضاء مجلس الادارة يكونون ضامين . وكذا في حالة القروض الخاصة بزرع القطن وجنيه اذا لم يكن العضو مالكا بل مستأجرا ، وفي جميع الحالات تعتبر الجمعية مدينة للبنك بحكم العقد فهي المسئولة عن القروض .

وكذا تختلف آجال القروض فما كان منها خاصا بالبزور والأسمدة وزرع القطن وجنيه يستحق في موعد المحصول . أما ما كان خاصا بشراء المواشي والآلات فانه يكون لأجل متوسط أى من سنتين الى خمس سنوات ويتعين دفعه على أقساط . وأما السلفيات على المحاصيل فهي لمدة شهرين قابلين للتجديد .

هذا هو موجز النظام الجديد واذا كان في النظام القديم عيوب فان الجديد أيضا منظور اليه بكثير من القلق . فهو أولا لا يقتصر على شل أعمال الجمعيات



توزيع سلف رهن محصول القطن على أعضاء الجمعية التعاونية الزراعية بكفر سليم (بجيرة)



الى حد كبير بل انه فوق ذلك يلزم الأعضاء بشراء أهم حاجاتهم وهى البزور والأسمدة من الأنواع التى لدى البنك وبالسعر الذى يحدده . بفرض حسن البضاعة واعتدال السعر — وهو ما يخالف الواقع أحيانا — فان هذا الاتجاه فى حد ذاته مخالف لفكرة التعاون . فلا هو يتفق مع العمل المشترك ولا هو من شأنه أن يشجع حرية التصرف . ولقد قيل ان هذه خطة تضمن حسن نوع البضائع والعدل فى التوزيع . غير أنها — بفرض صحة ذلك — خطة لاشك أن المبادئ التعاونية غير مرعية فيها ومن شأنها ألا تدع للجمعيات فرصة الاستفادة والتعليم والعبرة بأخطائها ولا تتيح لها فرصة الوصول يوما من الأيام الى القدرة على النهوض بأى تبعة .

وليس الأمر قاصرا على أن هذه الطريقة لا تقوم على أى أساس تعاونى بل لقد شكت الجمعيات من أنها طريقة غير عملية ، اذ أنها تستلزم اجراءات هى من التعقيد بحيث ينقضى وقت طويل قبل امكان الحصول على القروض وذلك لأن القروض المذكورة من أنواع مختلفة وتعطى فى مواسم مختلفة والبنك يريد أن يقدم طلب كل منها على حدة الى الجمعيات العمومية للوافقة عليه . وليس هذا بالأمر الهين .

وفضلا عن ذلك فان أعضاء اللجنة يدعون للحضور الى البنك أو فرعه عدة مرات وفى هذا ضياع للوقت والمال . هذا الى تدخل البنك فى نظام الجمعيات الداخلى بحجة أن له صالحا فى الضمان المقدم اليه . أما فيما يتعلق بما له بحكم القانون من حق الحجز الادارى على المحاصيل فانه يستعمله أحيانا بغير هوادة وبشكل ضار بمصالح الأعضاء . ولو كان هذا الحق معطى الى الجمعيات بدل البنك — مع تسليمنا بمنافاة ذلك أيضا للروح التعاونية — لكنت على الأقل تستعمله استعمالا مراعى فيه الرفق بالتعاونيين . غير أن اعطائه للبنك الذى قصارى همه أن يسترد

أمواله، لا يؤدي فقط الى الخط من قيمة المحاصيل — وفي ذلك خسارة على الأعضاء في وقت هم أشد ما يحتاجون فيه الى المساعدة — بل انه فوق هذا ضار بروح التعاون ومنفر للأهالى منه .

هذه عيوب ونقائص يجرى علاجها بقدر المستطاع وفي الوقت نفسه يعمل على تمهيد الطريق لإنشاء بنك تعاونى مركزى وفي هذا العلاج الصحيح (*) واليك بياناً بالأعمال الجارية بين البنك والجمعيات التعاونية الزراعية فى سنة ١٩٣٣ :

القروض النقدية :

قروض لمدة ثلاث سنين لشراء مواشى...	١٥,٢٨٦	جنيه
» للزراعة والجنى	٨,٤١٨	
سلف رهن محاصيل	٢٦,٩٥٥	

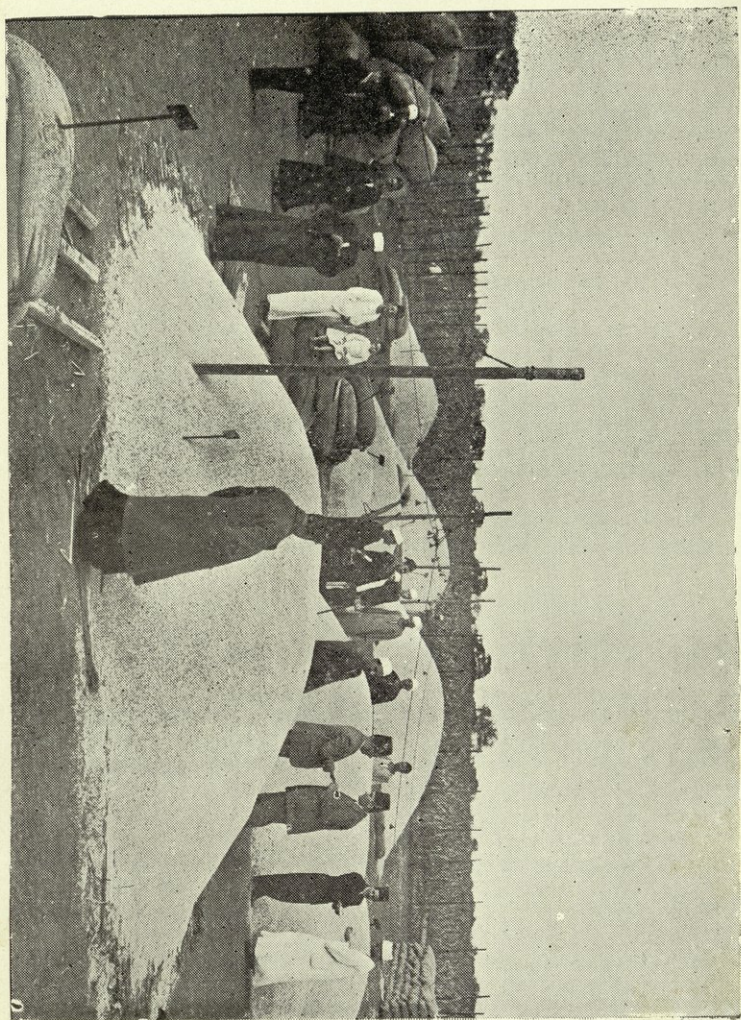
القروض العينية :

أسمدة	٣٢,٩٨٥	
بذور	١٣,٦٦٦	
المجموع الكلى	٩٧,٣١٠	

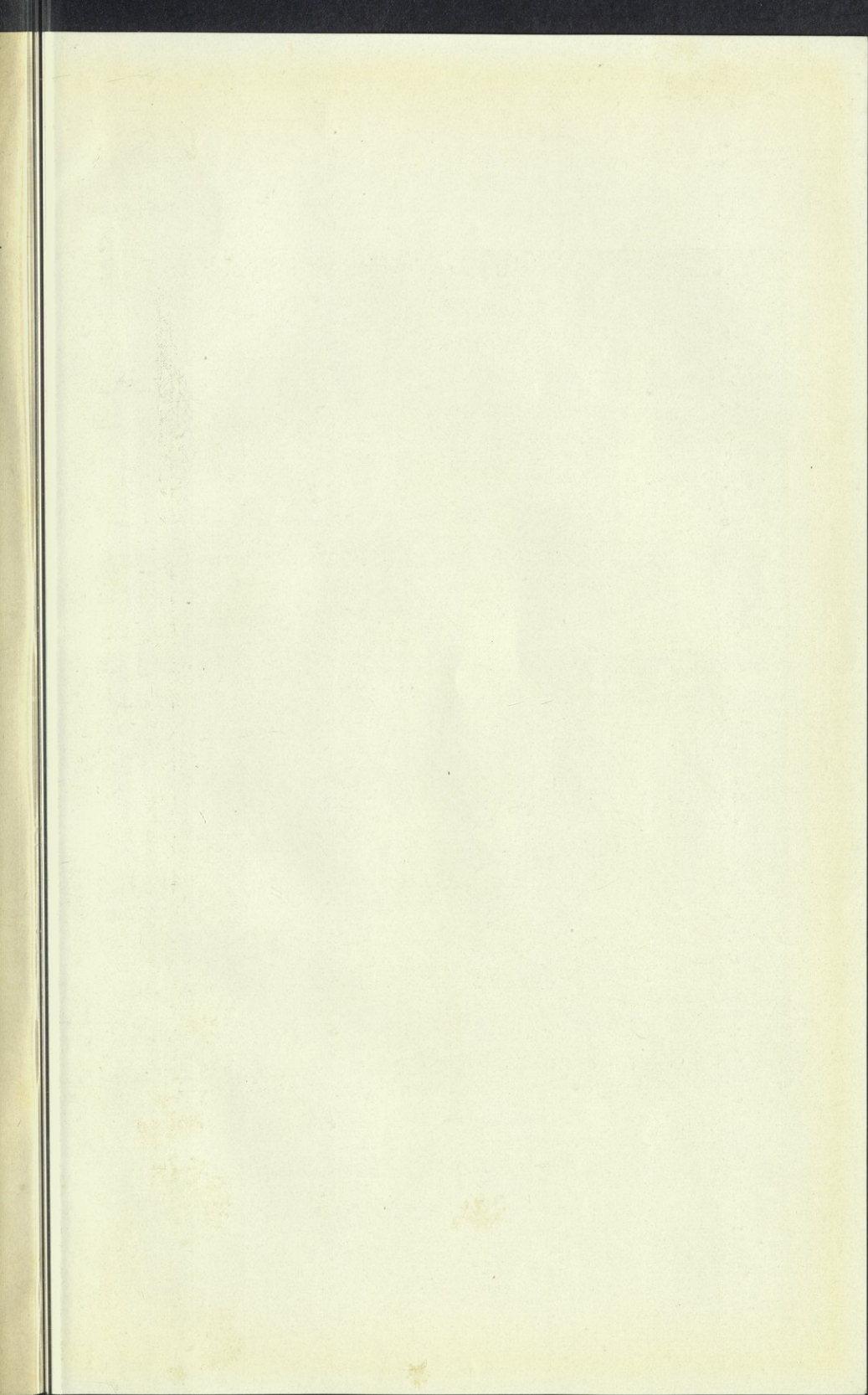
(*) قدم المؤلف والكتاب تحت الطبع مذكرة الى معالى وزير الزراعة بمشروع انشاء بنك تعاونى مركزى فأحاله معاليه الى مجلس التعاون الأعلى وهذا أحاله الى لجنة خاصة مكونة برئاسة سعادة وكيل المالية وعضوية سعادة مدير بنك التسليف الزراعى وحضرات مدير عام مصلحة التجارة والصناعة ومدير التعاون وعبد العزيز بك هندى ممثلاً للجمعيات التعاونية وجناب الدكتور ليفى سكرتير عام الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والتشريع فبحثت هذه اللجنة المشروع بحثاً دقيقاً واتخذت فى شأنه القرارات الآتية وقد وافق عليها فيما بعد مجلس التعاون الأعلى :

”أولاً — ان أصلح هيئة مالية لتمويل الجمعيات هى البنك التعاونى المركزى ولكن الحالة لا تسمح بإنشائه فى الوقت الحاضر .

ثانياً — يقوى بنك التسليف الزراعى القسم المختص بأعمال التعاون فيه ويمكن نذب موظف من وزارة الزراعة يشغل فى البنك ويكون حلقة اتصال بين الوزارة والبنك والجمعيات .



مروة جبريل | الجمعية العامة الوطنية | باحات كنيسة دمشق (خريفية)



ولا يفوتنا قبل أن نختم الكلام عن مسألة القروض أن نذكر ماوجهه الينا بعض المخلصين من كبار التعاونيين الأوروبيين من النقد على اشتراطنا ألا تكون

= ثالثا — يقدم قسم التعاون مذكرة بالتسهيلات التي يرى اضافتها الى التسهيلات التي يقوم البنك بتقديمها الآن .“

أما القرار الأول فهو تسليم بعد بحث طويل من هيئة مختصة بوجهة نظرنا واعتراف صريح بالوضع الصحيح للهيئة المالية العليا اللازمة للحركة التعاونية في مصر ولم يبق إلا أن تحل الظروف التي تسمح بوضع الأمور في نصابها .

أما عن القرار الثاني فقد كتبت وزارة الزراعة الى بنك التسليف الزراعى في شأنه الخطاب الآتى :

”حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعى المصرى

تشرف باحاطة سعادتك علما بأن المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية وافق بجلسته المنعقدة في ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ على القرار الثاني من قرارات اللجنة الفرعية التي بحثت موضوع الاقراض التعاونى وهذا القرار يتضمن تقوية القسم المختص بالتعاون في بنك التسليف الزراعى ونذب موظف مختص من قسم التعاون للعمل في البنك على تحسين العلاقة وتسهيل التعامل بين الجمعيات والبنك وجعلها متمشية مع الروح التعاونية وأنظمتها قدر المستطاع .

وتنفذا لذلك قررنا نذب حضرة الدكتور أحمد حسين المفتش بقسم التعاون للقيام بهذا العمل بالبنك ابتداء من يوم الاثنين الموافق ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ وتحددت مهمته على الوجه الآتى :

- (١) أن يكون حلقة اتصال بين الوزارة والبنك والجمعيات التعاونية .
- (٢) معاونة البنك على اعداد القواعد والنظم التي تدير عليها معاملة الجمعيات مع البنك طبقا للابادى التعاونية .
- (٣) معاونة البنك على مراقبة تنفيذ جميع الأنظمة والتعليمات الخاصة بالتعاون في فروع البنك وتوكيلائه والجمعيات .
- (٤) معاونة البنك والوزارة على فحص ومعالجة جميع الشكاوى التي ترد للبنك أو الوزارة خاصة بمعاملة الجمعيات مع البنك .
- (٥) العمل على توثيق العلاقة بين الجمعيات التعاونية والبنك .

(٦) أن يقدم تقريرا شهريا عن أعماله من صورتين : واحدة لقسم التعاون ، وأخرى للبنك .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام

وزير الزراعة

تحريرا في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٤

القروض التي تعطى للجمعيات التعاونية إلا لأغراض انتاجية . فهم يقولون إن هذا القيد يحول دون إقراض الأعضاء من جمعياتهم لدفع نفقات ضرورية وبذلك يظنون

== وأما فما يخص بالقرار الثالث فقد قدم المؤلف المذكرة المطلوبة مرفقة بالخطاب الآتي :

”حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية ورئيس اللجنة الفرعية لمجلس التعاون الأعلى

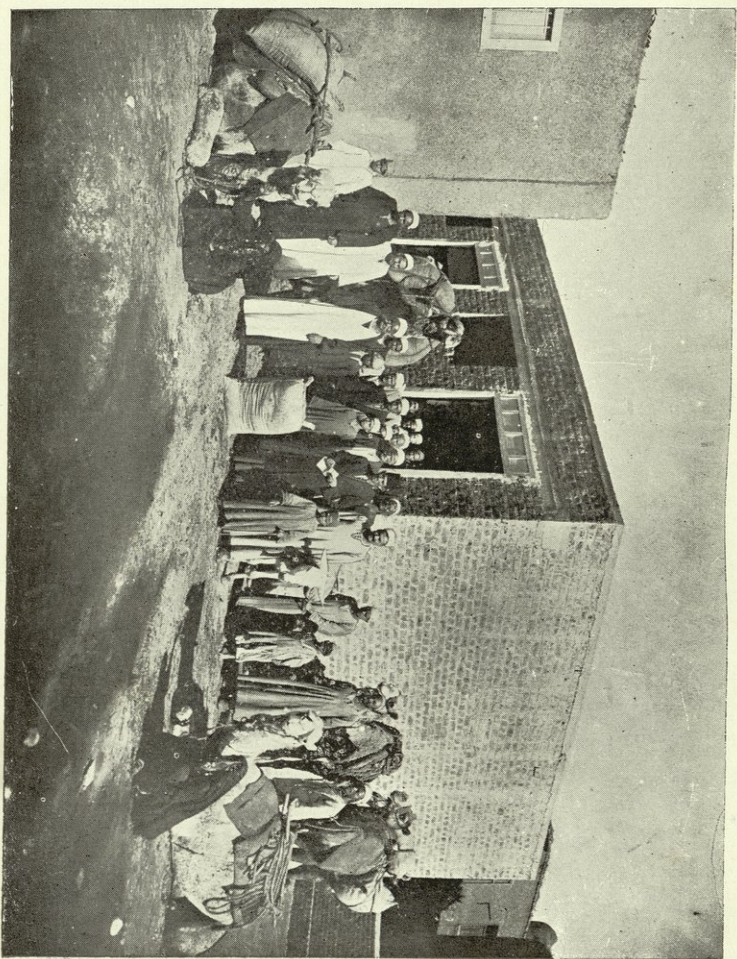
تنفيذا لقرار اللجنة الفرعية في جلستها المنعقدة في يوم ٢٥ الجارى والذي يقضى بأن أقدم في هذه الجلسة مذكرة بالتسهيلات التي أرى أن يقوم البنك بتقديمها للجمعيات التعاونية في الوقت الحاضر أشرف بتقديم المذكرة المرفقة بهذا ملفنا النظر الى أن هذه التسهيلات لا يمكن أن تكون إلا مسكنا وليست علاجا وحذا لو كان أقيم التسليف التعاوني من أول الأمر على أساس إقامة بنك تعاوني بدلا من تقديمنا الآن هذا المسكن أو قيامنا بذلك العلاج . على أننى عرضت الأمر مرارا أثناء انشاء بنك التسليف الزراعي على معالي وزير الزراعة لعقد مجلس التعاون الأعلى للتشاور في الموضوع قبل أن تصبح الجمعيات أمام الأمر الواقع مضطرة تحت ضغط الأزمة الى التعامل مع هيئة مختلفة عنها في الروح والنظام والغاية ، غير أن معاليه للأسف لم يرها رأيت .

والتسهيلات المقترحة الآن ليست الأولى ولا الأخيرة من هذا القبيل وقد سبق أن طلبنا من البنك مثلها وأجيب طلبنا وستطلب غيرها ولنا من حسن استعداد سعادة شركى باشا للساعدة والتعزيد في حدود نظام البنك ما يشجعنا على الطلب . وانها لفكرة حكيمة تلك التي قضت بتقوية القسم الخاص بالتعاون في البنك ونذب أحد موظفي التعاون للاشتغال فيه لتمكن من العمل على توجيه الأمور بقدر المستطاع وجهة تعاونية .

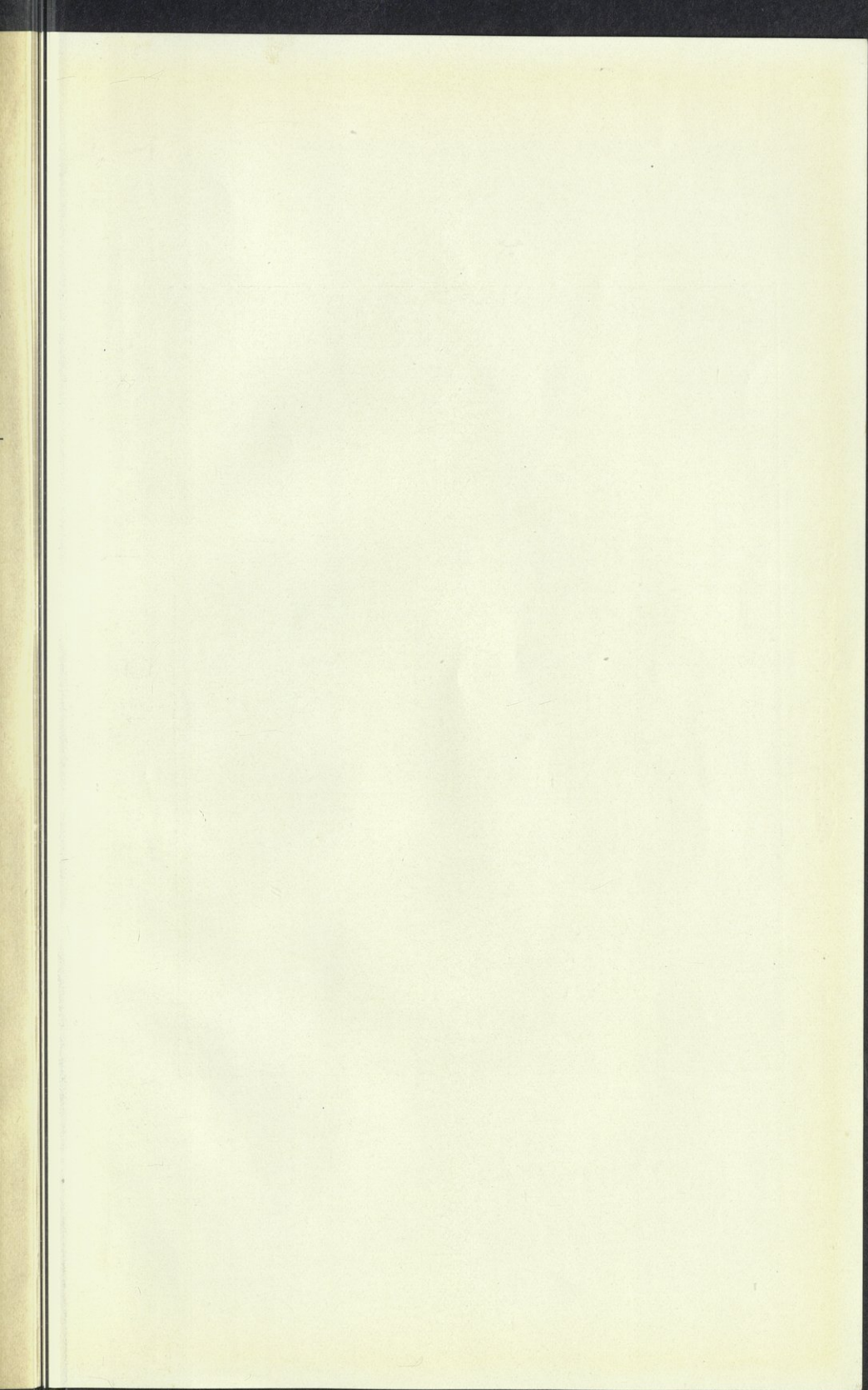
ولما لم يكن بينى وبين هذه اللجنة المحترمة خلاف في أن أصلح بنك للتعامل مع الجمعيات التعاونية هو البنك التعاوني غير أن اللجنة رأت أن الوقت لم يحن بعد لإنشاء هذا البنك أو التمهيد له بمثل المشروع الذي قدمته اليها فاني أرجو ألا تطول بجمعياتنا هذه الحالة التي نراها فيها كهيئات مغلولة اليد ضعيفة الأثر في توحيد مصالح أهل القرية المصرية وخدمتها على أحسن وجه .

ولا يفوتني أن أقول إن في قيام بنك رأسمالى بامداد أعضاء الجمعيات التعاونية بماهم في حاجة اليه من السلع فضلا عما فيه من الدخول في اختصاصها فانه يصرفها عن التفكير في إقامة هيئاتها المركزية للتجار بالجملة .

==



مخازن الجمعية التعاونية الزراعية بدماص (دقهلية)



فريسة في أيدي المرايين مما يضعف قدرتهم على تسديد ما عليهم لجمعياتهم إضعافا شديدا ، وإن أهل القرية يعرفون بعضهم بعضا مما لا خوف معه من أن تمد الجمعية أعضائها بما يلزمهم سواء لأغراض انتاجية أو غير انتاجية ما دام مجلس الادارة يتحقق من أن الغرض من كل قرض غرض نافع نفعا حقيقيا. بيد أننا من الجهة الأخرى نخشى أن يسيء الناس تطبيق هذه الخطة القائمة على حسن النية وأن يصرف شطر كبير من أموال الجمعيات في أغراض من شأنها ألا تتمكن

= لا شك أن الداعي الى كل ذلك وعدم الأخذ بالوضع الطبيعي وهو امداد الجمعيات بالمال لتولى شؤونها التجارية بنفسها ، انما هو الخوف من أن تسيء التصرف مع أن الدليل قائم على أنها في المدة التي تعاملت فيها مع بنك مصر اظهرت استعدادا طيبا وكفاية لا بأس بها في تسيير أمورها المالية والتجارية على أن هذا الخوف يحمل في طياته جرثومة اضعافها على معنى القول بأن ” البخيل من خوف الفقر في فقر “ .

اني أرى في الشجاعة والإقدام العلاج الناجع لما تعانیه حركتنا التعاونية المصرية ، هذه الحركة التي اذا زالت عنها صفتها الشعبية قضى عليها . وحسب الحكومة لحدثة عهد الأهالي بالنظم التعاونية أن تقوم بارشادها والاشراف عليها ذلك الاشراف الذي قرر قانون التعاون في شأنه أن يكون مؤقتا فلا يجدر أن تتمادى في السيطرة فنسلب الجمعيات أيضا عملها التجاري والمالي ونحول — بحجة الخوف عليها — بينها وبين الدخول في الحياة العملية دخولا قد يجعلها تخطئ تارة وتصيب أخرى ، وفي ذلك — تقويمها وقيامها على قدميها . ومادام الاشراف دقيقا حصيفا والارشاد مخلصا صائبا فلن يكون الانحراف عن الطريق السوي بدرجة تؤثر في كيانها .

وإني لعل يقين أن الحركة التعاونية — اذا وفقت الحكومة في العمل على هذه القاعدة — تنهض وتردهر وتتولى بنفسها مهمة الاشراف على نفسها ، العمل الذي تقوم به الحكومة الآن . ويومئذ تكون حركتنا التعاونية تعاونية بالمعنى الصحيح لا كما يصفها تعاونيو أوروبا في تقاريرهم بأنها حركة حكومية ونحن عالمون بمواطن الضعف فيها وطرق اصلاحها .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام

تحريرا في ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤

مدير التعاون وعضو اللجنة الفرعية

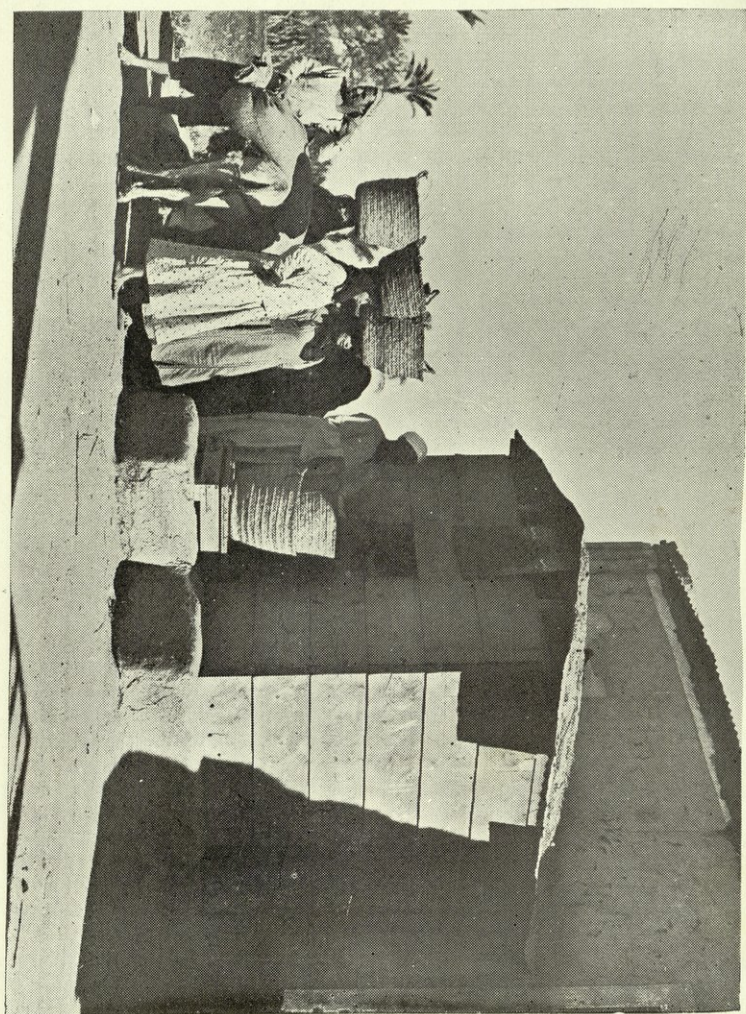
ابراهيم رشاد

المقترض من أن يسدد ديونه وألا يكفي ما يبق بعد ذلك للقروض الخاصة بالأغراض الانتاجية . ولقد علمتنا الخبرة أنه وإن كانت قروض الجمعيات الى أعضائها تصرف بوجه عام في أغراض انتاجية فإن شطرا منها يصرف في أغراض غير انتاجية ويرجع ذلك اما الى تهاون في الاشراف واما الى استحالة الهيمنة الدقيقة للتحقق من أن القروض تصرف في الأغراض التي من أجلها أعطيت . على أن النظر جارٍ في وجهى الموضوع في ضوء الخبرة المستمدة من الظروف الخاصة بالبلاد قصد الوصول الى ترجيح احدى الطريقتين : الطريقة الألمانية القائلة بقصر الإقراض على الأغراض الانتاجية ، والطريقة الهندية القائلة بعدم قصره على هذه الأغراض .

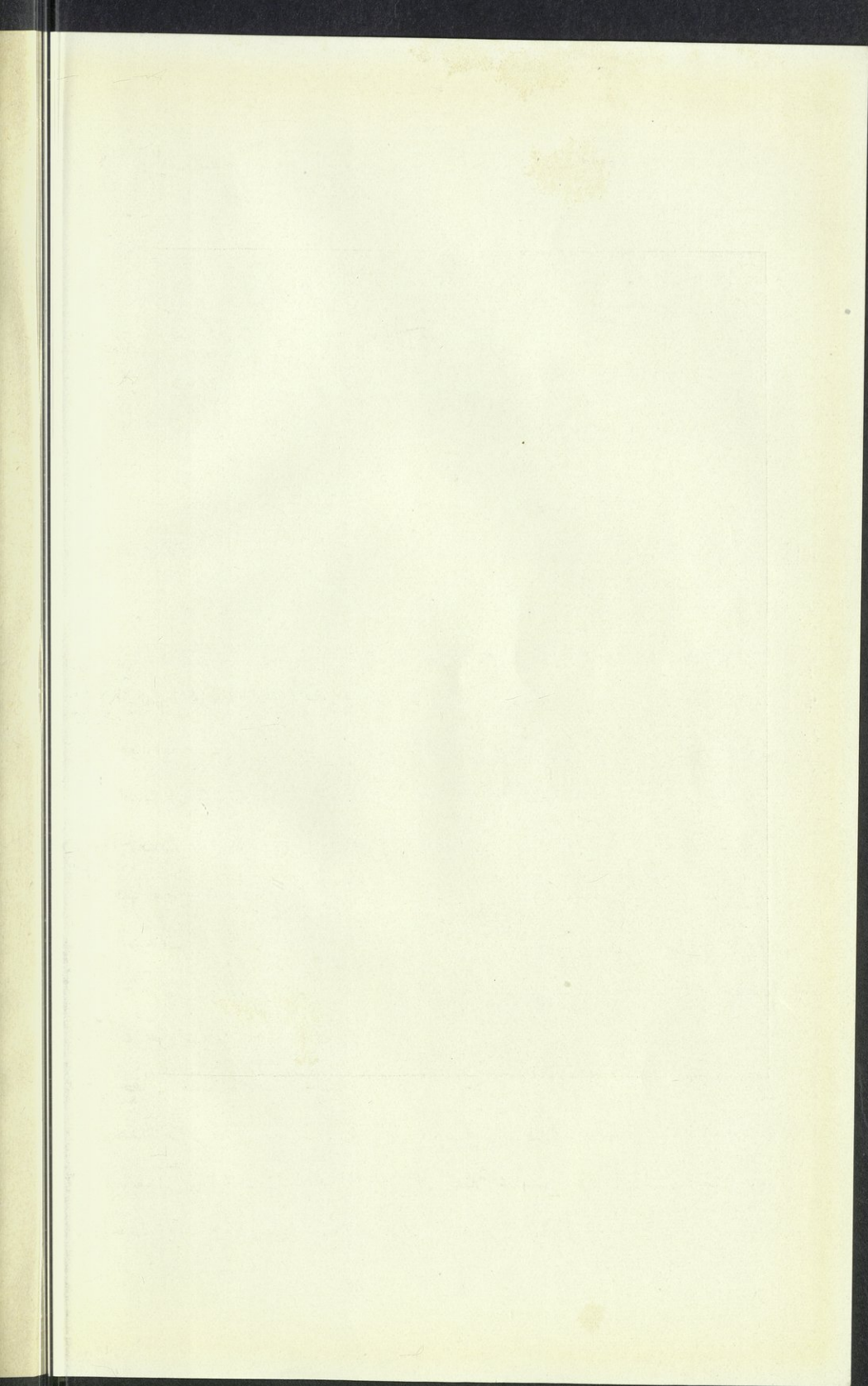
ولقد وجه الينا نقد آخرو هو أن جمعياتنا لم تنجح في اجتذاب مدخرات أعضائها لتدفع لديها وأن هؤلاء الأعضاء يكادون لا يرون في التعاون الا أنه وسيلة للحصول على قروض بفوائد معتدلة . ونحن نسلم بصحة هذا النقد بل لم نبذل جهودا تذكر في سبيل اصلاح هذا النقص عن طريق موالاة الاقتناع والكتابة . والسبب في ذلك أن الثقة بين الأعضاء وجمعياتهم لم تتوفر بعد ، هذا فضلا عن أن الأزمة أعجزت التعاونيين عن الادخار والايذاع .

السلع التي توردها الجمعيات لأعضائها :

أكثر ما تورده الجمعيات التعاونية لأعضائها الأسمدة التي تبلغ ٥٠ ٪ من المجموع ، يليها بذرة القطن وتبلغ ٢٠ ٪ وتليها الحاجات الزراعية المختلفة وتبلغ ١٠ ٪ وتشمل هذه الحاجيات الفحم والغاز والزيت والحبال والخشب والأيكاس والتقاوى المختلفة . أما الحاجات المنزلية التي توردها الجمعيات الزراعية والجمعيات المنزلية القليلة فتبلغ ١٥ ٪ .



واپور طحيني جمعيۃ کفر شريف (غربيۃ)



واليك قيمة البضائع التي وزعت على الأعضاء في سنة ١٩٣٣ :

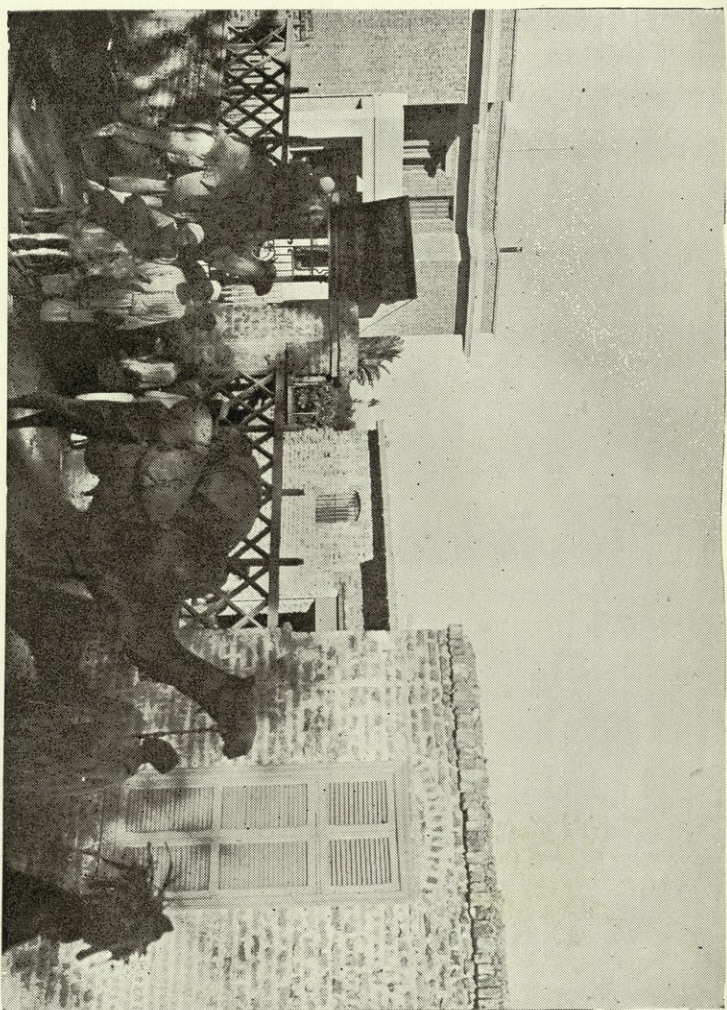
جنيه	
أسمدة	٧١,٨٨١
بذرة قطن	٢٤,٠٠٠
لوازم زراعية أخرى	١٦,٣٥٨
حاجات منزلية	٢١,٨٥٢
المجموع	١٣٤,٠٩٢

ليس للجمعيات جمعية تعاونية للاتجار بالجملة تشتري لها البضائع الزراعية غير أن جودة نوع كل من الأسمدة وبذرة القطن ، مضمونة بقانون . أما السعري كاد يكون محددًا فيما يتعلق بالأسمدة ولكنه يتراوح فيما يتعلق ببذرة القطن . وتشتري الجمعيات التعاونية الأسمدة عادة من الجمعية الزراعية بسعر مخفض بصفتها مشتركة فيها ومن وزارة الزراعة التي توزع أيضا بذرة قطن منتخبة . وقد حل بنك التسليف الزراعي أخيرا محل وزارة الزراعة في الأعمال التجارية . وكلما طلبت الجمعيات قروضا من البنك لشراء سلعة من السلع التي يتجر البنك فيها فإنه يعطيها القرض عينا فلا خيار للجمعيات في أمر هذه السلع اذا أرادت أن تستريها بالأجل . حقا إن البنك يختص الجمعيات التعاونية بخصم ٥ ٪ على ما يورده اليها ولكن هذا الخصم قليل بالنسبة الى ما كانت تحصل عليه قبلا ، والتجار العاديون عندما يبيعون الى الجمعيات التعاونية بذرة قطن مثلا يخصمون لها أضعاف ذلك . هذا وقد تكلمنا في غير هذا المكان عن شراء الحاجات المنزلية .

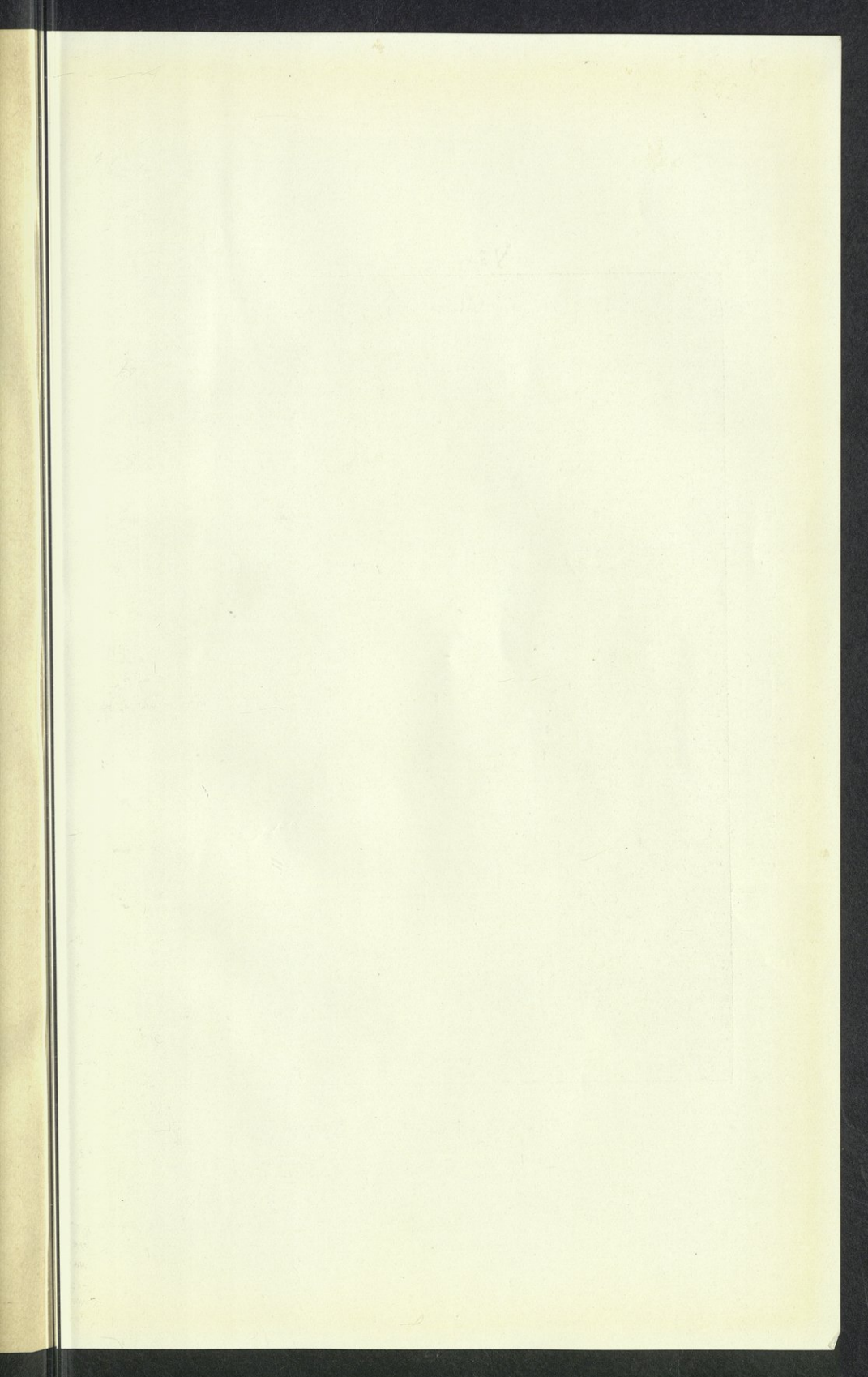
بيع المحاصيل :

لما كان البيع التعاوني من أصعب ما تقوم به الجمعيات التعاونية فقد اتبع في تجربته في مصر غاية الحذر فأنشئت جمعية من هذا القبيل لبيع الفاكهة في مديرية الفيوم وهى تعد من أهم المديريات التى تزرع فيها الفاكهة . وقد أخذ العمل يجرى فيها بما يشتر بالنجاح اذ بدأت بفضل مساعدة مصلحة التجارة والصناعة بتصدير ٢٠٠٠ صندوق يرتقال متوسط سعة الصندوق ٢٠٠ برتقالة . وقبل انتهاء هذه العملية تحسن السعر فى السوق المحلية ففضلت أن تبيع الباقي محليا . وكذلك أنشأ أهالى القليوبية جمعية من هذا النمط بعاصمة مديريتهم . هذا فضلا عن أن عددا من الجمعيات التعاونية الزراعية فى مديرتى الغربية والمنوفية حرب بيع محصولات أعضائه من القطن جملة فأحرز أسعارا أعلى من الأسعار فى الأسواق المحلية . على أن هذا العمل لا ينتظر تنفيذه تنفيذا منظما واسعا الا بعد مضى مدة من الزمن .

ونسعى الآن الى اعداد العدة لتصريف محصولين من أهم المحاصيل وهما البصل والأرز تصريفا تعاونيا . وقد بدئ فى سبيل ذلك بتوريد التقاوى الجيدة الى الجمعيات الواقعة فى المناطق التى يزرع فيها هذان المحصولان وأعقب هذا مساعدة هذه الجمعيات على الحصول على الآلات العصرية اللازمة لفرز البصل وترتيبه وآلات درس الأرز وغير ذلك من الأعمال الضرورية لتصريف هذين المحصولين على أحسن وجه . هذا وقد قام بنك التسليف الزراعى بناء على توصية قسم التعاون بتقديم سلف لزراع البصل من أعضاء الجمعيات التعاونية لزراعة هذا المحصول وجنيهه وكذلك بتوريد الخيش اللازم لتعبئته وبدفع نفقات ترحيله الى



مخازن جمعية التعاون الزراعية بناية ميت بدر حلاوة (غربية)



الاسكندرية على أن تسدد كل هذه المصاريف عند بيع المحصول . كما أن قسم التعاون اتفق مع مصلحة التجارة والصناعة على أن توصي بكار تجار الأرز بالجمعيات التعاونية التي قامت بتوريد تقاوى الأرز الجيدة لأعضائها والتي بفضلها تمكنت من شراء آلات حديثة لدرس محصول أعضائها ، وهما أمران من شأنهما تحسين نوع هذا المحصول ورفع قيمته والتمكين من تصديره بسعر أعلى .

أما بيع الخضر فتوجد للقيام به جمعية موفقة في مدينة الاسكندرية وهي ككافة الجمعيات الزراعية متعددة الأعمال ، اذ تورد الحاجيات الزراعية للأعضاء وكلهم من زراع الخضر في ضواحي الاسكندرية كما أنها تقرضهم مساعدة لهم على القيام بأعمالهم وفوق ذلك تصرف لهم حاصلاتهم . وهي تورد الى أعضائها حاجاتهم الزراعية من أحسن الأنواع وبأسعار معتدلة وأخص هذه الحاجات التقاوى والأسمدة والكبريت اللازم لمقاومة الآفات . أما عن بيع الخضر وهو أهم أعمالها فقد نجحت في انشاء سوق فسيحة للبيع بالمزايدة وهي سوق بها مكاتب ومخازن من أحسن طراز وقد تمكن القائمون بها بعد صعب كثيرة من بلوغ الغرض الذى من أجله أنشئت ألا وهو انتشال أعضائها مما كانوا يلاقونه من سوء معاملة الوسطاء بل واضطر هؤلاء أيضا الى تحسين أساليب معاملتهم مع الزراع عامة . وفى الفصل العشرين من هذا الكتاب الكفاية عن هذه الجمعية وللقارئ أن يرجع إليه .

توريد الحاجات المنزلية :

يقوم ١٠ ٪ تقريبا من الجمعيات الزراعية المتعددة الأعمال بتوزيع الحاجيات المنزلية لاسيما العسل الأسود والسكر والصابون والملح والمأكولات اللازمة لشهر الصوم . وقد قامت ٣٣ جمعية في سنة ١٩٣٣ بتوريد بضائع الى أعضائها بلغت قيمتها ٣٠٠٠ جنيه .

أما جمعيات التعاون المنزلى البحتة فقليلة جدا إذ لم يزد عددها على ١٢ جمعية في آخر سنة ١٩٣٣ وكانت حالتها كما يأتى :

عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال المدفوع	الاحتياطي	المبيعات
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٢	١٣٧٩	٣٣٢٨	٦٣١	١٨٨٣٠

ومما هو جدير بالذكر أن جمعيات التعاون المنزلى تقوم بأعمالها معتمدة على نفسها . وكل ما تسديه اليها الحكومة من المساعدة أنها تشرف عليها وتراجع حساباتها بدون أجر بواسطة قسم التعاون .

وأهم هذه الجمعيات جمعية الاسماعيلية وهى قاصرة على أعضاء نقابة عمال الصناعات اليدوية .

واليك مركز الجمعية المذكورة فى آخر سنة ١٩٣٣ :

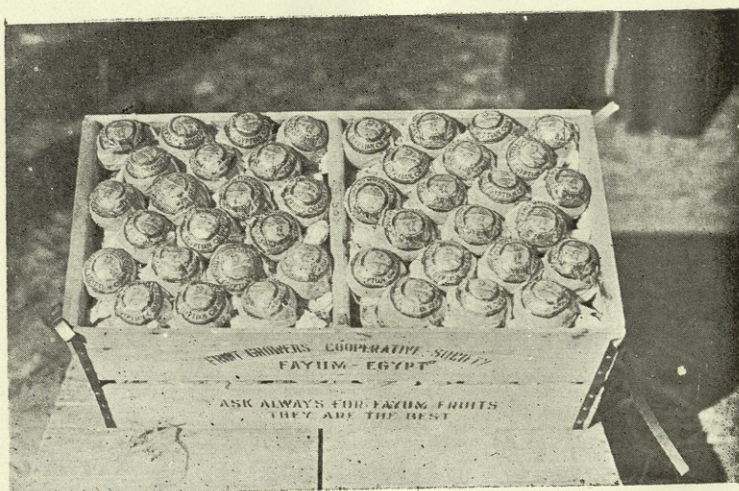
عدد الأعضاء	رأس المال المدفوع	الاحتياطي	صافى الربح	المبيعات
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٨٠	١٨٧٨	٥٠٤	٣٣٤	١١٨٧٥

ويشمل عمل هذه الجمعية فى الوقت الحاضر الأقسام الآتية : البقالة والمواد الغذائية واللحوم والخضر والفاكهة والخردوات والبترين والبتروى .

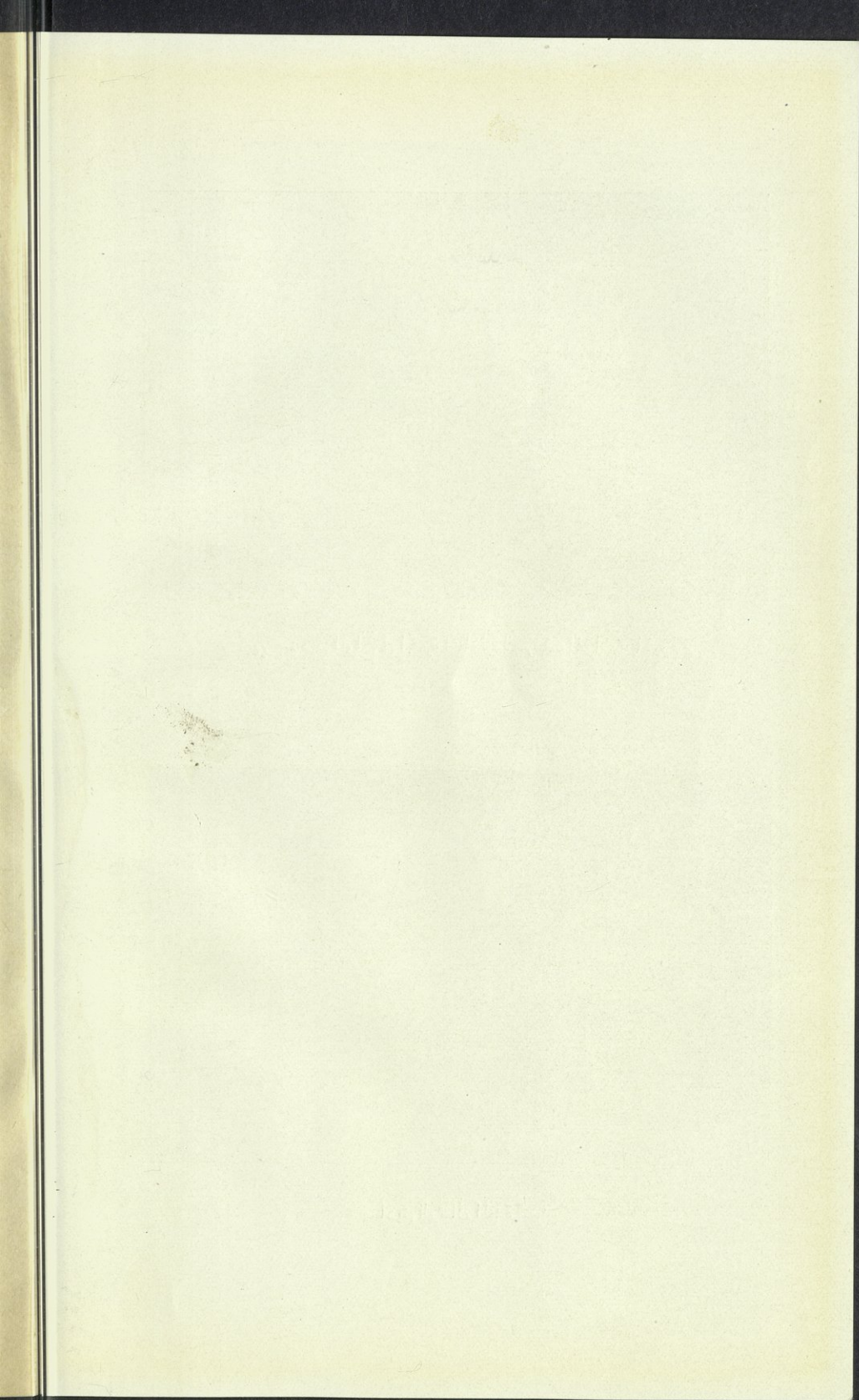
وقد شيدت الجمعية فى سنة ١٩٣١ مبانيها وفيها بهو فسيح فى الطابق الثانى مؤجر الى نقابة عمال الصناعات اليدوية . والنقابة المذكورة تتناول اعانة سنوية من المبلغ الذى خصصته الجمعية للمعونة الاجتماعية وقدره ١٠٪ من صافى الأرباح .



تجهيز صناديق الموالخ في الجمعية التعاونية لتصرف القواكه بالفيوم



صناديق البرتقال المعدة للتصدير



وقد فكرت الجمعية في اقامة صالة سينما ، وانتهى تفكيرها إلى البدء فعلا في تنفيذ المشروع .

وفي يوليه سنة ١٩٣٢ وضعت الجمعية قواعد لحساب الودائع ، وما كاد يأتي آخر يونيه سنة ١٩٣٣ حتى بلغت المبالغ المودعة من الأعضاء وغير الأعضاء ٨١٧ جنيا ويتقاضى الأعضاء فائدة قدرها ٤ ٪ . وغير الأعضاء ٣ ٪ ١/٢ .

وخطت الجمعية في مارس سنة ١٩٣٣ خطوة أخرى وهى تشجيع أبناء الأعضاء على الادخار بأن وزعت عليهم صناديق توفير صغيرة . وهذه الصناديق يأتي بها الأعضاء الى الجمعية عند ملئها وهى تفتحها وتدون ما في كل صندوق في دفتر الايداع الخاص بكل طفل .

أما البيع بالأجل * فلا يسمح به الا للأعضاء في حدود معينة هى ٦٠ ٪ من مجموع قيمة الأسهم التى دفع ثمنها ، على ألا يباع الى العضو بالأجل إلا بشرط أن

* من خصائص جمعيات التعاون المنزلى أمران : البيع نقدا والبيع بسعر السوق المحلى وذلك للأسباب الآتية :

الأمر الأول — اذا سمح للأعضاء بالشراء بالأجل فانهم يغالون في الاستدانة بغير تبصر فيعجزون بعد مرور وقت قصير عن تسديد ما عليهم فترتبك حالتهم المالية وتؤثر الجمعية تأثرا سيئا قد يؤدي الى افلاسها . ولا شك أن الجمعيات التى تسير في هذا الطريق الوعر لا ترى بدا من رفع أسعارها رغما عنها لأنها تلجئ الى شراء بضائعها بالأجل فيرتفع الثمن عليها ويتبع ذلك رفع السعر الذى يتبع به . هذا فضلا عن أن في رفعها سعرها هذا تأمينا لها من خسارة قد تلحقها من عدم تسديد بعض الأعضاء ما عليهم ولا شك أن في هذا ظلما على العضو الذى يشتري نقدا وكذلك على العضو الذى يشتري بالأجل ويسدد ما عليه . على أن بعض الجمعيات كالجمعية التى نحن بصدددها والتى أبحاث التمشي في هذا الطريق المحفوف بالأخطار لأسباب معينة ، احتاطت لنفسها بقدر الامكان بأن حددت البيع بالأجل بمقدار ما يملكه العضو من الأسهم (التى تعتبر ضمانا) على الأكثر .

الأمر الثانى — اذا باعت الجمعية على أساس سعر النفقات تنشأ المتاعب الآتية :

(١) اذا حدث أن فرط في تقدير النفقات استدعى ذلك وقوع خسارة ويتعذر عندئذ مطالبة الأعضاء برد الفرق .

يدفع في أول كل شهر ثمن ما اشتراه في الشهر السابق . والسبب في السماح بالبيع بالأجل أن الأجور في مصر تدفع في كل شهر لا في كل أسبوع أو أسبوعين ولذلك كان من الصعب على أصحاب المراتب أن يعتادوا الدفع نقدا ، على أن الجهود مبذولة في هذه الجمعية وفي سواها لتشجيع الدفع نقدا .

وإن نظرة الى ما قامت به جمعية الاسماعيلية التعاونية من الأعمال وما صادفته فيها من النجاح تكفى للدلالة على ما يمكن أن تقوم به أمثال هذه الجمعية لأعضائها من الخدمات الجلية .

لا يسع المطالع على هذا البيان الخاص بالناحية المنزلية للحركة التعاونية الا أن يلاحظ أنها دون الناحية الزراعية بكثير من حيث التقدم على الرغم من فوائدها العظيمة التي بينها . ويرجع السبب في ذلك الى جعل قسم التعاون — هذا القسم الاقتصادى الذى يعنى بترقية مختلف أوضاع التعاون* — تابعا لوزارة الزراعة ، فى حين أنه لو كان مصلحة مستقلة أو على الأقل تابعا لوزارة مختصة بالشؤون الاقتصادية يستطيع التعاون فيها أن يكون أوسع مجالا ، وأن يكون لموظفيه المدرسين فى الأمور

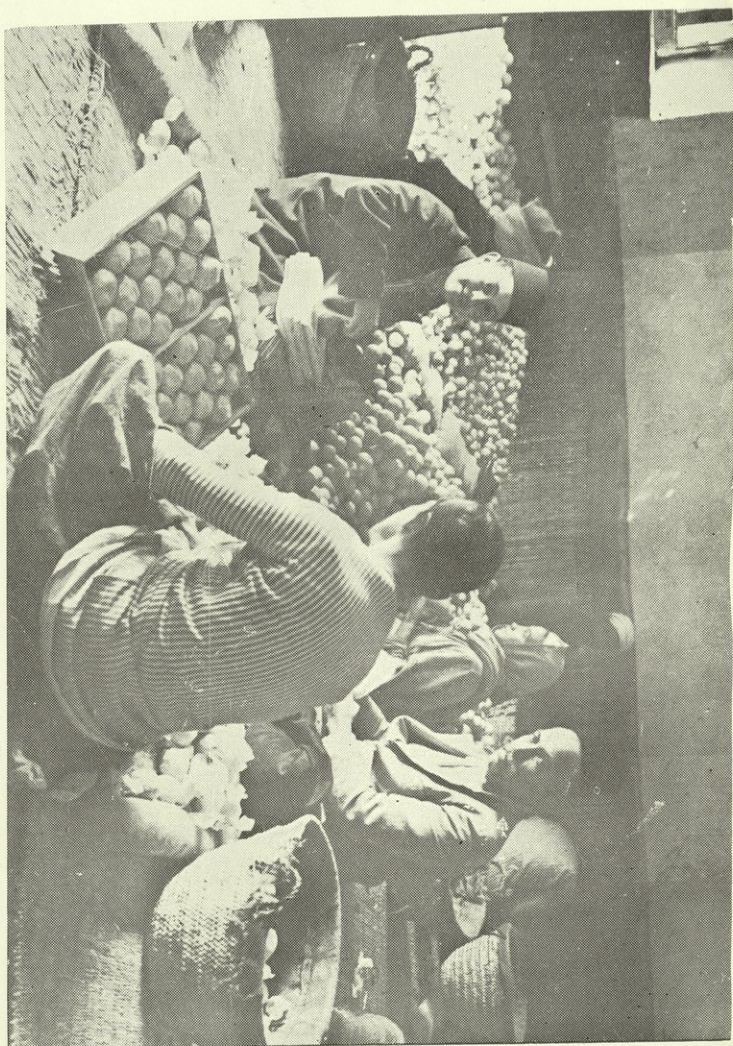
(ب) ما يغنمه العضو من مشترياته اليومية يكون ضئيل القدر لا يترك أثرا يذكر فى نفوس الأغلبية يدعهم الى تقدير المنفعة المالية التى تعود على الأعضاء . أما اذا باع الجمعية بسعر السوق فإن ذلك يمكنها من رد "عائد" الى الأعضاء آخر السنة يشعرهم بفائدة الجمعية .

(ج) تفتح على نفسها بابا أولى بها أن تتركه مغلقا . وهذا الباب هو منافسة تجار المنطقة الذين بعد ما يقفون على مقدرتها على تحديد السعر الأولى يقللون أثمان بضائعهم مدة من الزمن يتحملون أثناءها خسارة مؤقتة . وقد يتعذر على الجمعية مجاراتهم فلا تلبث أن تفشل وعندها يرجع التجار الى سابق عهدهم من رفع أسعارهم .

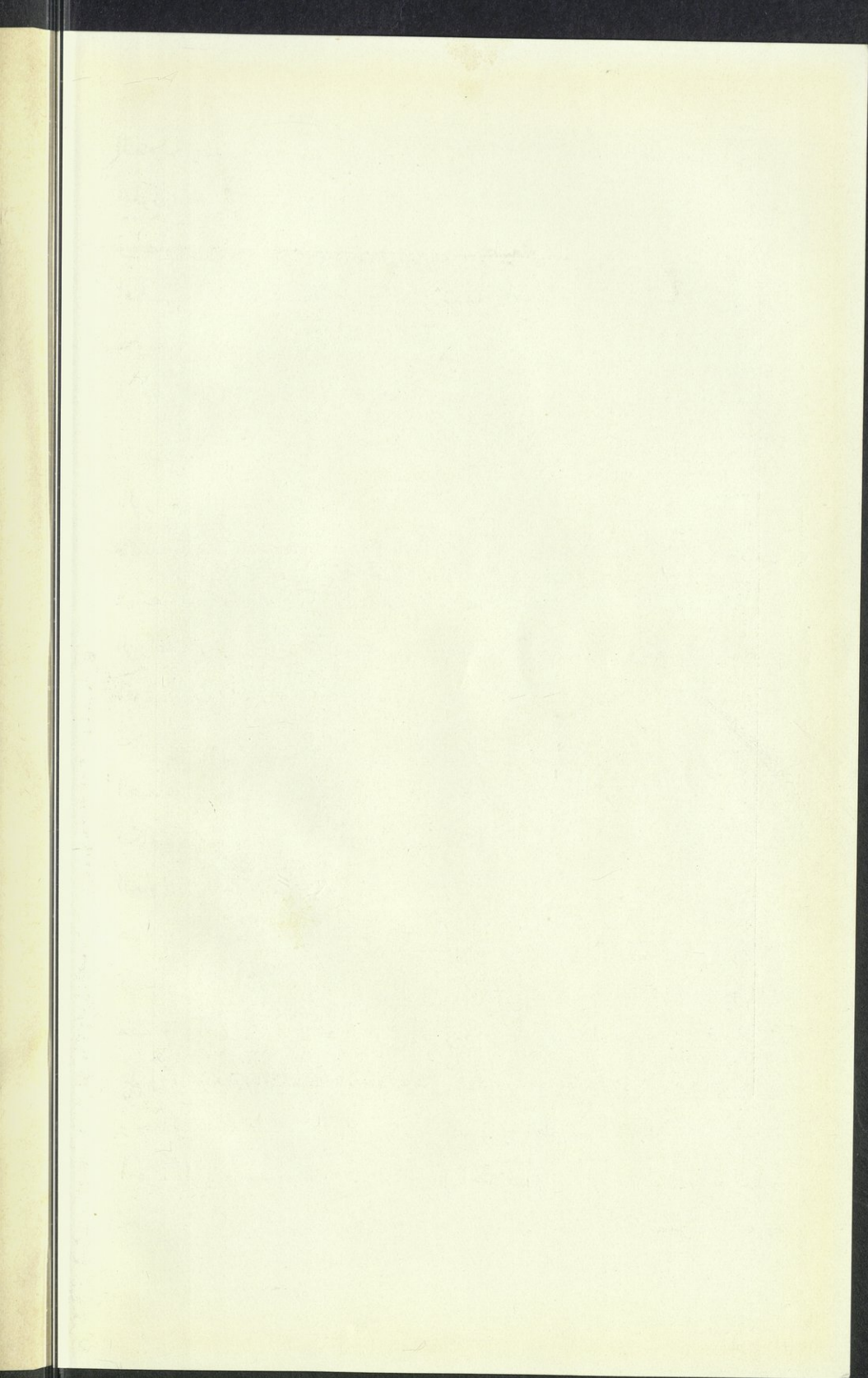
(د) ترتب حساباتها عند ما تباع لغير الأعضاء بسعر أعلى مما تباع به لأعضائها .

(هـ) يخشى أن بعض الأعضاء — لمزايا الأسعار المحفضة التى تنقاصها الجمعية — يشتركون منها لا ما يلزم لحاجاتهم فقط بل وليبيعوا كذلك لغيرهم ابتغاء الكسب .

* جمعيات تعاونية زراعية وجمعيات تعاونية منزلية وبنوك ريفية وبنوك حضرية وجمعيات عمال وجمعيات تأمين وجمعيات مسكن وجمعيات تحسين المعيشة .



فوز و تعبئة الموالح بوكالة جمعية نصريف الفاكهة بالقيوم



التعاونية نصيب كبير من التصرف والاستقلال ، لئلا انتشار الناحية الحضرية من الحركة التعاونية بل لارتقت أيضا الناحية الزراعية نفسها من الوجهة الاقتصادية وخصوصا من الوجهة الاجتماعية . فالتعاون بطبيعته ليس حركة زراعية بل هو حركة اقتصادية اجتماعية فيها مجالات كثيرة لخدمة كافة الطبقات ، ولذلك وجب ألا يكون وقفا على طائفة معينة من الهيئة الاجتماعية ، هذا وإن لأهل الحضر في مصر مهما قل عددهم كل الحق في الانتفاع بالتعاون .

لما أسفر جهادنا في سنة ١٩٢٧ عن جعل التشريع التعاوني عاما لا خاصا بالزراعة كما كان قبلا ، كان يخشى من وضع الحركة تحت اشراف وزارة الزراعة فتتخذ صبغة ريفية بجثة كما حصل فعلا . وقد أدت تلك الخشية الى أن فكر بعضهم في شطر الحركة شطرين : الشطر الريفي والشطر الحضري ، فيكون أولهما تابعا لوزارة الزراعة والآخر تابعا لوزارة المالية . فلما وجدنا أن مؤيدي الحركة من الزراعيين أقوى كثيرا من غيرهم ، فضلنا إلحاقنا بوزارة الزراعة على شطر الحركة ، ورأينا أن نجرب حظنا مع وزارة فنية غير مدربة في العلوم الاقتصادية والاجتماعية مؤملين أن الصعاب لا تلبث أن تذلل والمتاعب أن يتغلب عليها . أما لو حصل هذا الشطر لكانت عاقبته حتما اضعاف الحركة برمتها لاسيما في وقت كان فيه عدد الاختصاصيين التعاونيين والمفتشين المدربين أقل بكثير مما تقتضيه ادارة هذا العمل الجديد . هذا فضلا عن أن انصداع تلك الجهة — التي يعتقد التعاونيون بوجود ترحيدها — يكون من ورائه ما قد يغلب مصالح فريق المستهلكين من جهة على مصالح المنتجين من جهة أخرى أو العكس بدلا من جمع صفوف التعاونيين كافة تحت علم واحد والتوفيق بين هذه المصالح كلها والعمل على اسعاد الجميع اقتصاديا واجتماعيا . ولعل ما حصل كان أحكم ما قضت به الظروف . أما الآن وقد امتدت الحركة طولا وعرضا وشعر جميع الناس على اختلاف وجهات حياتهم بالحاجة اليها ، خصوصا وقد أثبتت الخبرة في مصر وفي غيرها أن الحركة ان لم تطلق لها حرية

الانتشار في جو ملائم انكشيت وضاحت بها الأرجاء ؛ فان هذه الحالة غير الطبيعية التي فيها الحركة الآن لا مفر من اعادة النظر فيها ووضع الأمور في نصابها حتى لا تطغى الناحية الزراعية من التعاون على النواحي الأخرى أو على الأقل تنمو على حسابها .

هذا الرأي لاختلاف فيه بين الواقفين على مجرى الأحوال التعاونية في البلاد وما من فرد مسئول أو هيئة مختصة يبحث هذه المسألة الا وانتهت عند هذا الرأي . الا أن الصعوبة القائمة في تنفيذه في نظر بعضهم هي أن سياسة الاقتصاد التي قضت بها الظروف العصيبة التي نعيش فيها الآن لا تسمح بانشاء مصلحة شبه مستقلة للتعاون كمصلحة التجارة والصناعة ، فضلا عن أن الحركة التعاونية لم تتسع حتى الآن ذلك الاتساع الذي يقضى بانشاء مثل هذه المصلحة . ولو كانت في البلاد وزارة اقتصاد قومية لتحتم نقل التعاون اليها بلا تردد . أما وهذان البابان مغلقان فسيان بقي قسم التعاون في وزارة الزراعة أو انتقل الى وزارة المالية ، وحيث إنه قائم الآن في الأولى فلا داعي لقلقلته حتى تنهيا الظروف لنقله منها . على أنه يجب في نفس الوقت أن يستقل قسم التعاون تماما عن التفاتيش الزراعية ويسترجع حريته التي سلبت منه في السنوات الأربع الأخيرة ويتحرر من كثير من قيود البيروقراطية التي لا يمكن أن تنتعش في ظلها حركة كالحركة التعاونية . هذا هو ما انتهى اليه مجلس التعاون الأعلى في هذه المسألة عند بحثه في أسباب فتور الحركة التعاونية في مصر في أوائل سنة ١٩٣٤ أما نحن فنرى أن هذه النتيجة التي وصل اليها المجلس المذكور انما هي نصف اصلاح فقط والعلاج الناجع في نظرنا في الوقت الحاضر هو انشاء مصلحة شبه مستقلة تابعة للوزارة الاقتصادية الموجودة وهي وزارة المالية * أما ” الظروف العصيبة ” أو ” عدم اتساع الحركة التعاونية ”



عالية شين الموالخ في جمعية القديم العمارنية

و
ا
ا
ع
ا
ل
ل
ف
ا
ر
ع

وغير ذلك من الأسباب فلو نظر الانسان اليها بتأمل لراها تحمل في طياتها وجوب إيجاد مصلحة للتعاون ذلك لأن الظروف العصبية هي نفسها التي توجب اهتمام الحكومة بأمور الأهالي وتحتم عليها الاقتصاد في أبواب أخرى ، أقل ما يقال عنها أنها في عداد الكماليات ، حتى تدبر المال اللازم لاقامة صرح التعاون وهو السند الأكبر للأهالي خصوصا في مثل هذه الأوقات . أما كون الحركة التعاونية ليست بذلك الاتساع المنشود فهذا أدعى الى شدة العناية به وتخصيص "مصلحة" له تشد أزره وتعمل على توسيع نطاقه . وقد سبق أن قامت الحكومة بمثل ذلك فيما يختص بتحسين الصناعات المصرية وترويج المنتجات الأهلية على يد مصلحة التجارة والصناعة التي لم يتسن لها القيام بمهمتها الا بعد أن ارتقت منذ أربع سنوات من "مكتب" فأصبحت "مصلحة" . وليست الحركة التعاونية بما يعلق عليها من آمال قومية بأقل أهمية اقتصادية — ناهيك بناحيها الاجتماعية — من الصناعة والتجارة والمناجم والمحاجر والكيمياء وغيرها من الأعمال التي خصصت لها "مصالح" مستقلة تابعة لوزارة المالية اتسع لها المجال لتعمل بجِد ، دون تدخل في أمورها ، على الرفع من شأن ما تتولاه من أعمال .

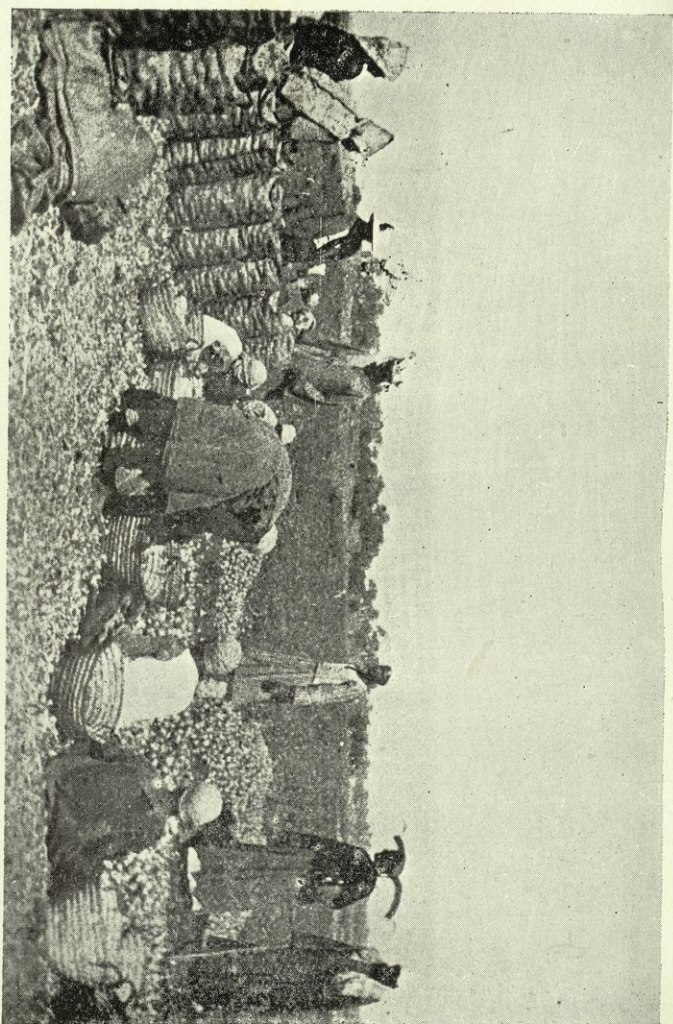
استعمال الآلات الزراعية :

لا يزال استعمال الآلات الزراعية محدودا جدا وقد حصل أن تقدمت بعض الجمعيات النازعة إلى التقدم ، الى هذا الميدان حاملة آمالا كبارا ثم ما لبثت أن انسحبت منه خائبة ، فكثيرا ما كان استهلاك قيمة الآلات أنقل عبئا من أن يوازي ما أدته من الخدمات . وفي كثير من الأحوال لا يوجد عمل كاف للآلات الزراعية ، وفضلا عن هذا يصعب العثور على العامل الميكانيكي الكفء ، يضاف إلى ذلك أن الزراع في هذه الأزمة يؤثرون العودة الى العمل بالأساليب القديمة ولعل بعض السبب في ذلك راجع إلى رخص الأيدي العاملة . على أن

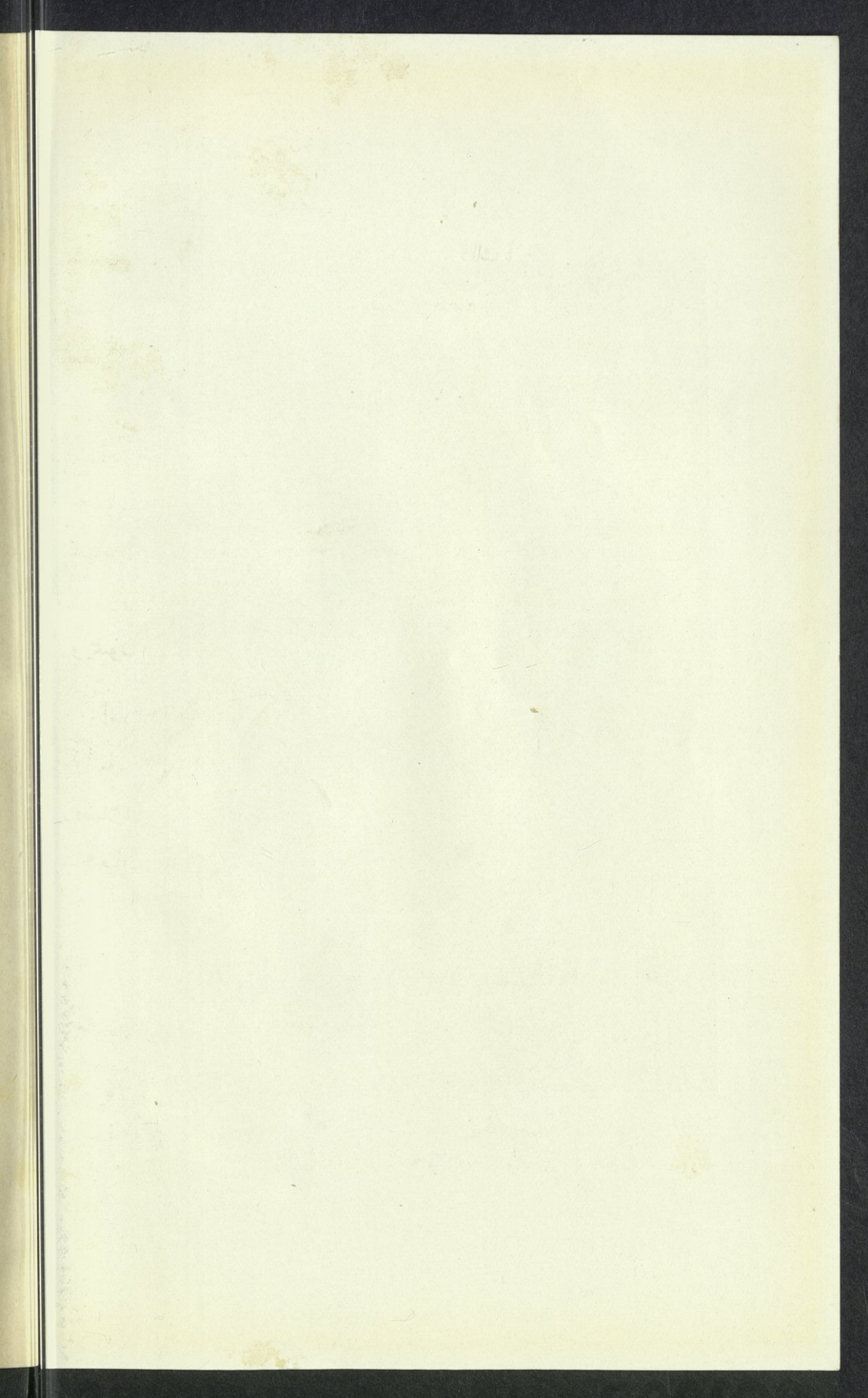
بعض الجمعيات جربت الحرث بالآلات ولم تصادف فيه نجاحا كبيرا . والجهود مبذولة للوقوف على مدى امكان انتفاع الأهالى باستعمال الآلات الزراعية الحديثة والتغلب على الصعاب التى صادفوها . وقد بدئ فعلا بفضل معاونة مصلحة التجارة والصناعة وبنك التسليف بتوريد آلات درس بجراراتها لأربع جمعيات فى مناطق الأرز مصحوبة بمحاريث قلابة وغير قلابة حتى لا تبقى الجارات عاطلة فى الأوقات التى لا درس فيها وقد سهّل على الجمعيات الدفع بتقسيط الثمن على سنوات عدة والعمل جار لمساعدة عدد آخر من الجمعيات للحصول على مثل هذه الآلات ، خصوصا من نوع آلات الدرس التى تدرس أنواعا مختلفة من الحبوب وليست قاصرة على دراس الأرز فقط . أما الجارات فقد دلت التجارب على أن النوع الذى يدار بالجاز غير النظيف أكثر اقتصادا وأسهل إدارة من غيره .

ومن الأعمال الأخرى التى تقوم بها الجمعيات فى هذا الميدان تدخين الأشجار الحمضية ، وهو عمل يزداد أهمية تبعا لانتشار بساتين البرتقال . فن الجمعيات عدد قليل يقوم بالتدخين تحت رقابة وزارة الزراعة من الوجهة الفنية وبمساعدها . ويعد هذا العمل مصدرا ربح لا يستهان به . وفيما يلى بيان عن خدمات الجمعيات فى عملية التدخين مقارنة بخدماتها فى أعمال التشغيل الأخرى فى نهاية سنة ١٩٣٣ :

جنيه	
٢٠١	الحرث
٤,٤٣٢	التدخين
٩١	الرى بالآلات
٢٥٦	تأجير أراضى
٧٤	درس أرز
١,١٩٨	أعمال أخرى
٦,٢٥٢	المجموع



عملية فرز وتعبئة بصل البلديات الناصرة بمديرية حيفا



مقاومة دودة القطن :

ولا يفوتنا قبل أن نختم كلمتنا هذه عن أعمال الجمعيات أن ننوه بما يقوم به بعضها من عمل جليل له قيمته وله مغزاه . ذلك أنه في صيف سنة ١٩٣٤ عندما اشتدت إصابة المزارع بدودة القطن وخاصة في شمال الوجه البحري ، قامت بعض الجمعيات بمقاومة هذه الآفة التي لو تمكنت لقضت على ثروة البلاد ، وفعلا قام عدد قليل من الجمعيات النشطة الواقعة في المناطق المذكورة فوضعت بالاتفاق مع قسم التعاون قواعد العمل وانفردت بالتفصيلات . وقد أظهرت هذه الجمعيات اهتماما كبيرا بهذه المهمة ، واخلصا عظميا في العمل ، وكانت خير مثال للجهات التي هي قائمة فيها من حيث دقة التنظيم واتقان التنفيذ مما جعل أولى الأمر في وزارة الزراعة الموكل إليهم أمر مقاومة هذه الآفة يثنون عليها كل الثناء ويتمنون لو كانت المقاومة في كل الجهات على يد جمعيات التعاون * .

أما نتيجة عملها فقد كانت حسنة ولم تقدم في مناطق عملها أى شكوى من إهمال أو تقصير في حين أن الكثير من المناطق الأخرى لم يكن موفقا في مهمته فضلا عن كثرة الشكاوى التي قدمت إلى حد أن وضع مفتشو الزراعة هذه الجمعيات فيما يختص بهذا العمل في مستوى المزارع الكبيرة المنظمة في ادارتها وأعمالها أحسن تنظيم .

ولا عجب في ذلك فإن التعاونيين يعملون وهم شاعرون انهم انما يعملون لمصلحتهم وانهم مسئولون أمام جمعيتهم أو بعبارة أخرى أمام أنفسهم .

* من حديث لمعالى وزير الزراعة مع مكاتب جريدة الاهرام ظهر في عددها الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٤ : "وفي هذا العام وكلنا الى بعض الجمعيات التعاونية القيام بمقاومة دودة القطن - كتجربة - وقد نجحت التجربة ، اذ تولت الجمعيات المذكورة مكافحة الدودة ، ونجحت فيها نجاحا يحلنا على الاستمرار في تكليف الجمعيات بهذه المهمة " .

هذه هي التجربة التعاونية التي نجحت وسوف يعمل بها في السنين المقبلة .
أما وزارة الزراعة فقد اتخذت خططا أخرى بعضها تشريعي والبعض إداري
ولا شأن لنا بالكتابة فيها . إلا أنه يصح المقارنة بين إحدى هذه الخطط وبين
الخططة التعاونية لأنهما على طرفي نقيض .

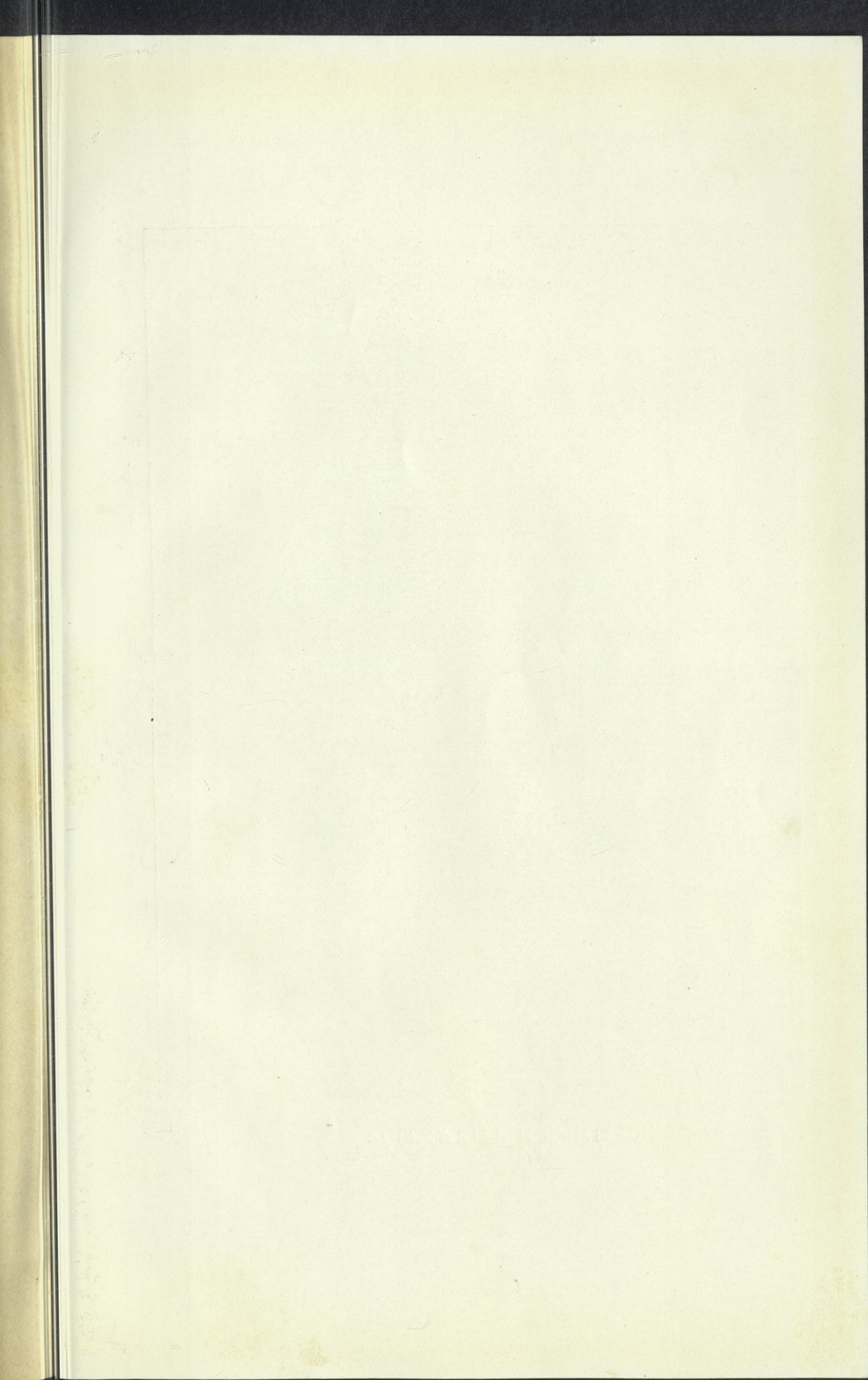
قامت الحكومة بجمع آلاف من الأنفار من الصعيد لترجيلهم إلى الوجه البحري
لاشتداد الإصابة فيه . وقد دلت المشاهدات على أن إنتاج هؤلاء العمال كان
ضعيفا . وهل كان يرجى خير كثير من أمثال هؤلاء الذين يساقون إلى الحقول
في قرى غير قراهم ليباشروا عملا جديدا عليهم غريبا عنهم ؟؟ ألم يكن الأصبوب
حصر الجهود في توجيه الأهالي إلى سبيل أحسن بالنصح والإرشاد والاقناع
وإثارة العاطفة التضامنية في نفوسهم وتشجيع الجمعيات التعاونية على القيام بهذه
المهمة الحيوية للبلاد ؟ هذا ووجود التشريع الوافي فيه الكفاية للقضاء على هذه
الآفة وأمثالها ، فإن الرغبة والتضامن اذا توافرا أسفرا عن نتائج مضاعفة .

ولم يكن هذا العمل الذي قامت به الجمعيات التعاونية الأول من نوعه في مصر
فإن لدينا عددا من الجمعيات كما ذكرنا قبلا ، لها لجان للتدخين * تقوم بمقاومة
الحشرة القشرية التي تفتك بالموالح في البساتين القائمة في مناطقها سواء كانت
للاعضاء أو لغيرهم . وإذا نجحت الجمعيات في أداء ما ألقى على عاتقها من هذه
المهمة فإن الغاية المرجوة تتحقق بانتقال هذه العملية إليها تدريجيا بعد أن كانت
الوزارة تقوم بها وحدها أو كان يقوم بها بعض الأفراد أو الشركات ابتغاء الربح .
وقد امتدت فكرة قيام الجمعيات التعاونية بمثل هذا العمل في بلاد كالهند حتى
تناولت الجمعيات مقاومة أمراض الانسان المنتشرة في تلك الأصقاع مثل مرض
الملاريا وكانت النتيجة باهرة .

* الجمعيات التي تقوم بهذه المهمة ولها لجان للتدخين عددها ١١ ، أما مجموع عدد لجان التدخين



محل الجمعية التعاونية المنزلية بالاسماعيلية



كل هذا يدل بجلاء على أن الجمعيات التعاونية هي خير وسيلة لتنظيم جهود الأهالى فى هذه الناحية من حياتهم كما أنها تنظمها من نواح أخرى ، لأنها تضم هؤلاء الأهالى إليها فى الاشتراك معها فى رأى فتتظم سبل سعيهم وترتب حياتهم عن رضى وافر واختيار سمح ، وهى زيادة على ذلك تجمع كلمتهم وتبين الغامض عليهم وتشرح لهم أساليب العمل بصبر وناة مع توضيح للغاية وإقناع بالفائدة مما يدخل الأهالى فى ميدان كثير من الأعمال التى تقوم الحكومة بها فى بلاد كمصر . وفى هذا تعويد للأهالى على الاعتماد على أنفسهم فى أعمالهم والاهتمام بأمورهم . وفى نفس الوقت تخفيف عن الحكومة فى أعمالها وتمكين لها من القيام بمهام أخرى لا يتيسر للجمهور القيام بها .

كما أن بعض الجمعيات تقدمت خطوة أخرى فى هذا السبيل فاقنتت أجهزة الراديو وأضافت بذلك عاملا مهما من العوامل التى تساعد الأعضاء على الاتصال بما هو بعيد عن قريتهم من أمور الدنيا فضلا عن إدخال السرور إلى قلوبهم . وقد لا يمضى وقت طويل حتى نشاهد أكثر الجمعيات وقد أصبح لديها جهاز للراديو . مما تقدم يمكن استجلاء أثر نفوذ الجمعيات فى الحرص على الروح الجماعية الطبيعية فى الشعب وتشجيعه على التأزر على المصلحة المشتركة .

الوجهة الاجتماعية للجمعيات :

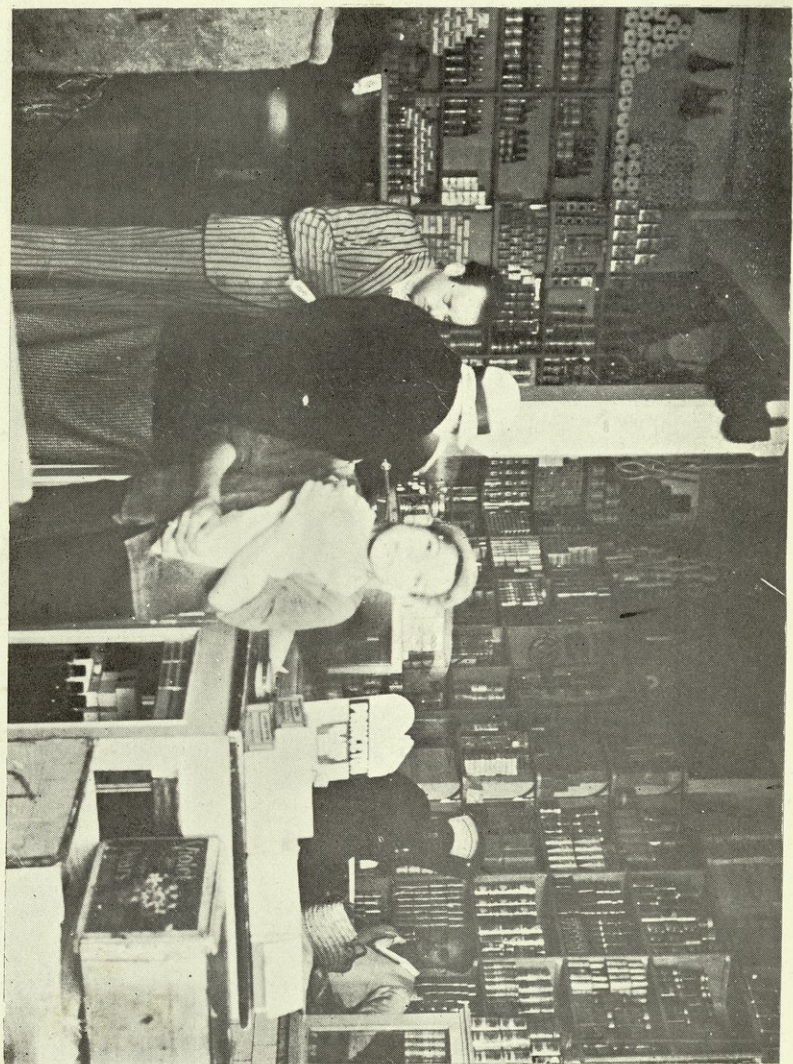
نحن معشر التعاونيين نعتقد أن تحسين حالة الشعب الاقتصادية إنما هو الخطوة الأولى فى سبيل ترقية شؤون الحياة ، وأن الاقتصاد أول الطريق إلى التقدم والاجتماع آتاه ، وبين هذا وذاك خطوات عديدة فى اتجاه ترقية الفرد ورفع مستواه . ولقد بثنا فى أذهان التعاونيين المصريين أن جمعياتهم إن لم تأخذ على نفسها بصفتها ذرائع للرقى الاجتماعى مهمة القيام بما هو فوق زيادة ثروة الشعب المادية ، فإنها

تكون عديمة القيمة في العمل على تحسين الحياة . ولقد وجدنا من الصعب حمل جمعياتنا على تلبية هذا النداء في قليل من السنين وذلك لأن الأمور المادية أصبحت متمكنة من أذهان الناس بحيث باتت شغلهم الشاغل مما جعل انتصارنا في المضمار الاجتماعي ضئيلا ، مع أن القانون قضى بالزام الجمعيات أن تخصص نسبة مئوية معينة من صافي الأرباح ، هي بوجه عام ٤ ٪ * للخدمات الاجتماعية في مناطق الجمعيات . وهذا المبلغ يصرف في إنشاء المدارس الريفية وعمل الأحواض لتشرب منها الماشية وحفر الآبار وإصلاح الجسور والمساعدة على إطفاء الحرائق وهلم جرا .

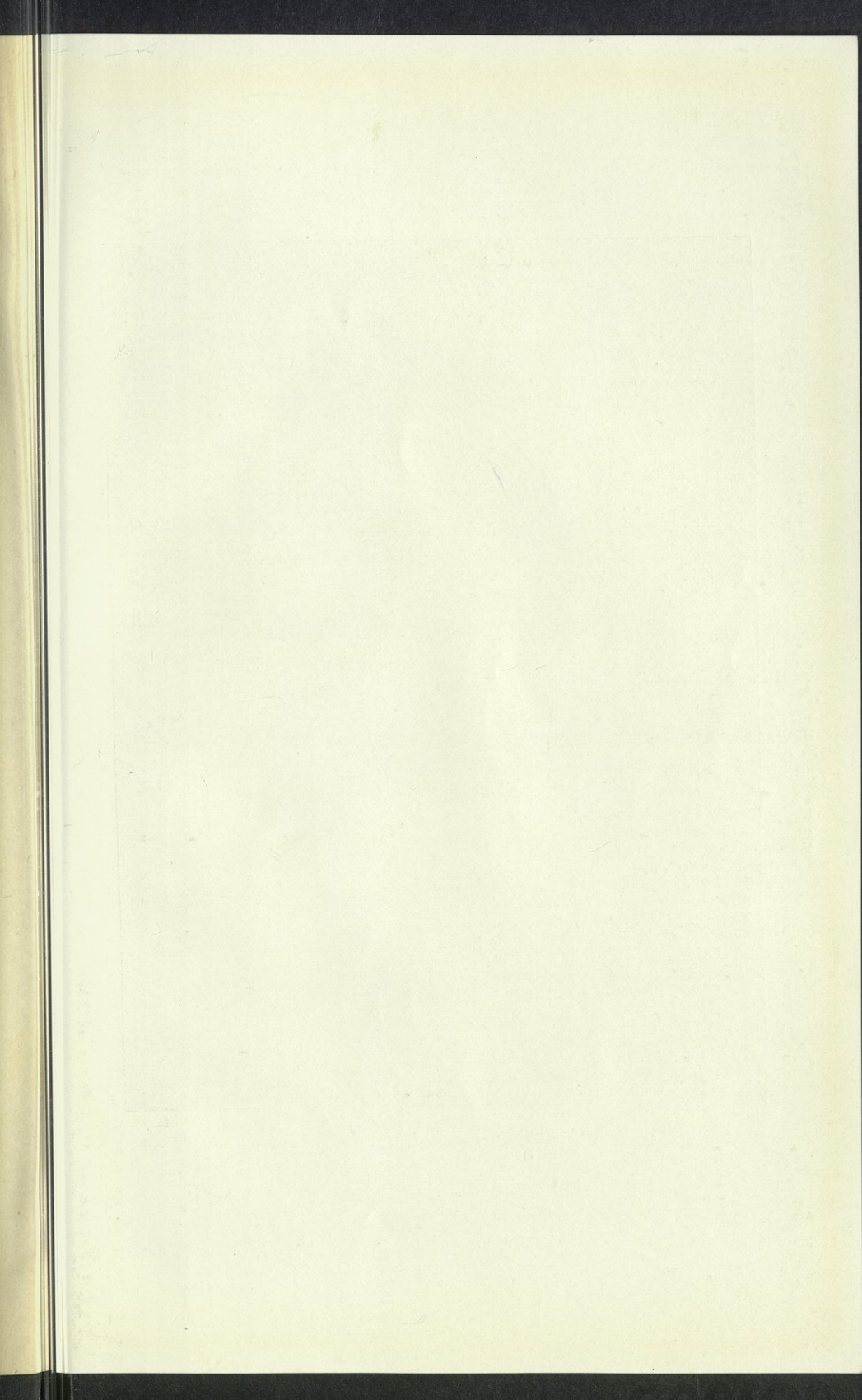
غير أن جمعيات قليلة بجمعية درشابه بمديرية البحيرة ذهبت إلى أبعد من ذلك فخصصت ٢٠ ٪ من صافي أرباحها للمعونة الاجتماعية . والجمعية المذكورة تعنى بتحسين أحوال المعيشة في القرية بشكل عام من تحسين الطرق إلى إنارة الشوارع إلى غرس الأشجار للاستغلال بها إلى إنشاء وإدارة مدرسة صناعية صغيرة يتعلم فيها الصبية النسيج وصنع الأبسطة ، إلى ترقية التعليم في البلدة وتحسين الأحوال الصحية فيها .

أما فيما يتعلق بنفوذ الجمعية الاجتماعي على أعضائها فيمكن استنتاجه من أن التعاونيين عندنا يعدون في مجموعهم أكثر استنارة وأحسن نظاما من عامة الناس . ولقد أحرز أعضاء الجمعيات بعض التقدم في معلوماتهم الزراعية وأساليبهم في الأخذ والعطاء ، واجتماعاتهم يسودها النظم وخطابؤهم يعبرون عن آرائهم بوضوح وفي صميم الموضوع وسامعوهم يصغون إليهم تمام الاصغاء ، وقد أصبح الأعضاء بشكل عام أكثر اهتماما بشؤون جمعياتهم ، ولم يعودوا شركاء خاملين بل انهم يأخذون مكانهم من جمعياتهم وهم على شيء من العلم بحقوقهم وواجباتهم بوجه عام ، ويفصلون فيما

* بلغت هذه النسبة ٨٥٠ جنبا في سنة ١٩٣١ و ٣٠٦ في سنة ١٩٣٢ في الجمعيات التي وزعت فائضا على الاحتياطي والعائد وغير ذلك .



منظر داخلي لمحل الجمعية النصارونية الميثودية بالامم المتحدة



بينهم من المنازعات بل يبحثون في حل مشاكلهم الشخصية على أيدي جمعياتهم .
حقا إن هذا يساعد كثيرا على إقرار السلام والصفاء في القرى . هذا ويتصل
الأعضاء بما هو خارج عن قريتهم من أمور الدنيا بواسطة مجلس الإدارة يستخبرون
أعضاءه وهم جلوس اليهم في المساء بعد الانتهاء من العمل عما وصل إلى علمهم
عن طريق الصحف والكتب والمجلات والعجالات والمطبوعات الحكومية وغير
ذلك مما يرد إلى الجمعية .

وبهذه المناسبة نذكر مثلا من الأمثلة الحية التي تبين كيف تستخدم الجمعيات
التعاونية كواسطة فعالة لنقل نتيجة ما وصلت اليه الأقسام الفنية في وزارة الزراعة
من أبحاث ، تلك النتيجة التي تصبح لا فائدة منها إلا إذا وضعها الزراع موضع
التنفيذ .

تصاب تقاوى الشعير بآفة "الخميرة المغلقة" فيؤثر ذلك تأثيرا سيئا على زراعته وقد
أمكن لقسم الفطريات أن يكتشف علاجا ناجعا لهذه الآفة تقى محصول الشعير
شرها ، وأراد أن ينشر بين المزارعين طريقة هذا العلاج للعمل بها ، فاتصل مدير
قسم الفطريات بمدير قسم التعاون ورجاه أن يهيء له الفرصة ليبين للتعاونيين
الذين يزرعون الشعير كيفية مقاومة الآفة المذكورة . وفعلا عقد اجتماعان
في البحيرة في بلدتي الدلنجات وكفر الدوار حضرهما كثير من أعضاء الجمعيات
المجاورة وغيرهم من المزارعين وعانوا طرق المقاومة ليحربوها في مزارعهم .

ومما لوحظ أن مجرد إعلان الجمعيات عن الموضوع ونشر الغرض من الاجتماع
والمزايا المرجوة منه كان كافيا لحضور المزارعين بعكس الحال في الاجتماعات غير
التعاونية حيث تتحمل الوزارة والإدارة مشاق إقناع الأهالي والتأثير عليهم للحضور
دون الوصول إلى إقناع عدد يذكر من المزارعين للحضور أو الحصول على فائدة ما
من هذه الاجتماعات .

العوامل المعرقة للحركة :

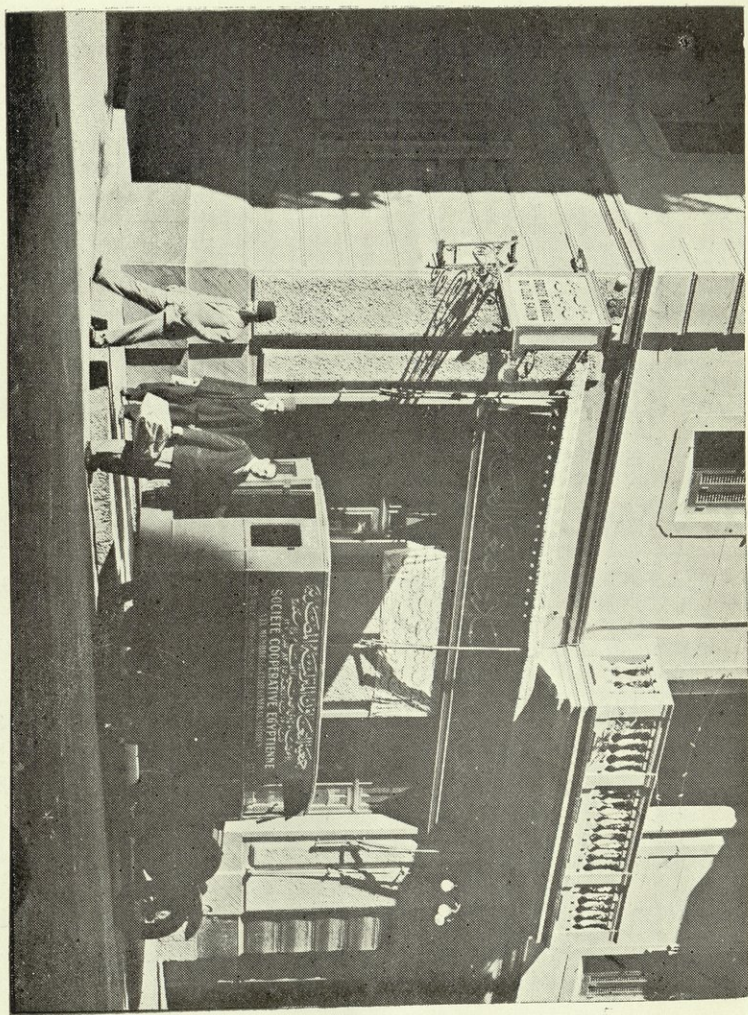
شرحنا فيما سبق المزايا التي عاد بها التعاون من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية على هذه البلاد ولقد عاد على أقطار أخرى في الشرق والغرب بأكثر من هذا مع أن الحركة لم يتم الانتفاع بها إلى أقصى ما هي جديرة به . فالتعاونيون في جميع أنحاء العالم يمهّدون الطريق لجعل التعاون الدولي حقيقة واقعة . ولقد قطعوا المرحلة الأولى من الدعاية لهذا الغرض وهم الآن يقيمون النظم العليا اللازمة لهذه الغاية . كل هذا في سبيل إقامة الدولة التعاونية .

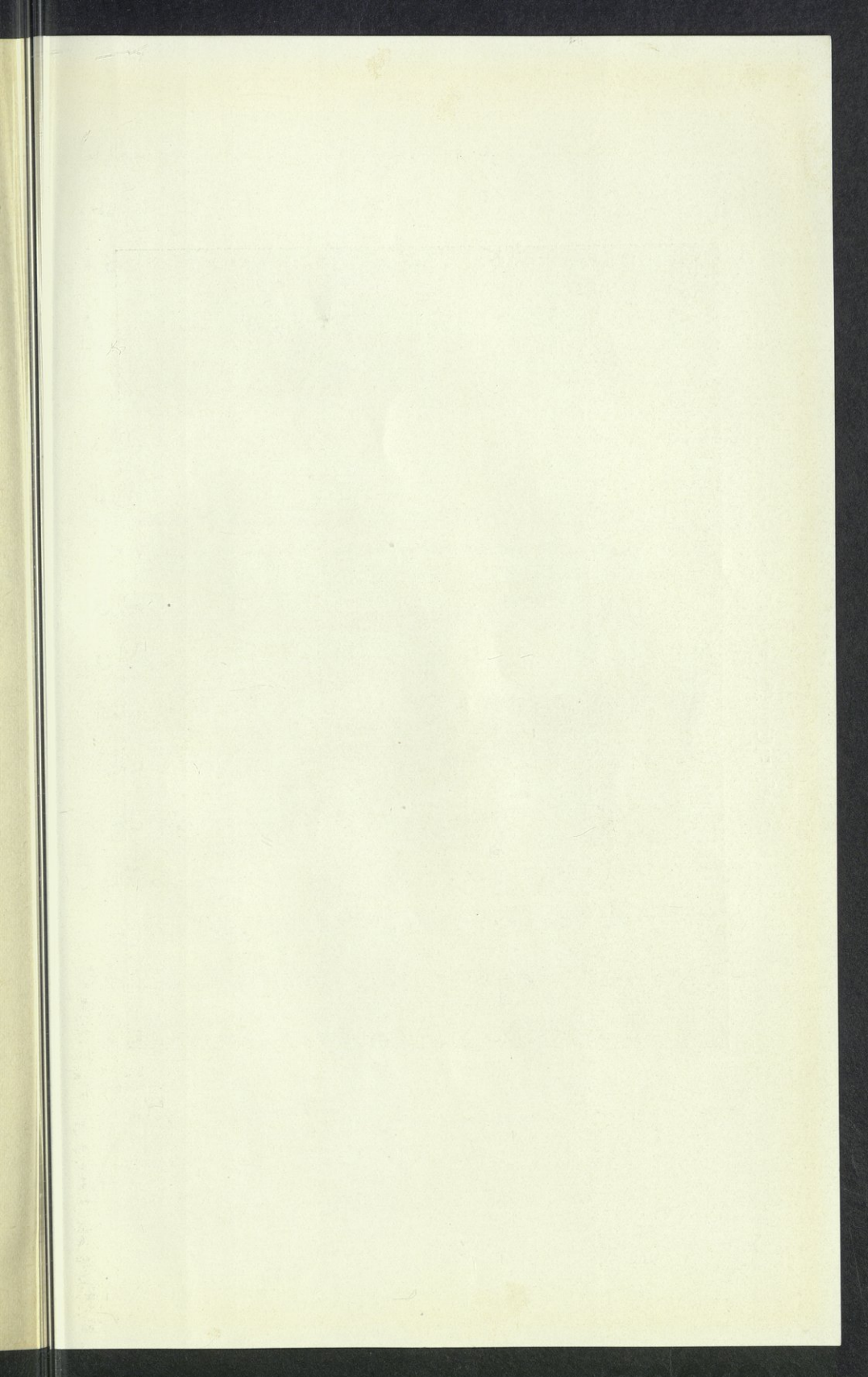
ولسنا نريد في هذه الكلمة أن نتكلم عن هذا المثل الأعلى البعيد المنال بل ان ما يهمننا في هذا المقام الامام بما أداه التعاون في سبيل تحسين حالة الطبقات الدنيا والمتوسطة في مصر وكذا معرفة العوامل التي تعرقل تقدمه أو بعبارة أخرى معرفة المدى المتواضع الذي بلغناه في تنظيم أمورنا التعاونية والدروس التي يمكن أن نتعلمها من الخبرة التي لاقيناها .

سبق أن بينا أن هذه الحركة لكونها حركة اقتصادية اجتماعية لا بد لنشرها من جو اقتصادي اجتماعي وأن يكون ذلك على أيدي أناس تخصصوا فيها وآمنوا بمبادئها حق الايمان وأيقنوا بإمكان تطبيق هذه المبادئ .

نحن نعتقد بعد جهاد ربع قرن في الميدان التعاوني أن هذه الحركة الجلييلة بما تؤدي إليه من رفع مستوى قوى الشعب اقتصاديا واجتماعيا تعد من أنجع الوسائل لتحسين حالة الجماهير وتسديد خطاها في السبيل السوي المؤدى الى تحسين حالة الحياة . فترك قوة حيوية هذا شأنها في وسط غريب عنها أقل ما يقال عنه إنه ظلم للحركة وللعاملين فيها ، بل هو فوق ذلك خطأ في حق الشعب نفسه . فالذى أمكن أدائه الى اليوم كان يمكن أداء مثليه أو ثلاثة أمثاله لو سوّيت هذه الحالة .

محلات الجمعية التعاونية للمزاولاة لأعضاء نادي الصعيد العام بالإسكندرية





أما الصعاب التي نلاقيها من حالة الشعب نفسه فليست مما يستحيل تذليله . فلقد وطنا أنفسنا على أن تعترضنا جهالة عامة الناس وتأخرهم وأنانيتهم وسائر ما يعرقل حركات الإصلاح في بلاد كمصر من العقبات . كما أننا نعلل النفس بآمال كبار في يوم تكلل فيه جهودنا بالنجاح .

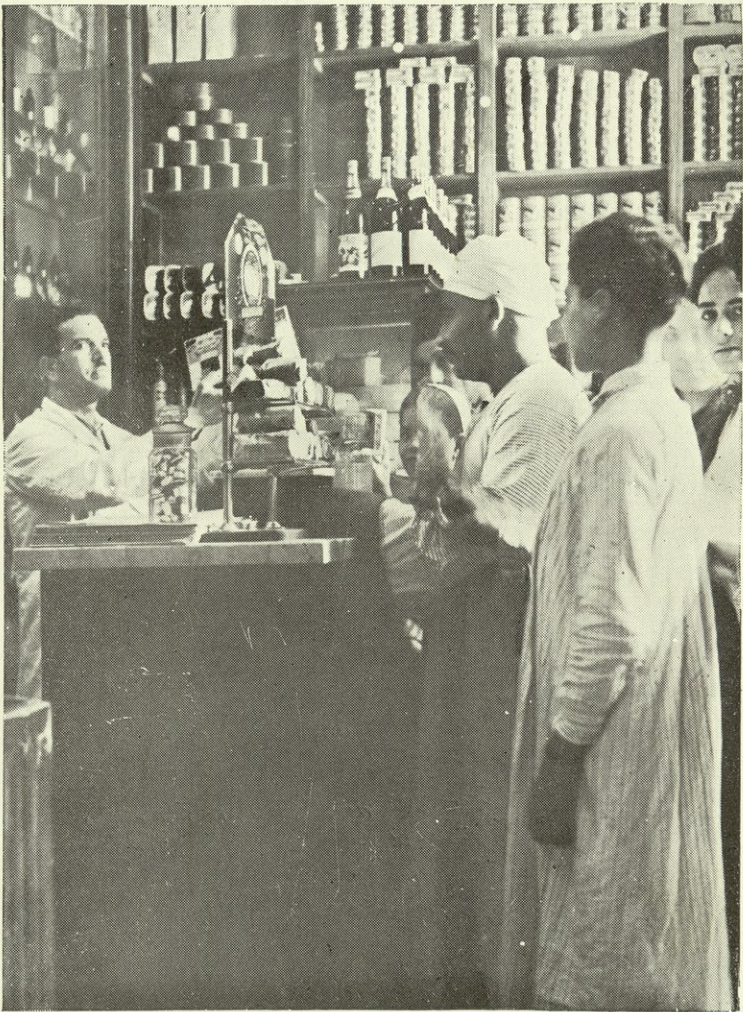
ليس الواجب فقط أن يكون الجو الذي يعمل فيه التعاون اقتصاديا اجتماعيا ، بل يجب وضع سياسة تعاونية قوية حية مستنيرة غير معرضة للتغيير بتقلب الوزارات التي تتقلب في الحكم^(١) . فالتغيير المستمر في سياسة الوزارات يعوق الحركة بل ويؤدي بالناس الى فقد الايمان بها ، هذا وإن التفاتيش الزراعية تمعن في التدخل في الحركة بعد أن تركزت في هذه التفاتيش منذ أربع سنوات جميع الأعمال الفنية في الأقاليم وأصبح مفتشو الزراعة وهم غير ملمين بالشؤون التعاونية مسئولين عن التعاون في مديرياتهم مع ما في ذلك من مخالفة لأحكام قانون التعاون التي تقضى أن يكون قسم التعاون وحده المشرف على الحركة التعاونية^(٢) . وفضلا عن ذلك فإن رجال الادارة في المديريات يتدخلون في شؤون التعاون أحيانا عن رغبة صادقة في الإصلاح وفي الغالب سعيًا وراء الخطوة لدى أولى الأمر فتسفر هماتهم المصطنعة عن اتساع نطاق العمل أكثر من طاقة الموظفين المشرفين عليه وقبل أن تتخذ الخطوات التعاونية التمهيدية . والأخطر من هذا كله ادخال عوامل في ميدان التعاون أقل ما يقال عنها إنها غريبة عنه .

(١) عرضت هذا الأمر على مجلس التعاون الأعلى . وتسميلا لقبول الفكرة وضعت برنامجا لخمس سنوات مصحوبا بمقتضيات تنفيذه . وقد أقر المجلس هذا البرنامج كما سيأتي الكلام عنه .

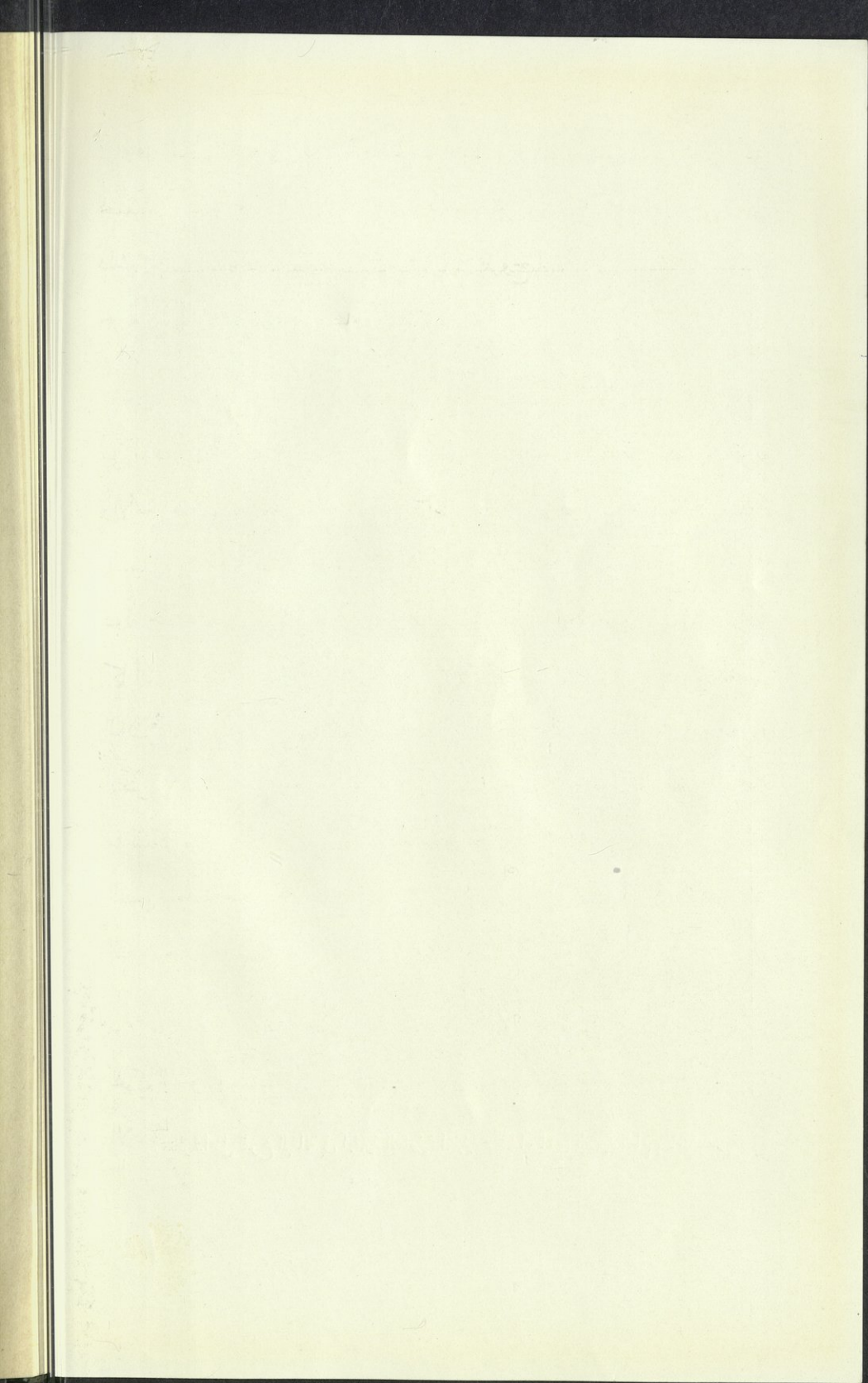
(٢) عدل عن هذه الخطوة أخيرا كما ذكرنا في غير هذا المكان .

عند ما انتقلت الحركة في سنة ١٩٢٣ من يد الشعب الى يد الحكومة كما شرحنا في الجزء التاريخي من الفصل السابق كما ندرك ما سوف تجرّه الأعمال الحكومية وراءها من الرسوم المعقدة والمصلحة الشخصية والمحسوبية . ولكننا أملنا في الوقت نفسه أن التفاهم الذي تم بين الداعين الى تدخل الحكومة والقائمين بعدم التدخل سيكون خير كفيل باقلال سيئات الأعمال الحكومية الى الحد الأدنى . وهذا التفاهم عبارة عن أن لكل من الحكومة والشعب نصيبا من العمل في الحركة وأن نصيب الحكومة وقى الى أن تستطيع الحركة أن تقوم على قدميها . وتفاهم كل منهما في الوقت نفسه على أن تبذل الحكومة وسعها في تشجيع الاعتماد على النفس — وهو قوام التعاون — في نفس الشعب وذلك بأن تعلمه مبادئه وتسدد خطاه فيما يقوم به من الأعمال ، وبالجملّة اتفق على أن تمهد الحكومة الطريق أمام الشعب ليتولى حركته تدريجيا وينهض بتبعته ويديرها ويشرف عليها .

ولقد اعترف قانون التعاون الجديد بهذه الروح وهي روح التعاون الحق بأوسع معانيه بين الحكومة والأمة فقد بينت ذلك اللجنة التي وضعت هذا القانون في المذكرة الايضاحية التي تقدّمت بها الى البرلمان وقالت إن قانون سنة ١٩٢٣ أغفل ذكر المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التعاون وهو أن يكون حركة شعبية أصلا . ولقد عيّنت اللجنة بسد هذا النقص إذ حاولت أن تدخل هذا المبدأ ، والواقع أن المواد ٩٩ — ١٠٤ من المشروع ، فيها ذكر إمكان تكوين اتحادات من الجمعيات يكون الغرض منها الحلول محل قسم التعاون في أعماله مما يسمح بانسحاب الحكومة من ميدان الحركة التعاونية شيئا فشيئا إلى أن يأتي وقت تترك فيه مقاليدها بين يدي الأمة نفسها .



منظر داخلى لفرع البقالة فى الجمعية التعاونية المنزلية لأعضاء نادى الصعيد العام بالاسكندرية



وقد نصت اللجنة في المادة ٢٢ من مشروع القانون على إنشاء مجلس أعلى للجمعيات التعاونية وذلك لإدارة السياسة العليا للحركة . كما أنها راعت في تشكيل ذلك المجلس أن يكون على قدر الامكان ممثلاً للروح الشعبية وأن يضمن لأعضائه حرية الرأي ولإجتماعاته الانتظام .

وعلى الرغم من جميع ما اتخذ من الاحتياطات فإن الحركة الآن تعاني الاعتداء على مبادئها الأساسية فقد حصل أن الحرية التي أعطيت لها عند تعاهد الحكومة والأمة أخذت تتناقص بدلا من أن تتراد . هذا التناقص لم يبد فقط في ميدان التنفيذ بل ظهر كذلك في ميدان التشريع . ففي الدكاتورية الأولى — وزارة دولة محمد باشا محمود — لم يرق لمعالى وزير الزراعة تشكيل مجلس التعاون الأعلى كما أن معاليه رأى أن هذا المجلس يتمتع بحرية أكثر من اللازم ، فعمل على تعديل الباب الخاص به في قانون التعاون وإعادة تشكيكه حسب رغبة معاليه وبمقابلة النص الأصلي بالنص المعدل في تاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٩ يتبين للقارئ صحة ما تشكو منه الحركة التعاونية من تحديد في حريتها وتقليل من شعبيتها . وفيما يلي النص المعدل للباب الثالث من قانون التعاون والخاص بالمجلس الأعلى للجمعيات التعاونية :

”مادة ٢٢ — ينشأ مجلس أعلى للجمعيات التعاونية مهمته بحث الخطط العامة للحركة التعاونية وفحص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو يقدمه الغير من الإعانات المالية وغيرها .

ويكون تشكيل هذا المجلس كالآتى :

عدد الأعضاء

١	وزير الزراعة	 رئيسا
١	وكيل وزارة الزراعة	
١	وكيل وزارة المالية	
١	المستشار الملكى لوزارة الزراعة	
١	مدير قسم التعاون	
١	مراقب مصلحة التجارة والصناعة	
٥	خمسة أعضاء يعينون بمرسوم على أن يكون ثلاثة منهم من مديري البنوك المصرية ومن الاختصاصيين بالمسائل الاقتصادية .	أعضاء
٤	أربعة أعضاء تنتخبهم الهيئات التعاونية المركزية من بين أعضائها ويعين وزير الزراعة طريقة انتخابهم بقرار وزارى . ويختار وزير الزراعة هؤلاء الأعضاء الأربعة من بين أعضاء الجمعيات التعاونية الموجودة الآن ريثما يصدر القرار .	

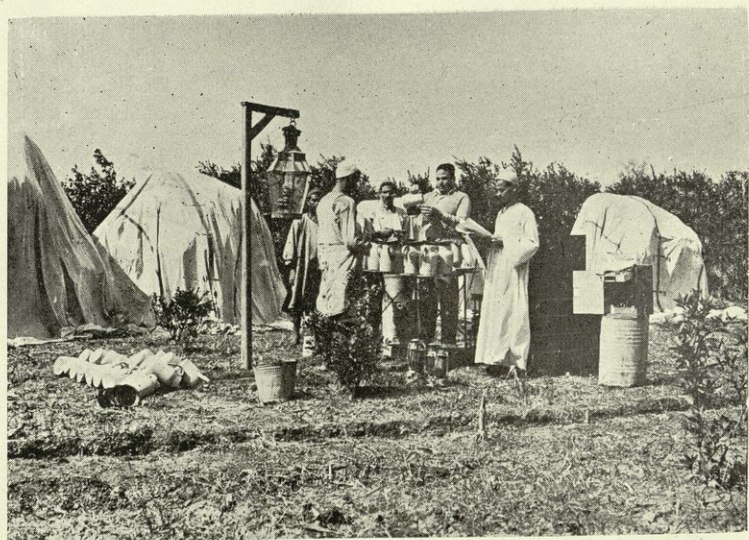
١٥

عند غياب الرئيس يتولى رئاسة المجلس وكيل وزارة الزراعة .

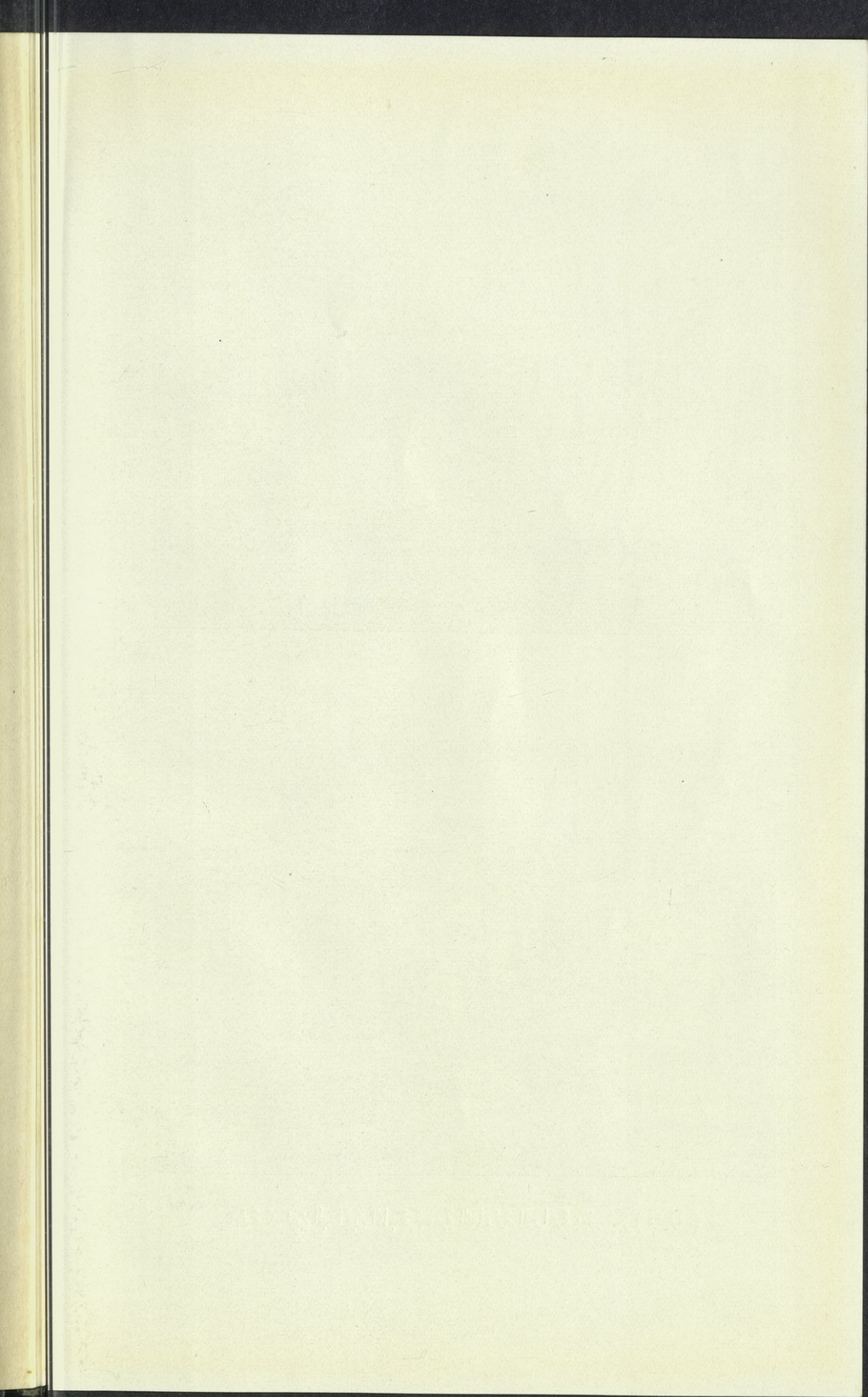
مدة عضوية الأعضاء المعينين أو المنتخبين ثلاث سنوات . ويجوز إعادة تعيين العضو أو انتخابه .

مادة ٢٣ — ينعقد المجلس بدعوة من الرئيس . ويجب على الرئيس مع ذلك أن يدعو المجلس للانعقاد اذا طلب منه ذلك خمسة من الأعضاء وتكون الدعوة فى ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ الطلب .

لا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضره تسعة من أعضائه على الأقل .



لجنة تدخين البساتين التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بكفر شكر (دقهلية)



مادة ٢٤ — لا يقر وزير الزراعة أمرا من الأمور المبينة في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ إلا بعد أخذ رأى هذا المجلس .

على أن الدواء الوحيد لهذه الحالة هو الرجوع الى الأساس القديم وهو أن يلزم كل من الفريقين الشعب والحكومة حدوده ويحترم حدود غيره . على أن هذه القواعد الموضوعية مهما كانت حكيمة فانها تعتبر غير كافية ما لم تكن الروح السائدة في تنفيذها روحا طيبة وبعيدة قدر الامكان عن البيروقراطية وأسايلها .

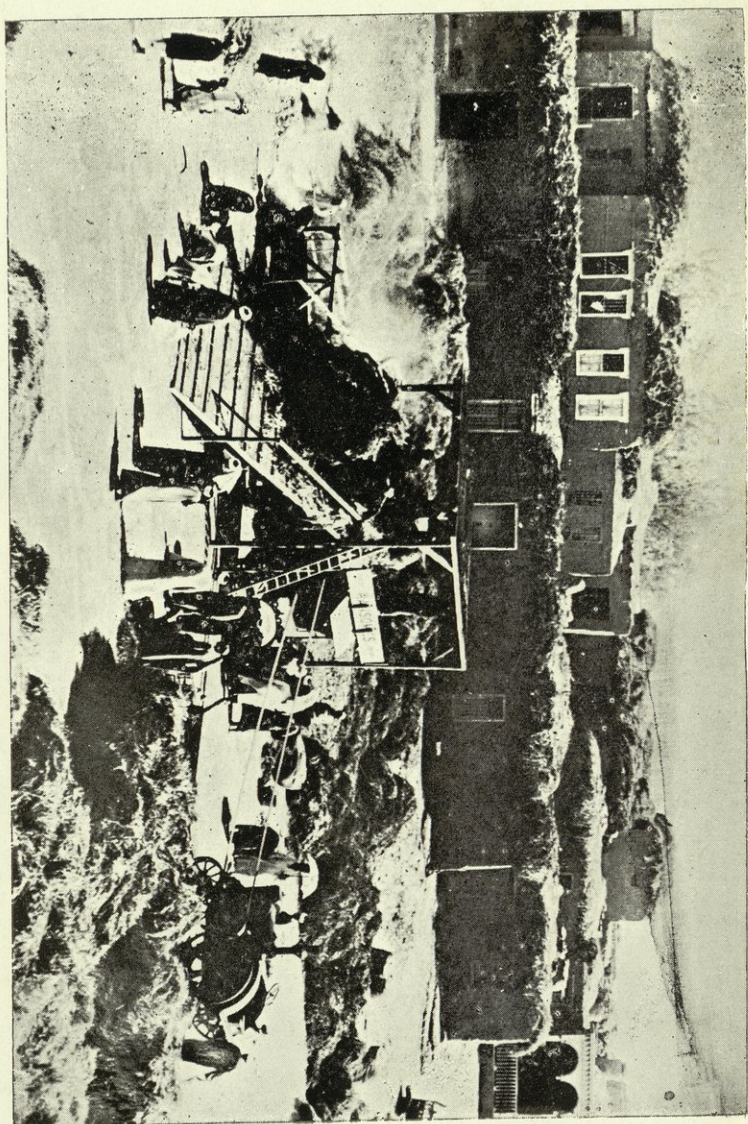
نقول ذلك لعلمنا حق العلم بتلكؤ أنظمة البيروقراطية وبطء الأداة الحكومية حتى في عهود الاستقرار والقومية ، فما بالك في غيرها من العهود . ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة أهمها أن الموظفين قائمون على مبدأ عتيق يتنافى والنظرية العصرية ” بقاء الأصلح “ . ذلك لأن هذا المبدأ العتيق يسمح للحسوبة بأن تلعب دورها الخطر في اختيار الموظف وترقيته ونقله وكل هذا له أثره فهو يغمض جفنه عن كل كفاءة وعن كل استعداد وعن كل صالح وهو أيضا يغمض جفنه عن الغاية السامية التي تسير إليها قافلة الحياة غير متوانية لتحقيق نظرية ” بقاء الأصلح “ هذه ، وتكون نتيجة ذلك أن تتبدل الحال ويسد هذا الفراغ الذي نريد أن نملأه ، نفرأ آخر من ضعاف الهمة أو الذين لم تتوفر فيهم الكفاية اللازمة فكأننا بذلك استبدلنا نظرية ” بقاء الأصلح “ بأخرى جديدة هي ” فناء الأصلح “ ، وتمشيا مع هذا تصبح المصلحة الشخصية مقدمة على المصلحة العامة .

ويتطلب هذا النظام القائم على أكتاف خائرة وجهود واهية استخدام عدد كبير من مفسشين ومراقبين وكتبة وباكشكاب إلى آخره حتى يضمن العمل اتمام اجراءاته وتنفيذ أوامره . هذا فضلا عن الحاجة إلى تشكيل المجالس وعقد اللجان والرجوع إلى الخبراء وأخذ رأى المستشارين . كل هذا من شأنه إطالة للاجراءات وتعطيل للأمر لا يتفق مع ماتتطلبه حركة تعاملية كالحركة التعاونية أساسها البيع والشراء

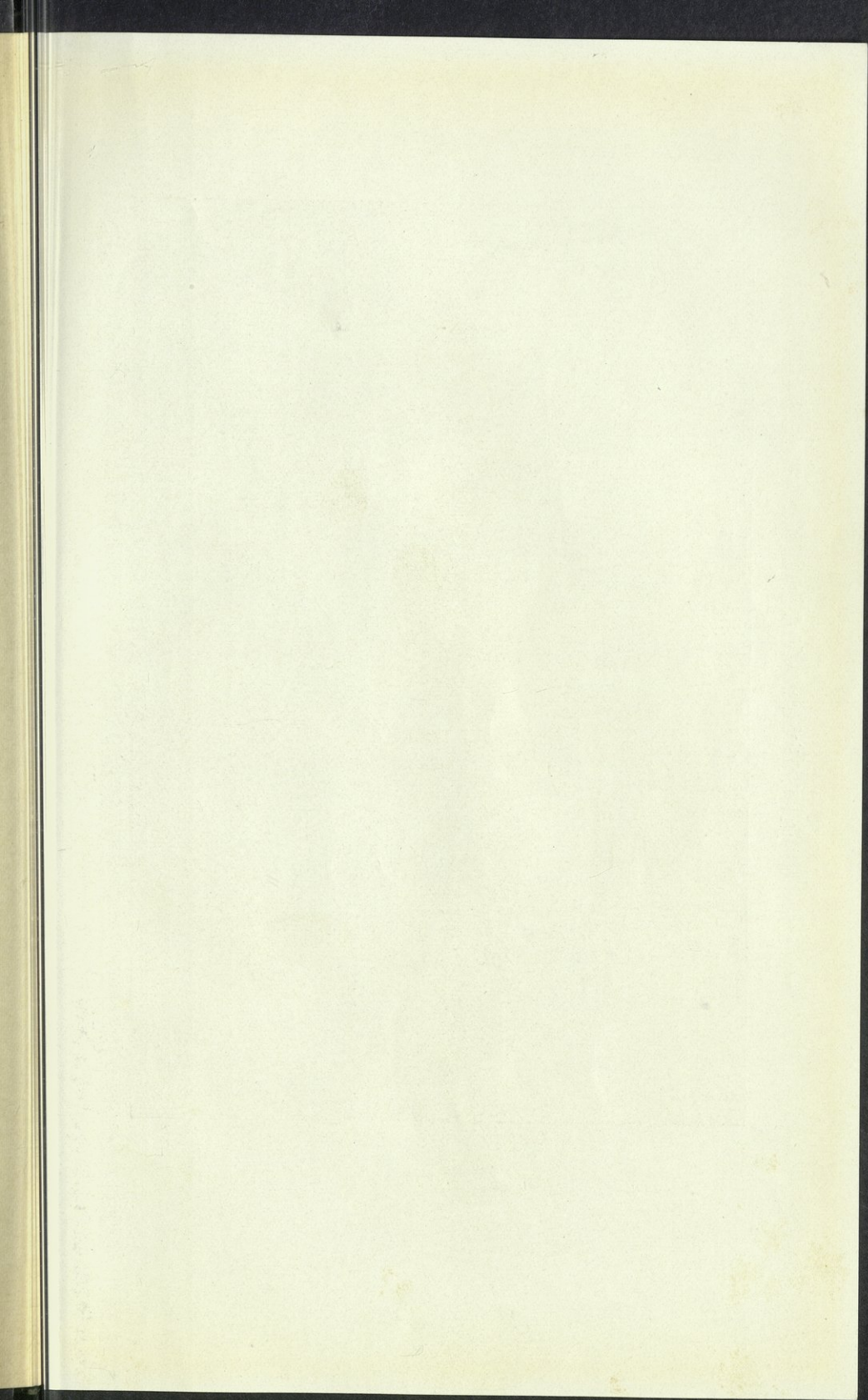
والاقتراض والاقتراض والانتاج والاستهلاك ، من الاهتمام بشؤونها والسرعة في انجاز أعمالها .

وقد نهينا اخواننا التعاونيون في انجلترا إلى ذلك من أول الأمر ولفتوا نظرنا إلى ما يحيط بالتعاون من أخطار بسبب تدخل الحكومة في أموره مهما كانت ميولها طيبة نحوه. ولقد وقفوا يدافعون عن رأيهم ويعزونه بقولهم بأنهم لا يرضون بتدخل حكومة العمال في شؤون حركتهم التعاونية بالرغم من أنها حركة من حركات العمال .

فاذا كان الانجليز ينظرون هذه النظرة إلى أداتهم الحكومية التي أقل ما يقال فيها إنها مستقلة مستقرة فما الذي نراه نحن في حكومتنا ؟ ؟ وما الذي نقوله عن أداتها التي لم تبلغ من الإحكام تلك الدرجة التي بلغت الحكومة الإنجليزية . هذا إلى ما نراه كل يوم من تقلبها الدائم وعدم استقرارها المستمر وحب بعض وزرائنا التدخل في أخص أعمال وزاراتهم الفنية وإن كانوا غير ملمين بها ، غير عابئين بما يبيده لهم الاختصاصيون في الوزارة من آراء بنيت على علم وخبرة طويلين . والأمثلة على ذلك كثيرة نجتزئ بذكر مثل واحد منها . فهذا وزير حشد لتحتيته في أول عهده بالوزارة كبار موظفيها شأن العادة البالية المفروضة عليهم . أبى هذا الوزير إلا أن يكون له رأى قاطع في حركتنا التعاونية يقلب به النظم ويهدم ما شيدته جهود سنين وهو لما يمض عليه يوم بالوزارة . فهو يطالبنا بحل الجمعيات أو إدماجها لأنها صغيرة ولأنها كثيرة ولأنه يتصور التعاون أو يريده أن يكون في جمعيات قليلة كبيرة ! ولا يزيده تنويرنا له إلا إصرارا . فاذا ما شاه كبير موظفي الوزارة وتظاهر له بوجاهة رأيه هدا وقع . ثم تمضى الأيام والشهور وكأن رأيه الذي أبداه وأصر عليه لم تنبس به شفتاه فأصبح نسيا منسيا .



آلة الدراس بجمعية التعاون الزراعية بنسبيش (غربية)



مع هذا ولأسباب سبق أن ذكرناها في مكانها من هذا الكتاب حبذنا الرأي القائل بوجوب تدخل الحكومة في ميدان التعاون في بلادنا مع إحاطة هذا التدخل بكل الأسباب التي اعتقدنا أنها كفيلة بصيانة مصالحه على أحسن وجه .

ومن الصعاب التي تقوم في سبيل الحركة عدم كفاية الموظفين العاملين في الميدان والقائمين ببث التعاون في نفوس الشعب وبالإشراف على الجمعيات . ولقد ازدادت أعمال هذه الجمعيات ازديادا عظيما وبلغ عددها أربعة أمثال ما كان في سنة ١٩٢٧ مع أن عدد الموظفين يكاد يكون كما كان في تلك السنة . ومع أنه لا يعوز البلاد الشبان المتعلمون الذين تلقوا العلم في مصر وخارجها والذين يمكن أن تتوفر فيهم كل الصفات اللازمة لتعليم الناس التعاون وتدريبهم عليه لو أتيحت لهم فرصة زيارة الجمعيات التعاونية الناجحة على اختلاف أنواعها في مختلف البلدان .

إن عذر الحكومة في ذلك هو الاقتصاد في النفقات ، بيد أن هذا الذي يسمى اقتصادا إنما يؤدي الى عكسه . فلو أن التعاونيين تعلموا الشؤون التعاونية حق التعليم ونالت جمعياتهم حقاها من الإشراف لأفاد ذلك عددا كبيرا من الأمة فائدة عظيمة ، ولعاد بأكثر من بضعة آلاف الجنيئات التي تصرفها الحكومة في هذا السبيل . وكان الأولى بها إذا كان ولا بد من الاقتصاد أن تتقاضى من الجمعيات أجرا نظير مراجعة حساباتها والتفتيش عليها بدلا من أن تعتمد الى حرمان التعاونيين من التدريب الكافي والإشراف الناجع المنشود .

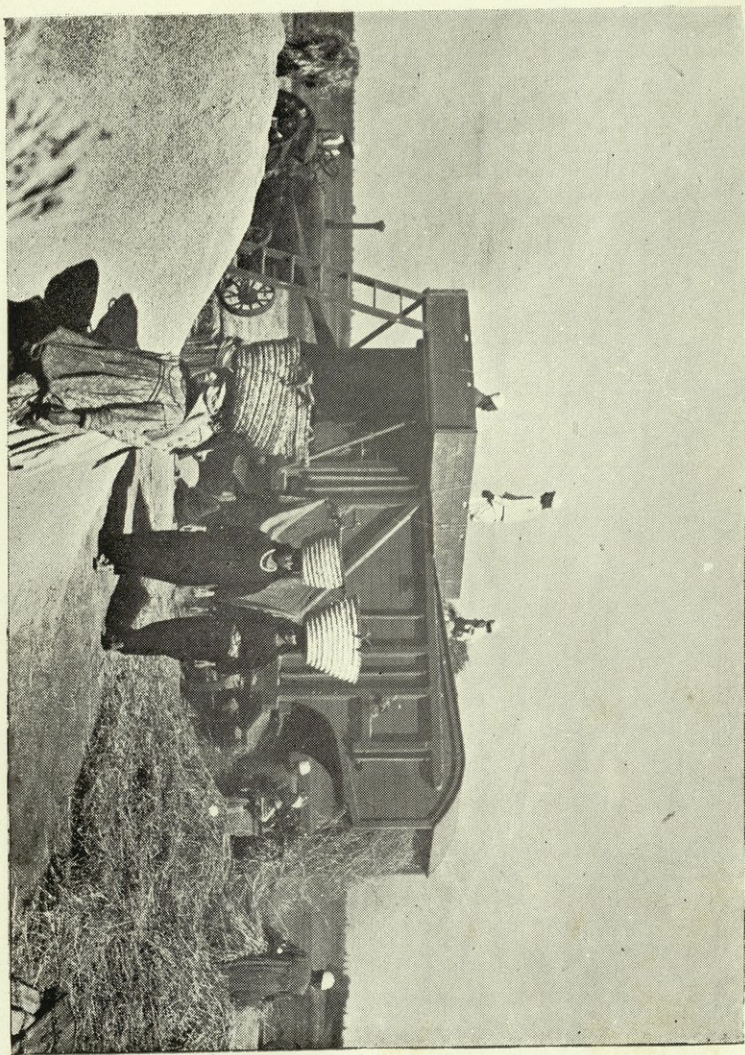
ولا يسعنا أن نغفل أمرا من أهم الأمور وهو أن أكبر العيوب في الحركة عدم وجود بنك تعاوني مركزي ، ولقد قلنا ما فيه الكفاية عن هذا المشروع في مكان آخر . وحسبنا أن نقول ، دون أن نتدخل في طريقة إنشاء البنك وتحديد أعماله ، انه لو كان يوجد بنك من هذا القبيل لأمكن تمويل الجمعيات بالطريقة التي تلائم

غايتها وفي الوقت نفسه يكون في الأساليب التعاونية ما يكفل تسديد القروض في أوقاتها .

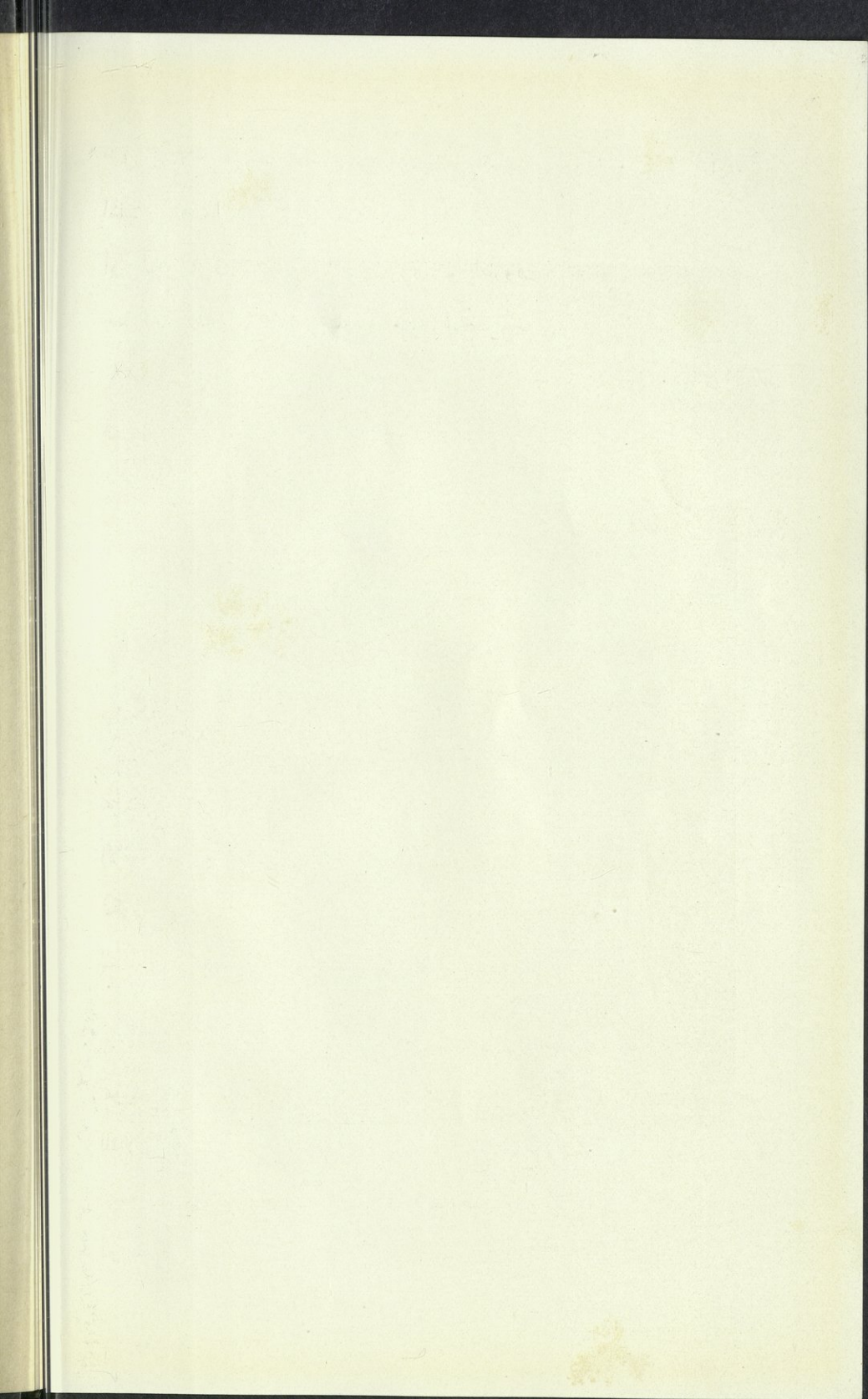
أما عن إنشاء جمعية تعاونية مركزية عامة للاتجار بالجملة فلم يكن وقت التفكير فيه . ولعل الأولى في الوقت الحاضر إنشاء هيئة تعاونية للشراء جملة * فهي الخطوة الأولى في سبيل إنشاء الجمعية المذكورة . وعن طريق هذه الهيئة تستطيع الجمعيات أن تستخدم في شراء لوازمها من الأسواق الكبيرة نفس الوسائل الاقتصادية التي يستخدمها الفرد في الشراء من مخازن القطاعي التعاونية . على أنه قد تم أخيراً في ميدان الاتجار بالجملة في الأقاليم إنشاء جمعية تعاونية زراعية للاتجار بالجملة في مديرية الشرقية وهي مديرية في طبيعة تربتها الرملية ما يجعلها تختلف بعض الاختلاف في حاصلاتها عن غيرها من المديريات ، غير أن هذه الجمعية لم تبدأ بعد أعمالها وهي توريد الحاجيات الزراعية بالجملة الى الجمعيات الواقعة في تلك المديرية وتصريف حاصلاتها إلا بقدر محدود .

هذه خلاصة سيرة الحركة التعاونية في مصر . ومنها يتبين أنها حركة حية على ما فيها من نقص يستطيع اصلاحه طالما أن الشعب يستسيغ مبادئها ويظهر استعداداً لقبول تعاليمها الديمقراطية ومادامت خدمات التعاون قد أسفرت عن فوائد جليلة وما دام الشعب يؤمن إيماناً راسخاً بمزاياه النهائية ألا وهي رفع مستوى الحياة الاجتماعية .

ولا شك أن التعاون في مصر قد برهن أنه جدير بأن يرتخص في سبيله كل غال من الجهود مهما كانت النتائج التي حصلنا عليها إلى الآن محدودة بالنسبة إلى الجهود التي بذلت ، فمن خطئ الرأي أن يقتصر في قياس قيمة الجهود في أي



ماكينات دراس الأرض التابعة لجمعية دسومنس (بجيرة)



عمل إصلاحى على ما نحصل عليه من نتائج فحسب . وإنما يجب — لئى يكون
المقياس صحيحا والحكم على هذه النتائج عادلا سليما — أن نذهب الى الوراء قليلا
أو كثيرا لنعرف من أية نقطة بدأنا وفى أى الظروف والعوامل والمؤثرات خطونا
خطواتنا الأولى . فاذا ما قارنا ماضينا بحاضرنا ووازننا بين الحالىن . وقسنا
ما قطعنا من مراحل فى بيئتنا المصرية على ما صرفنا من زمن ، بدت لنا النتائج
فى صورتها الحقيقية واضحة ملموسة وأمكنتنا أن نحكم عليها حكما صادقا حصيفا .

*
* *

كلمة اضافية :

عقب صدور قانون التعاون العام فى سنة ١٩٢٧ أخذت الحركة التعاونية فى
طريقها إلى التقدم حتى حلت الأزمة المشؤومة وصادف ذلك لسوء الحظ أن
غيرت الوزارة خططها فى أوضاع التعاون فكأن الظروف شاءت أن يعمل
الاثنان معا على الوقوف فى طريق التعاون ومنعه عن التقدم المرجو وبدلا من أن
تكون جهودنا كلها متجهة نحو مقاومة الأزمة أصبحنا وجزء كبير منها منصرف
للمحافظة على التعاون من أن يحميد عن الطريق السوى .

أما مقاومة الأزمة فقد كانت عن طريق تقويم الجمعيات وتنويع أعمالها وتنظيم
تمويلها وفيما سبق أن شرحناه من هذه النواحي وما وصلنا إليه من النتائج ما يكفى
للدلالة على ما صادفنا من توفيق . وإذا كان النجاح لم يبلغ ذلك المدى الذى كنا
نرجوه فإن فى شدة الظروف شفيعا لنا وللتعاونيين عامة سواء أكانوا أعضاء جمعيات
أو مشرفين عليها .

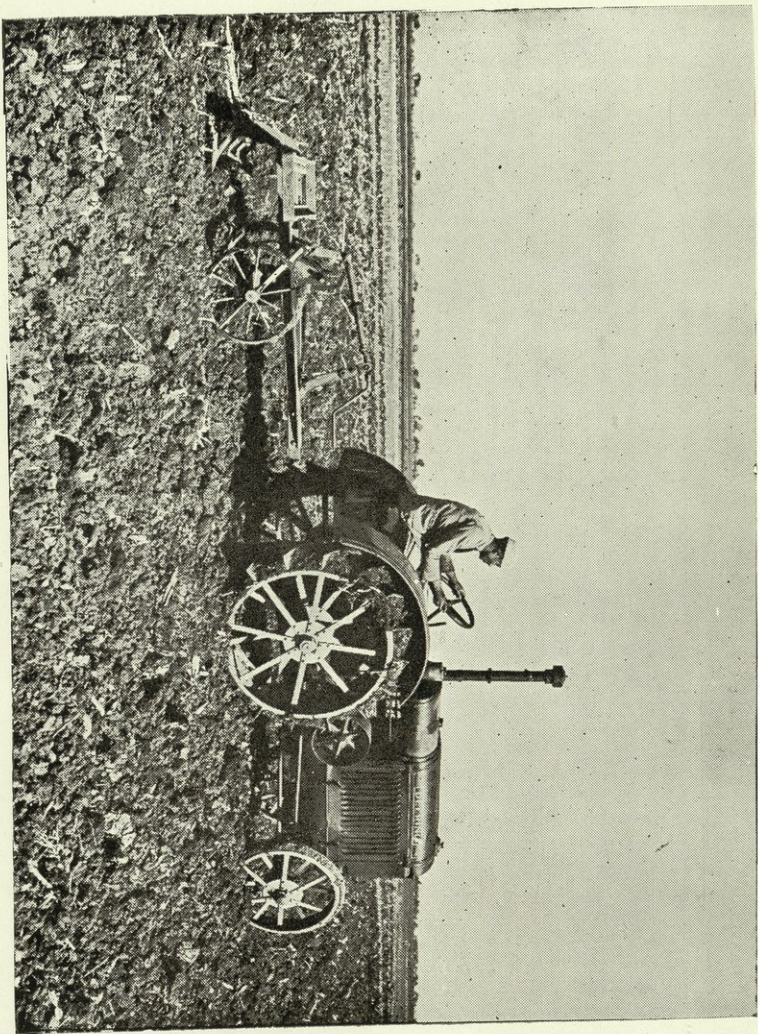
أما ما كنا نشكو منه من صعوبات أدت إلى انحراف التعاون عن طريقه الطبيعي فقد كنا نعالجه معالجة يعلم الله ما كلفتنا من متاعب ومع هذا لم نوفق إلى تذليل بعض منها إلا بعد إتمام هذه الطبعة الأمر الذى جعلنى أضع هذه الكلمة الموجزة فى آخر الكلام .

ونأتى فيما يلى على ما وصلنا إليه فى النواحي الآتية :

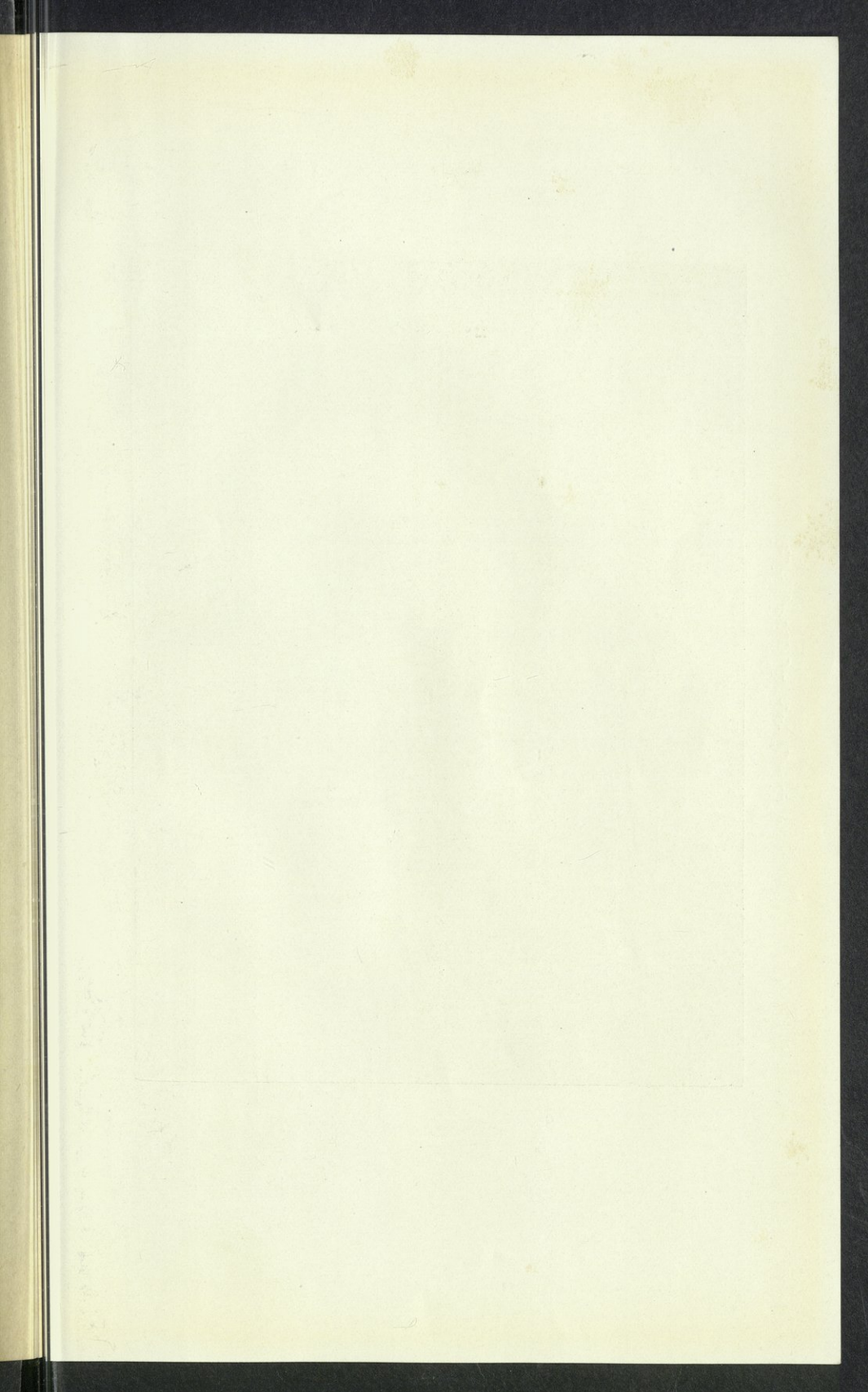
١ — البنك التعاونى المركزى — تشكو الحركة التعاونية من عدم وجود بنك تعاونى مركزى لها ليمول الجمعيات بطريقة تعاونية تتفق وأنظمتها كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ولما كانت الظروف لا تسمح للجمعيات باقامة هذا البنك على أكتافها وحدها وفى الوقت نفسه لم تكن الحكومة مستعدة لإقامته وضع المؤلف مشروعا تشترك فيه الجمعيات والحكومة دون أن يتحمل أحدهما مالا قدرة له على احتماله ونكون فى الوقت نفسه قد أرحنا الجمعيات لدرجة ما ومهدنا الطريق لذلك البنك التعاونى المنشود . ولكن للأسف لم يؤخذ بهذا المشروع بحجة أن الوقت لم يسمح بعد لتنفيذه ، وخرجنا من هذا الموقف — كما سبق أن بينا — باقرار المبدأ الذى نعمل عليه وهو أن أصلح هيئة لتمويل الجمعيات التعاونية هى البنك التعاونى المركزى ، وإلى أن يحين الوقت لإيجاده يجب أن يعمل على تنظيم تمويل الجمعيات عن طريق بنك التسليف الزراعى تنظيما أقرب إلى الطرق التعاونية عن ذى قبل وقد حصل مما ترتب عليه تحسين علاقة البنك مع الجمعيات ، وإليك المشروع الذى قدمه المؤلف لأولى الأمر :

قيام بنك التسليف الزراعى بإنشاء قسم للتسليف التعاونى :

كما أن للتعاون نظاما خاصا للتجار بيعا وشراء كذلك له نظام خاص بالأموال المالية اقراضا واقتراضا ، ولا يصلح تسيير الشؤون التعاونية على نظام غير تعاونى



ماكينة الحرث جمعية كفر أبو زاهر (غربية)



وإذا فرض أن قضت الظروف بذلك فسرعان ما تظهر عيوب هذه العلاقة غير الطبيعية ظهورا لا يمكن معه استمرار العمل .

لذلك عند ما تتسع حركة التسليف التعاونى فى بلدة من البلدان تقضى مصلحة الجمعيات التعاونية فيها أن تقوم هذه الجمعيات بإيجاد بنك تعاونى مركزى لها تتركز فيه مصالحها المالية فتقتضى منه ماهى فى حاجة اليه من المال وتودع فيه ماهى فى غنى عنه . ويتكون رأس مال مثل هذا البنك من أسهم تشترك فيها الجمعيات وتقوم الحكومة أحيانا بمساعدته عن طريق شراء أسهم فيه أو اقراضه مبلغا كبيرا لمدة طويلة وبفائدة مخفضة . ولاداعى للقول بأن كل حركة يقوم بها هذا البنك تكون لمصلحة الجمعيات كما أن كل اجراء من اجراءاته يلاحظ فيه راحتها لأن مبادئ الجمعيات هى مبادئ البنك كما أن غرض الاثنين واحد وهو خدمة التعاونيين .

انتشرت الحركة التعاونية فى القطر المصرى وكان من أظهر أعمال جمعياتها الاقتراض والاقتراض ولما لم تكن هذه الجمعيات من القوة المالية بحيث تقيم بنكا مركزيا لها أودعت الحكومة فى بنك مصر من مالها مبالغ وصلت الى ٣٢٠٠٠٠ جنيه على ذمة اقراض الجمعيات التعاونية على الأساس الآتى :

- (١) تأخذ الجمعيات قروضها نقدا .
- (٢) يضمن أعضاء مجلس الادارة الجمعية ضمانا شخصيا .
- (٣) ليس هناك علاقة بين البنك وأعضاء الجمعيات .
- (٤) لا يقرض البنك الجمعية الا بموافقة قسم التعاون . وهذا القسم يبحث حالة كل جمعية من حيث حاجتها الى المبلغ المطلوب ومن حيث مقدرتها على الدفع .
- (٥) تنحصر مهمة البنك فى تقدير الضمان . وعلى قدر هذا الضمان يحدد البنك اعتماده .

(٦) يحصل البنك أمواله من الجمعيات بالطرق العادية بدون حق امتياز أو
تحصيل ادارى .

(٧) يقرض البنك الجمعيات بفائدة قدرها 4% (2% للحكومة و 2% للبنك
نظير مصاريف ومسئولية العملية التي يتحملها) .

(٨) يعمل قسم التعاون جهده على تحسين العلاقة بين البنك والجمعيات وتسهيل
مأمورية البنك . واتفق معه على فتح حسابات جارية للجمعيات على أن يحسب
لها على أموالها فوائد بسعر $3\frac{1}{2}\%$.

على هذا الأساس الذى لم يكن بالتعاونى البحث نظرا الى طول اجراءاته وتطلبه
الضمان الشخصى لأعضاء مجلس الادارة استمر العمل مدة الى أن أنشئ بنك
التسليف الزراعى .

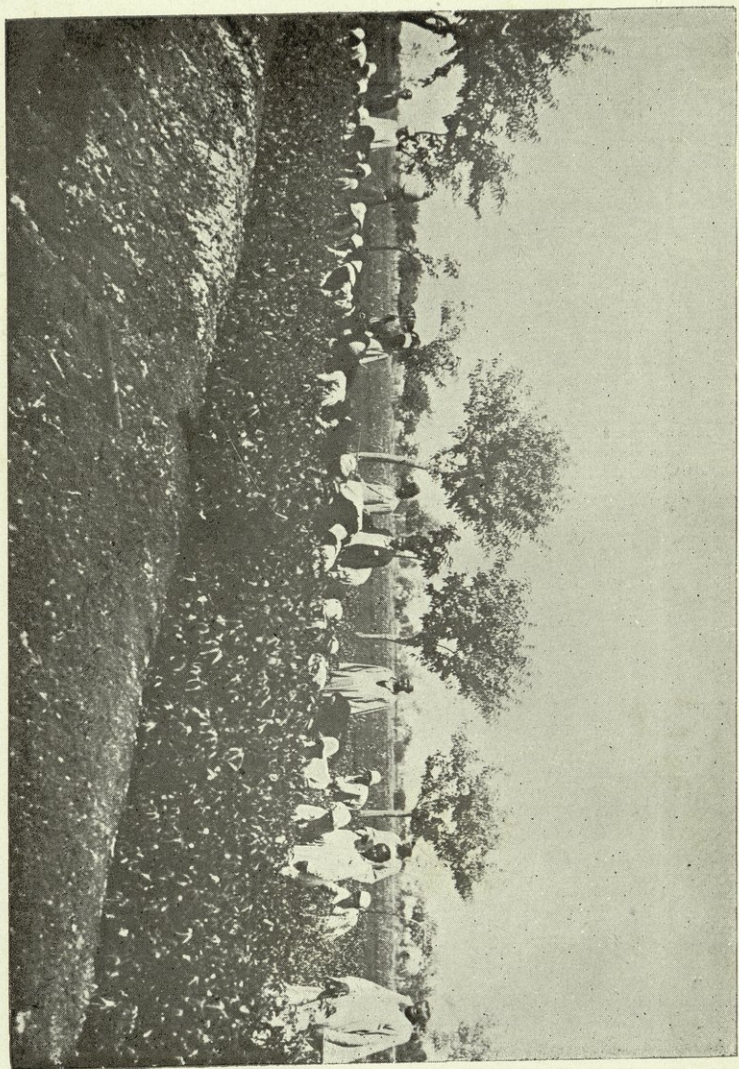
تحولت عملية اقراض الجمعيات الى بنك التسليف ، وهذا بدلا من أن يكون
أساس معاملاته مع الجمعيات أكثر قربا من الخطط التعاونية عن ذى قبل كان
أكثر بعدا عنها واليك الدليل :

(١) القروض التي يعطيها عينية في الغالب وتعطى للعضو شخصا ، وبذلك شلت
الحركة التجارية للجمعيات وحمل الأعضاء على شراء بضائع قد لا يكون سعرها
أو نوعها في مصالحهم .

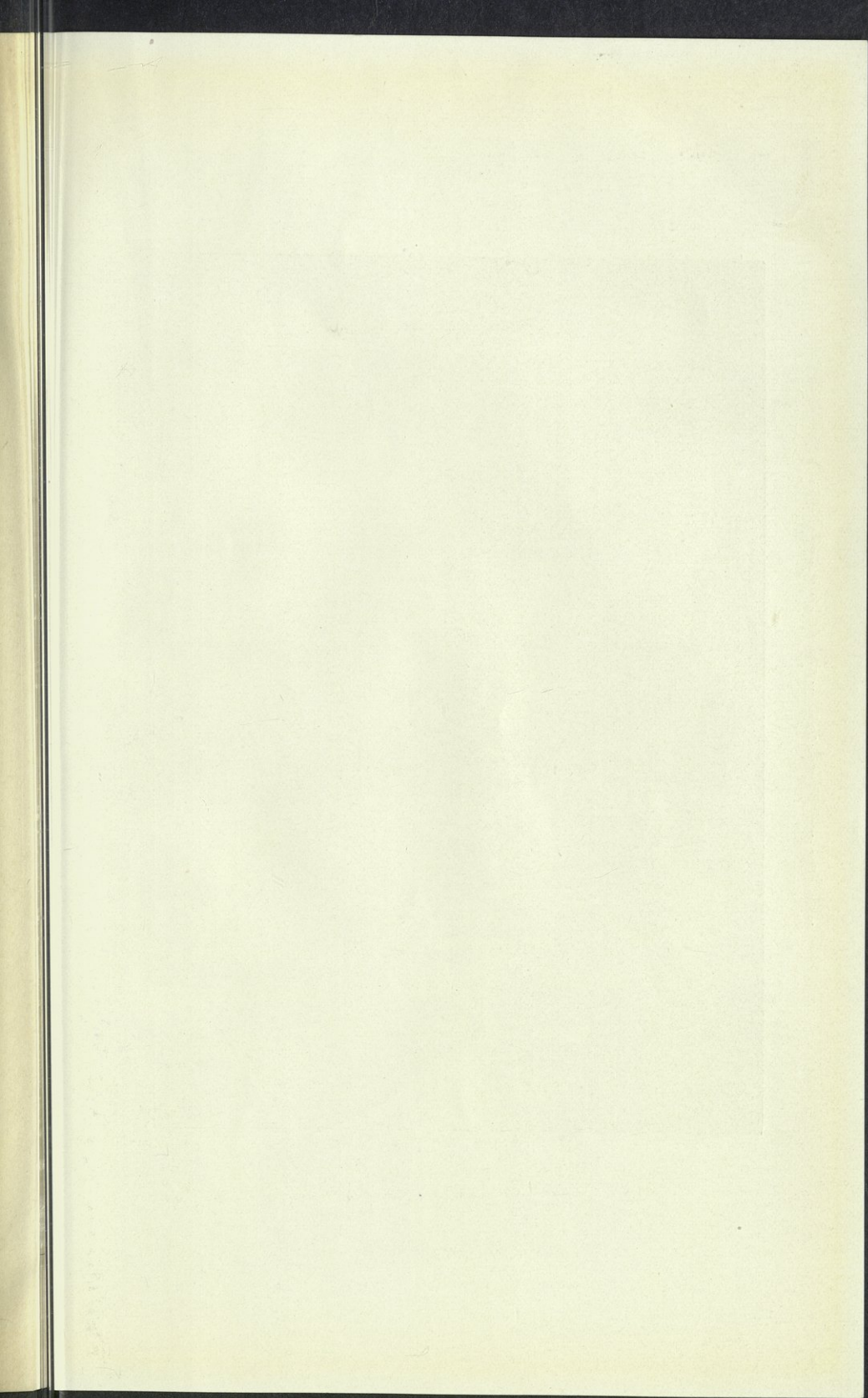
(٢) الضمان لدى البنك أساسه التحصيل الادارى من أعضاء الجمعيات وهذا
سلاح في يد البنك كثيرا ما ضر استعماله مصالح التعاونيين .

(٣) سعر الفائدة 5% .

(٤) الاجراءات أطول مما كانت .



مقاومة دودة القطن بواسطة الجمعية النعناعية الزراعية بدخيس (غربية)



مما تقدم يرى أننا في التسليف التعاونى قد بعدنا عن الخطط التعاونية بدل أن نقرب منها ونخشى أن استمر الحال على هذا المنوال أن تنصرف الجمعيات عن معاملة بنك التسليف خصوصا متى خفت الأزمة القائمة وهى التى تضطر الجمعيات اضطرارا الى هذه المعاملة مع ما فيها من المنافاة للأساليب التعاونية .

نعم ان بنك التسليف أظهر استعدادا فى مواقف متعددة لتذليل بعض الصعوبات القائمة فى سبيل اقراض الجمعيات من اختصار وتسهيل الاجراءات وتوثيق العلاقات بين الوزارة والبنك وتنظيم عملية التحصيل الى حد ما وهذا عمل يشكر عليه . ولكن الأساس لا يزال كما هو على مخالفته للخطط التعاونية وذلك بحكم كيان البنك وطبيعته فلا لوم عليه . ولا تؤدى الحالة القائمة الى تمهيد الطريق لايجاد " بنك تعاونى مركزى " حتى ولو بعد سنين طويلة .

من أجل هذا رأينا أن نعرض ما تراءى لنا عرضه من مشروع يصح أخذه كأساس يعمل عليه فى غياب بنك تعاونى مركزى تقيمه الجمعيات بنفسها :

أولا — بدلا من أن يدير بنك التسليف عملية اقراض الجمعيات بنفسه تتولى هذا العمل ادارة خاصة به داخل البنك تسمى " قسم التسليف التعاونى " تعمل الى جانبه وتكون على اتصال وثيق به كما يعمل " قسم التسليف العقارى " ولو أن العلاقة مع القسم الحديد تكون ذات صفة أخرى .

ثانيا — لما كان من مهام بنك التسليف بحكم تأسيسه أن يقرض الجمعيات التعاونية بدون تحديد المبلغ الذى يستعمل لهذا الغرض ، ونظرا الى ما جاء فى عقد تأسيسه من تقديم الحكومة له قروضا تبلغ ستة ملايين من الجنيهات فى خلال

الأربع السنوات الأولى، ونظرا الى تخصيص "قسم التسليف التعاوني" فيه، يؤخذ ربع مليون جنيه مثلا من القسط القادم ويحول الى القسم المذكور .

ثالثا — تشترك الجمعيات التعاونية وبنك التسليف في رأس مال هذا "القسم" ويكون اشتراك كل جمعية حسب قدرتها المالية . ولإعطاء فكرة عما يمكن أن تشترك به الجمعيات في مجموعها نذكر أن المال الاحتياطي لهذه الجمعيات يبلغ الآن حوالى ٢٥,٠٠٠ جنيه يصح أن يكون معظم حصة الجمعيات، أما حصة البنك فتكون ضعف ذلك مثلا في أول الأمر .

والمقصود من اشتراك الجمعيات في هذا العمل هو التمهيد لتحقيق استقلال الحركة التعاونية بشؤونها المالية في المستقبل والوصول الى البنك التعاوني المركزى بالمعنى الصحيح .

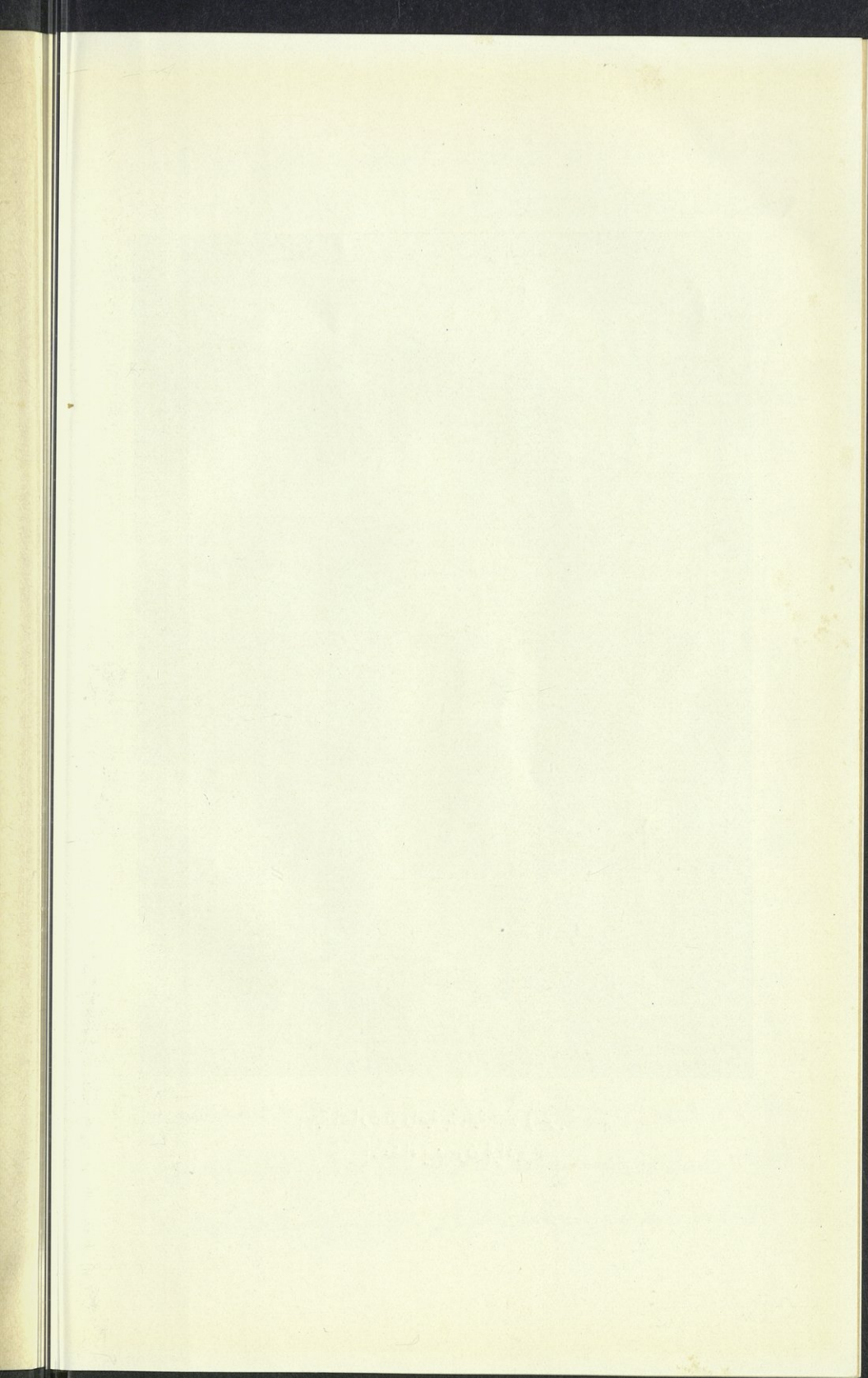
رابعا — تشتري الجمعيات تدريجيا ما في يد بنك التسليف من أسهم في هذا "القسم" ومتى تحولت حصة البنك بأكلها الى الجمعيات يصبح هذا القسم بنك التعاون المركزى .

خامسا — تعطى الجمعيات حق التحصيل الادارى لتحصيل أموالها قبل مدينيتها من الأعضاء .

سادسا — يعمل "القسم الجديد" على تكوين مال احتياطي له لسد ما عسى أن يلحقه من خسارة ولزيادة مالىته المعدة للاقراض، ولا يكون لبنك التسليف حق في هذا الاحتياطي عند قيام بنك التعاون المركزى ، بل يصبح ملكا لهذا البنك .



جمعية التعاون الزراعية بناحية سملا (غربية)
الأعضاء يستمعون للراديو



سابعاً — تعهد ادارة " هذا القسم " لمجلس ادارة بنك التسليف كله أو بعضه مضافا اليه عدد من ممثلى الجمعيات يتناسب مع حصة الجمعيات فى رأس المال ويزيد تبعاً لزيادة تلك الحصة ، وكذلك ينضم اليه مدير قسم التعاون معيناً من قبل الحكومة .

ثامناً — يكون ضمان القروض التى تعطى للجمعيات مسئوليتها وعند ما تزيد طلباتها عن حدود تلك المسئولية تقوم بتقديم ضمان اضافى .

تاسعاً — لا بد من موافقة قسم التعاون على القروض التى تطلبها الجمعيات .
عاشراً — سعر الفائدة ثابت لا يتغير وأقترح أن يكون ٤٪ كما كان مع بنك مصر .
حادى عشر — يقوم " القسم " باقراض الجمعيات على اختلاف أنواعها . ولا يقتصر كما هى الحال الآن على الزراعى منها فقط .

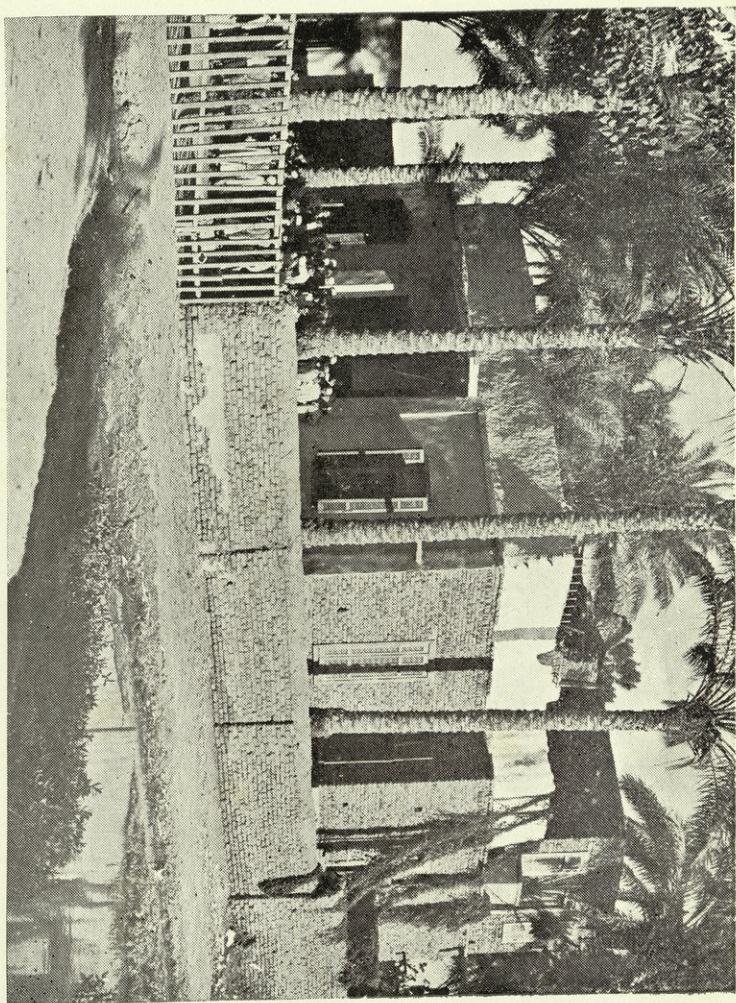
ثانى عشر — يفتح اعتماد للجمعية بالمبلغ الذى يوافق عليه قسم التعاون وتكون الجمعيات حرة فى اختيار مورديها ، على أنها اذا أخذت لوازمها من غير بنك التسليف الزراعى يتولى " القسم " صرف قيمة الفواتير المتعلقة بهذه اللوازم مباشرة للموردين . وهذا يمكن الجمعيات من أن تعامل بعضها البعض أو تأخذ حاجاتها من جمعيات مركزية تنشئها ، مثل الجمعية المركزية التى أنشئت بالشرقية .

ثالث عشر — تفصل العمليات التجارية عن العمليات المالية وهو ما يقضى به نظام الهيئات العليا التعاونية . وهذا يساعد على قيام الجمعية التعاونية المركزية للتجار بالجملة ، وأما حصر المعاملات التجارية فى البنك فانه يقضى على فكرة ايجاد الجمعية المذكورة .

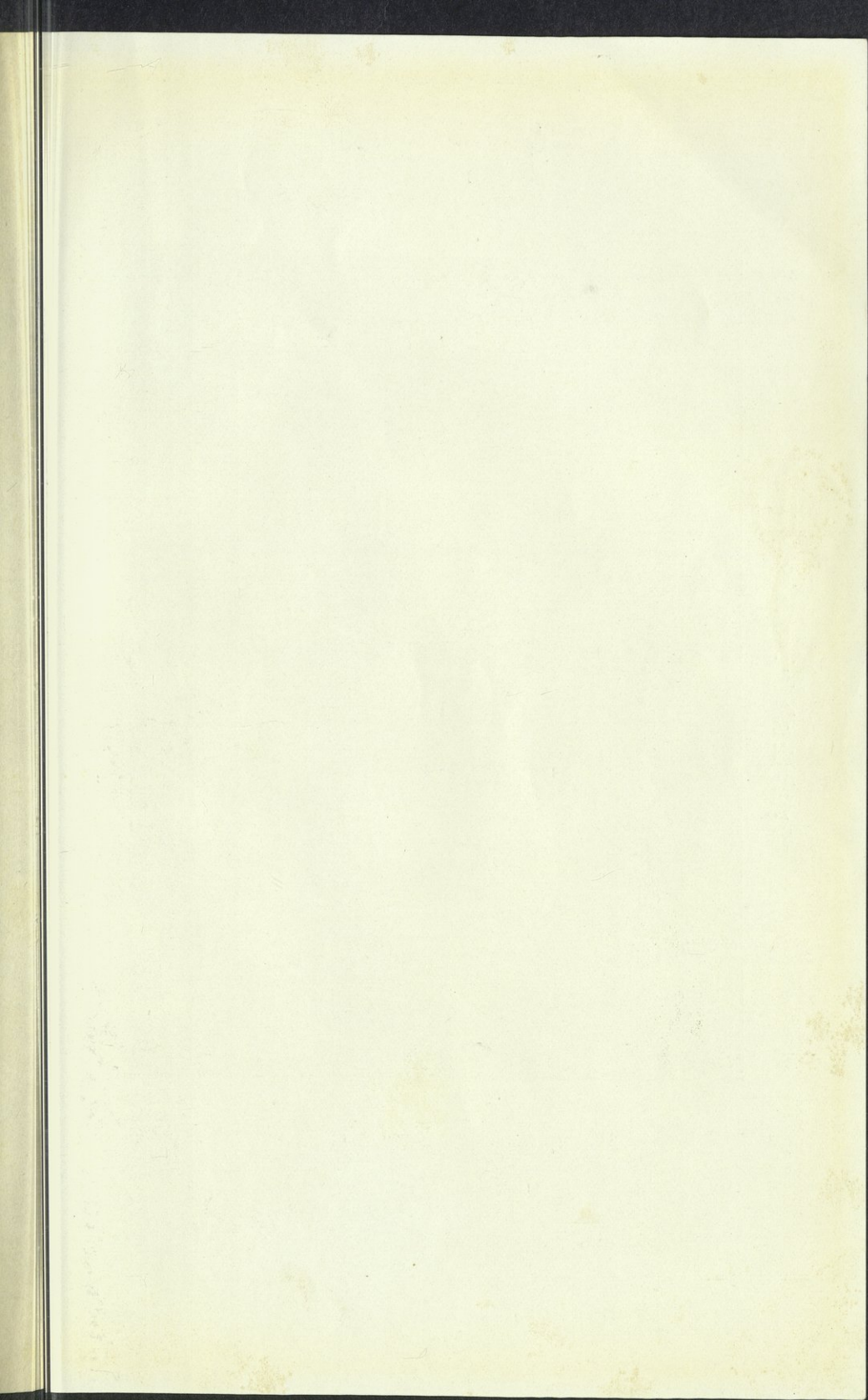
رابع عشر — يكون من أعمال "القسم الجديد" قبول الودائع من الجمعيات وتركيز جميع أعمال الجمعيات المالية فيه .

خامس عشر — الاشراف على أعمال الجمعيات وحساباتها من حق قسم التعاون وحده ولا دخل "لقسم التسايف التعاوني" في ذلك .

٢ — الموظفون اللازمون للعمل التعاوني في الأقاليم — منذ صدور قانون التعاون في صيف سنة ١٩٢٧ وتعيين العدد اللازم من الموظفين لتسيير العمل بمقتضاه لم يزد هذا العدد حتى صيف سنة ١٩٣٤ حيث تم تعيين ١٦ موظفا من خريجي الزراعة العليا والتجارة العليا مع أن عدد الجمعيات قد زاد زيادة كبيرة منذ ذلك الحين واتسع نطاق أعمالها الأمر الذي ترتب عليه قلة ارشاد الجمعيات وضعف الاشراف عليها . وقد عملنا كل ما يمكن عمله لاقناع الوزارة بالقيام بما يجب حيال هذا الموضوع وأخيرا فقط قبلت اقتراحاتنا في هذا الصدد وأصبحت قوة الموظفين تتناسب مع كبر الحركة كما يتبين ذلك من البيان الآتي ، وإنما للأسف غبنت الوزارة هؤلاء الموظفين لدرجة منجلة إذ كثير منهم وهم متخرجون من معاهد عليا في أوروبا وفي مصر قد عينوا في الدرجة الثامنة أو باليومية .



المدرسة الابتدائية التابعة للجمعية الخيرية بدمشق (الكبرى)



التفاتيح التعاونية بالأقاليم

موظفوها وعدد جمعياتها :

توجد ثمانية تفاتيح تعاونية بالأقاليم ، في كل منها مفتش ومراجع للحسابات وعدد من المنظمين يتناسب مع عدد الجمعيات وحركة العمل كما هو موضح بالجدول الآتي :

مقر المنظمين	عدد الجمعيات	المديرات والمحافظات التابعة له	مقره	التفاتيح
الاسكندرية - دمنهور (٢) شبراخيت - كوم حمادة	١٣٠ ٤ ١٣٤	البحيرة الاسكندرية	دمنهور	(١) البحيرة ...
طنطا - طلخا - المحلة الكبرى - زفتى	٩٧	الغربية	طنطا	(٢) الغربية ...
المنصورة - ميت غمر دكرنس	٧٩ — ٧٩	الدقهلية دمياط	المنصورة	(٣) الدقهلية ...
الزقازيق (٣)	٧٢ ٢ ٧٤	الشرقية قنال السويس	الزقازيق	(٤) الشرقية ...
شين الكوم - منوف - أشمون	٧١	المنوفية	شين الكوم	(٥) المنوفية ...
بنها - الجيزة - الفيوم - بنى سويف	٢٧ ١٦ ١٧ ١١ ٢ ٧٣	القليوبية الجيزة الفيوم بنى سويف القاهرة	الجيزة	(٦) الجيزة ...
المنيا - ملوى - أسيوط	٢٧ ٤٠ ٦٧	المنيا أسيوط	المنيا	(٧) المنيا ...
سوهاج - قنا	٢٨ ١٦ ٤ ٤٨	جرجا قنا أسوان	سوهاج	(٨) جرجا ...
	٢٧			
	٦٤٣			

٣ — المسئولون عن التعاون في الأقاليم — كان المسئول عن ذلك منذ صدور قانون التعاون الأول في سنة ١٩٢٣ هو قسم التعاون بصفته القسم المختص ، إلا أن الوزارة غيرت خططها . إزاء التعاون في سنة ١٩٣٠ ونقلت هذه المسئولية إلى قسم غير مختص هو قسم التفاتيش الزراعية رغبة منها — كما قالت — في تركيز جميع أعمال الوزارة في الأقاليم في تفاتيشها الزراعية . وقد سبق أن بينا اعتراضنا على هذه الخطة وما ترتب على اتباعها من أضرار ، إلا أن العمل استمر بمقتضاها على علاقتها حتى صيف سنة ١٩٣٤ حيث صدر قرار وزارى يقضى برجوع الأمور إلى نصابها مستهلا بما يأتى :

”نظرا لاختلاف طبيعة أعمال التعاون عن أعمال التفاتيش الزراعية، وبناء على ما عرضه علينا حضرة مدير قسم التعاون ، وبعد أخذ رأى مجلس التعاون الأعلى ، قررنا أن تستقل أعمال التعاون اعتبارا من ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٤ عن التفاتيش الزراعية على أن يضع مدير قسم التعاون النظام الذى يسير العمل بمقتضاه ويعرضه علينا لاقراءه “ ٤

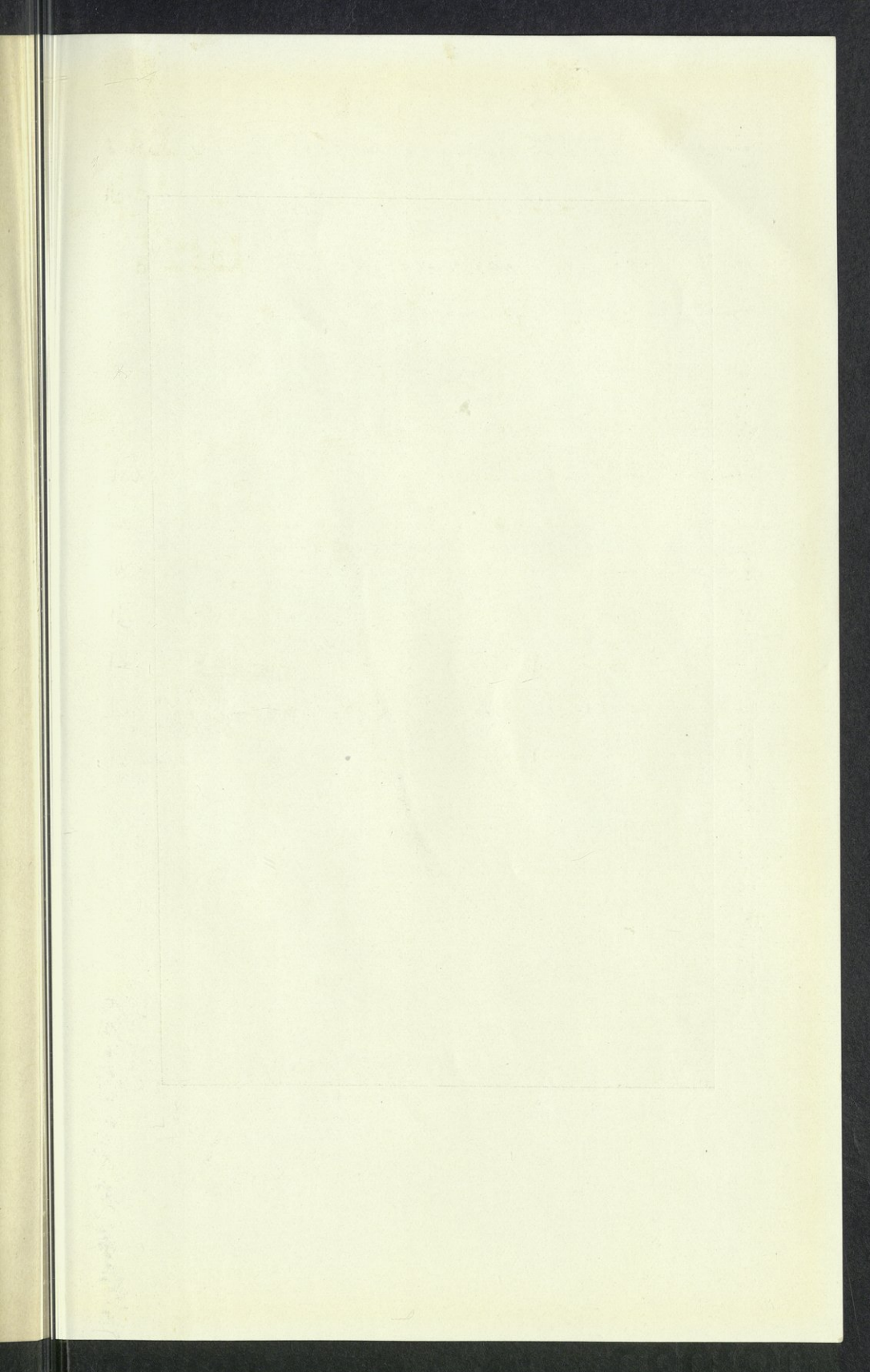
وزير الزراعة

٤ — صحيفة التعاون — في نفس الوقت الذى نقل فيه اختصاص قسم التعاون إلى التفاتيش الزراعية نقلت صحيفة التعاون الى اختصاص قسم النشر والترجمة بالوزارة ، وكان انتهاء المطاف واحدا اذ رجعت الأمور الى نصابها بعد أربع سنوات وبدأنا فى توسيع الصحيفة واصدارها شهريا بدل اصدارها مرة كل شهرين .

هاتان المسألتان الأخيرتان — مسألة التفاتيش الزراعية ومسألة صحيفة التعاون — هما مثلان حيان لوضع الأشياء فى غير محلها حينما من الزمن تعطلت فيه المصالح



تلاميذ المدرسة الابتدائية التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بدرشاخ مع مدرسي المدرسة ونظارها وهو سكرتير الجمعية



ثم عادت الحقيقة فتغلبت ولكن بعد أن بذلت جهود كان الأولى أن تبذل فيما ينفع الناس و بعد أن فوتت فرص كان الأجدى انتهازها لتقويم الأحوال .

٥ — سياسة ثابتة للتعاون — ان مسألة وضع سياسة ثابتة للتعاون لا تتغير بتغير الوزارات لهى من أهم المسائل التى اتخذت فيها الوزارة قرارات فى مصلحة التعاون . وقد سبق أن وفيينا هذه المسألة حقها من الشرح فليرجع اليه .

وهناك مسائل أخرى مثل تسهيل المواصلات لموظفى التعاون حتى يتمكنوا من تأدية واجباتهم على أحسن حال حيال الجمعيات التى هم مسئولون عنها ، وكذلك تنظيم علاقات القسم مع الوزارة بحيث يترك له ذلك القسط من حرية التصرف اللازم لكل عمل منتج مع الاقتصاد فى الوقت قدر الامكان لينصرف الموظفون الى العمل الجدى بدلا من الاكثار من المكاتبات والرد عليها . واذا كان هذا هو الحال فى الأعمال عموما فأحرى به أن يكون فى العمل التعاونى الذى لا يتحمل النظم البيروقراطية بصفته حركة شعبية وما دخول الحكومة فى ميدانها فى بلادنا الا لظروف خاصة .

الفصل السابع عشر

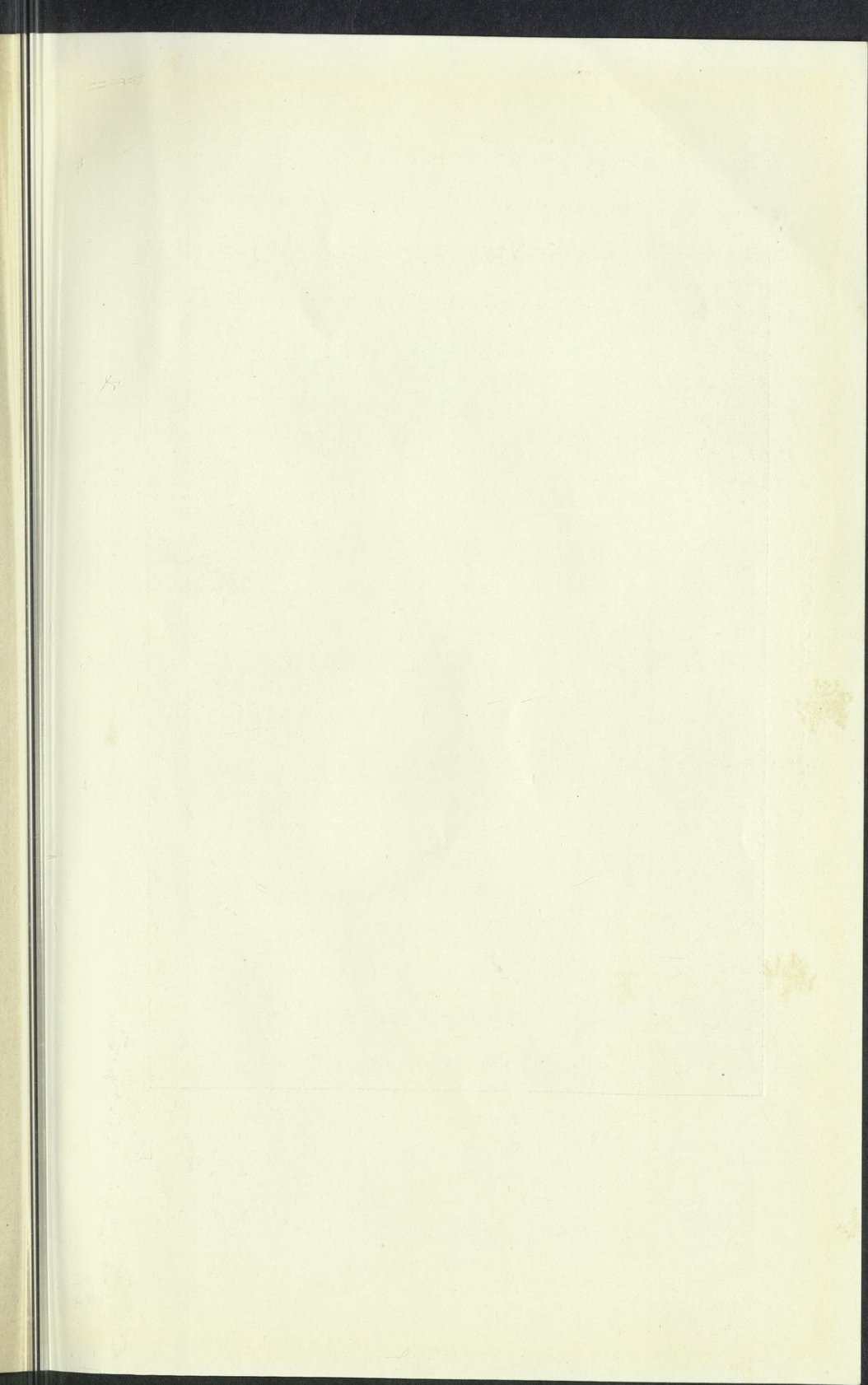
التعاون في مصر في نظر رجال التعاون الدولي

التعاون حركة كباقي الحركات الاصلاحية — سياسية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية — لا وطن لها، فهي أينما حلت تعمل عملها طبق تعاليم خاصة وروح معينة، وعلى قدر ما في البيئة التي يحل بها من الاستعداد للعمل بهذه التعاليم وبتلك الروح تكون النتائج. وقد سبق أن بينا أن نظم التعاون على ما هي عليه من حكمة وإحكام ليست جامدة بل هي قابلة للتصرف بما يتفق والظروف طالما أن الغرض الأصلي موفور والقواعد الأساسية مرعية. لهذا أصبحت الحركة التعاونية حركة دولية أصولها مقررّة ونظمها موحدة حيثما كانت ولو اختلفت في بعض شؤونها بين بلاد وأخرى. والتعاون أينما ذهب وفي أى ناحية من أنحاء العالم نزل فهو حالّ بين التعاونيين على الرّحب والسّعة لأنّه منهم وان اختلف عنهم في الجنس أو في اللغة أو في الدين.

هذه الرابطة القوية وهذا التفاهم المتين القائم على وحدة وجهة النظر في الحياة والايمان بأنه لا بد أن يعيش الفرد للمجموع والمجموع للفرد فينتفع الجميع بخيرات البلاد دون أن يستأثر نفر قليل بالثروات فيضيقوا على الخلق أرزاقهم بينما يعيشون هم في بحبوحة من العيش، وانه إن لم يحصل ذلك ظلت الدنيا في تنافس وتشاحن لا خير فيهما لبنى الانسان، هذه الرابطة القوية وهذا التفاهم المتين اللذان يغذيهما اتصال مستمر تختلف مظاهره، مما يجعلنا نحن التعاونيين لا نختفي بعضنا على بعض رأيا يرى الخير في ابدائه أو يحجم عن تقديم النصيح في أمر وجب اتباعه، ونحن مقتنعون بأن كل نظرية أو رأى علمي لا بد من تتبع تطبيقه في مختلف الظروف والبيئات لمعرفة مدى ما ينطوى عليه من الاحتمالات. وهذا هو الذى حدا بنا



مدرسة الخرافة الابتدائية (مصرية)



أثناء زيارتنا لمختلف البلدان الأجنبية باحثين منقبين الى نقد حركاتها التعاونية ، كما أن اخواننا التعاونيين عند زيارتهم لبلادنا وتعرفهم شؤوننا لا يضمنون علينا بسديد آرائهم وواسع خبرتهم . ومن صفوة هؤلاء الأفاضل المستر ستركلند مستشار التعاون في بريطانيا ، الذي زار بلادنا في شتاء عام ١٩٣٣ وبصحبه المستر لويك مدير التعاون في فلسطين . ولأهمية التقرير الذي وضعه جنابه عن الحركة التعاونية في مصر بعد درس دقيق وبحث مستفيض ، رأينا أن نأتي عليه برتبة هنا ليقف الرأي العام على مكانة حركتنا التعاونية في نظر علم من أعلام التعاون ، وعلى ما يرجى منها اذا وفق القائمون بالأمر الى توجيهها التوجيه التعاوني السليم . وقبل أن نأتي على هذا التقرير يحسن أن نقدم جناب واضعه بكلمة موجزة بها يتعرف القارئ مكانته من الحركة التعاونية الدولية :

كلمة تقديم المستر ستركلند :

رجل في الحلقة السادسة من عمره تخرج في جامعات إنجلترا كما أنه نال الشهادة العليا التي تخوله الالتحاق بخدمة الحكومة الهندية (*) والتدرج في وظائفها الكبرى فشغل عدة منها وانتهى فيها الى وظيفة مدير للتعاون .

وقد كان منذ حادثته شغوبا بالحركة التعاونية فدرسها درسا عميقا وتجربيا وعمل في ميدانها أعمالا كثيرة — وهو فوق ذلك مؤلف انتفعت به الأبحاث التعاونية ايما انتفاع . وقد كتب عن التعاون في مختلف بلدان أوروبا كتابا من جزئين ، وكتب عن التعاون في الهند والتعاون في إفريقيا والاصلاح الاجتماعي في الهند ، هذا عدا مقالاته المتعددة في أمهات المجلات الأوروبية وتقاريره القيمة عن مختلف الأقطار .

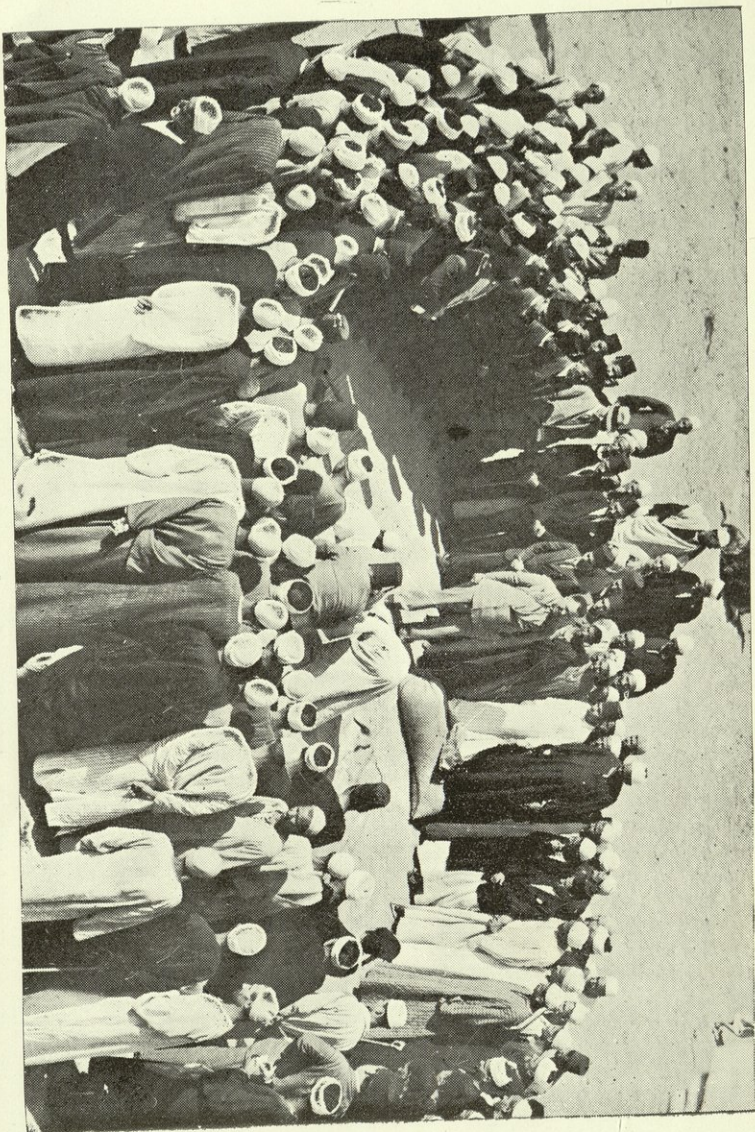
(*) هذه الشهادة المسماة Indian Civil Service لها قيمة عظيمة في الهند .

اتخذته الحكومة البريطانية مستشارا تعاونيا لها تستشيريه في نشر التعاون في أنحاء الامبراطورية . وقد نجحت بفضل آرائه وخططه في ادخال التعاون في فلسطين وتيجانيقا وزنجبار . وقد زار مصر في سنة ١٩٢٥ باحثا ومنقبا في حركتها التعاونية ، ومهدت له وزارة الزراعة السبيل للوقوف على حقيقة الحال ، فعملت له الترتيبات اللازمة لزيارة بعض الجمعيات التعاونية والاطلاع في قسم التعاون على مختلف الشؤون التعاونية ، وعقب ذلك قدم تقريرا عن الحالة في مصر نشرته مجلة "مصر المعاصرة" (*) كما أنه لما اطلع على تقرير المستر بتلر مدير مكتب العمل الدولي بجنيف في سنة ١٩٣٢ عن حالة العمل والعمال في مصر ، ووجد أنه لم يعن العناية الكافية بالتعاون وما يمكن أن يقدم للعمال من خدمات ، قدم تقريرا عن هذا التقرير موضحا فيه ضرورة افادة العمال المصريين بالحركة التعاونية وكيف يستفيدون بها . وكان هذا التقرير الأخير موضع نظر مجلس التعاون الأعلى .

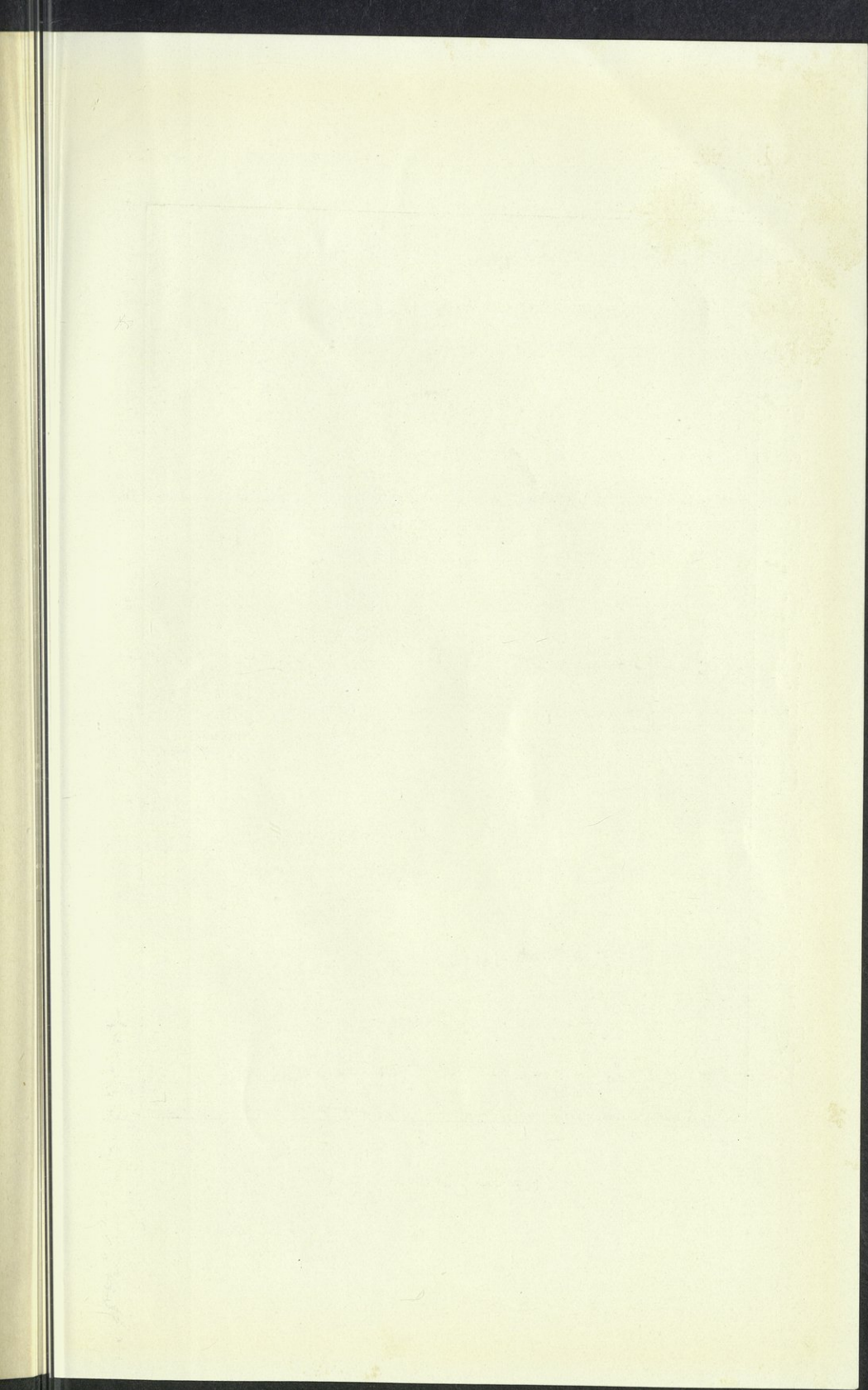
بعد ذلك زار مصر في شتاء سنة ١٩٣٣ وأعاد بحث الحركة التعاونية فيها بعد ما اتسعت جمعياتها وكثرت . وقد قدمته دار المندوب السامي الى وزارة الزراعة موصية إياها بتقديم المساعدات له لبحث حالة التعاون في البلاد . فتمكن من درس الحالة في قسم التعاون ومن زيارة عدد من الجمعيات التعاونية في الوجهين القبلي والبحري ، ومقابلة كثير ممن تهمهم هذه الحركة سواء أ كانوا موظفين أم رؤساء جمعيات أم غيرهم ، وبعد ذلك قدم تقريره القيم الذي هو موضع البحث الآن .

مما تقدم يتضح أن لهذا الرجل قيمة عظيمة في الحركة التعاونية من الناحيتين العلمية والعملية ، كما أن تجاربه ليست قاصرة على الغرب بل تناولت الشرق من بلدان آسيا وأفريقيا ، فاذا تكلم في موضوع التعاون فانه يتكلم عن علم غزير وخبرة واسعة .

(*) L'Egypte Contemporaine عدد يناير سنة ١٩٢٥



نشر نتائج الأبحاث الزراعية بين المزارعين بواسطة الجمعيات التعاونية "اجتماع الدراجات للجمعيات التعاونية العلاج خيرة الشعير"



ولما كان التعاون نظاما دوليا ، تشترك في أمهات مسائله كافة بلدان العالم ، فان معضلاته ليست وقفا على أمة دون أخرى ومصاعبه في مختلف الممالك متشابهة ، مما دعا الى إيجاد هيئات تعاونية دولية تشترك فيها الحركات التعاونية في أنحاء العالم ، ومؤتمراتها التي تتعقد في العواصم التي يزدهر فيها التعاون يحضرها ممثلو حركات التعاون في مختلف الدول غربية وشرقية لبحثوا مختلف شؤون التعاون فيها وليتبادلوا الآراء ويقرروا القواعد في ضوء هذه الأبحاث جميعها . من هذا تتضح أهمية تقرير المستر ستركلند وضرورة بحثه بحثا دقيقا حتى يقف القارئ على رأى التعاونى الصحيح فى الحركة التعاونية المصرية ويلم بطرق تسييرها .

ولقد كان إيفاد المستر ستركلند الى مصر لبحث الحركة التعاونية المصرية أمرا تقصده به إنجلترا أن لا تخفى كبيرة أو صغيرة فى الميدان التعاونى العالمى على مستشارها . غير أن هذه الفرصة كانت فيها فائدة لمصر اذ وقفت بها على رأى تعاونى من أرجح الآراء . ولو أرادت الحكومة المصرية أن تستشير عالما تعاونيا أجنبيا فى حركتها التعاونية لما وجدت أصح من هذا المستشار البريطانى ، وتاريخه وأثره شاهدان على ذلك .

تقرير المستر ستركلند :

أهم الزيارات التي قمنا بها ونحن فى القاهرة ما يأتى :

(أ) زيارة دار المندوب السامى — وقد قامت الدار بما يلزم لنا من الاتصال بموظفى الحكومة المصرية الذين يستطيعون معاونتنا فى بلوغ الأغراض التي نقصدها بزيارتنا .

(ب) المستشار المالى — وقد تناقش معنا فى الاجراءات التي تتخذها الحكومة المصرية لمعاونة الزراعة .

(ج) وزير الزراعة — وقد اتخذ ما يلزم ليمدنا موظفو قسم التعاون التابع لوزارته بكل ما يساعدنا على دراسة الحركة التعاونية ومشاهدة عدد من الجمعيات التعاونية المثلة للجمهور ، كما أنه تكرم فوضع تحت تصرفنا السيارات اللازمة ورخص باعطاءنا تذاكر مجانية بسكك حديد الحكومة المصرية .

(د) شكرى باشا مدير بنك التسليف الزراعى ، والمستر هارتشون الموظف بالبنك المذكور — وقد شرحا لنا طرق العمل فى البنك واختصاصاته .

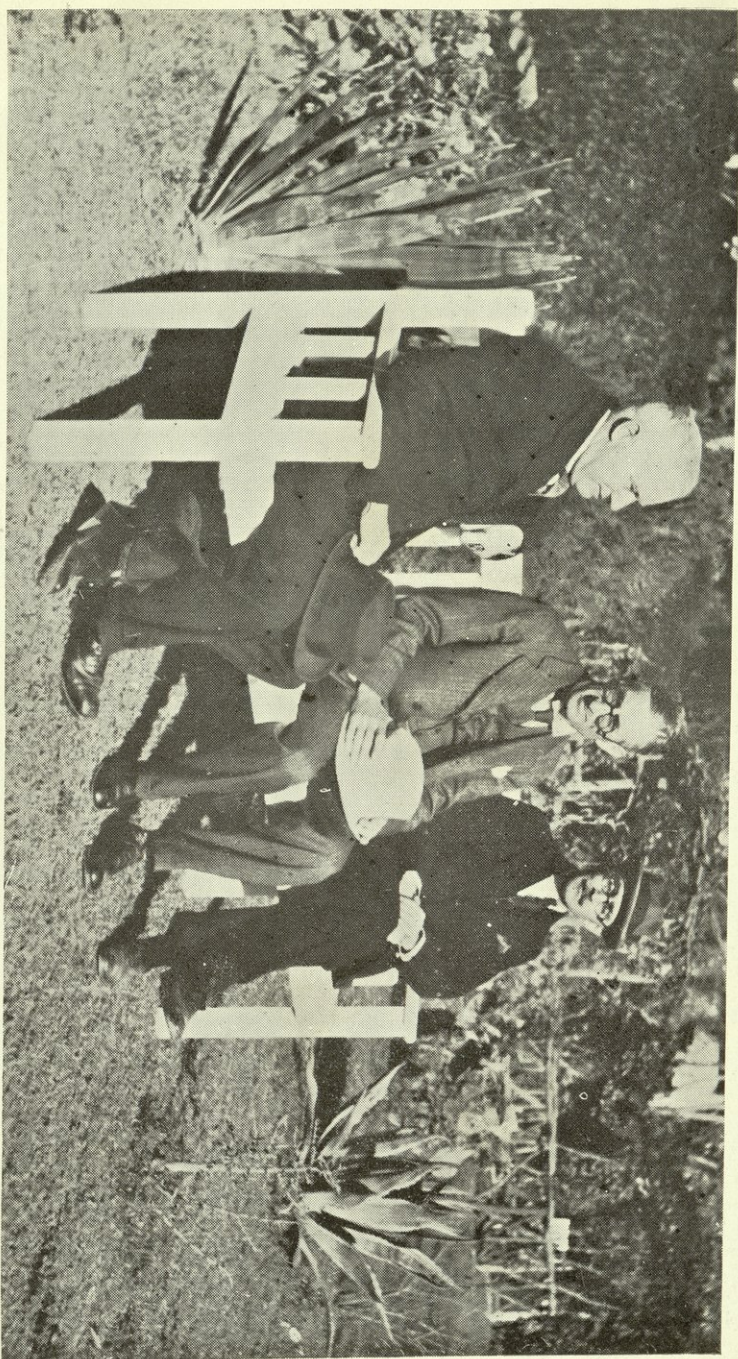
(هـ) محافظ البنك الأهلى — وقد شرح لنا الاجراءات التى تتخذها الحكومة لمساعدة المشتغلين بالزراعة وأعطانا بعض المعلومات الخاصة بالقروض الزراعية .

(و) الدكتور ابراهيم رشاد الذى كان الى عهد قريب مديرا لقسم التعاون بوزارة الزراعة * وأكبر حجة فى التعاون فى القطر المصرى — وقد أعطانا كثيرا من المعلومات القيمة فى شأن الحركة التعاونية .

(ز) المستر دلانى مدير شركة الاذاعة المصرية المؤسسة تحت اشراف شركة ماركونى وهى قائمة بانشاء محطة اذاعة قوية بالقاهرة — وقد أخبرنا أن المأمول اذاعة برامج تعليمية ذات أهمية للزراع .

* المؤلف : رأى معالى وزير الزراعة فى عهد الدكتاتورية الثانية — وزارة دولة اسماعيل صدق باشا — أن يركز جميع أعمال الوزارة فى الأقاليم فى التفاتيش الزراعية ولما استشارنا معاليه فيما يختص بالتعاون وجعله من اختصاص مفتشى الزراعة بينا له أن ذلك يتنافى وأنظمة التعاون المتبعة ليس فقط فى مصر بل وفى جميع بلدان العالم ولم يكن ذلك عبثا ولا اعتباطا بل لأسباب مدروسة مبحوثة دعمتها الخبرة والتجارب ذكرناها فى أمكنة مختلفة من هذا الكتاب فضلا عما فى اتباع هذه الخطة من مخالفة صريحة لأحكام قانون التعاون الذى لم يصدر فى سنة ١٩٢٧ إلا بعد أن درست اللجنة التى وضعت بشروعه

==



المستر ليو باك

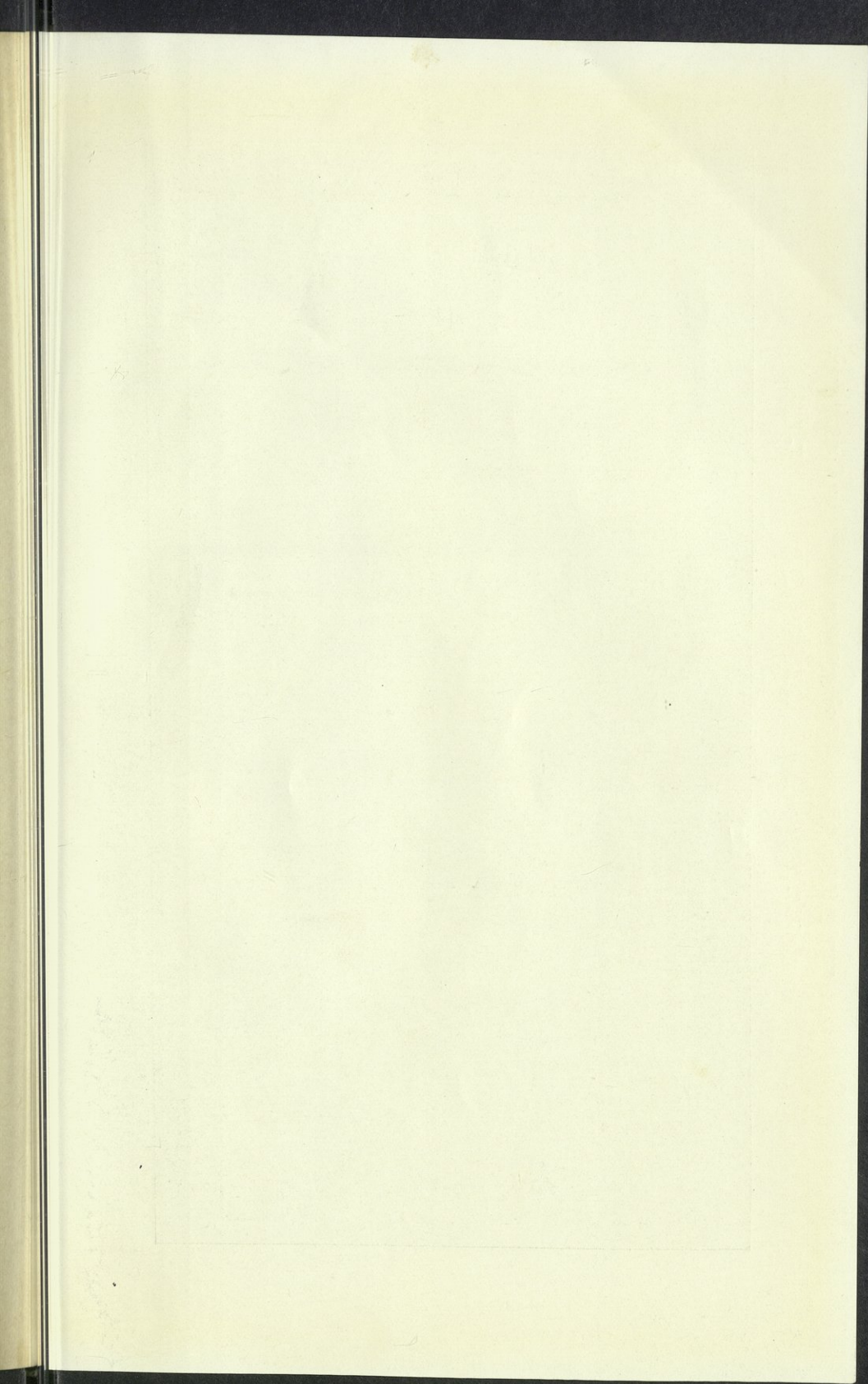
ممسجل النعانون في فلسطين

الدكتور رشاد

مدير النعانون في مصر

المستر ستر كلاند

مستشار النعانون في بريطانيا



انتشار الحركة التعاونية في القطر المصرى :

فيما يلي بيان مختصر عن تقدم الحركة التعاونية في القطر المصرى :

(أ) أنشأ الجمعية الأولى المصلح عمر لطفى بك فى سنة ١٩٠٩ وحوالى الوقت نفسه اهتمت الجمعية الزراعية الملكية (تحت رياسة الأمير حسين الذى صار فيما بعد سلطان مصر) بالأبحاث والقوانين التعاونية . وفى سنة ١٩١٤ تقدم مشروع قانون بشأن الجمعيات التعاونية ولكنه لم يصدر نظرا لقيام بعض الاعتراضات .

(ب) أنشئ عقب الحرب مباشرة عدد من جمعيات الاستهلاك المنزلى استمرت قليلا ثم اختفت .

قوانين التعاون فى جميع البلدان . وقد صرحنا لمعالیه بأن لاخير فى خطة تضحى فيها مصلحة التعاون أخذا بمبدأ تركيز الأعمال ذلك المبدأ الذى انصح فى الأعمال الادارية المتجانسة فى الروح فانه لا شك فى غير محله اذا طبق على أعمال فنية متباينة الاختصاص . رغم كل هذا تمسك معالیه بوجهة نظره ولم أخفقت هذه الخطة التى كانت تحمل فى طياتها خيبة أملها وعمت الشكوى وأصبح الموقف موضع اعتراض القريب والبعيد أساء النية بنا وظن خطأ أننا المسئولون عن هذا الاخفاق وحقق علينا فأقالنى من ادارة القسم وشنت موظفيه وأزل العقاب بهم ثم أدار التعاون بنفسه كأنه عمل ادارى أو جزء من سكرتارية الوزارة .

لم تمض أشهر أربعة على هذا الاضطراب حتى تبين معالیه الحقيقة ورجع الى الحق ولو جزئيا ووقع ما وقع من عقاب واعترف بالفضل لذويه وفوق هذا وذاك أصبح أولو الأمر ينظرون الآن لا فى سلخ التعاون من اختصاص التفاتيش الزراعية فحسب بل فى نقله جملة الى وزارة المالية .

وكان الله أراد أن يكون لنا معشر المصريين فى التعاون — ولو فترة قصيرة — مظاهر عظيمة كما لنا فى مختلف مراحلتنا القومية ، لا تدل الا على عكس الحقيقة فكان من يدير التعاون لنا وزيرا ولا اعتراض على ذلك لولا أننا من أنصار وجوب تمشى المظاهر مع الحقيقة . ولا يضرين التعاون عندما ألا يكون مديره وزيرا ما دام على جانب من العلم والفضل والخبرة متشعبا بروح التعاون واقفا على أصوله مقتنعا بهراميه متبعا لتطوراته فى مختلف أنحاء العالم مؤمنا برسائله كنظام اقتصادى اجتماعى يحسن حالة الشعوب الاقتصادية ويرفع مستواهم الاجتماعى .

(ح) بدأت الحكومة المصرية في سنة ١٩٢٣ تهتم اهتماما مباشرا بالحركة التعاونية وفي تلك السنة صدر قانون بشأن جمعيات التعاون الزراعية . وهذا القانون لم يكن وافيا بالغرض من وجوه عديدة . وفي سنة ١٩٢٧ استبدل بقانون جديد منح الجمعيات التعاونية مزايا معينة ، وصادق البرلمان على تخصيص اعتماد لتمويل الجمعيات الزراعية . وفي سنة ١٩٢٤ أنشئ قسم خاص في وزارة الزراعة لتسجيل الجمعيات التعاونية والاشراف عليها وارشاد الزراع إلى الأنظمة التعاونية وإلى إنشاء جمعيات جديدة .

(د) يتكوّن قسم التعاون في الوقت الحاضر من الموظفين الآتي بيانهم ، فضلا عن الكتبة :

١ مدير (نقل الدكتور ابراهيم رشاد أخيرا من وظيفته ولا تزال عدد الوظيفة خالية) * .

٣ مفتشون مقرهم ديوان القسم .

٧ وكلاء مفتشين مقرهم في المديریات .

١ رئيس مراجعة مقره ديوان القسم .

وعدد من المراجعين مقرهم في المديریات .

ومنظمون في اختصاص كل منهم عدد من الجمعيات يبلغ في العادة

٢٠ جمعية ، ومرتب المفتشين من ٢٠ — ٤٠ جنيها في الشهر ووكلاء

المفتشين والمنظمين من ١٥ — ٢٠ جنيها ، والموظفون إجمالا من خريجي

مدرسة الزراعة أو مدرسة التجارة العليا وقد درس بعضهم خارج القطر .

ويظهر على المفتشين ووكلاء المفتشين أنهم ملمون إلى ما عظميا بالأساليب

والمبادئ التعاونية ومتحمسون لعملهم .

* المؤلف : أرجع الدكتور رشاد إلى وظيفته بعد أن أقص ، عنها أربعة أشهر وبدأن وضع

هذا التقرير .

(هـ) والكشف الآتى يبين انتشار الحركة من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٣٣ :

السنة	الجمعيات التي أنشئت	ملاحظات
١٩٢٤	٤	بدأت الحركة ببطء إذ كانت الخطة المرسومة لإنشاء جمعية نموذجية واحدة في كل مركز .
١٩٢٥	١٣٥	أقلع عن الخطة المذكورة وأنشئ عدد كبير من الجمعيات وكان كثير من الجمعيات غير حاصل على الارشاد الكافى .
١٩٢٦	١١	أبطأت نسبة الانتشار بسبب انتظار إعداد قانون جديد .
١٩٢٧	٢٨	سجلت جمعيتان جديدتان طبقاً للقانون القديم ٢٦ جمعية طبقاً للقانون الجديد ، ولم تخضع ٣٠ جمعية قديمة للقانون الجديد ، وانحلت جمعية واحدة .
١٩٢٨	١٥	أقلع عن خطة الاسراع فى النمو وتقرر عدم التوسع إلا فى حدود طاقة الموظفين .
١٩٢٩	٥٥	كانت هذه الكثرة فى عدد الجمعيات راجعة الى الرغبة فى الحصول على القروض من اعتماد الحكومة والى نشاط رجال الادارة فى الأقاليم * .
١٩٣٠	٢٩٧	تبين خطأ سياسة الاسراع فى التوسع وقللت الحكومة الأموال المخصصة للاقراض كما أن صعوبات الميزانية حالت دون زيادة موظفى الأقاليم . وقد انحلت جمعية واندجحت اثنتان وبذلك بلغ عدد الجمعيات فى سنة ١٩٣٢ (٥٥٩) جمعية مسجلة وبلغ مجموع الأعضاء فى أول تلك السنة ٥٣٩٤٤١

* المؤلف : وضعا للأموال لا بدلى أن أذكر أن ما قاله المستر ستركلند فى هذا الصدد يحتاج الى بعض التعديل :

حقيقة كانت الرغبة فى الحصول على القروض حافظا لإنشاء جمعيات جديدة كما أن بعض رجال الادارة شطوا فى الدعوة الى التعاون ، وكان ذلك محصورا فى مديرية البحيرة دون غيرها ويرجع السبب فى ذلك الى مدير المديرية ومفتش الزراعة وقد أراد كلاهما ألا تكون مديرتهم فى مؤخرة المديرية تعاونا وكان وقتئذ عدد جمعياتهم لا يزيد عن ثلاثة عشر ، فبالغا فى نشر الدعوة وتأسيس الجمعيات وقبل أن توقعهما الوزارة عند حدهما كان قد تأسس عدد كبير من الجمعيات .

أما أهم الأسباب للنشاط التعاونى فى السنة المذكورة فيرجع إلى زيادة عدد الموظفين من ناحية واهتمام أعضاء البرلمان فى بلادهم من ناحية أخرى ، الأمر الذى أدى الى تفهم الأهالى أغراض التعاون ومزاياه فأقبلوا على تأسيس جمعيات فى بلادهم .

(و) والأرقام الآتية تبين الحالة المالية للحركة التعاونية في آخر سنة ١٩٣١ :

جنيه

رأس المال المكتتب به	١٦٠,٥٥٠	...	...	...	...	...	...	...	...
رأس المال المدفوع	١٥٤,٢٤٥	...	...	...	...	...	...	...	...
مبلغ الإحتياطي	١٩,١٧٥	...	...	...	...	...	...	...	...
قروض البنك أثناء السنة	١٦٤,٣٧٣	...	...	...	...	...	...	...	...
أرباح السنة	١٣,٨٥٩	...	...	...	...	...	...	...	...
توريدات للأعضاء من أسمدة وبزور ومعظمها بيع بالأجل	١٧٤,٦٧٩	...	...	...	...	...	...	...	...
سلف للأعضاء أثناء السنة	١٧٨,٩٤٩	...	...	...	...	...	...	...	...

(ز) معظم الجمعيات التعاونية في القطر المصرى جمعيات متعددة الأغراض

تمد أعضائها بالأسمدة والبزور وغير ذلك من اللوازم غالبا بالأجل وتقدم سلفيات قصيرة الأجل . والأسهم عادة قيمتها ٥٠ قرشا ويجب دفع هذا المبلغ نقدا . ومن الأرباح يضم ٢٥٪ (على الأقل) الى الإحتياطي . ومن الجمعيات المذكورة ثلاث التزمت نظام المسؤولية المطلقة والباقية ذات مسؤولية مضاعفة . ويختلف التضاعف بين مرتين وعشر مرات . ومن الجمعيات الزراعية ٨٤ جمعية تقوم بتوزيع الحاجيات المنزلية وهى فى العادة قاصرة على أنواع البضائع الشائع اقبال الفلاحين عليها وتقوم ١٨ جمعية منها بخدمات من قبيل الحرث الميكانيكى والرى بالآلات وتدخين أشجار الفاكهة وفى تأجير الأراضى لأعضائها بالاشتراك . وتوجد فضلا عن ذلك أربع جمعيات منزلية مسجلة . على أن أقدم الجمعيات المنزلية وأهمها وهى فى الاسكندرية غير مسجلة ولا تخضع لقانون التعاون القائم الآن، وينظرون فى الوقت الحاضر فى إنشاء جمعية

تعاونية زراعية للتوريد بالجملة وبيع الحاصلات في مديرية الشرقية ، غير أنه لا وجود لجمعية مركزية لتوريد الحاجيات المنزلية بالجملة . ولم تتجح الجمعيات في اجتذاب ما يدخره أعضاؤها^(١) بل إن هؤلاء الأعضاء في كثير من الأحوال أهم ما ينظرون اليه في التعاون أنه وسيلة لشراء البزور والأسمدة واللوازم الزراعية بأسعار منخفضة وبالأجل والحصول على سلفيات بفوائد معتدلة . ومما يلاحظ في التعاون في مصر كثرة عدد الأعضاء التابعين لكل جمعية^(٢) ، أما الجمعيات الصغيرة فقليلة .

معونة الحكومة للجمعيات التعاونية :

لم تخصص الحكومة قبل سنة ١٩٢٦ أموالاً لتمويل الجمعيات التعاونية ولكن الجمعيات في سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ كانت تتمول من الاعتماد الحكومي المخصص لا قراض الصناعة والذي كان يتولى توزيعه بنك مصر . وبعد صدور قانون سنة ١٩٢٧ اعتمدت الحكومة مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي العام لا قراض الجمعيات التعاونية ، زيد فيما بعد الى ٣٥٠,٠٠٠ جنيه . ووكل الى بنك مصر أيضاً توزيع القروض . وكانت طلبات القروض تقدم عن طريق قسم التعاون بوزارة الزراعة ، فكان يخفض في بعض الأحوال المبالغ المطلوبة حسب حاجة الجمعيات ومقدرتها على التسديد ثم يحول الطلبات الى بنك مصر . وكان البنك

المؤلف : (١) سبب ذلك أن الجمعيات وهي في مرحلتها الأولى من العمل لم تحز ثقة الأعضاء بدرجة تجعلهم يودعون فيها ما يدخرون . وزيادة على ذلك فقد داهمتهم الأزمة العالمية العصبية فأصبح في غير موضعه حملهم على التوفير والإيداع .

المؤلف : (٢) كل جمعياتنا متعددة الأغراض تقضى لأعضائها مختلف حاجياتهم . فبطبيعة الحال تضم إليها عدداً منهم أكبر مما لو كانت هذه الجمعيات من نوع ذات العمل الواحد .

المذكور يفحص حالة الضمان ثم يخفض مبلغ القروض تخفيضا يتفق وهذه الحالة .
وقد بلغت القروض الممنوحة في السنين التالية كالاتي :

جنيه	
في سنة ١٩٢٨	٢٨,٤٨١
في سنة ١٩٢٩	١٢٧,٤٥٤
في سنة ١٩٣٠	٢٧٣,١٢١
في سنة ١٩٣١	١٦٤,٣٧٣

وقد تسدّدت قروض سنة ١٩٢٨ بأكملها قبل نهاية السنة . أما قروض سنة ١٩٢٩ فقد تأخر منها ٧,٧٠٧ جنيهات . وأما سلف سنة ١٩٣٠ فقد بقي منها متأخرا ١٢١,٧٦٧ جنيها . ويرجع أغلب السبب في التأخر الى الكساد الزراعى العام الناتج على الأخص من نزول سعر القطن . وفى أوائل سنة ١٩٣٢ قامت الحكومة ، بمساعدة أهم الهيئات المالية فى مصر ، بإنشاء بنك التسليف الزراعى المصرى برأس مال قدره ٥٠ مليون جنيه اكتسبت الحكومة بنصفه واكتسبت فى النصف الآخر البنوك الكبرى . هذا وقد انتقل الباقي من القرض التعاونى من بنك مصر الى بنك التسليف الزراعى . ولما تبين أن من المستحيل تحصيل جزء كبير من المتأخرات التى على الجمعيات التعاونية قسط الدفع لكثير من الجمعيات على عدة سنين . وقد فتح بنك التسليف الزراعى فروعاً فى المديرىات تقوم بالتسليف النقدى وتوريد الأسمدة والبزور . فضلا عن ذلك تنشئ المخازن لتخزين محاصيل المقترضين ضمانا لقروضهم . وقد قدم بنك التسليف الزراعى فى سنة ١٩٣١ القروض الآتية للجمعيات التعاونية :

الناس من كارثة . وفيما يلي بيان المبالغ التي أعطيت كسلف من الاحتياطي الحكومي وقد تسدد جزء منها :

جنيه

سلف في هيئة سماد وبزور ومصاريف زراعية الخ ١,٤٦١,٠٠٠

سلف الى بنك التسليف الزراعى ١,٢٩٣,٠٠٠

رأس مال الحكومة في بنك التسليف الزراعى ٥٠٠,٠٠٠

سلف لارجاء نزع ملكية الأراضى الى ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ ... ٧٢٧,٠٠٠

سلف للشركة العقارية لشراء أراض مبيعة بالمزاد الجبرى لغاية

١٢ يناير سنة ١٩٣٣ ٩٠٣,٠٠٠

سلف البنك العقارى لمساعدته على الاستمرار فى الاقتراض ... ٢٠٠,٠٠٠

سلف لشركة السكر لتقديم قروض لزراع القصب ١٠٠,٠٠٠

وفضلا عن هذا تقوم الحكومة باصدار سندات على الخزينة بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيها
لمد أجل دفع الديون المستحقة على الزراع للبنك العقارى وغيره من معاهد
التسليف العقارى .

ملاحظات عامة على الحركة التعاونية فى القطر المصرى :

(١) خطة الحكومة — نظرا الى عدم وجود خطة حكومية واضحة مستمرة
ناذعة الى التقدم لتسيير الحركة التعاونية فان تطور هذه الحركة لم يسر على أرشد
السبل . فقد كان القصد فى سنة ١٩٢٤ انشاء عدد صغير من الجمعيات كنماذج تراقب
وتدار بدقة وتغذى بالمبادئ والمثل الأعلى التعاونى . وفى سنة ١٩٢٥ تدخل موظفو
المديريات فى حماس زائد عن اللازم مع جهلهم فى أغلب الأحيان بالأساليب

التعاونية ، فأنشئ ما لا يقل عن ١٣٥ جمعية جديدة وكان الفلاحون تحت تأثير الحصول على السلف بفوائد منخفضة وعلى الأسمدة والبذور بالأجل ثم جاءت السنوات ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ فأبطأ انتشار الجمعيات لأنه اتضح خطأ خطة سنة ١٩٢٥ ولم يكن من الحكمة انشاء جمعيات جديدة فوق طاقة الموظفين وبدون سابق تدرب الفلاحين على الأساليب والمبادئ التعاونية . وفى أواخر سنة ١٩٢٨ اعتمدت الحكومة المصرية مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لقروض تعطى للجمعيات التعاونية ثم زيد هذا الاعتماد فيما بعد الى ٣٥٠,٠٠٠ جنيه . فحصل أيضا أن الرغبة فى الحصول على سلف سهلة وكذا حماسه رجال الحكومة فى المديريات حماسه لا محل لها أدتا الى سرعة انشاء جمعيات جديدة فتسجل فى سنة ١٩٢٩ عدد ٥٥ جمعية وفى سنة ١٩٣٠ ما لا يقل عن ٢٩٧ جمعية . ويظهر أن رجال الحكومة فى مختلف المديريات تنافسوا تنافسا شديدا فى اظهار أحسن النتائج فأنشئت فى سنة ١٩٣٠ فى مديرية البحيرة وحدها ١٠٤ جمعيات أكثرها بضغط رجال الادارة ، وكان إنشاء كثير من هذه الجمعيات بواسطة عمد القرى أو غيرهم من الأشخاص ذوى النفوذ . وكان بعض هؤلاء مدفوعين بدافع حقيقى لتحسين حالة القرويين الاقتصادية وبعضهم كانوا بلا شك يتفنون الظهور أمام الأنظار بأنهم زعماء راقون متورون . وكان معظم هذه الجمعيات متوقفا على جهود مؤسسيها بحيث لا تصيب أى نصيب من النجاح بدونهم . ففى الجمعيات التى كان فيها هؤلاء الأعيان مدفوعين بمثل أعلى حاصلين على كفاية فى أعمال الأخذ والعطاء حصل القرويون على منافع مادية . أما فى حالة العكس فسرعان ما ارتبكت حالة الجمعيات وأشرفت على الهلاك . على أن هذه الأحوال قامت اجمالا عقبه فى سبيل ادارة الجمعيات الادارة الديمقراطية التى تعتبر الشرط الضرورى للتعاون وأصبح عدد كبير من الجمعيات التى أنشئت بهذه الطريقة ولا وجود لها الا اسما . ولا يسعنا أن نقول عن الحركة بوجه عام إنها مستقيمة الأحوال ولم يعمل أحد على تصفية أعمال الجمعيات المتداعية . مع أن التدقيق فى تقليم الزوائد

السريعة التكون لا ينتظر من ورائه الا استقامة الأمور . غير أن من بين الجمعيات البالغ عددها ٥٥٩ جمعية الموجودة في السجل سنة ١٩٣٢ عددا عظيما من الجمعيات سائرة على الطرق الديمقراطية متشعبة بالمثل الأعلى التعاوني . أما فيما يتعلق بمجال أعمال الجمعيات ففي رأينا أنه كان الأجدر أن توجد الحكومة جمعيات منفصلة يختص بعضها بالتسليف وبعضها بتوريد اللوازم الزراعية ، وذلك بدلا من انشاء الجمعيات المتعددة الأعمال . ولا بد لنا من ملاحظة أن الجمعيات فشلت في الحصول على ادخارات أعضائها لتودعها لديها كما يظهر أنها لم تعمل على بث روح الادخار ، وجنح الأعضاء في معظم الأحوال الى اعتبار النظام التعاوني كمجرد وسيلة للحصول على الأسمدة والبزور بالأجل وعلى السلف بأرباح منخفضة السعر . ومع ذلك فان بعضا من الجمعيات حاول تحسين أحوال الحياة القروية من الوجهة الاجتماعية .

(٢) أموال الحركة التعاونية — بنك التسليف الزراعي المصري هو الذي يتولى اعطاء القروض الى الجمعيات التعاونية وهو أيضا الذي يعطى قروضا لصغار الزراع ممن ليسوا أعضاء في جمعية تعاونية . وقد ورد شرح أعمال هذا البنك فيما سبق . ويظهر أن عمل بنك التسليف الزراعي في سنة ١٩٣٢ وخاصة مع الجمعيات التعاونية لم يكن جاريا مجرى سلسا وان اعطاء القروض كان يتأخر كثيرا والواقع أن قيام الصعوبات في الأعمال أثناء السنة الأولى أمر لا غرابة فيه غير أنه يظهر أن بنك التسليف لا يبدى اهتماما كثيرا بانتشار الحركة التعاونية ولا يعبا بما اذا كان القرض يعطى للأفراد أو الجمعيات التعاونية ما دام الضمان كافيا ويلاحظ أن القروض التي تعطى للأفراد أوفر ربحا للبنك من القروض التي تعطى للجمعيات التعاونية . ووجهة النظر هذه من جانب البنك تقف عقبة كأداء في سبيل الحركة التعاونية . ونرى أن الأمور قد تتحسن بتشكيل لجنة من ممثلين عن الجمعيات التعاونية وعن قسم التعاون مع ممثلين عن البنك فتضع الخطة المالية التي يحسن اتباعها وتقرر التفاصيل الادارية وتبدي للبنك رأيها في منح القروض .

والأفضل من هذا بل وأقوم خطة هي أن ينشئ بنك التسليف الزراعى بنكاً مركزياً للجمعيات التعاونية تدفع هذه الجمعيات ٥١ ٪ من رأس ماله ويدفع بنك التسليف الزراعى ٤٩ ٪ منه. وأن يحصل البنك المركزى المذكور على الأموال من بنك التسليف الزراعى ويقدمها قروضا الى الجمعيات . فبنك مركزى للجمعيات يكون حريصا على نشر الحركة على الوجه التعاونى الصحيح ، وبانتشارها تزيد الجمعيات تدريجيا نصيبها من أسهم البنك المركزى والاشتراك اشتراكا أكبر فى ادارته .

(٣) ادارة قسم التعاون — مما يؤسف له أن قسما فنيا كقسم التعاون كان يجب أن يكون عمله النهوض بالتعاون فى القرى وفى المدين يوضع تحت سيطرة وزارة الزراعة وكان يحسن أن يكون هذا القسم تابعا لوزارة المالية * وليتسنى

المؤلف : * صدر قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ شاملا لكل أنواع الجمعيات التعاونية زراعية ومنزلية وصناعية ومالية . وقد أثير البحث عند نظر مشروع هذا القانون فى البرلمان فى موضوع الوزارة التى يتبعها التعاون باعتباره الهيئة المشرفة على الحركة التعاونية فى البلاد لتكون وزارة الزراعة أم وزارة المالية وقد رجحت كفة رأى القائل بجعل قسم التعاون تابعا لوزارة الزراعة لسببين هما :

(١) حلول هذا القانون محل قانون التعاون الصادر فى سنة ١٩٢٣ والذى بمقتضاه أنشئ قسم التعاون فى وزارة الزراعة لأنه كان قاصرا على الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها .

(٢) صدور مشروع قانون التعاون فى سنة ١٩٢٧ من وزارة الزراعة وكان وزيرها فى ذلك الوقت المغفور له محمد فتح الله بركات باشا هو الواضع له والمدافع عنه والمهتم كل الاهتمام بشؤون التعاون .

مضى قسم التعاون فى عمله داخل وزارة الزراعة وسرعان ما اتجهت الحركة اتجاها يكاد يكون زراعيا بحسبنا لدرجة أن اندمجت الشؤون التعاونية فى أعمال التفتيش الزراعية مما ترتب عليه : أولا — تحويل اتجاه الحركة عن طريقها الاقتصادى الطبيعى الى طريق زراعى ليس لها أن تسلكه وفى ذلك ما فيه من اضعاف لروحها وابعاد عن أساليبها . ثانيا — حرمان البلاد من تنظيم أمورها الصناعية والمالية والمنزلية طبقا للنظم التعاونية .

له القيام بالاشراف المالى العام مع السماح للموظفين التعاونيين بنصيب أوفر فى التصرف والاستقلال فى نشر الحركة التعاونية . ليس التعاون بحال من الأحوال فرعا من فروع الزراعة فوضعه تحت سيطرة وزارة لا خبرة لها بعلم التعاون مما يؤدى لا محالة الى الاحتكاك وفضلا عن ذلك فان أية وزارة زراعة لا تجد بطبيعة الحال فى تنظيم التعاون بين أهل المدن ما يعينها . وقد حصل أخيرا عند تعزيز سلطة التفاتيش الزراعية أن وضع مفتشو التعاون تحت رقابة مفتشى الزراعة فى الأقاليم مع أن هؤلاء عادة ليست لهم دراية بالأمور التعاونية وبذلك وقع انقسام فى الاختصاص بين المفتشين الزراعيين وقسم التعاون وهو انقسام من شأنه ألا يدعو

وقد نشأ عن تتبع قسم التعاون لوزارة الزراعة فكرة خاطئة لدى الجمهور تقول بأن التعاون فى مصر زراعى والحقيقة أن التعاون قائم فى مصر على أن يكون عاما كما أن التعاون الزراعى ليس شأنا من الشؤون الزراعية اذ ليس فيه من علم الزراعة أكثر مما فى شؤون الزراع من الأمور الصحية والقانونية وغيرها ، فالتعاون الزراعى حتى يفرض عدم وجود تعاون غيره فى مصر — وهو خطأ كما أسلفنا — لم يخرج عن كونه نظاما اقتصاديا اجتماعيا مأخوذا به فى معاملات تتعلق بالزراع وبشؤون حياتهم .

وقد أبدى البرلمان للاعتبارات السابقة فى سنة ١٩٣٣ رغبته فى أن ينقل قسم التعاون الى وزارة المالية كما أن بعض أعلام التعاون الأجانب انتقدوا وضع التعاون فى وزارة الزراعة ونسبوا الى هذا الوضع أسباب ففور الحركة التعاونية وقصرها على الناحية الزراعية من الحياة المصرية . ولا يخفى ما لرأى هؤلاء من الأهمية من الوجهة الفنية أولا ومن وجهة الصبغة الدولية للتعاون ثانيا .

يضاف الى ذلك كله أن علاقة الجمعيات التعاونية ببنك التسليف الزراعى تزداد اذ ياءا مطردا وليس أقدر من وزارة المالية على الاتصال بذلك البنك ولا أقرب اختصاصا بأعماله ولا أجدر بالاشراف على مسئولية التعامل معه فى الشؤون المالية الأمر الذى من أجله شكل مجلس التعاون الأعلى لجنة تحت رئاسة سعادة وكيل وزارة المالية لتنظيم المعاملات وتوثيق العلاقات بين الجمعيات والبنك وقد كان لجهود هذه اللجنة أثر بين .

لكل ذلك نحن متفقون فى رأى مع المستر ستركلند على فصل قسم التعاون من وزارة الزراعة وجعله مصلحة لها استقلالها الداخلى تابعة لوزارة المالية اذ هى أقرب الوزارات اختصاصا فى مثل هذه الأعمال الاقتصادية وأقدرها على الهيمنة على الحركة التعاونية من نواحيها المختلفة وفى هذا تقوية للحركة التعاونية وتوسيع لنطاقها بحيث تتمكن من القيام بخدماها الجليلة للجمهور عامة .

الى سهولة العمل واجرائه على الوجه المرضى . وقد وقع الاحتكاك فعلا من جراء تلك الحالة ، ولعل ذلك الاحتكاك كان سببا فيما حصل منذ أشهر من نقل الدكتور ابراهيم رشاد وهو أكبر حجة فى التعاون فى مصر من وظيفة مدير ذلك القسم الى وظيفة أخرى وظلت وظيفته خالية الى الآن ، وذلك على ما نظن لعدم وجود من يليق لها .
ففسارة خدمات الدكتور رشاد ضربة قاسية للحركة التعاونية .

(٤) وتلخيصا للاستنتاجات السابقة نقول إن الحكومة المصرية اذا كانت شديدة الرغبة فى تشجيع انتشار الحركة التعاونية ، فمن الضرورى على ما نرى أن تقرر سياسة يسيّر العمل عليها وأن تنشأ هيئة إقراض مركزية تمثل فيها الجمعيات وموظفو التعاون ، وأن يجرى النظام والرقابة على موظفى التعاون بطريقة تفسح مجال التصرف أمامهم وهم الذين تدرّبوا على المبادئ التعاونية والذين أبدوا حذقا وكفاية فى أداء أعمالهم .

وقد زرنا الجمعيات الآتية :

(١) الجمعية التعاونية الزراعية بأسنيت بمديرية القليوبية — انى أرى أن هذه الجمعية جمعية الرجل الواحد* ، ورئيسها عمدة البلدة وعضو البرلمان يظهر عليه أنه زعيم راق محب للمصلحة العامة ميال الى تحسين حال أهل البلدة من الوجهة الاقتصادية . ويبلغ عدد أعضاء الجمعية ٢٧٠ وكل عائلة فى البلدة ممثلة فى تلك الجمعية وهى تقرضهم وتورد لهم البنور والأسمدة وغير ذلك من اللوازم الزراعية وتقوم بتدخين أشجار الفاكهة ، ولها جرارة تستعملها فى حرث أراضي الأعضاء وكذا فى رفع الماء للرى . وبالجملّة فان الجمعية تقوم بخدمة أعضائها خدمات نافعة .

(٢) الجمعية التعاونية الزراعية بميت كنانة بمديرية القليوبية — وأعضاؤها ٢٩٤ ، وهى أيضا جمعية رجل واحد . والرئيس وهو عمدة البلدة رجل مرتبك

* المؤلف : هذا النوع من الجمعيات مكرره لدى التعاونيين حتى فى أصح أشكاله . وموقفهم حياله هو نفس موقف الديمقراطيين فى ميدان السياسة من الدكتاتورية الصالحة .

انشاء السوق التي يظهر أنها مدارة ادارة حسنة . وتخصم الوكالة من اثمان بيع
محاصيل أعضاء الجمعية ٨٪. نظير النفقات الادارية يأخذ المديرون منها ٧٪.
وهم يتحملون تبعة الديون الميتة و ١٪ تدفع الى الجمعية. وهذا وينتفع بالسوق عشر
جمعيات تعاونية زراعية أخرى وهى أعضاء فى جمعية الأسكندرية وهو أمر
مناف للقانون الذى لايسمح بأن تكون جمعية تعاونية محلية عضوا فى جمعية تعاونية
محلية أخرى * وهذه الجمعيات العشر يبلغ عدد أعضائها ١٤٦٥ منهم ٩٦٠ ينتفعون
بالسوق. ومن العمولة التى على مبيعات هذه الجمعيات يحتفظ المديرون بـ ٦٪ منها
ويعطى ١٪ للجمعية الاسكندرية و ١٪ للجمعية المحلية التابع لها العضو. والطرق
المختلفة الآتية متبعة فى البيع: (١) المزاد فى الوكالة، (ب) البيع فى الطريق بين القرى
ومدينة الأسكندرية وذلك للتجار الذين يرغبون فى أخذ الكميات اللازمة لهم
فى الصباح الباكر قبل فتح الوكالة، (ج) بالاتفاق الخاص بين الجمعيات والتجار،
(د) البيع بمقتضى اتفاقات خاصة بين مديرى الوكالة والمصدرين. وفى حالة (ب)
و (ج) يتعين على الزراع أن يخطروا ادارة الوكالة مباشرة بالمبالغ التى باعوا بها
وأن يدفعوا عمولة ٨٪. ويقال إن الأعضاء بوجه عام أوفياء للوكالة ويشجعهم
على ذلك حصولهم على سلف بفوائد معتدلة على خضرواتهم التى ينوون بيعها بواسطة
الوكالة. وتدفع جمعية الأسكندرية فائدة على رأس المال المسهم قدرها ٦٪ وتنوى
أن تدفع عائدا على المعاملات معها بمجرد ما تسمح الظروف المالية بذلك. ويظهر
أن أعضاء مجلس الادارة نشطون أذكياء متمسكون بالمثل التعاونى الأعلى وأن الوكالة
تعود على الزراع بفوائد عظيمة. وأن النتائج التى نتجت فى المدة القصيرة التى
قضتها الوكالة فى العمل مشجعة جدا من حيث إمكان انشاء وكالة شبيهة بها
فى فلسطين حيث يعانى الزراع فى سبيل بيع خضرواتهم إلى التجار نفس الصعوبات

* المؤلف : هذه الحالة غير القانونية قد سويت بفصل هذه الجمعيات من عضوية الجمعية وبذلك أصبح هذا الاعراض غير قائم .

التي كانت في الأسكندرية. ولابد لنا من ملاحظة أنه يكون من الأحسن والأقرب الى المبادئ التعاونية لو أن السوق انفصلت عن الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية وأصبحت جمعية تسويق مركزية للجمعيات الاحدى عشرة التي تنتفع بها .

(٤) الجمعية التعاونية الزراعية بدرشابه بجوار دمنهور بمديرية البحيرة — وهي جمعية متعددة الأغراض تعطى قروضا وتورد لأعضائها الأسمدة والبزور بالنقد والأجل كما أنها تعنى بتحسين حالة الحياة في القرية وتصلح الطرق وتبني الشوارع وتدير مدرسة صنائع صغيرة يتعلم فيها الأطفال النسيج وصنع السجاد وكذا تعنى بالتعليم في القرية . وقد وضعت قاعدة تقضى بأن يلبس الأطفال الذين يتعلمون في مدارس القرية الملابس المصرية البسيطة المعتادة وذلك تفاديا للتمييز بين الطبقات الاجتماعية . وفضلا عن ذلك فان الجمعية لجأت أخيرا الى "مبرة روكفلر" لإنشاء بئر مرحاض في كل منزل . وكان في الجمعية المذكورة ٨٧ عضوا سنة ١٩٣٠ فبلغوا ٩٦ عضوا في سنة ١٩٣١ حصلوا على فوائد هامة . أما في سنة ١٩٣٢ فان نموها أوقف بسبب الأزمة الاقتصادية العامة . ومع أن رئيس مجلس الادارة هو الروح العاملة في الجمعية الا أنه يظهر على الأعضاء أنهم يدركون المثل التعاوني الأعلى ادراكا واسعا .

(٥) الجمعية الزراعية بالمثانيا بمديرية الجيزة — وهي جمعية متعددة الأغراض ، تعطى سلفا وتورد الأسمدة والبزور بالنقد . وقد تأسست أولا في سنة ١٩٢٥ وأعيد تأسيسها سنة ١٩٢٨ وبدأت عملها فعلا في سنة ١٩٣٠ وعدد الأعضاء ٦٢ ورأس المال المسهم ١٦ جنيها والاحتياطي ١٠ جنيها ولا تقتصر هذه الجمعية مالا من الحكومة ولا من بنك التسليف الزراعي وتدفع ثمن ما تشتريه لأعضائها من السماد والبزور بالنقد فاذا أراد عضو سلفة أعطاه الرئيس من ماله وهو رجل مثر . وقد بنى هذا الرئيس في آخر سنة ١٩٣١ للجمعية معملا للألبان ومكتبا

ومخازن وهو على استعداد لقبول الايجار الاسمى الذى تستطيع الجمعية دفعه .
وقد بدأ معمل الألبان عمله فى أول يناير الماضى ويصله ١٠٠ جالون من اللبن
كل يوم من ٢٠ الى ١٠٠ شخص أعضاء وغير أعضاء واستخدم فى العمل المذكور
اختصاصيا من دمياط وأصبح ينتج أنواعا جيدة من اللبن والزبدة ، وتباع هذه
البضاعة الى تجار من بنى سويف والقاهرة . ومع أنه لم يكن هناك علم بزيارتى
فانى وجدت النظافة بالغة مبلغا عظيما كما لاحظت على الأعضاء الرقى والنشاط
والاشتراك الفعلى فى مهام الجمعية ولو أن المساعدة المالية متوقفة على الرئيس
بدرجة كبيرة .

(٦) الجمعية التعاونية الزراعية بكفر طهرمس بمديرية الجيزة — وهى جمعية
متعددة الأغراض أنشئت فى سنة ١٩٢٥ وتعطى سلفا لأعضائها وتورد اليهم البزور
والعسل الأسود وكذا الأسمدة وذلك بالأجل لمدة لا تتجاوز ١٢ شهرا . كما أنها
تسلف الأعضاء على محاصيلهم بشرط ايداعها فى مخزن الجمعية . ولا تأخذ
الجمعية قروضا من بنك التسليف وذلك لأن الأعضاء يخشون صعوبات التسديد .
وقد كانت هذه الجمعية فى وقت من الأوقات أهم جمعية فى مديرية الجيزة غير
أن الأزمة أخرتها . هذا وعدد أعضائها ١٥٠ ورأس المال المسهم يبلغ ٦١٨ جنيها
والاحتياطى ١٦٠ جنيها وقد بنت الجمعية مخزنا فى المدة الأخيرة . ورد الأعضاء
فى السنة الماضية فوائد أسهمهم الى الجمعية مكتتبين بها فى مصاريف انشاء
المخزن المذكور وهذه الجمعية جمعية ديمقراطية ولم يكن بين الأعضاء الذين قابلونا
من يلبس لبسا أوروبيا . وكان يبدو على الجميع الاهتمام الفعلى بإدارة الجمعية وفهم
الأساليب والمثل الأعلى التعاونى فهما عظيما .

(٧) الجمعية التعاونية الزراعية بمهدية بمديرية الشرقية — وقد بدأت أعمالها في سنة ١٩٢٣ وهذه الجمعية قائمة بأعمال عديدة منها تسليف الأعضاء وتوريد اللوازم الزراعية وبيع محاصيل الأعضاء بيعا مشتركا وذلك بمزاد في القرية يحضره تجار من الزقازيق ، ولديها دكان للحاجيات المنزلية يبيع للأعضاء وغير الأعضاء . وثن السهم في الجمعية ٥٠ قرشا والمسئولية محدودة بسبعة أمثال الأسهم وفائدة السهم ٥ ٪. وبلغ رأس المال المسهم ٨٦٤ جنيها والاحتياطي ٦٥١ جنيها وقد تكلف انشاء مخزن الجمعية ٥٢٠ جنيها منها ٧٠ استهلكت في السنوات الثلاث الماضية وأخذت الجمعية سلفة من بنك مصر تسدد جزء منها وتجزأ الباقي على عدة سنين . ولكن لم تأخذ سلفة من بنك التسليف الزراعي لأن الأعضاء لا يرغبون في زيادة تبعاتهم . وأظهر شخص في الجمعية وهو رئيسها وعمدة البلدة رجل غيور على المصلحة العامة ساعد الجمعية ماليا . بيد أن الأعضاء وعددهم ٢٨٢ ويمثلون جميع عائلات القرية يشتركون اشتراكا فعليا في أعمال الجمعية ويديرونها على الأصول الديمقراطية .

(٨) الجمعية التعاونية المنزلية بالاسماعيلية — وهي جمعية تعاون منزلى تأسست في سنة ١٩٢٢ وتسجلت في سنة ١٩٢٧ وبها الآن نحو ٢٥٠ عضوا وهم من أرباب المهن ومن المستخدمين والعمال في شركة قنال السويس والكل مصريون ورأس مال الجمعية المسهم يبلغ ١٧٠٠ جنيه مقسم الى أسهم ثمن كل منها ٥٠ قرشا وأما الاحتياطي فهو ٣٠٠ جنيه . وتتعامل الجمعية مع الأعضاء وغير الأعضاء وقد دفعت من السنة الماضية فائدة قدرها ٦ ٪. وعائدًا الى الأعضاء بنسبة المعاملة قدره ٣ ٪.

والجمعية مبان ضخمة فيها دكانها الحسن المحتوى على كثير من البضائع، وهو وإن كان قليل المال بسبب صرف شطر كبير من أموال الجمعية في المباني إلا أنه يدار إدارة حسنة ويبدو على الأعضاء أنهم ذوو دراية ونشاط .

*
* *

الى هنا انتهى هذا التقرير القيم الذى لم يفتنا عرضه على مجلس التعاون الأعلى الذى أحاله على بلحته الفرعية لبحثه وتقديم تقرير عنه . وقد عقدت هذه اللجنة عدة جلسات وقدمت تقريراً عنه الى المجلس فى جلسته المنعقدة فى ٥ مايو سنة ١٩٣٤ سنتناوله فى الفصل التالى .

الفصل الثامن عشر

التعاون في مصر في نظر رجال التعاون الدولي (تابع)

تقرير اللجنة الفرعية لمجلس التعاون الأعلى

(عن تقرير المستر ستركلند)

يتضمن تقرير المستر ستركلند الأربع الموضوعات الآتية :

الأول — العلاقة المالية للجمعيات ببنك التسليف الزراعى .

الثانى — تأسيس بنك تعاونى مركزى .

الثالث — وضع سياسة مستمرة للتعاون لا تتغير بتغير الوزارات التى تتولى الحكم .

الرابع — بأى الوزارات يجب أن يلحق التعاون .

أما عن الموضوع الأول فقد رأت اللجنة أن علاقة بنك التسليف بالجمعيات التعاونية قد غايرت ما كانت عليه فى الوقت الذى كتب فيه المستر ستركلند تقريره اذ زادت العلاقة بين البنك والجمعيات وانتظمت معاملاته معها بفضل التسهيلات العديدة التى أقرها البنك فى طريقة تعامله مع الجمعيات .

أما عن الموضوع الثانى الخاص بتأسيس بنك تعاونى مركزى فقد سبق أن بحثته اللجنة الفرعية وأصدرت فيه قرارا وافق عليه مجلس التعاون الأعلى فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ *

* المؤلف : راجع الفصل السادس عشر .

أما عن الموضوع الثالث الخاص بوضع سياسة مستمرة للتعاون فقد عرضت اللجنة لما مرت به الحركة التعاونية بسبب اختلاف الآراء في كيفية السير بها ورأت أن تكون للتعاون سياسة قائمة معينة فأقرت بعد مناقشة طويلة مشروع برنامج لهذه السياسة * وضعه الدكتور رشاد متضمناً مقتضيات تنفيذها في خمس سنوات على أحسن وجه وهو مفصل في نهاية هذا التقرير.

* المؤلف : نحن نرى رأى المستر ستركلند في تقدير أهمية وضع سياسة ثابتة للتعاون وبرنامج يعمل على تحقيقه رغم تغيير الوزارات ولكننا نرى في الوقت نفسه وجوب توفر ثلاثة أمور اثنان منها يمكن تنفيذهما من الآن أما الثالث فمفسر يقتضى إعادة النظر في طريقة الحكم في بلادنا وتحديد مهمة الوزراء في وزاراتهم وهذا لا يسهل الا بعد أن تستقر أمور البلاد السياسية وتوضع قواعد رقيها ورفعها وتخضع الخطط المؤدية الى سعادتها ورفاهيتها :

الأمر الأول — لا ريب أن برنامجاً للتعاون مهما أحكم وضعه وعظم شأنه يصبح لا قيمة له الا اذا وجدت الأداة اللازمة لتسييره وتحقيقه ، ولذلك أرفقنا ببرنامج السنوات الخمس للتعاون مقتضيات تنفيذه من توافر عدد الموظفين الكفاء وتسهيل تنقلاتهم الى الجمعيات ووضع قواعد للعمل في التعاون تنفق وأنظمتها وروحه وتوفير أسباب نشر الدعوة وتعليم الأهالي أصول التعاون وتدريبهم مراميه ووقف المهتمين على الحركة التعاونية أولاً بأول على حالة التعاون في الأقطار التي خطا فيها خطوات واسعة يمكن لهم أن يقتبسوا منها ما يصلح تطبيقه في جمعياتنا المصرية ، والاهتمام بالنشء وتلقينهم مبادئ التعاون وادخالهم عملياً في أموره ، الى غير ذلك من الأمور التي بدونها يصبح البرنامج معطلاً لا فائدة منه .

الأمر الثاني — حتى لو وجدت الاداة التي أشير اليها لتسيير التعاون فان هذا وحده لا يعتبر كفيلاً بتحقيق الغاية الا اذا أخلص المهيمون على الوزارة التابع لها التعاون ولم يضعوا العقبات في طريق تقدمه لاننا نعلم كيف تعرقل الأمور في الوزارات اذا أريدت عرقلتها ولقد كدنا نصل في مصر الى مثل ما كان يحدث في تركيا القديمة عندما كان يطلب القائد ذخيرة بلجيشه وهو في معمة القتال فترسل له بدل ذلك خيول أو عندما كان يطلب أحذية فترسل له كلها من "الفردة" التي فيصعب على الجند لبسها الخ . كل هذه عراقيل من القيادة العامة يقصد بها افساد عمل القواد في الميدان . وأمثلة ما يحدث عندنا من هذا النوع كثيرة .

الأمر الثالث — الوزير في بلادنا لا حد لسلطته فليس هو بالوزير السياسي فقط بل هو الفني وهو الإداري وهو كل شيء بل إن كثيراً منهم يتدخل في أصق الأعمال بأقل الموظفين . هذه خطة مقعدة للعمل وقد قضت عليها انجلترا قضاء مبرماً بأن جعلت من الوزير رجلاً سياسياً يدير مع زملائه الوزراء دفعة سياسة البلاد ويمثل مصالح وزارته بعد أن يدرسها ويحضرها وكلاء الوزارات التابعون الذين يستمدون

أما عن الموضوع الرابع الخاص بالوزارة الأقرب تجانسا في العمل مع الحركة التعاونية فقد بحثت اللجنة هذا الموضوع باحثه الآراء الآتية :

هل يكون التعاون مصلحة مستقلة أم يتبع وزارة المالية أم يبقى كما هو، تابعا لوزارة الزراعة .

رأت اللجنة أن الحركة التعاونية لما تبلغ المدى الذى يحتاج معه الأمر الى مصلحة مستقلة هذا فضلا عما تقتضيه سياسة الاقتصاد التى تسير عليها الحكومة فى الأزمة القائمة، وعلى ذلك آثرت اللجنة أن يكون التعاون فى الوقت الحاضر ادارة تابعة لاحدى الوزارات . كما رأت — نظرا الى عدم وجود وزارة للاقتصاد القومى تضم اليها جميع الأعمال الاقتصادية فى البلاد (تلك الوزارة التى يتحتم عند وجودها ضم التعاون اليها) — أن يتبع التعاون وزارة المالية أو وزارة الزراعة، ولما كان التعاون الآن تابعا لوزارة الزراعة التى نشأ فيها ، لم تر اللجنة داعيا الى نقله الى وزارة المالية . وإنما حتمت أن يستقل فى شؤونه عن التفتيش الزراعية .

معلوماتهم من مديري الأقسام المختصين الذين ما وصلوا الى مراكزهم هذه إلا بفضل كفاياتهم الشخصية . وبهذا وحده تصبح أعمال الوزارة مدروسة درسا صحيحا بمعرفة المختصين ومركزة فى وكيل الوزارة الثابت الذى يعرض حالة وزارته وأعمالها أمام الوزير ليلم بها الإلمام الكافى ويمكن من توجيه السياسة العليا لوزارته والدفاع عن هذه السياسة أمام مجلس الوزراء والهيئات النيابية . أما عندنا فى مصر فإن اتجاه الوزارات فى شؤونها يتغير حسب رغبات الوزراء وأهوائهم فنقطع بذلك سلسلة الاستمرار من ناحية ويضعف وكيل الوزارة وكذا مديرو الأقسام من ناحية أخرى أمام سلطة الوزير المطلقة وخوفهم من بطشه بهم فيسرون معه على خطئه فتضطرب الأعمال وينتهى الأمر بالفشل . وكثيرا ما يتسابق كبار الموظفين الى إرضاء الوزير وموافقتيه على أمر يعلمون خطأه وذلك تفاديا لضرر يلحقهم أو تطلعا منهم الى نفع يصيبهم وفى هذا ما فيه من تدهور فى الأخلاق وضياع للصحة العامة ناهيك بتولى غير الأكفاء وغير المخلصين المناصب العليا فى الدولة .

هذا ما رأيته اللجنة الفرعية وقد وافق مجلس التعاون الأعلى عليه مع تعديل بسيط، أما صيغة قرارها الخاص بمسألة أى الوزارات يجب أن يتبعه قسم التعاون . فقد كانت، كما كنت أتوقع، موضع اعتراض من سعادة وكيل وزارة المالية الذى رد عليها ردا مقنعا لم يسع معالى الوزير رئيس المجلس إزاءه الا أن يصرح بأنه سوف يعرض الأمر على مجلس الوزراء . واليك ما دار من المناقشة فى هذه المسألة :

أحمد عبد الوهاب باشا — حقيقة ليست هناك وزارة للاقتصاد القومى ولكن أعمال تلك الوزارة موجودة بالفعل فى وزارة المالية فأعمال مصلحة التجارة والصناعة ومصلحة الجمارك — عدا جباية المكوس — وأعمال مراقبة الشركات والسكرتارية المالية ومصلحة المناجم ومصلحة الاحصاء، كل هذه الأعمال تقوم بها وزارة المالية. وأنا لا أقصد بذلك أن أقول اتبعوا قسم التعاون لوزارة المالية، ولكن أريد أن أبين أن التعليل الذى استندت اليه اللجنة الفرعية غير مطابق للواقع .

مصطفى الصادق بك — إنه لا يوجد الا التعاون فقط من الأعمال الاقتصادية التى لا تتبع وزارة المالية .

معالى وزير الزراعة — هذه المسألة سينظرها فيما بعد مجلس الوزراء .

معالى شكرى باشا — نحن نوافق على ذلك والى أن يبت فى مصير هذا القسم من حيث الوزارة التى يتبعها يكون مستقلا فى أعماله عن التفاتيش الزراعية .

معالى وزير الزراعة — انى أعد بالنظر فى هذا الموضوع .

القرار — وافق المجلس على ذلك .

برنامج الخمس السنوات للتعاون سنة ١٩٣٤-١٩٣٨ *

أولا — انهاض الجمعيات القائمة وتطهير الميدان التعاوني :

(١) العمل على زيادة عدد الأعضاء بحيث تصبح الجمعية تخدم نصف سكان الناحية على الأقل ، مثال ذلك ان منطقة يبلغ عدد سكانها ٢٤٠٠ نسمة يجب أن يكون عدد أعضاء جمعيتها ٢٠٠ على الأقل باعتبار أن العضو يعول عائلة عدد أعضائها ستة أشخاص .

(٢) مع أن في زيادة عدد الأعضاء هذه زيادة لرأس المال الا أنه لا يكتفى بهذه الزيادة بل يجب في الوقت نفسه العمل على زيادة رأس المال زيادة أخرى من ناحية زيادة متوسط ما ينخص العضو من الأسهم حتى تتمكن الجمعية من القيام بما يتطلبه منها الأعضاء من الخدمات .

(٣) العمل على زيادة ما ينخص العضو من الخدمات التي تقوم له بها الجمعية في السنة واتقان العمليات التي تقوم بها الآن كل جمعية ، الأمر الذي من شأنه تشجيع الأعضاء على قصر معاملاتهم على جمعياتهم .

(٤) تشجيع حركة التوفير بين الأعضاء وحشهم على ايداع ما يدخرونه في صندوق الجمعية أولا بأول وفي ذلك فائدة مزدوجة للجمعية والعضو .

(٥) تنبيه الجمعيات الى عدم قصر جهودها على الناحية المادية من التعاون وتوجيهها في الوقت نفسه الى العناية بالخدمات الاجتماعية التي تعود على الأعضاء والمنطقة بالتقدم .

* المؤلف : هذه هي الصيغة التي أقرها مجلس التعاون الأعلى ووافق عليها معالي وزير الزراعة فأصبح معمولاً بها من شهر أغسطس سنة ١٩٣٤

(٦) تحسين ادارة الجمعيات وتعويد أعضاء هيئاتها الادارية على الاعتماد على أنفسهم في تسيير أمورهم وانتظام معاملاتهم وإمساك دفاترهم الأمر الذى يقوم بأكثره موظفو التعاون فى الوقت الحاضر .

(٧) تطهير الميدان التعاونى من الجمعيات التى تسيء الى سمعة التعاون بالعمل على حلها اذا تعذر إصلاحها .

ثانياً — انشاء جمعيات جديدة :

(١) أن يكون السير بالتعاون تدريجياً كأن يكون متوسط التأسيس ما بين ٥٠ و ٦٠ جمعية فى السنة واذا سمحت حالة الموظفين فلا مانع من زيادة عدد الجمعيات التى تؤسس .

(٢) وجوب نشر الفكرة التعاونية فى المناطق التى لا توجد بها جمعيات وذلك عن طريق التفهيم والاقناع والترغيب ، واعطاء التعاون الصناعى والتعاون المنزلى نصيبهما من العناية فى نشر الدعوة التعاونية ، والعمل على تعميم النوع الثانى بحيث يصبح فى كل بندر أو مركز أو محافظة جمعية تعاونية ، وأن ينظر فى أمر إيجاد ذلك النوع الذى لم يوجد بعد فى مصر وهو نوع الجمعية ذات العمل الواحد لما فى ذلك من مزايا فى بعض الأحيان لا تحققها الجمعيات المتعددة الأعمال .

ثالثاً — الهيئات العامة للتعاون :

يعمل على تأسيس عدد قليل محدود من الجمعيات المركزية للعناية بتصرف الحاصلات وتوريد الحاجيات المنزلية ، أما إنشاء الاتحادات الاقليمية فيرجأ النظر فيه الآن حيث لم يحن الوقت بعد لانشاء هذه الاتحادات .

رابعا — العناية بتصرف الحاصلات داخل البلاد وخارجها عن طريق التعاون .

يُحصر قسم التعاون جهوده في الوقت الحاضر في أمر تصريف الأربعة المحاصيل الآتية :

القطن والأرز والبصل والفاكهة .

خامسا — الجمعيات وبنك التسليف :

يعمل على توثيق العلاقة بين الجمعيات وبنك التسليف الزراعى بحيث تصبح أعمالها المالية مركزة فيه بقدر المستطاع .

سادسا — الثقافة التعاونية :

يعمل قسم التعاون على ايجاد ثقافة تعاونية في البلاد بتعليم مبادئ التعاون الصحيحة وتطهير الجو من كل ما يسيء الى التعاون وايقاف التعاونيين أولا بأول على مجريات الأحوال التعاونية داخل البلاد وخارجها ، وتوثيق الصلات بين التعاونيين وبغضهم وذلك بالوسائل الآتية :

(١) تعليم النشء أصول التعاون تمهيدا لتهيئة الجيل القادم للتعاون .

(٢) اصدار "مجلة التعاون" شهريا وخدمتها على أحسن وجه وجعلها حقيقة لسان حال قسم التعاون والجمعيات التعاونية .

(٣) العمل على جعل جمعية التعاون مركزا يلتف حوله الأهالى لمزايا اجتماعية وفى هذا ما فيه من تهيئة الجو لمختلف الاصلاحات اللازمة للريف ومن لوازم ذلك وجود راديو للجمعية لاذاعة ما يقتضى اذاعته بين الأهالى .

(٤) الانتفاع بمعدات السينما لدى وزارة المعارف العمومية ومصلحة الصحة فتعرض مختلف الأشرطة السينمائية على الجمعيات التعاونية للتسليّة والفائدة وتتنهز فرصة عرض هذه الأشرطة على الجمهور للتحدث اليهم فى التعاون : أصوله وأعماله ومزاياه .

مقتضيات تنفيذ برنامج الخمس السنوات للتعاون *

أولا — استقلال قسم التعاون عن التفاتيش الزراعية :

أن تستقل أعمال التعاون في الأقاليم عن التفاتيش الزراعية وتوكل أعمال التعاون جميعها الى رجال قسم التعاون .

ثانيا — تعيين الموظفين :

(١) أن يتوفر لدى قسم التعاون الموظفون اللازمون للعمل على نشر الحركة التعاونية حتى يتيسر ارشاد من يرغبون في تأسيس جمعيات تعاونية الى طريقة العمل فيها والاشراف على إدارتها وحساباتها ضمانا لعدم الخروج على النظام مما يؤدي الى الفشل وهو أمر خطير إذ أن من أسباب اقبال الأهالي على تأسيس الجمعيات ثقتهم من اشراف الحكومة ورعايتها للحركة .

ويستلزم الاشراف والرعاية المشار اليهما أن يوجد منظم لكل ٣٠ جمعية على الأكثر ومراجع لكل ١٠٠ جمعية على الأكثر على أن تقرر حاجات كل سنة من سنى البرنامج من الموظفين في الميزانية التي تعتمد قبل بداية هذه السنة فمثلا الموظفون اللازمون لبرنامج سنة ١٩٣٥ يلزم ادراجهم في ميزانية سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ المالية .

(٢) أن يراعى في اختيار موظفى قسم التعاون أن يكونوا ممن لديهم مؤهلات للعمل في هذا القسم ويحسن اختبارهم مدة سنة في ميدان العمل للتحقق من أهليتهم لأداء هذا العمل . كما يراعى ألا يتقل موظف التعاون الا عند الضرورة القصوى ويقدم قسم التعاون مذكرة بأسباب النقل الذى تقتضيه المصلحة .

* هذه هي الصيغة التى أقرها مجلس التعاون الأعلى ووافق عليها معالى الوزير على أن يتفاوض مع وزارتي المالية والمعارف في موضوع البندين الخامس والسادس الخاصين بالبعثات والتعليم التعاوني في المدارس .

ثالثا — تسهيل المواصلات :

(١) أن يكون لكل تفتيش تعاونى مونتوسيكى بسبب اذ متى سهلت للوظف أسباب التنقل أمكنه أن يقدم للجمعيات من الخدمات أضعافها .

(٢) أن يكون للقسم سيارة ليتمكن من الاشراف على جمعيات التعاون البالغ عددها أكثر من ٦٠٠ جمعية موزعة فى أنحاء القطر ولزيارة الجهات التى تبث فيها الدعوة تنفيذاً للبرنامج .

رابعا — المطبوعات :

(١) أن يعاد الى اختصاص قسم التعاون اصدار النشرة "صحيفة التعاون" التى كان يقوم باصدارها فعلا منذ سنة ١٩٢٩ ثم رفعت من اختصاصه ، ذلك لأن قانون التعاون قد نص على أن يصدر قسم التعاون نشرة نظراً لأن من أهم الأعمال التى من أجلها أنشئ هذا القسم الارشاد والدعاية والصحيفة المذكورة هى من أهم الوسائل التى يستخدمها القسم فى أداء هذا العمل .

(٢) أن يستمر قسم التعاون على اصدار تقريره السنوى عن التعاون لتوزيعه على الجمعيات التعاونية وعلى الهيئات التى من اختصاصها وفى سلطتها مراقبة سير التعاون وتقرير مصيره كأعضاء مجلس التعاون الأعلى وأعضاء مجلس النواب والشيوخ وعلى من يهمهم الوقوف على تقدم الحركة التعاونية فى البلاد على أن يدرج فى الكتاب السنوى الذى تصدره الوزارة موجز عن سير الحركة التعاونية .

خامسا — البعثات :

لما كان التوسع فى نشر الحركة التعاونية وتنويع أعمالها ودخولها فى ميدان الأعمال المركزية الكبرى يقتضى توفر عدد من الموظفين ذوى مقدرة علمية عملية

* لبحث المشروعات الجديدة ورسم الخطط ووضعها موضع التنفيذ والاشراف على سيرها أصبح من الضروري أن تقوم الوزارة بإيفاد بعثات دراسية كما يأتي :

(١) بعثة علمية للعهاد التعاونية الكبرى في الخارج على أن يكون هناك بصفة مستديمة عضو من هذا النوع كلما أتم دراسته أرسل غيره .

(٢) بعثة عملية كلما مست الحاجة لدراسة مواضيع خاصة بالمشروعات التي يلزم تنفيذها .

سادسا — التعليم التعاوني في المدارس :

بما أنه لا يمكن أن تكون الحركة التعاونية المصرية وطيدة الا اذا بنيت من متعاونين حقيقيين لقنوا منذ حداثهم مبادئ التعاون وخبروه عمليا ، لذلك تعمل الوزارة على تحقيق ما يأتي :

(١) أن تقوى دراسة التعاون في مقرر التربية الوطنية في المدارس الابتدائية والثانوية والالزامية ومدارس الصيارف وأن يدرس التعاون على حدة في مدارس التجارة والزراعة وفي معاهد تخريج معلمى المدارس الأولية والابتدائية والالزامية .

(٢) أن تعمل على تكوين هيئات تعاونية من الطلبة في المدارس العليا والثانوية والخصوصية لتقوم ببعض الأعمال التعاونية فيعتاد الطلبة منذ صغرهم العمل التعاوني وتكون لهم خبرة فيه وتعلق به .

*
* *

هذا ما كان من أمر تقرير المستر ستركلند وما ترتب عليه من اجراءات .
وهناك تقرير آخر له * لا يقل أهمية عن هذا التقرير وضعه في سنة ١٩٣٢ بمناسبة ما يأتي :

* هذا التقرير قدمناه كذلك لمجلس التعاون الأعلى حيث يدرس الآن .

عند بحث الحكومة المصرية في التشريع الخاص بالصناعات ونقابات العمال لوضعه على أساس ثابت ولتحسين حال العمال أوفد مكتب العمل الدولى بجنيف بناء على طلب الحكومة المصرية جناب المستر بتلر * مدير ذلك المكتب لفحص الحالة فى مصر ، ففضى جناحه فى ذلك أربعة أسابيع ابتداء من ١٦ فبراير سنة ١٩٣٢ وقدم تقريره فى ٢١ مارس سنة ١٩٣٢

فلما نشر هذا التقرير فى الخارج واطلع عليه المستر ستركلند رأى أن الاجراءات التشريعية والادارية لا بد أن يصحبها اصلاح أساسى يتناول من شؤون العمال حياتهم الفردية والجماعية أيضا ، وأن النظم التعاونية كفيلة بذلك ونظرا الى ورود بعض مسائل خاصة بهذا الاصلاح لم يشر اليها التقرير الا تلميحاً ، لذلك رأى الفرصة سانحة لشرحها والتكلم عن الموضوع بأمله :

تقرير ستركلند عن تقرير بتلر :

بينما كنت أجتول فى بعض الأقطار فى سنة ١٩٢٤ لدراسة السياسة التعاونية فيها متدباً من قبل حكومة الهند ، سنحت لى فرصة مشاهدة بعض الجمعيات التعاونية بمساعدة قسم التعاون بوزارة الزراعة . ولى الأمل أن أوفق الى مثل هذه الفرصة اذا نزلت بمصر مرة أخرى فى مستهل سنة ١٩٣٣ مكلفاً بذلك من لدن حكومة أخرى . لهذا ولما أشعر به من الاهتمام بشؤون مصر بوجه عام أتقدم بادلاء بعض الملاحظات بشأن ذلك التقرير وذلك من وجهة نظر رجل تعاونى :

ان الحركة التعاونية فى وسعها أن تؤدى خدمات جلية للطبقات الوسطى والفقيرة فى المدن المصرية بما فيها العمال . وقد كادت تنحصر هذه الحركة الى الآن فى الجهات الزراعية والمزارعين ، وهؤلاء مع أنهم يؤلفون الأغلبية العظمى من

السكان بلا جدال فلا حق لهم في احتكار فكرة أو أداة اجتماعية قد استعملت لنفع المجتمع كله في الأقطار الأخرى . ولم تنفرد أوروبا وأمريكا دون غيرهما باستخدام التعاون في تنظيم أهل المدن سعيا وراء التقدم الاجتماعى بل قامت بذلك أيضا اليابان والهند وغيرهما من الأقطار الآسيوية وهكذا فعلت فلسطين منذ عهد حديث . وأن الحاق قسم التعاون بوزارة الزراعة قد أدى الى اتخاذ الحركة في مصر وجهة زراعية بحتة وهى حالة غير مرضية اذ ضيقت نطاق الحركة دون مبرر . فقسم خاص بالتعاون لا يمكن أن يأتى بكامل الفائدة المرجوة منه إلا إذا كان قسما منفصلا قائما بذاته كما هى الحال في الهند البريطانية وسيلان وبلاد الملايا وفي بريطانيا العظمى نفسها أو ملحقا بوزارة الاقتصاد الأهلى — اذا وجدت — أو بوزارة المالية، وبذلك يستطيع أن يعمل بحرية لخدمة جميع طبقات المجتمع على السواء .

أما السياسة الأخرى المتبعة في بعض الأقطار — مثل بلجيكا — والقاضية بتوزيع الاختصاص على قسمين : قسم خاص بالحضر ، وآخر بالريف ، وأن يتبع كل منهما وزارة خاصة ، ففيها حرمان للتعاون من القوة التى يمكن أن يستمدّها من الوحدة ، كما أنه يجعل من العسير أن يتوفر لكل مصلحة على حدة جميع المستشارين التعاونيين المديرين الذين تقضى بوجودهم ضرورة عمل اجتماعى فنى كهذا . ثم ان توزيع الاختصاص من جهة أخرى يفسح المجال لجعل التعاون أداة سياسية ، مما يتعارض مع الصالح العام ، وذلك بايجاد التفرقة بين طبقتين من الناس لو اعتصمتا بجبل واحد، كما هى الحال في الهند واليابان وكثير من الأقطار الأوروبية لاختلفت النزعات السياسية الخاصة بكل منهما ولاقتصرت جهودهما التعاونية على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

لست أكتب بأى تحامل عدائى ضد وزارة زراعة ما فقد اشتركت معها طوال السنين بصفتى من رجال التعاون ولكنى أكتب عن اقتناع تام بأن الحاق موظفى

التعاون بوزارة أو مصلحة فنية كالزراعة كما هي الحال في جزائر الفلبين أو جنوب إفريقيا أو جزر الهند الغربية البريطانية لا يؤدي الى خدمة أهل المدن كل الخدمة الممكنة. وإذا انضم الى أعضاء لجنة بحث شؤون العمال المقترح تشكيلها في الفقرة ١٣ من التقرير موظف مصرى ذو خبرة بالتعاون في أوروبا والهند فانه يمكنه أن يوضح لبقية الأعضاء الخدمات التي يمكن أن تؤديها النظم التعاونية في سبيل المقاصد والأعمال الاجتماعية .

ولشرح ما يحول بخاطري أضرب المثل الآتي : قررت لجنة ويتلي* في شأن العمال في الهند أن أجور عمال الصناعات يجب أن يحميها القانون من أى الترام . وسوف لا أسهب هنا في بحث هذا الاقتراح بل يكفيني أن أقول إنى أرى الأخذ بذلك الاقتراح أجدى وأنفع للطبقات الفقيرة من العمال من كافة القواعد التشريعية التي توضع لحماية مصالحهم فيما يتعلق بساعات العمل وتقدير الأجور والتعويض عن الاصابات الطارئة .

بيد أن الاقتراح المذكور من شأنه أن يضعف قوة الاقتراض ان لم يقض عليها نهائيا . فلا بد إذن من الالتجاء الى وسيلة أخرى تمكن العامل من الاقتراض لسد حاجته من المال ، على أن تحاط بما يلزم من اشراف وحسن تدبير يضمنان عدم تورط العامل في استدانة خطرة يقع بها في أيدي المرايين .

ولا تقل حاجة أهل المدن الى التعاون عن عداهم ، فالعامل في حاجة الى الاقتصاد في الانفاق أكثر مما هو في حاجة الى الاقتراض . وإذا كان لا بد له من الاستدانة فلتكن على الأقل مقرونة بالعودة الى الاقتصاد . ونقابات العمال في بلاد كمصر غالبا ما يكون العامل فيها غير مستقر على حال وكثيرا ما لا يحذق عمالا ولا يتخذ المدن موطن له .

تأخذ هذه النقابات شكل جمعيات الدفاع الإيطالية السابقة لعهد الفاشيست أكثر مما تأخذ شكل نقابات العمال البريطانية ، واذن فهى لا تستطيع القيام بتلك الخدمات الهامة الخاصة بسد حاجاته (الفقرة ٤٧ من التقرير) فيحسن والحالة هذه تنظيم جمعيات تعاونية للاقتصاد فى المعيشة مع حصر اختصاص النقابات فى معالجة مسائل الاستخدام والأجور وساعات العمل وما الى ذلك . ويجب ألا يقتصر تأليف جمعيات الاقتصاد المذكورة على العمال فانها لازمة ومفيدة كذلك لطبقات الكتبة وأرباب الحرف بقدر ما هى لازمة ومفيدة للعمال ، ولكنها تهىء الفرص للعامل ليتفادى شرور الحياة فى المدن . تلك الشرور التى تجعل حياته عبثا ثقيلًا عليه ، والتى تحول دون تمتعه كما يجب إذا ما تحسنت ظروف عمله وانقصت ساعاته .

وهو فى حاجة أيضا الى التمكن من شراء طعامه وغير ذلك من الحاجيات من صنف جيد بسعر مناسب . فان قلة المقادير التى يشتريها فى الوقت الحاضر بسبب قلة أجره تجعله يدفع أعلى الأسعار ويأخذ أردأ الأصناف . ومن المستطاع انشاء حوانيت تعاونية مرتبطة بجمعيات الاقتصاد (أو الالتجاء الى عقد قرض من الحكومة اذا قضت بذلك الحاجة القصوى) وهذه الحوانيت تسد الحاجات المنزلية للطبقات الفقيرة والوسطى بطريقة تنقذهم من الخطر الذى ينجم عن الشراء بالأجل من الدكاكين .

وتأتى بعد ذلك خطوة أخرى لتنظيم جمعيات تعاونية لبناء المنازل . وليس من السهل إقناع العمال الذين يشتغلون بصفة مؤقتة فى المعامل الصناعية أو فى المدن بادخار مال لبناء مساكن لهم ، سواء أكان ذلك بالطرق التعاونية أم بغيرها . لأن أمثال هؤلاء العمال يعودون دائما إلى قراهم متى حصلوا على ما يسدون به ديونهم التى من أجلها نزحوا إلى المدن . أما العامل الذى قطع صلته بالقرية فلا تحدوه

الرغبة في بناء منزل أو شرائه إلا إذا حذق مهنته فلا يضطر للانتقال من بلد إلى أخرى أو من مهنة إلى غيرها .

ولذلك فالكتبة والعمال الفنيون كما سبق أن أوضحنا، هم الذين ينتفعون كثيرا من الجمعيات التعاونية لبناء المنازل ويستمدون الأموال اللازمة من ادخاراتهم ومن قروض يأخذونها من الحكومة أو من أى بنك تجارى برهن على هذه المباني .

وصاحب الحرفة سواء أكان أجيرا أم مشغلا لحسابه الخاص ينتفع كثيرا من الجمعية التي تقوم بشراء المواد الخام بالجملة وتساعده على تصريف منتجاته . ويوجد هؤلاء العمال بالمدن والقرى على حد سواء . وقد جرت العادة بالتحدث عنهم كأنهم من أهل الريف ولكن أغلبهم في الحقيقة يسكنون المدن حيث يجدون فيها أسواقا لتصريف منتجاتهم . وهذا النوع من الصناعات قد أضربه أيضا انتشار الآلات . وكما هو وارد بالفقرة ١٧ من التقرير يشترط لاستقرار هؤلاء الصناع في عملهم على وجه مرضى أن تكون مصنوعاتهم من نوع عال، وإذا ما كان الصناع منتظما في جمعية تعاونية أصبحت أمامه طرق كثيرة لبلوغ ذلك المستوى الصناعى العالى المطلوب .

وبالفقرتين ٧ و ١٨ من التقرير إشارة إلى حاجة المصريين إلى رفع مستوى المعيشة بصفة عامة . وليس هناك شك في أن الاحتكاك بالأمم الأخرى وتقدم المصريين أنفسهم مما يدخل في الأذهان أن الوقت قد حان لاجتماع تغييرات جمة في بنائهم الاجتماعى، وإنه إذا أريد مجاراة العالم في تقدمه وجب توفير وسائل الرق لا للطبقات المتعلمة وحدها بل يجب توفيرها كذلك في نواحي كثيرة للطبقات البسيطة بدون إبطاء .

والصعوبة في مصر كما في غيرها من البلاد المشابهة لها في الأحوال ، أن الرجال الذين يرغبون فعلا في التقدم تنقصهم المثابة وروح الاتحاد مما يضمن استمرار

الجهد للوصول إلى الغرض المنشود . فالحاجة ماسة إلى الرابطة الوثقى يستمسك بها الذين يرغبون فى الاشتراك فى الجهد فلا يفشل أمرهم . وقد اتخذت الهند طريقها لحل هذه المسائل بإيجاد "الجمعيات التعاونية لترغيد العيش" (١) على اختلاف أنواعها . ففى بعض الأحيان كان يطلق عليها هذا الاسم بالذات ، وفى البعض الآخر كانت تنظم فى شكل أكثر تحديدا وذلك باسم جمعيات تعاونية للتربية والتعليم وللشؤون الصحية . وجمعيات التعاون التى أنشئت لمقاومة الملاريا فى البنغال أو لترغيد العيش فى البنجاب مشهور أمرها . ويرمى بعض الأقطار الأخرى إلى تقليدها والنسج على منوالها . فتتظيم عمال وصناع الحضر والريف فى مصر على هذا النحو مما يعود على هؤلاء العمال بالنفع الجلم . والطريقة المثل للبدء فى هذا العمل هى أن يعهد إلى رجل من رجال التعاون المصريين الأكفاء بدرس الأنواع الخلقية والاجتماعية لجمعيات التعاون الموجودة الآن فى أنحاء العالم . وبعد الاختبار والتجربة التى يقوم بها — دون أن يثبط همته أن لحق به نصيب من الفشل — يتخير أى نوع من هذه الجمعيات يكون أصلىح للأوساط المصرية . وقد تبتكر مصر أنواعا جديدة خاصة بها . وعلى كل حال يجب ألا يغيب عن البال أنه مما يضعف الوقت والجهد هباء محاولة إصلاح أحوال العمال دون أن نصل إلى غور المشكلة ونستعرض مساوئ حياتهم بصفة عامة وأن نسعى إلى معالجة هذه المساوئ ذاتها . وقد يقال إن ذلك من عمل الجمعيات الخيرية والهيئات المتشعبة بروح الصالح العام كما هى الحال فى "مجالس الخدمة الاجتماعية" (٢) وغيرها بأوروبا . على أن الفرق فى مصر أن العنصر الاجتماعى لم ينضج بعد النضوج الكافى لتأليف هذه الهيئات وللإضطلاع بهذه المشروعات . فليس فى البلاد العدد الكافى من أهل الفراغ والثروة الذين يهبون جهودهم وأوقاتهم للخدمات العامة — غير السياسية — التى

Better Living Societies. (١)

Social Service Councils. (٢)

لا أجرحها . وأما الطبقات الفقيرة من الشعب فهي لا تزال في الطور الذى تحتاج فيه إلى أن تخبر الرجل الذى يتقدم لانهاضها للعمل وتعرفه جيدا قبل أن تستمع إلى أقواله وهي لا تقدر نصيحته لما لها من المزايا فحسب بل يجب فيمن يتقدم اليها لترغيد حياتها أن تكون قد عرفت من قبل ووثقت به في ميدان آخر .

ولما كان رجل التعاون قد عودهم التردد عليهم والتجوال بينهم للأغراض التعاونية الخاصة بالادخار والاقتراض وتوريد الحاجيات وبيع الحاصلات فهو الرجل الذى يستمعون إليه (بصرف النظر عن قبول النصيحة منه) فيما يتعلق بتحسين أحوالهم الاجتماعية وهو الذى يستطيع أن يؤلف بينهم لتحسين أحوالهم المعيشية باتباع التدابير الصحية أو بترقية تعليمهم أو ببناء مساكن لهم أو بتحسين مصنوعاتهم . على أن أساس عمله يجب أن يكون "الاقتصاد" .

وإني واثق بأن الاعتبارات التى بسطتها لا تبعد كثيرا عن الأغراض التى يرمى اليها التقرير الذى وضع عن حالة العمال بمصر ، بل أعتقد أنها حقيقة فى لب الموضوع .

وإن مصر بتضييقها مجال تطبيق تلك النظم التى وجد فيها العالم أداة صالحة لاستعمالها فى أكثر الأغراض تنوعا ، إنما تفوت على نفسها الفرصة لرفع مستوى الطبقات العاملة والطبقات الوسطى بتلك الوسيلة البسيطة الانسانية القوية . ألا وهى "التعاون" وإن أى تشريع أو إجراء إدارى لتحسين حال العمال سيكون قليل الأثر ما لم يتناول حياة العمال بالاصلاح من باطنها دون الوقوف عند عوارضها الخارجية .



ليس ما سبق ، هو كل ما قاله قادة الرأى التعاونى فى أوروبا عن الحركة التعاونية المصرية ، بل هناك أقوال قيمة أخرى لغيرهم ممن اتصلوا بحركتنا وكان

لهم رأى فيها ، نذكر منهم الرجل التعاونى العالمى العظيم "هنرى وولف" * الذى فكر أولو الأمر أيام اللورد كرومر فى استشارته فى ادخال النظام التعاونى فى مصر. لكنهم عدلوا عن ذلك بحجة أن الأهالى فى بلادنا لم ينضجوا لتفهم هذا النظام بعد ، مما أثار هنرى وولف فقال كلمته المشهورة "إذا كان المصريون لم ينضجوا للتعاون بعد ، فانهم لم ينضجوا لأى شىء آخر" يريد أن هذا ليس بسبب يؤخذ به ، وأن تأخر البيئة لا يمنع من ادخال التعاون فيها ، بل الأمر بالعكس ، فان هذا التأخر أدعى للاهتمام والتعجيل بالاصلاح ، ما دام هذا النظام يؤدى للجمع أجل الخدمات ، لا بغايته وحدها وهى توفير الرخاء والهناء ، بل بوسيلته أيضا وهى النظام والتعليم وتربية روح الجماعة ؛ هذا فضلا عن سهولة قواعده وبساطة أساليبه .

تعاقبت الأعوام ، وشاءت الأقدار أن يكتب لنا هنرى وولف بعد ذلك بسنين عدة ، مدليا برأيه فى حركتنا التعاونية . وانا نورد هنا ترجمة ما خطه بيده إثباتا لفترة تاريخية من حياة هذه الحركة ، وارتياحا الى تقدمها الحالى مع تخوف من تداخل الحكومة فيها . على أننا نلفت القارئ الى أن هنرى وولف من أكبر أنصار استقلال التعاونيين فى شؤونهم استقلالاً تاماً ، مما كان سبباً فى اتساع هوة الخلاف وصعوبة التفاهم بينه وبين التعاونيين الفرنسيين الذين يعتمدون الى درجة كبيرة على معونة الحكومة المالية .

على أننا شخصياً ، نود لو أتيح لنا أن نشارك هنرى وولف فى هذه العقيدة ، لكننا فى مصر ، كما يعلم الجميع ، لا نستطيع أن نستغنى — فى الظروف الحاضرة على الأقل — عن مساعدة الحكومة للتعاون ، خصوصاً وقد جربت خطة قيام

* Henry W. Wolff تعاونى انجليزى كبير له مؤلفات كثيرة فى التعاون وكان أحد المؤسسين للتعاون التعاونى الدولى ورئيساً له . عمر طويلاً (١٨٤٠ — ١٩٣١) وخدم نظام التعاون خدمات جليلة .

الشعب بتنظيم التعاون وتمويله — في أيام المرحوم عمر لطفى بك — فانتهمت بالاخفاق . لذلك آثرنا أن نتخذ منزلة وسطا بين الأمرين ، فنجعل التعاون شعبيا حكوميا ، على أن يتناقص نصيب الحكومة يوما بعد يوم ، على حين يتزايد نصيب الشعب ، سواء أكان ذلك في صدد تنظيم الحركة أم في تمويلها .

هذه خطة نؤمن كل الايمان بصلاحها في بلاد كبلادنا ، ليست حالتها التعليمية والنفسية مماثلة لحالة البلاد التي يعيش فيها هنرى وولف .

واليك ترجمة خطابه الذى بعث به إلينا فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٣٠ قبل وفاته ببضعة أشهر :

”عزيزى الدكتور رشاد

أشكر لك كريم عنايتك بى ، وإرسالك الى النشرة الانجليزية التى عنوانها ” التعاون فى مصر “ مصحوبة بنسخة من قانون التعاون ، ولا أخفى عليك مبلغ أهميتها لى ، فقد أخبرنى اللورد ايلكستون منذ عهد بعيد بأن النية معقودة على استشارتى فى موضوع تنظيم الاقراض التعاونى فى مصر ، وعلمت من المرحوم اللورد كرومر بعد ذلك — وقد كان من أقوى أنصار التعاون — العلة فى عدم استشارتى فى هذا الموضوع إذ قال لى إن الفلاحين فى ذلك الوقت ، لم يكونوا ناضجين الى درجة تكفى لتفهم التعاون .

وكم كان يسرُّ لو علم بحالة التعاون الحاضرة فى مصر ، وهى فى نظرى تقوى الأمل فى النجاح وان كانت مستهدفة لبعض الخطر من جراء تدخل الحكومة بدرجة كبيرة فى تنفيذ المشروع . ومع ذلك فمن الجائز أن يكون هذا التدخل نتيجة العجز عن الاستغناء عنه ، وربما كانت التجارب مع تعددها ، والتشبع بالمبادئ

التعاونية ، كفيلين بالخلاص من التدخل الحكومى ، كما هى الحال فى الهند حيث تؤمل الوصول الى استقلال التعاون واعتماده على نفسه. وفى الختام أتمنى لك النجاح فى أعمال القسم الذى تديره ولا زلت لك المخلص“ ٥

هنرى وولف

وهناك أحد كبار التعاونيين ، هو المستر بيلير* أحد مديرى الجمعية التعاونية الانجليزية للتجار بالجملة وهى أكبر جمعية تعاونية من نوعها فى العالم .

زار جنبابه القطر المصرى فى شتاء سنة ١٩٣١ كأحد الأعضاء الأربعة للجنة الانجليزية التى أوفدها الحكومة البريطانية لبحث كل ما من شأنه ترويج التجارة الانجليزية فى هذه البلاد .

ومع قصر وقته وكثرة الأعمال الموكولة اليه فانه — كما هو شأن كل تعاونى صميم — وجد متسعا من الوقت يلم فيه بحركتنا التعاونية بقدر ما تسمح به ظروفه . ويتبين رأيه مما كتبه إلينا يوم مغادرته هذه البلاد فى ٧ مارس سنة ١٩٣١ :

عزى الدكتور رشاد

إن من دواعى السرور العظيم . ذلك النجاح الذى كل عملكم إلى الآن رغم ما صادف القيام به من الظروف العصيبة وإنى لأتمنى أن تتوصل أنت ورجالك إلى نجاح أبهر حتى تتبوأ بلادكم مكانها الجدير بين الأمم التعاونية فى العالم .

لقد استحسنتم خطكم الرشيدة التى تقيمون عليها جمعياتكم لتكون قوية مضطلة بعملها وسوف يزداد عملكم نفعا بإنشاء هيئة مركزية للشراء التعاونى

الجمعياتكم حتى تتبع هذه الجمعيات في شرائها البضائع في أسواق الجملة نفس الطريقة الاقتصادية التي يعمل بها الأعضاء في معاملة جمعياتهم المحلية "بالقطاعي" .

وختاما أتمنى لكم كل نجاح وآمل أن تدرك جمعياتكم أنها جزء من الحركة التعاونية العالمية التي تضم الآن أكثر من ٥٠ مليوناً من الأعضاء" ٤

المخلص

بليز

ويلاحظ من كتاب المستر بليز ثلاثة أمور :

١ — اقتناعه بنجاح حركتنا التعاونية في مصر رغم ما صادفته وتصادفه من متاعب وعقبات وكذلك موافقته على ما نتبعه من خطط لتحقيق أغراضنا التعاونية وآمله في اطراد هذا النجاح حتى تحل البلاد المحل اللائق بها بين بلاد العالم التعاونية .

٢ — مشورته لنا بالعناية بإيجاد جمعية تعاونية مركزية للاتجار بالجملة تغذى الجمعيات المحلية بما هي في حاجة إليه من مختلف البضائع . وكان طبيعياً من المستر بليز أن يشير علينا بذلك وقد جاء من بلاد يرجع كثير من الفضل في نجاح حركتها التعاونية المنزلية إلى هذا الصنف من الجمعيات ، الذي يشير علينا به — وقد كانت نصيحته في حيلة ، شأن الانجليز جميعاً خصوصاً ساكني الشمال منهم إذ أشار بالتدرج في ذلك ، فبعد إيجاد العدد الكافي من الجمعيات المحلية ، الذي يتطلب اتخاذ خطوة إيجاد جمعية مركزية لها ، لا يكون ذلك طفرة بل بالتدرج عن طريق إيجاد هيئة * مهمتها حصر طلبات الجمعيات وتوريدها لها جملة . فإذا ما نجحت هذه الخطوة أمكننا أن نقدم على إنشاء الجمعية المركزية للاتجار بالجملة على نمط الجمعية التي هو أحد مديريها والتي كتبنا عنها تفصيلاً في الفصل الأول من الجزء الأول .

٣ — عدم اغفالنا أننا نحن تعاوني مصر جزء من تعاوني العالم البالغ عددهم ما ينيف على خمسين مليوناً من الأعضاء كلهم مرتبطون بمبادئ واحدة يخدمون غرضاً واحداً هو اسعاد الطبقتين الوسطى والدنيا من الشعوب ، ويعملون على تقريب الوقت الذي يتجر فيه مختلف الممالك على قواعد تعاونية وبذلك يقضي على التنافس المضر بين الأمم وتتجه جهود الجميع ذلك الاتجاه الطيب الذي يؤدي الى سعادة الانسانية .

*
* *

هذا ما عمن لنا إثباته من آراء رجال التعاون الدولي في الحركة التعاونية المصرية وإذا قدر لهذه الحركة أن تتبوأ مكاناً يتناسب ونهضتنا القومية رغم ما اعترضها في السنوات الأخيرة من صدمات عنيفة ، فلا بد من استمرار هذا الاتصال الفكري بل لابد من المزيد منه لا مع أوروبا وحدها بل مع سائر الأقطار . فأمريكا وزيلاندا الجديدة والهند واليابان وجنوب إفريقيا وغيرها ، كل هذه بلدان للاتصال بحركاتها التعاونية قيمة لا يستهان بها إذ لنا في كل منها عبرة وعنها نأخذ . وإن مجرد تبادل الآراء معها كتابة والوقوف على شؤونها عن طريق المطبوعات لا يكفي ، بل يجب زيارتها والتعرف الى أهلها وإحكام الصلات معهم للوقوف على حقيقة ظروفهم ودقائق أعمالهم التعاونية إذ أن بعض الأخبار يبدو أروع من الواقع والبعض يحتاج الى تحقيق . فلا بد والحالة هذه من إيفاد موظفي التعاون لرحلات الى مختلف أنحاء المعمورة حيثما وجد نشاط قوم الحركة التعاونية وأفاد التعاونيين . وفي هذا ما فيه من تكوين متين للمهمنين على حركتنا التعاونية تظهر قيمته في حسن توجيهها ودقة الاشراف عليها وفتح أبواب جديدة أمامها ، وهذا ما يفعله غيرنا من الأمم التي تنهت الى قيمة ما ندعو اليه فأنجلترا وهي أعرق الأمم في النظم التعاونية وكذا غيرها من الممالك التي لا تقل عنها شأنًا تبعث من وقت لآخر بمن يأتي لها بالخبر اليقين عن نشاط

تعاونى جديد أو نظام مبتكر في هذه الناحية من العالم أو تلك. أما عندنا في مصر فلا يعار هذا الأمر التفاتا رغم تنبيهنا أولى الأمر اليه مرارا وتكرارا. والحكومة تبخل على التعاون بمثل هذه البعثات تارة بحجة الأزمة وتارة عن عدم عناية وطورا عن عدم تقدير أوقلة اكتراث. وهل يجوز في قسم التعاون، هذا القسم الحديث الذى يعمل لنشر نظام عصرى هو موضع آمال قومية عظيمة، ألا يكون من رجاله الا واحد أوفدته الحكومة من قبلها الى الخارج وكان ذلك منذ سبع سنوات خلت !!

هذا ما يختص بالناحية التنظيمية للحركة التعاونية. أما من الناحية التعاملية فليس بين جمعياتنا المصرية ومثيلاتها في الخارج اتصال تجارى نظرا الى عدم وجود جمعية مركزية للتجارة بالجملة في قطرنا كما هى الحال في كل قطر تعاونى متقدم. والوضع التعاونى لا يسمح بتعامل الجمعيات المحلية في قطر ما مع جمعيات تعاونية في قطر آخر بل يجب أن تكون هذه المعاملات بين الجمعيات المركزية في القطرين والا ارتبك الأمر واختل النظام نظرا الى عدم معرفة حقيقة مركز الجمعيات المحلية العديدة في مختلف الأقطار من جهة ولتوفير كثير من الوقت والجهود والتنفقات من جهة أخرى. وقد حاولنا تحت الحاح عدد من جمعياتنا وفي ظروف كنا نبحث فيها موضوع ايجاد جمعية مركزية لتوريد الحاجيات المنزلية بالجملة* أن نحصل هذه الجمعيات

* عقب زيارة المستر بلير لمصر واشادته بأعمال جمعياته العظيمة في انجلترا رغب معالى وزير الزراعة أن يثبى واحدة من هذا النوع في مصر ليشيد بها ذكره غير مكترث بأنه ليس عندنا عدد يذكر من الجمعيات المنزلية وكان يجب قبل هذه الخطوة الخطيرة أن يعمل على نشر الجمعيات التعاونية المنزلية أولا. ولكن رغم أننا بينا الأمور وطلبنا بالتمشى مع الوضع الطبيعى صمم معالیه على تشكيل لجنة لتكوين هذه الجمعية المركزية الكبرى وقد تم ذلك واجتمعت هذه اللجنة مرار عديدة وبحثت أمورا شتى ولكن بغير جدوى ذلك لأنه لا ينتظر أن يسير الموكب والعربة أمام الحصان على حد المثل الانجليزى .

بصفة مؤقتة على حاجياتها المتزلية من جمعيات مركزية في الخارج فرفضت هذه
الا أن تكون المعاملة عن طريق جمعية مركزية . وانا نلرجو أن نوفق الى الاكثار
من الجمعيات المتزلية أولا وبعدها نتمكن من اقامة جمعية مركزية لها ، كما أننا
نرجو أن إنشاءنا جمعيات مركزية لتصرف الحاصلات يؤدي بنا الى الاتصال
بالتعاونيين في الخارج خاصة وبالسوق الدولية عامة .

الفصل التاسع عشر

الأسواق التعاونية

لتصريف الخضر والفاكهة في هولندا

الأسواق التعاونية هي نوع قائم بذاته من جمعيات التعاون المنشأة لتصريف الحاصلات الزراعية ، تسير على طريقة تختلف عن الطرق المتبعة عادة في هذه الجمعيات وتتكوّن على الأخص لتصريف حاصلات أعضائها من الخضر والفاكهة. المعروف عن جمعيات البيع التعاوني أنها تعمل لتقريب المنتج من المستهلك فتأخذ على عاتقها القيام بعمل الوسطاء وبذلك تختصر حلقة أو أكثر من حلقات النظام الاقتصادي الحالى في تبادل السلع . تلك الحال غير معروفة في الأسواق التعاونية التي نحن بصدددها .

في هولندا التي هي مهد هذا النظام تنشأ هذه الأسواق لتكون من مجموعة المنتجين لأصناف معلومة في دائرة محدودة جهة واحدة تستطيع أن تتعامل على أساس عادل مع الوسطاء المختصين في تصريف هذه الأصناف وبذلك يأمن الزارع الغبن في معاملته منفردا مع هؤلاء الوسطاء .

ومن مميزات هذه الأسواق أنها لا تعمل لصالح المزارع وحده أو تتحكم في الأثمان التي يدفعها الوسيط وبالتالي المستهلك لحاصلاته وإنما تعمل لصالح المنتج والمستهلك معا وبمعنى آخر هي أداة التوازن بين الأثمان التي يتقاضاها المنتج ويدفعها المستهلك فهي مبنية على أساس اقتصادي متين يدل على ذلك نجاحها المحقق في الأربعين سنة الماضية ومكانها الممتاز في الوقت الحاضر في حياة هولندا الاقتصادية إذ أن معظم حاصلات هذه المملكة من الخضر والفاكهة تصرف بواسطة هذه الأسواق .

وقد ساعد إنشاء هذه الأسواق في هولندا على العمل المنظم لتحسين أصناف الخضر والفاكهة وعلى مضاعفة العناية بتعبئتها وفرزها ونقلها ونشر الدعوة عنها في داخل المملكة وخارجها فاستفاد المزارع الهولندي شهرة لحاصلاته وضمن لها سوقا أوسع وثمنا أعلى كما استفاد المستهلك صنفا مضمونا سليما نظيفا من نوع أرقى، يدفع ثمنه عن طيب خاطر وكفى هذا النظام فخرا أن أصبحت هولندا اليوم تدعى بفضلها "بستان أوروبا".

تاريخ الأسواق التعاونية :

المعروف عن أولى هذه الأسواق أنها تكونت في سنة ١٨٨٧ في قرية في شمال هولندا هي "بروك أب لنجندك" * حيث تزرع الخضر بكثرة خصوصا صنف الكرنب ليتمكن تصريف هذه الحاصلات . وقد تم تكوين هذا السوق الأول على يد بعض المزارعين من جهة وبعض أصحاب المراكب المعدة لنقل هذه الخضروات من جهة أخرى، وقد تولت بلدية القرية نفسها تنظيم السوق واعداد المكان اللازم له .

وابتدأت الفكرة تنتشر شيئا فشيئا بين المزارعين وابتدأت تقام أسواق أخرى ولكن ببطء نظرا الى الصعوبات العديدة التي صادقتها وقلة اقبال المزارعين عليها كما هي عاداتهم في كل بلد نحو كل جديد ولكن بالمثابرة تمكنت هذه الأسواق من تثبيت أقدامها وأصبح لها منذ سنة ١٩١٥ نظام كامل أخرجته التجارب العديدة فيما يقرب من ٣٠ سنة .

وقد رأت الحكومة أن الفرصة سانحة لمزيد مساعدتها لهذه الجمعيات بعد أن برهنت على منفعتها وخدمتها العظيمة للمزارعين فأصدرت في ٢٨ يونيو سنة ١٩١٦

قانونا صدق عليه البرلمان الهولندى يقضى بأنه لايسمح باعطاء رخص لتصدير الخضر والفاكهة إلا للأشخاص الذين يشترون جميع بضائعهم من هذه الأسواق التعاونية .

صدر هذا القانون ابان الحرب العظمى أى فى وقت انعدمت فيه التجارة الدولية بين ممالك أوربا الوسطى وبين الحلفاء فوجد المزارع الهولندى سوقا خارجية لخضره وفاكهته تكاد تكون خالية من المزارعين وزادت أثمان الصادرات من هذه الأصناف زيادة كبيرة عن أثمان هذه الحاصلات فى داخل المملكة كما زادت المساحات المزروعة فى هولندا من هذه الأصناف تبعا لذلك .

صدر القانون المذكور فى مثل هذه الظروف وتحتم على التجار المصدرين للخضر والفاكهة ألا يشتروا إلا من الأسواق التعاونية فوجد المزارع نفسه أمام أمر واقع محسوس هو أنه لا يستطيع بيع حاصلاته لتجار الصادرات والحصول على الأثمان العالية لها الا اذا باع لهم عن طريق احدى الأسواق التعاونية .

فكانت الحكومة باصدارها هذا القانون قد أرغمت المزارعين ارغاما على الاشتراك فى عضوية احدى الأسواق القريبة منهم — ان وجدت — أو الاسراع فى تكوين أسواق جديدة فى دائرتهم حتى لا تفوتهم تلك الفرصة الذهبية . يدل على ذلك الازدياد السريع فى عدد الأسواق فى المدة بين سنة ١٩١٦ وسنة ١٩٢٠ وزيادة أعضاء هذه الأسواق وكميات البضائع التى بيعت عن طريقها فى بحر هذه المدة وبذلك رسخت جذور ذلك النظام التعاونى الجديد فى حياة هولندا الاقتصادية وأخذ المزارعون منه درسا عمليا عن فائدة الأنظمة التعاونية فى تصريف البضائع .

إلا أنه بعد انقضاء الحرب العظمى وسنى الانتعاش التى تلتها وعودة الصلات التجارية بين مختلف ممالك أوروبا أى حوالى سنة ١٩٢٠ كان من الضرورى

أن يفقد المزارع الهولندي جزءا من صادراته فعادت كمية المنتجات من هذه الأصناف الى حالتها الطبيعية وأصبح عدد الأسواق المنشأة لتصريفها أكثر من اللازم، فتناقص عددها بالطبع ومرت عليها سنوات الكساد بعد ذلك فكان لا بد لها أن تتأثر بهذه المحن مدة ثم أمكنها أن تستعيد قوتها وسيرها الطبيعي منذ سنة ١٩٢٥ ولو أن عدد هذه الجمعيات وهو نحو ١٨٠ لا يبلغ الرقم الذى وصل اليه عدد هذه الجمعيات فى سنة ١٩١٨

الغرض من هذه الأسواق ومبادئ العمل فيها :

تنص عقود هذه الجمعيات على الغرض من تكوينها وتختلف هذه النصوص لفظا بمختلف الجمعيات إلا أنها كلها تتحد فى المعنى وفى المبدأ الذى تسير عليه . وأهم أغراض السوق التعاونية العمل على رفع شأن زراعة الخضر والفاكهة وتحسين طرق تصريفها وتسعى الجمعيات للوصول الى الغرض المتقدم بالوسيلتين الآتيتين :

١ — تنظيم الأسواق التعاونية وحث كل مزارع الخضر والفاكهة فى دائرة الجمعية الى الانضمام اليها .

٢ — اتخاذ التدابير لحفظ كيان هذه الأسواق بكل الوسائل كمراقبة جودة الأصناف التى تباع وبذل العناية فى تعبئتها وفرزها ووضع غرامات على من يخالف اللوائح الموضوعة واعداد الحاصلات التى لا تستوفى الشروط المطلوبة وفصل الأعضاء الذين يلجأون الى تصريف حاصلاتهم أو جزء منها عن طريق آخر بدون اذن الجمعية .

ومبدأ العمل فى هذه الأسواق هو البيع بطريقة المزاد الا أن الطريقة المتبعة تختلف عن طريقة المزاد المعروفة عندنا فى مصر حيث يبدأ أحد المتقدمين للشراء

بسعر هو الحد الأدنى يزيد عليه آخر فأخر الى أن يرسو المزاد على من يقدم أعلى سعر أما في هولندا فيجرى المزاد على مبدأ آخر إذ يتبدى البائع بطلب سعر ذى حد أعلى ثم ينخفض هذا السعر قليلا قليلا وتم الصفقة لأول من يتقدم من المشتريين بقبول السعر الذى يطلبه البائع وهذا هو المبدأ الذى تسير عليه عمليات البيع فى هذه الأسواق أما الطريقة التى تتخذ لتنفيذ المبدأ نفسه فنترك شرحها مؤقتا الى أن يأتى الكلام على وصف السوق التعاونية . وجدير بالذكر أن هذا المبدأ معروف فى هولندا منذ القدم . كان يستعمله الأفراد وما يزال فيما بينهم قبل أن تنشأ جمعيات الأسواق التعاونية .

ويشترط أن تكون البضائع المعدة للبيع موجودة فى السوق قبل ابتداء عملية البيع ومع ذلك فقد يحدث فى بعض الأحيان أن يسمح بطريق التجاوز ببيع بعض البضائع بمقتضى "العينة" إذا حدث مثلا ما يمنع المركب المحملة بالبضائع من الوصول الى مكان السوق فى الوقت المعين . فى هذه الحالة تشترط شروط دقيقة فى "العينة" كما يشترط ميعاد محدود يجب أن تسلم فيه البضائع الى المشتري بعد بيعها .

وقد يسأل الباحث المدقق عن السبب فى عدم استعمال طريقة البيع "بالعينة" فيوفر ذلك على المزارع مشقة احضار البضائع الى مكان السوق مثلا . الجواب على ذلك يرجع الى ثلاثة أسباب رئيسية :

١ — الفواكه والخضر ليست من المنتجات التى يمكن بسهولة أخذ "عينة" منها تمثل حقيقة مجموعها ولذلك فإن المشتري لا يميل الى الاعتماد عليها .

٢ — الكمية التى يبيعها المزارع الواحد فى الدفعة الواحدة تكون عادة صغيرة فليس من باب الاقتصاد أن تباع مثل هذه الكميات بطريق "العينة" .

٣ — يعمد التجار عادة الى تفضيل شراء أصناف موجودة تحت نظرهم
يمكنهم معايتها قبل الشراء ونقلها في الحال بعد الشراء حيث المواصلات من
مكان السوق سهلة سريعة . ولا يغرب عن البال أن هذه الأصناف هي من
الخضر والفاكهة السريعة التلف عادة .

ومن مبادئ هذه الأسواق أنها لا تبيع الا حاصلات أعضائها فقط كما أنها
تفرض على أعضائها ألا يحضروا الى السوق حاصلات غيرهم من المزارعين لتباع
باسمهم اذ أن في ذلك أشد الخطر على أعمال الجمعية التي قد تصبح بهذه الطريقة
وسيلة للتلاعب ودر الربح بطريقة تتنافى مع المبادئ التعاونية .

وصف السوق التعاونية

السوق التعاونية في الماضي :

شأن بين السوق التعاونية كما هي عليه الآن وبين السوق التعاونية كما كانت
في مبدأ عهدها . يقولون إن هذه الأسواق عند ما بدأت تنتشر بين المزارعين —
وهو عهد ليس ببعيد — كانت تقام في الأرض الفضاء أو في حانة القرية في أوقات
غير منتظمة تضم الى عضويتها عددا من المزارعين معدودا على الأصابع وتبيع
في اليوم الواحد أقفاصا من الفاكهة أو الخضر لا يزيد وزنها على عشرات الأرتال .
تبدلت الحال غير الحال وزاد عدد المزارعين المنضمين الى عضويتها فشعرت
بحاجتها الى مكان مستقل تتوفر فيه الشروط اللازمة للسوق التجارية فنشأت عن
ذلك صعوبات عديدة أهمها ما يلي :

أولا — توفير المال اللازم لشراء أو استئجار بناء يصلح لأن تقام فيه
السوق .

ثانياً — اختيار المكان الذى تتوفر فيه سهولة المواصلات على الزارع باحضار منتجاته وعلى المشتري لنقل هذه المنتجات بعد شرائها حيث يوجد المستهلك .

ثالثاً — اختيار المكان الذى يقع على أبعاد متناسبة من مزارع كل أعضاء الجمعية حتى لا يشقى بعضهم لبعده من السوق وينعم البعض الآخر لقربه منه .
تلك بعض الصعوبات التى قامت فى وجه هذه الأسواق فى مبدأ عهدها ، تغلبت عليها بالمثابرة وبما تعلمته من التجارب العديدة فى مدى أربعين سنة .

السوق التعاونية فى الوقت الحاضر :

يقام معظم هذه الأسواق فى الوقت الحاضر حيث توجد القنالات المعدة للملاحة والمنشرة فى جميع أنحاء المملكة والتى كانت ولا زالت من أرخص طرق النقل وأسهلها على المزارعين فى هولندا لنقل حاصلاتهم ولذلك يمتلك الكثير منهم قاربا أو أكثر يصلح للسير فى هذه الترع الضيقة الضحلة .

وأحسن هذه الأسواق موقعا ما كان منها بجانب الخطوط الحديدية الرئيسية حيث تأخذ منها خطا فرعيا لاستعمالها الخاص وبذلك يتمكن المشترون من نقل هذه الحاصلات بسرعة إلى الموانئ المهمة وإلى الممالك المجاورة مثل ألمانيا . وقد عمت فى العهد الأخير أيضا طريقة نقل الحاصلات من هذه الأسواق بواسطة السيارات .

وتبنى السوق بشكل صالة كبيرة مسقفة تمر فى وسطها ترعة تقسمها الى قسمين رئيسيين :

القسم الأول — معد للمشتري وهو مبنى بشكل مدرج مواجه للترعة يصعد اليه الداخل بسلام خلفية وتعد فيه مقاعد ممتدة يتصل كل منها بزر كهربائى

وفي أعلى المدرج توجد أيضا أكشاك صغيرة موجودة في كل منها تليفون معد لاستعمال المشترين حتى يمكنهم الاتصال بمكاتبهم الخصوصية عند الحاجة والاستعلام عن الأسعار في الأسواق الأخرى .

القسم الثاني — أى الجانب الآخر من الترتعة معد لموظفى السوق تعد لهم فيه مكاتب خلفية يفصلها عن باقى البناء حاجز زجاجى وآلة البيع التى سنأتى على شرحها حالا ويفصل الحاجز الزجاجى وآلة البيع عن الترتعة رصيف يبلغ عرضه نحو مترين معد لوقوف عامل آلة البيع ومساعدته والكل مواجه للمدرج المقام على الجانب الآخر من الترتعة وتتكون آلة البيع من لوحة يبلغ ارتفاعها نحو الأربعة الأمتار فى أعلاها دائرة قطرها نحو مترين ونصف ، شبيهة بالساعة ، فى وسطها عقرب . وينقسم محيط هذه الدائرة الى مائة قسم مرقمة بنفس الترتيب الذى يرقم به ميناء الساعة أى من اليمين الى اليسار وتمثل هذه النمر أسعار البضائع بالعملة الهولندية التى هى الفلورين* والسنت وفى داخل الدائرة دوائر صغيرة يبلغ عددها مائة وخمسين مرقمة أيضا وفى داخل كل منها مصباح كهربائى وكل مصباح من هذه المصابيح متصل بأحد الأزرار الكهربائية المثبتة أمام مقاعد المدرج والمرقمة بنفس الأرقام الموجودة على المصابيح .

ويتصل عقرب الآلة بيد فى الركن الأيمن من اللوحة يديرها عامل الآلة فيدور العقرب دورة عكسية أى بعكس الاتجاه الذى يسير فيه عقرب الساعة فيبتدئ بالرقم ١٠٠ فى محيط الدائرة ثم يمر بالرقم ٩٩ ثم ٩٨ ثم ٩٧ وهكذا وهذه الأرقام هى المثلة لأسعار البضائع كما تقدم .

وبجانب لوحة آلة البيع لوحة أخرى تكتب عليها أسماء وأوصاف جميع الأصناف التى تباع فى السوق عادة وتخصص هذه اللوحة لكتابة الكمية المعروضة

* الفلورين مائة سنت وقيمه نحو الثمانية قروش .

للبيع أمام اسم كل صنف بالطباشير وفي بعض الأسواق لا تستعمل هذه اللوحة المتقدمة بل يكتفى بأن ينادى عامل آلة البيع عن اسم الصنف المعروف ووصفه وكيته .

تلك هي كل المعدات الموجودة داخل السوق . ولكن يوجد عدا ذلك عادة بناء صغير ملحق بالسوق تعد فيه مكاتب يشتغل فيها موظفو السوق في الأوقات التي لا تجرى فيها عمليات البيع . أما التربة المارة في وسط بناء السوق فتأخذ من تربة أخرى أكبر منها ، أحد جانبيها معد لانتظار القوارب المحملة بالبضائع قبل دخولها في السوق والجانب الآخر معد لخروج القوارب بعد البيع وبذلك تتبع القوارب بعضها بعضا في دخولها الى السوق وخروجها منه بسرعة وانتظام دون مزاحمة أو اختلاط . ويوجد في جانب التربة الذي تخرج اليه القوارب كل معدات النقل المتوفرة لدى السوق مثل عربات السكة الحديد والسيارات . وينشئ معظم الأسواق في هذا الجانب من التربة أيضا مخازن تؤجر لمن يشاء من المشترين يستعملونها في تعبئة الأصناف التي يشترونها في صناديق خاصة بهم اذا أرادوا حفظها في هذه المخازن مؤقتا الى أن يحين ميعاد نقلها الى الجهة المعنية المراد ارسالها اليها .

أما موظفو السوق المكلفون بمباشرة العمل فيه فهم في معظم الجمعيات كما يأتي :

(١) مدير السوق وصرافه .

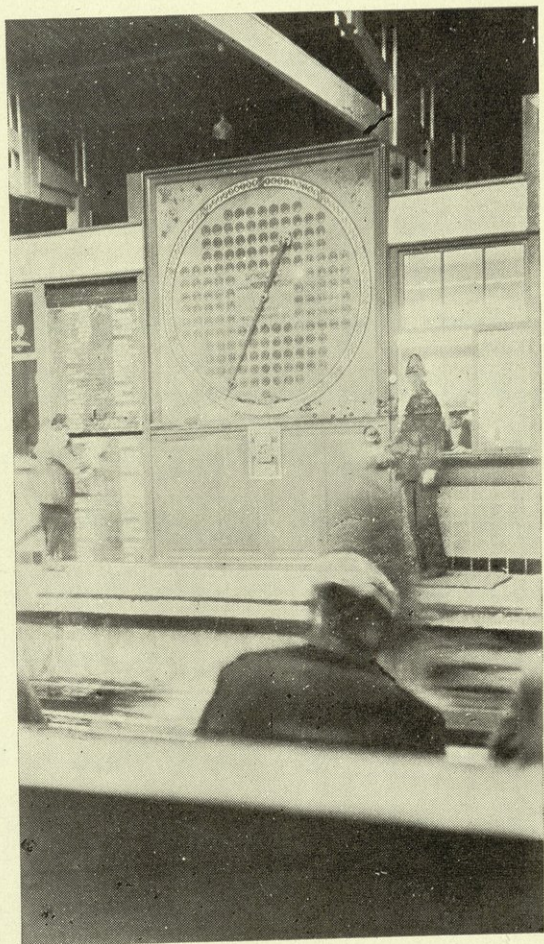
(٢) فراز السوق .

(٣) عامل آلة البيع .

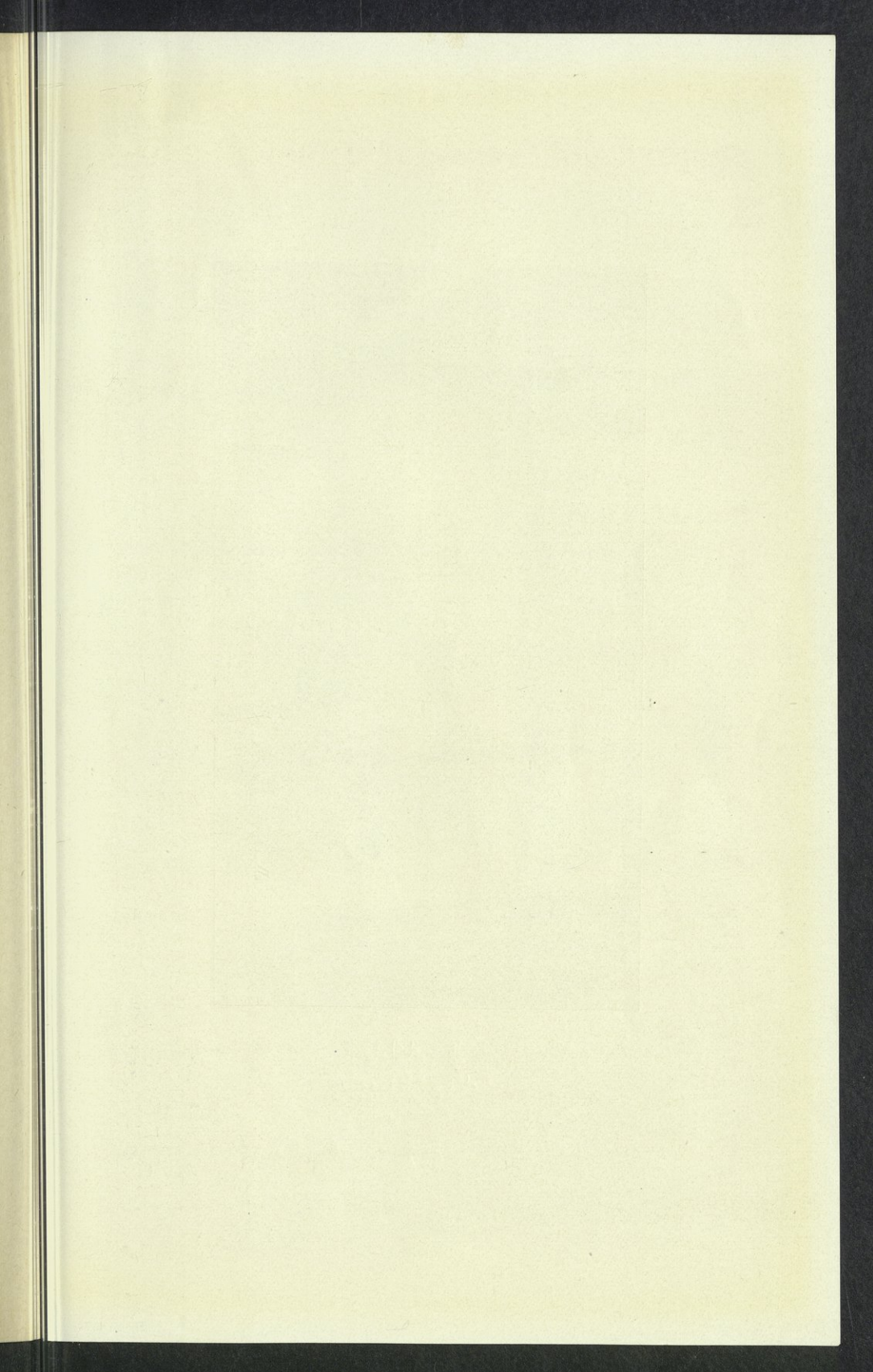
(٤) عارض العينات على المشترين .

(٥) عامل مساعد ومخزنجي .

(٦) كاتب حسابات .



السوق التعاونية بلوسدون
صورة آلة البيع أثناء العمل



وسياتى الكلام عن مهمة كل منهم أثناء البحث فى مجرى العمل فى السوق وعلاقة الجمعيات بالمشتريين .

وصف مجرى العمل فى السوق :

أتينا على وصف السوق ومعداتنا وملحقاتها ، والآن نأتى على وصف عمليات البيع فيها :

تصل القوارب المحملة بالبضائع الى جانب التربة المعد لانتظارها قبل ابتداء عمليات البيع بساعة على الأقل فيمر أحد موظفى السوق (كاتب الحسابات) على كل قارب ويطلب من عامل القارب أن يكتب نوع البضائع الموجودة فى قاربه وصنفها وكميتها فى دفتر خاص معد لذلك . وتكتب هذه البيانات فى الدفتر من ثلاث نسخ نسخة أصلية ونسختين بالكربون ويخصص دفتر لكل عضو ، وتجمع كل هذه الدفاتر فى المكتب المخصص للموظفين داخل السوق قبل ابتداء عملية البيع .

يدق جرس كبير اذا بنا بابتداء عملية البيع فيدخل المشترون من الباب الخاص المعد لهم الى المدرج حيث يخصص لكل منهم مقعد ذو رقم معلوم لدى موظفى السوق .

يدخل القارب الأول الى التربة فى وسط السوق ومن الدفتر الموجود فى المكتب ينادى عامل آلة البيع عن نوع البضائع الموجودة فى القارب وصنفها وكميتها — مثلا ، فى هذا القارب خيار وزنه الصافى ٣٠٠ كيلو من حجم متوسط — أو يقيد مساعداً على آلة البيع هذه البيانات نفسها على اللوحة المخصصة لذلك — ان وجدت —

بدون حاجة الى المناداة ويسرع عامل آخر ليعرض على من يشاء من المشتريين "عينات" من الصنف المعروض يأخذها من القارب . ومتى تم ذلك يتبدى عامل آلة البيع بتحريك عقرب الآلة مبتدئا برقم ١٠٠ ثم يمر على الرقم ٩٩ ثم ٩٨ ثم ٩٧ وهكذا . كل هذا والقارب سائر من أحد جانبي الترتة الى الجانب الآخر . فترى المشتريين وقد وضع كل منهم يده على الزر الكهربي متى مرقبا حتى يصل العقرب الى السعر الذى يريد أن يدفعه فيسرع بالضغط على الزر حتى لا يسبقه الى ذلك أحد المشتريين الآخرين .

ومتى ضغط أحد المشتريين على الزر الكهربي أنار المصباح الموجود على آلة البيع ، ذو الرقم المقابل لرقم الزر ووقف العقرب فجأة دالا على الثمن الذى بيعت به البضائع وبذلك تتم عملية البيع بسرعة مذهشة وهدهوء تام فلا يكاد يصل القارب الى جانب الترتة الذى يخرج منه حتى يكون قد بيع كل ما عليه .

من رقم المصباح المنار والرقم الذى يقف عليه العقرب يستطيع الموظف الجالس وراء الحاجز الزجاجى (كاتب الحسابات) أن يعرف اسم المشتري والثمن الذى بيعت به البضائع فيقيد ذلك فى دفتر البائع فى نفس الصفحات التى قيدت بها كمية البضائع وصنفها قبل ابتداء العمل فى السوق كما تقدم . ويقيد ذلك بنفس الطريقة أى من ثلاث نسخ ويقيد أيضا على نفس الصفحات اسم المشتري ورقم مخزنه المجاور للسوق حيث يطلب من عامل القارب تسليم البضائع ثم تفصل نسختان وتسلم النسخة الثالثة مع الدفتر الى عامل القارب قبل أن يترك فناء السوق . ويتوالى دخول القوارب الى السوق ويتوالى بيع ما عليها بنفس الطريقة المتقدمة .

ومتى خرج القارب من السوق وجد أحد موظفى السوق منتظرا (الفواز) وهذا مكلف بمراقبة نقل البضائع وتسليمها إلى المشتري والتحقق من نوعها ودرجة جودتها وسيأتى الكلام عن تفصيل ذلك فى مكان آخر .

ومتى تمت عملية البيع في السوق خرج المشترون لدفع أثمان البضائع التي اشتروها الى صراف السوق (أو مديره) فوراً . والفاتورة المقدمة لهم للدفع ان هي الا نسخة من النسخ الثلاث المقيدة في دفتر العضو الذي سبق ذكره .

ومبدأ الدفع فوراً ونقداً هو من المبادئ الأساسية في هذه الأسواق . وفي بعض الأحيان "ترخص" هذه الأسواق للمشتريين الموثوق في ذمتهم أن يدفعوا بواسطة "شيكات" على البنوك أو في اليوم التالي ليوم الشراء في أحوال استثنائية .

ولما كان مبدأ الدفع فوراً هو المبدأ المعمول به ففي استطاعة الجمعية أن تدفع لأعضائها ثمن مبيعاتهم في مدة قصيرة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ البيع . وتستفيد الجمعية من هذه المدة القصيرة لتسوية حسابات أعضائها وتقييد مبيعاتهم والمستحق لهم في دفاترها .

وتستعمل لتقييد هذه البيانات في دفاتر الجمعية إحدى نسخ الدفاتر الثلاث الباقية لدى الجمعية ويستطيع العضو أن يعرف المستحق له من النسخة الثالثة الباقية لديه في الدفتر .

نظام دخول البضائع الى السوق :

يلاحظ دائماً في هذه الأسواق أن البضائع المتماثلة في الصنف والجودة لا تباع بأثمان متساوية طول اليوم . وقد دلت التجارب في هذه الأسواق على أن ذلك لا يرجع في الغالب الى أسباب اقتصادية بحثة كتناقص الطلب في الساعات الأخيرة لانعقاد السوق بل يعزى ذلك الى عوامل أخرى قد يمكن وصفها بأنها نفسانية .

في ساعة افتتاح السوق لا يندفع المشترون الى شراء الدفعة الأولى من البضائع بل يتريث كل منهم قاصداً بذلك أن يعرف ما سيدفعه المشتري الآخر فيبني على ذلك حسابه في شراء الدفعات التي تليها . لذلك يباع عادة ما في القارب الأول

الذى يدخل الى السوق بأثمان منخفضة . كذلك فى أيام الموسم لهذه الحاصلات تبقى السوق منعقدة ساعات متوالية تباع فيها البضائع بالسرعة المدهشة التى وصفناها فى كل المشترون ويستولى عليهم الإعياء فلا يقبلون على الشراء بنفس الحماسة التى كانوا عليها قبل ذلك .

لذلك يعلق أعضاء هذه الأسواق أهمية عظمى على ترتيب دخول بضائعهم الى السوق . ولكى تستطيع الجمعية أن ترضى جميع أعضائها فهى تقسم عددهم الى جملة أقسام تخصص لكل قسم يوما من أيام الأسبوع يحضر فيه بضائعه للسوق . ويختلف اليوم المخصص لكل قسم فى الأسبوع الأول عن اليوم المخصص له فى الأسبوع الثانى وهكذا . ثم تعود الجمعية فتجزئ كل قسم الى أجزاء ترتبها فى كل مرة بترتيب يختلف عن المرة التى سبقتها . وبذلك يأخذ كل عضو دوره فى الدخول الى السوق ببضائعه دون تدمير أو احتجاج .

أوقات العمل فى السوق :

تراعى فى تحديد ساعات العمل فى السوق الشروط الآتية :

(١) مراعاة مواعيد قيام القطارات حتى يمكن للمشتري أن يشحن البضائع الى الجهة المراد ارسالها اليها فى نفس اليوم .

(٢) فى الأسواق التى تصدر منها الحاصلات الى إنجلترا تراعى مواعيد قيام البواخر الى هذه المملكة .

(٣) تتعارف الأسواق المتجاورة على عدم تحديد ساعات عملها فى نفس الوقت حتى يتيسر للمشتري الواحد الحضور فى أكثر من سوق واحدة للشراء وبذلك يكثر عدد المشترين فى كل سوق فيزداد الطلب ويرتفع الثمن وبذلك يستفيد المزارع .

ومع ذلك فريئس السوق له الحرية المطلقة دائماً في تحديد أوقات العمل الملائمة التي يختارها .

ومما هو جدير بالذكر في هذا الباب أن شركة السكك الحديدية في هولندا تعنى عناية خاصة بحركة قطارات الخضر والفواكه حتى لقد تدعو الحال في بعض أحوال اضطرارية الى تأخير قطار الركاب لمرور قطار الخضر .

عناية الأسواق بتعبئة الأصناف وفرزها :

قلنا في بدء هذا الفصل إن تكوين الأسواق التعاونية في هولندا ساعد على العمل المنظم لتحسين أصناف الخضر والفاكهة وعلى وفرة العناية بتعبئتها وفرزها فاستفاد المزارع الهولندى شهرة لحاصلاته وضمن لها سوقاً أوسع وثمناً أعلى . ولنرا الآن كيف تعمل هذه الجمعيات لتحقيق هذا الغرض :

تأخذ معظم هذه الجمعيات على عاتقها شراء الصناديق وأدوات التعبئة التي توضع فيها أصناف الخضر والفاكهة وتوزع هذه الصناديق على الأعضاء نظير أجرزھيد أو بدون أجر كما تفعل بعض الجمعيات التي تكتفى بأخذ تأمين من الأعضاء عن الصناديق المستعملة يرد لهم بعد ارجاعها للجمعية بحالة جيدة . بهذه الطريقة تستفيد الجمعية من وجهتين : أولاً — يمكنها شراء هذه الصناديق بالجملة وبأثمان رخيصة فتوفر على أعضائها جزءاً لا يستهان به من مصاريف التعبئة . وثانياً — تضمن الجمعية أن كل الخضر والفاكهة التي تباع في السوق تعبأ بطريقة واحدة في صناديق ذات شكل واحد . ولذلك أهمية عظمى في رواج هذه الأصناف في الأسواق . وتعطى الجمعية التعليقات لأعضائها عن الطريقة التي يجب أن تعبأ بها البضائع في الصناديق كما أنها تحرم عليهم التصرف في هذه الصناديق باعطائها لأى شخص آخر خارج الجمعية .

في بعض الجمعيات الأخرى لا تتولى الجمعية شراء هذه الصناديق بل تكتفى باعطاء التعليمات لأعضائها عن نوع وشكل الصناديق التي يجب أن تستعمل وتطلب من كل منهم وضع رقم خاص وعلامة على هذه الصناديق قبل احضار البضائع فيها الى السوق .

وتأخذ الجمعيات في كل حالة من المشتريين تأميناً على الصناديق المسلمة لهم مع البضائع وتطلب منهم رد هذه الصناديق في ميعاد معلوم وبحالة جيدة ويتعرض المشترون لفقد تأمينهم اذا خالفوا هذه الشروط .

وفي بعض الجمعيات الكبيرة التي تباع معظم بضائعها الى المصدرين تهبط لهم هذه الجمعيات كل الوسائل لتعبئة البضائع التي يشترونها في صناديق خاصة بهم فتبنى بجوار السوق مخازن تؤجرها لمن يشاء من المشتريين لاستعمالها في هذا الغرض .

أما عن فرز الأصناف فان هذه الأسواق تفرض على أعضائها شروطاً دقيقة عن العناية التي يجب أن يبذلوها في فرز بضائعهم قبل وضعها في الصناديق فتأني الأصناف الموجودة في كل صندوق متساوية الحجم نظيفة سليمة . وتضع الجمعيات غرامات ثقيلة على الأعضاء الذين يخالفون هذه الشروط مع تعرضهم دائماً الى الفصل نهائياً من الجمعية . وسنأتي فيما يلي على الطريقة التي تتخذها هذه الجمعيات لتنفيذ ومراقبة هذا النظام .

علاقة الأسواق بالمشتريين :

تعني جمعيات الأسواق التعاونية عناية شديدة بعلاقاتها بالمشتريين وبالعامل على راحتهم والنظر في شكاياتهم بكل دقة وامعان . وهي في ذلك لاتعمل على صالح المشتري وحده بل هي تكسب لنفسها في الوقت نفسه سمعة حسنة فيزداد اقبال التجار على شراء بضائعها ويستفيد الأعضاء من وراء ذلك .

المنازعات :

عند خروج البضائع من السوق بعد بيعها يتولى فراز الجمعية مراقبة تسليم هذه البضائع الى مشتريها . وفراز الجمعية هو أحد موظفيها الملمين بالامام الكافي بجميع الأصناف التي تباع ويعهد اليه النظر في الشكايات التي يقدمها المشترون بخصوص كمية البضائع أو درجة جودتها أو طريقة تعبئتها . فاذا وجد المشتري عند استلامه للبضائع ما يدعوه الى الشكوى لفت الى ذلك نظر الفراز فاذا وجد هذا الأخير شكاية المشتري في محلها تباحث معه في الطريقة التي يسترضيه بها . وللفراز في معظم هذه الجمعيات الحق في السماح للمشتري بتخفيض معلوم من الثمن فاذا لم يقتنع المشتري بالترضية التي يقدمها له الفراز رفع الأمر الى رئيس الجمعية أو الى لجنة تحكيم مؤلفة لهذا الغرض . ويعتبر قرار الرئيس أو اللجنة نهائيا لا يقبل المعارضة طبقا لنظام هذه الجمعيات .

وتختار الجمعيات فرازيها من ذوى الشخصيات القوية اذ يتوقف على شخصيتهم ويكاستهم الفصل السريع في كثير من المنازعات . وفوق ذلك يجب أن يكون الفراز على علم تام بأصناف البضائع ودرجاتها كما يجب أن يكون من الأشخاص الموثوق بهم من الجمعية ومن المشتريين . ليس هذا فقط بل يجب أن يكون قادرا على تكوين رأى لنفسه فلا يتأثر بأراء الآخرين كما يصدر قراره بدون تحيز .

نرى مما تقدم أن لفرازي هذه الجمعيات مركزا ممتازا في حركة أعمال السوق ولذلك تعلق الجمعية على انتخابهم أهمية كبرى اذ لا شك أن الجمعية التي لديها فراز ماهر توفر على نفسها كثيرا من المتاعب وتكسب شهرة ممتازة عن غيرها في الأسواق .

غرامات الأعضاء :

بعد أن تفصل الجمعية في الشكاية التي يقدمها المشتري فيما يختص بقيمة البضائع أو نوعها أو طريقة تعبئتها تعود الى العضو المهمل فتحاسبه على إهماله . وتحتوى لوائح هذه الأسواق على الغرامات التي توقع على الأعضاء عن كل مخالفة يأتونها وتؤخذ هذه الغرامات بنسبة مخصوصة من مجموع قيمة بضائع العضو المهمل تختلف تبعا لنوع المخالفة التي أتاها العضو .

وتتصرف الجمعيات في هذه الغرامات عادة بالطريقة الآتية :

(١) اذا كانت البضاعة المفروضة عليها الغرامة قيمتها أكثر من ٢٥ فلورين (أى جنيتين) يأخذ المشتري نصف الغرامة المفروضة على العضو ويذهب النصف الآخر الى احتياطي الجمعية .

(٢) اذا قلت قيمة البضاعة عن ٢٥ فلورين تذهب كل الغرامة الى احتياطي الجمعية .

قبول المشتريين في السوق :

كما تدقق الجمعيات في فرض الشروط على أعضائها وحثهم على العناية بتعبئة وفرز بضائعهم وفرض الغرامات على المهملين منهم فهي كذلك تدقق في قبول التجار الذين يحضرون للشراء من السوق .

تعطى الجمعية لمديرها السلطة المطلقة في منع من يشاء من دخول السوق للشراء كالتجار الذين لفظتهم الأسواق الأخرى لعوج في ذمتهم كما أن له الحق في إقفال باب السوق في وجه المشتريين الذين اعتادوا الحضور اذا صدرت منهم مخالفات خطيرة تستحق هذا الأبعاد .

قد يحدث أن يتأمر بعض المشتريين في يوم من الأيام على عدم دفع الأثمان المعتادة للبضائع المعروضة فإذا شعر مدير السوق بمثل هذه المؤامرة أبطل جميع البيوع أثناء اليوم وأمر بإعادة بيع البضائع من جديد بالطريقة المعتادة كما يحرم على هؤلاء التجار دخول السوق من جديد وسرعان ما تعرف أسماؤهم في الأسواق الأخرى فلا تقبلهم بدورها . وبذلك يقضى قضاء مبرما على أمثال هؤلاء التجار وتظهر منهم الأسواق أولا بأول .

ومن اللوائح المفروضة على المشتريين أنه لا يسمح لهم حتى بالإدلاء برأيهم في نوع الأصناف ودرجة جودتها قبل انتهاء كل عمليات البيع أثناء اليوم وبذلك لا تتعرض السوق للمؤامرات المصطنعة والتي يقصد بها شل حركة العمل في السوق أو تخفيض الأسعار باحجام بعض التجار عن الشراء تحت تأثير مثل هذه الألاعيب .

النظام الإداري والموارد المالية لهذه الأسواق :

لا يختلف النظام الإداري لهذه الجمعيات من حيث المبدأ عن الأنظمة المتبعة في باقي الجمعيات التعاونية ولذلك لن نطيل البحث في هذا الموضوع .

يقبل العضو في الجمعية متى كان من المزارعين في الدائرة التي تعمل فيها ومن المنتجين للأصناف التي تباع في سوقها . ويدفع الأعضاء عند التحاقهم رسما مخصوصا يتراوح بين ٢ و٤ فلورين يضاف الى احتياطي الجمعية . ويشترك الأعضاء في حصص رأس المال التي تحتسب في بعض الجمعيات بنسبة مخصوصة من متوسط مبيعات كل عضو في سوق الجمعية في بحر ثلاث سنين . وقد تقدم الكلام عن اللوائح والقوانين التي يخضع لها الأعضاء والغرامات التي يتعرضون لها بخلافه شيء منها . وتتقاضى هذه الجمعيات من أعضائها عمولة عن مبيعاتهم في سوقها ، وسيأتي الكلام عنها عند شرح الموارد المالية لهذه الجمعيات .

والسلطة العليا في هذه الجمعيات هي الجمعية العمومية للأعضاء التي تعقد كل سنة وتصادق على الحساب الختامى والميزانية العمومية للجمعية وتنتخب أعضاء مجلس ادارتها ولجنة مراقبتها . ويتكوّن أعضاء كل من هاتين الهيئتين من ثلاثة أشخاص في معظم الجمعيات ولا يتقاضى هؤلاء أجرا على عملهم خلاف بدل انتقال زهيد ولكل عضوصوت واحد في الجمعية العمومية السنوية حسب أصول المبادئ التعاونية .

أما الموارد المالية لهذه الجمعيات فهي تنحصر في الغالب فيما يلي :

- (١) رسوم التحاق الأعضاء بالجمعية .
- (٢) حصص الأعضاء في رأس المال .
- (٣) العمولة التي تتقاضاها الجمعية من الأعضاء عن مبيعاتهم .
- (٤) الاقتراض من المصارف التعاونية العامة أو اصدار السندات .
- (٥) الهبات والعطايا .
- (٦) الفوائد المستحقة عن أموال الجمعية المستثمرة .
- (٧) ايجار مخازن الجمعية للمشتريين .

والعمولة التي تتقاضاها الجمعية من الأعضاء عن مبيعاتهم هي أهم مورد مالى يمكن للجمعية أن تعتمد عليه في تغطية مصاريفها العمومية ودفع مرتبات موظفيها . وتخصم هذه العمولة من ثمن مبيعات كل عضو حيث يدفع له الصافي فقط بعد أسبوع على الأكثر من تاريخ البيع كما تقدم . وتختلف هذه العمولة بين ٢ ٪ و ٥ ٪ بحسب الجمعيات المختلفة أو في الجمعية الواحدة في السنين المختلفة . والجمعية العمومية للأعضاء هي التي تحدد في آخر كل سنة مقدار العمولة التي تؤخذ على المبيعات في السنة التي تليها . وما يبق من الأموال المتحصلة من هذه العمولة في آخر كل سنة يوزع على الأعضاء بنسبة مبيعات كل منهم في السوق أى بنفس النسبة التي أخذت بها العمولة .

وتستطيع الجمعيات الكبيرة الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لها من مواردها الخاصة مثل حصص رأس المال والاحتياطيات وإيجار المخازن. وتلجأ الجمعيات الأخرى إلى المصارف التعاونية العامة للحصول على ما ينقصها من الأموال بفوائد لا تزيد في الغالب عن ٥ ٪. كما تلجأ بعض الجمعيات الأخرى إلى إصدار سندات بضمان مسئولية أعضائها غير المحدودة للحصول على مثل هذه الأموال اللازمة لشراء أراضي ومباني الجمعية إلى غير ذلك من أوجه صرف رأس المال .

وفيما يلي صورة ميزانية عمومية لاحدى هذه الجمعيات المتوسطة الحجم تعتبر نموذجاً لميزانيات هذه الجمعيات يمكن القياس عليه ، ويلى ذلك بيانات اضافية عن الجمعية نفسها .

جمعية الخضر التعاونية بلوسدون وضواحيها

الميزانية العمومية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠

أصول		خصوم	
فلورين	مبانى	فلورين	حقوق
٤٣٦٠٠	مبانى	٢٧٢٠	حصص رأس المال
١١٢٠	أثاث	٢٠٤٠٠	قرض من المصرف التعاونى العام
٣٣٦	أموال مستثمرة	٢٨٨٠	تأمينات عن "العبوات"
٥٦٠	أدوات تعبئة	١٦٧٢٠	احتياطى واستهلاكات
٨٠	أدوات ومطبوعات	٤٠٦٤	مستحق للاعضاء
٩٦٠	حسابات الجمعية فى المصرف التعاونى المحلى	١٦	المتوفر المرحل
٢٤	حساب جارى فى البريد		
٨٠	صندوق		
٤٠	ايجار مخزن مستحق للجمعية		
٤٦٨٠٠		٤٦٨٠٠	

بيانات اضافية

عدد أعضاء الجمعية	رسم التحاق العضو بالجمعية	مبيعات الجمعية في سنة ١٩٣٠	العمولة عن المبيعات	العائد عن السنة	الغرامات في بحر السنة	مكافآت الهيئات الادارية	مسئولية الجمعية
١٧٠	٢ ١/٢ فلورين — ٢٠ قرشا	٣٣٠.٤٠	٤٪ من المبيعات	٢٪ من المبيعات	٦٠٠ فلورين ٤٨ جنيها	٤٨٠	عشرة أعضاء رأس المال
		جنيه				جنيه	

الاتحاد العام لجمعيات الأسواق التعاونية

نشأته :

تألف الاتحاد العام لجمعيات الأسواق التعاونية في أول أغسطس سنة ١٩٠٨ وكان عدد أعضائه وقتئذ ٤٤ جمعية تضم إلى عضويتها نحو ١٧٠٠٠ مزارع .

وقد صدرت الدعوة الأولى لتأليف هذا الاتحاد من هيتين رئيسيتين الأولى قسم النباتات بوزارة الزراعة والثانية جمعية فلاحه البساتين بهولندا . وكانت الدعوة بشكل مؤتمر عقد في شهر مايو سنة ١٩٠٨ حضره مندوبو جمعيات الأسواق التعاونية تحت رئاسة مدير قسم النباتات بوزارة الزراعة . وقد تكونت لجنة عقب هذا المؤتمر عهد اليها بوضع عقد التأسيس والنظام الداخلي والقيام باجراءات التأسيس القانونية .

الغرض منه :

الغرض من الاتحاد كما ينص عليه عقد تأسيسه هو العمل المنظم لصالح جمعيات الأسواق التعاونية بالطرق الآتية :

(١) نشر الدعوة عن المبادئ التعاونية والعمل على جعل طرق الادارة في الجمعية متمشية مع الأصول التعاونية الصحيحة .

(٢) تنظيم إدارة عامة لإمداد جمعيات الأسواق بأخبار منتظمة عن حالة السوق على العموم والخضر والفاكهة على الخصوص .

(٣) الحث على الاتجار من زراعة الخضر والفاكهة بترقية الأسواق التعاونية وتنظيم وتسهيل طرق المواصلات منها واليها .

(٤) العمل على توحيد طرق الفرز والتعبئة في جميع الأسواق التعاونية .

(٥) محاربة طرق الغش والتلاعب من جانب أعضاء الجمعيات أو من جانب المشترين في الأسواق .

(٦) إمداد جمعيات الأسواق التعاونية ببيانات وافية عن حالة المشترين المالية وسمعتهم في السوق التجارية .

(٧) اتخاذ التدابير لتنظيم تجارة الصادرات من الخضر والفاكهة وتوسيع نطاقها ونشر الدعوة عنها في داخل المملكة وخارجها .

(٨) البحث عن أصناف جديدة من الخضر والفاكهة والحث على زراعتها .

شروط التحاق الجمعيات بالاتحاد :

يشترط في الجمعيات التي تلتحق بالاتحاد الشروط الآتية :

- (١) أن تكون للجمعية الشخصية المعنوية وألا يقل عدد أعضائها عن عشرة.
- (٢) أن تكون مؤلفة من المزارعين المنتجين للحاصلات التي تباع في سوقها .
- (٣) أن ينص في عقد تأسيسها على مبدأ الدفع فورا عن جميع مبيعاتها مع جواز إعطاء مهلة لا تتجاوز عشرة أيام بعد أخذ الضمان الكافي .
- (٤) ألا يشمل أعضاء مجلس إدارتها على أشخاص محترفين لتجارة الحضر والفاكهة خارج الجمعية .

وتدفع الجمعيات للاتحاد في كل سنة ما قيمته نصف في الألف عن جميع مبيعاتها في بحر السنة ومن هذا المبلغ يحصل الاتحاد على الأموال اللازمة له .

الجمعية العمومية السنوية للاتحاد ومجلس ادارته :

تعقد الجمعية العمومية للاتحاد كل سنة ويحضرها عضوان من مجلس إدارة كل جمعية بشرط أن يكون أحدهما رئيس مجلس إدارة الجمعية نفسه . وحق التصويت في الجمعية يوزع بالطرق التالية :

الجمعيات التي لا تزيد مبيعاتها السنوية عن ١٠٠,٠٠٠ فلورين ، صوت واحد .

أكثر من ١٠٠,٠٠٠ فلورين الى ٥٠٠,٠٠٠ فلورين ، صوتان

» ٥٠٠,٠٠٠ » » ١,٠٠٠,٠٠٠ » ثلاثة أصوات .

» ١,٠٠٠,٠٠٠ » » ٢,٠٠٠,٠٠٠ » أربعة »

» ٢,٠٠٠,٠٠٠ » » ... » خمسة »

ويتألف مجلس إدارة الاتحاد من ١٨ عضواً منتخبين في الجمعية العمومية السنوية من قائمة المرشحين لهذه المقاعد من بين أعضاء جمعيات الأسواق أو مجالس إدارتها .

أقسام الاتحاد :

ينقسم الاتحاد في الوقت الحاضر إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول بمدينة التريخت — ويسمى المجلس الزراعي الهولندي ^(١) ويعهد إلى هذا القسم القيام بالأعمال الفنية الخاصة بزراعة الخضر والفاكهة وإعطاء النصائح والإرشادات لجمعيات الأسواق التعاونية وأعضائها في هذا الخصوص .

والقسم الثاني بمدينة لاهاي — ويشمل المكتب الرئيسي لجمعيات الأسواق التعاونية ^(٢) ويتخصص هذا القسم بأعمال التنظيم في جمعيات الأسواق التعاونية ونشر الدعوة عن حاصلاتها في داخل المملكة وخارجها ويقوم بأعمال هذا القسم رئيس مجلس إدارة الاتحاد وعضوان من أعضائه .

مكتب مراقبة تجارة الصادرات من الخضر والفاكهة :

وكان يتبع هذا الاتحاد قبل سنة ١٩٢٤ مكتب خاص لمراقبة الصادرات من الخضر والفاكهة مهمته تمييز الأصناف التي تباع في الأسواق التعاونية من غيرها

(١) Hoderlandeche Tuinbouwraad.

(٢) Centraal Bureau van de veilingen in Nederland.

بوضع علامة خاصة بها وكان يتكوّن هذا المكتب من ستة أعضاء نصفهم من أعضاء جمعيات الأسواق التعاونية والنصف الآخر من التجار المصدرين لهذه الحاصلات .

إلا أنه منذ ٣ أبريل سنة ١٩٢٤ ألحقت وزارة الزراعة هذا المكتب بأقسامها فأصبحت له الصبغة الحكومية وقد أدى ذلك الى توسيع نطاق سلطته وأصبح له الحق في منع الصادرات من هذه الأصناف اذا لم تصل جودتها الى درجة معينة .

الفصل العشرون

الأسواق التعاونية

لتصريف الخضر والفاكهة في مصر

قبل أن نتكلم عن الأسواق التعاونية الموجودة بمصر لتصريف الخضر والفاكهة والشوط الذى قطعناه فى هذا المضمار نشرح باختصار الطرق التى يتبعها المزارعون فى تصريف محاصيلهم من الصنفين المذكورين ليتضح لنا جليا حاجتنا الشديدة إلى الأسواق والهيئات التعاونية التى تعمل لتنظيم الانتاج والتصريف وتكفل المحافظة على مصالح المنتج والمستهلك على السواء .

تصريف الفاكهة :

تنتشر البساتين فى أنحاء القطر المختلفة ويمالكها عادة أفراد الطبقة المتوسطة والغنية من الملاك وتباع ثمار هذه البساتين جملة وهى على الشجر قبل نضجها لتجار (جناينية) يحترفون هذه التجارة وفى استطاعة هؤلاء التجار أن يقدروا المحصول المتظر من كل صنف بما لهم من الدراية وكذا قيمته ويستلم التاجر الحديقة طول الموسم المتفق عليه والى أن تنتهى الأصناف المشتراة . ويبيع هؤلاء التجار الفاكهة عادة لتجار المدن القريبة الذين يحضرون للبساتين المذكورة ويشترون طلباتهم بالممارسة وهذه هى الطريقة السائدة فى أغلب الجهات لاسيما البعيدة منها عن القاهرة والاسكندرية . ولهذا الطريقة عيوب اقتصادية واضحة وهى تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك وبيع المحصول قبل نضجه وقبل معرفة مقداره أو مستوى أسعار السوق مستقبلا . ولكن نظرا لأن الاستهلاك فى مثل هذه الجهات محلى

ويندر أن يتعدى المدن والقرى القريبة لايشعر المزارع بالغبن الفادح الذى يلحقه كما أن مجموع التجار المشترين لا يخسرون لأنهم هم الذين يحددون مستوى الأسعار حيث يأمنون عدم ورود محاصيل مشابهة من بلاد أخرى تزامنهم إذ أن النظام المتبع فى جميع البلاد واحد فاذا زادت المساحة المزروعة بساتين مع وجود هذا النظام فى التصريف أى والاستهلاك محدود فإن المعروض يزيد عن الطلب وتهبط الأثمان وهو الحادث فى الوقت الحاضر ، أما فى البلاد القريبة من مصر والاسكندرية فمحاصيلها كلها تنصب فيهما . ويتبع بعضها نفس النظام المتقدم أى يبيع ثمر الحديقة للتاجر غير أن التاجر هنا يشحن المحصول باسم تاجر فى المدينة ولا ينتظر حضوره كما فى الحالة الداخلية لبيعها أو ليتوسط له فى بيعها لتجار القطاعى . والتجار الذين يقومون بدور الوسيط فى هذه الحالة لهم أسواق خاصة يعرضون فيها البضائع الواردة اليهم ويطلق عليها اسم (وكايل : جمع وكالة) وقد يختص صاحب الوكالة أحيانا ببيع صنف واحد من الفاكهة . وبعض كبار المزارعين والمزارعون الواقعة حدائقهم فى الضواحي يحضرون محاصيلهم مباشرة لهذه الأسواق . ولما كان الوارد من مختلف الجهات للمدينتين كبيرا كثر هؤلاء التجار وتعددت أسواقهم . وقد وحدتها الحكومة بالقاهرة فى سوق واحدة أما بالأسكندرية فالحالة باقية كما هى . ونرى كذلك فى حالة التصريف فى القاهرة والاسكندرية نفس العيوب السابقة من حيث تعدد الوسطاء بين المنتج والمستهلك وكبر العمولة التى تتقاضاها الأسواق المذكورة .

تصريف الخضر :

تكثر زراعة الخضر فى مصر بالقرب من المدن وتزداد مساحتها تبعا لكبر المدن القريبة منها . ففى القرى حيث تصغر المساحات يذهب المزارع بمحصوله ويعرضه بنفسه فى أيام الأسواق المعينة لقريته والقرى المجاورة ويبيع منه كذلك للتاجر

المتجول الذى يمر على القرى . وفى الجهات القريبة من المدن الصغيرة يبيع المزارعون محاصيلهم فى أيام الأسواق أو يحضرونها رأسا لتجار المدينة و يبيعونها لهم بالممارسة وفى هاتين الحالتين تقتصر زراعة الخضر على صغار المزارعين أما بالقرب من المدن الكبيرة فتكبر حركة تجارة الخضر و يكثر تجار القطاعى و يتبع النظام السابق شرحه فى بيع الفاكهة . أى يحضر المزارعون محاصيلهم إما للتجار مباشرة أو للأسواق (الوكيل) لبيعها لهم بالعمولة . والطريقة الأخيرة هى السائدة . وأغلب الوكيل تتوسط فى بيع الفاكهة والخضر معا .

ولقد زادت المساحة المنزرعة من الصنفين زيادة كبيرة فى السنين الأخيرة لاسيما بعد هبوط أسعار القطن . حيث بدأ المزارعون يبحثون عن أصناف جديدة يستعينون بها عن جزء من خسارتهم فى القطن . وراعت المشتغلين بحالة البلد الاقتصادية الاخطار التى تهددنا من اعتمادنا فى ثرواتنا الزراعية على محصول واحد فراح الكل ينشر الدعوة بين جمهور المزارعين للعناية بزراعة أصناف أخرى بجوار القطن منها الخضر والفاكهة . وهذه دعوة فى محلها وفكرة اقتصادية صائبة بلا مرء غير أننا لم نبحث فى الوقت نفسه ولم نفكر فى تنظيم التصريف والبحث عن أبواب جديدة له . ومن الخطأ الواضح أن نعتمد فى تصريفها على الاستهلاك المحلى وبالطرق السابق شرحها وكانت نتيجة ذلك أن زادت محاصيل البلد من الخضر والفاكهة أخيرا زيادة كبيرة وهبطت الأثمان هبوطا عظيما لكثرة المعروض منها فبيع بعض الأصناف فى كثير من الجهات وفى المدن الكبيرة ، التى هى الأسواق المهمة المعتمد عليها ، بأسعار تقل عن تكاليف الانتاج .

ويرجع سبب الكساد لفساد نظام التصريف المتبع وضيق نطاقه واعتماد المزارع فى تصريف حاصلاته على المستهلكين القريين منه ، والمعلوم أن لطلبات هؤلاء حدا لاتعداه .

ولا بد لهذه الحالة من علاج سريع لا سيما اذا علمنا أن مساحة البساتين تزداد سنة بعد أخرى ومحصول البلد يتضاعف وتركه على هذا النحو ضياع لجزء لا يستهان به من الدخل العام كما أن العناية به فيها احياء له . وعلاج الحالة يتعلق بالمزارعين فلا بد من تنظيم جهودهم وارشادهم والبحث لايجاد منافذ جديدة لتصريف هذه المحاصيل وصناعات تستخدم فيها . ولا سبيل الى ذلك الا بتأسيس هيئات تعاونية بينهم . والنظام التعاوني هو الكفيل وحده بالخروج من هذا المأزق والحالة تدعو للاسراع في الاكثار من الجمعيات التعاونية الخاصة بالتصريف والصناعات الزراعية .

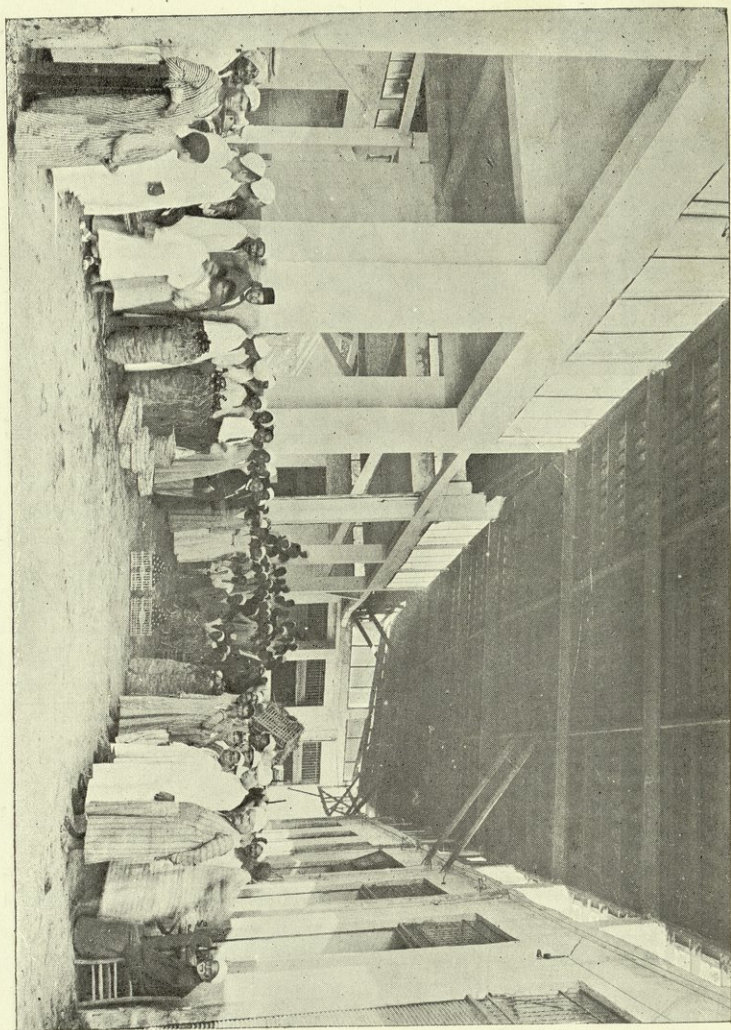
وأهم الأسواق التعاونية الموجودة بمصر في الوقت الحاضر لتصريف الخضر والفاكهة هو السوق التابع للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية ، وستكلم فيما يلي عن نشأته والحاجة التي دعت لتأسيسه ووصف طرق العمل فيه :

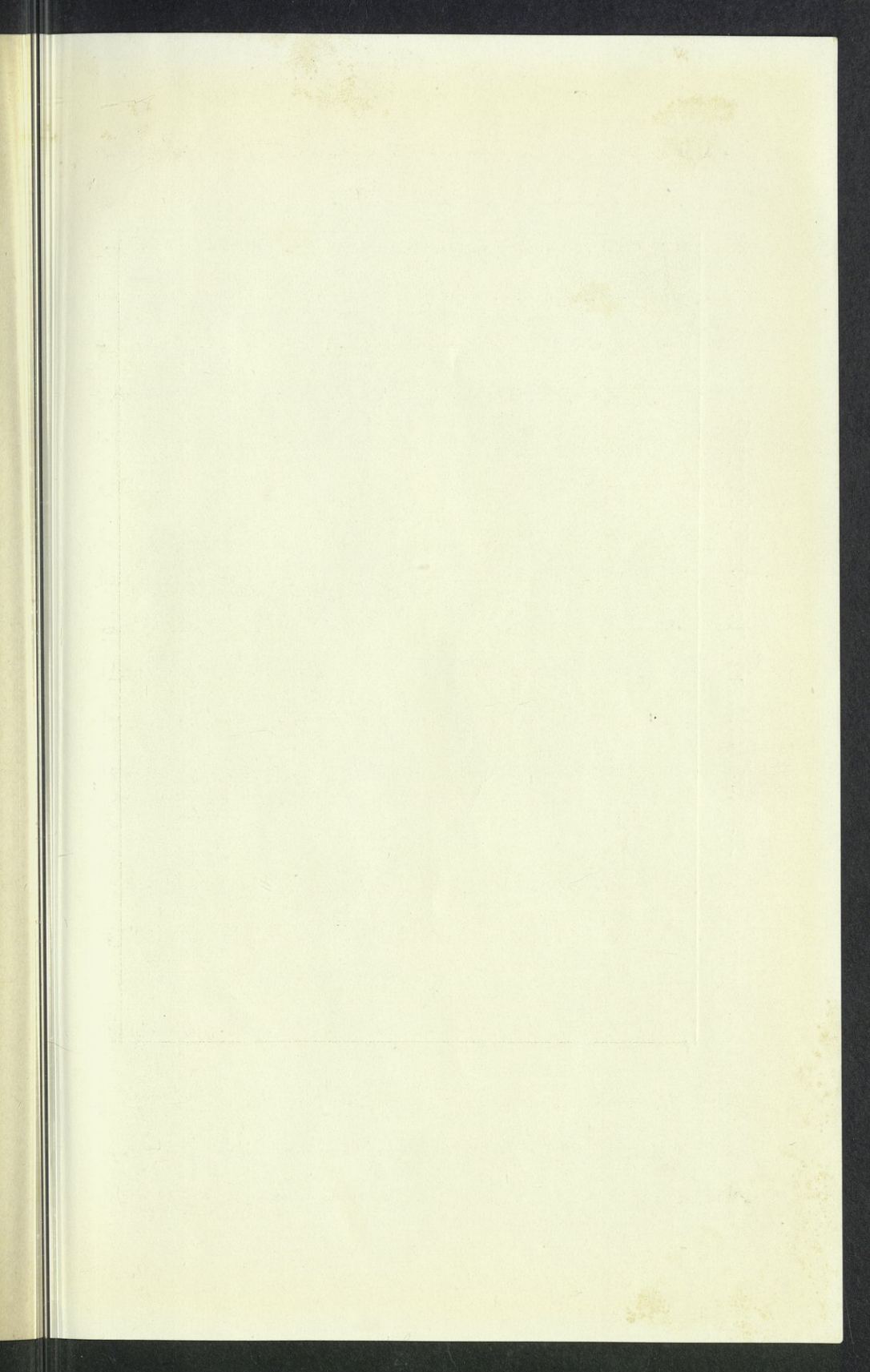
السوق التعاونية

التابع للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية

في أواخر شهر أبريل سنة ١٩٢٩ تأسست بمدينة الاسكندرية جمعية تعاونية زراعية برأس مال قدره ٢٧٠ جنيها اكتب به ٢٢ عضوا ونشرت الدعوة بين جمهور المزارعين في الاسكندرية وضواحيها وجلهم من مزارعي الخضر للانضمام للجمعية المذكورة ونجحت الدعوة لما آانس المزارعون فوائدها وآمنوا بمنافعها حيث بدأت توردهم أنواع البزور المطلوبة من أحسن الأصناف وأجودها وكذلك الأسمدة ومسحوق الكبريت وتبيعها لهم بالأجل وبأثمان معتدلة فبلغ رأس المال في آخر السنة المذكورة أى في مدى ثمانية أشهر من التأسيس ٧٢٠ جنيها ووصل عدد الأعضاء الى ٢٩٧ عضوا . وفي أوائل سنة ١٩٣٠

وكالة بيع الخضر والفواكه التابعة لجمعية التماونية الزراعية بالسكندرية





اعترضت المزارعين صعوبة جديدة في نقل خضرهم إلى المدينة حيث طلب قلم المزور أن يقود كل عربة نقل زراعية من العربات التي يملكها المزارعون لنقل خضرهم إلى المدينة سائق له رخصة خاصة وتشبيه أسوة بسواق عربات النقل العادية . ومعنى ذلك أن المزارع أو المالك لا يمكنه نقل خضره على عرباته إلا إذا قادها هؤلاء السائقون المرخص لهم وبذا يصبح المزارعون تحت رحمتهم فإذا ترك السائق المزارع الذي يعمل عنده لسبب من الأسباب تعذر عليه توريد خضره للأسواق . فسعت الجمعية لوقف هذا النظام ودافعت لدى البلدية ومحافظة الاسكندرية عن مصالحة المزارعين ونجحت في مسعاها وتم الاتفاق بينها وبين المحافظة على عمل نمر زراعية توضع على عربات النقل المعدة لنقل الخضر ويسوقها أى مزارع وأخذت ألفا من النمر المذكورة بصفتها الهيئة التي تمثل المزارعين وصارت توزعها على الأعضاء مقابل دفع الرسوم المعتادة وكان لهذه الخدمة في باكورة حياة الجمعية أثر كبير في تاريخها حيث علا اسمها وكبر شأنها بين المزارعين وأقبلوا عليها اقبالا عظيما في تلك السنة وبعد أن اطمأنت الجمعية على وصول خضر الأعضاء للمدينة فكر القائمون بإدارتها في تصريفه .

والنظام المتبع في الاسكندرية في تجارة الخضر والفاكهة هو الذى كان متبعا في القاهرة قبل انشاء سوق الجملة للخضر والفاكهة وهو أن عددا من التجار يملك كل منهم سوقا (وكالة) يخضر المزارعون اليه محاصيلهم وتباع داخلها بالمزاد لتجار القطاع مقابل عمولة ٨ ٪ يتقاضاها صاحب السوق .

ولاحظت الجمعية أن هؤلاء التجار (أصحاب الوكائل) يتحكمون في المزارعين ولما كانت الخضر تباع عادة بالأجل على أن يحصل ثمنها بعد ثلاثة أيام ثم يحاسب التاجر المزارع صار هؤلاء التجار النهى والأمر في المزارعين ، يتحكمون في أموالهم

وثمرة كدهم . فكثيرا ما تضيع لهم مبالغ عند صاحب السوق أو يماطلهم في دفع حقوقهم فضلا عن مغالطتهم في الوزن والحساب .

ولما رأى القائمون بإدارة الجمعية أن كميات الخضر التي يوردها الأعضاء لهذه الأسواق كبيرة لا سيما بعد زيادة عددهم كانت الخطوة الأولى التي اتخذوها حيال تصريف هذه الكميات أن وحدوا صفوف الأعضاء كي لا يوردوا جميعا الأسواق واحدة من هذه الأسواق يقع عليها اختيارهم . فدفع ذلك التجار للتنافس في اكتساب الجمعية كعميل ورأت الجمعية أن تستفيد من هذه القوة الجديدة فاشتترطت على التاجر الذي تم الاتفاق معه أن يرد لها واحدا في المائة من العمولة التي يتقاضاها من أعضائها كما أتيح لها أن تتدخل في أمر الشكاوى التي تقدم منهم .

وفي سنة ١٩٣٠ لوحظ أن قيمة نصيب الجمعية من العمولة ، الذي استردته من صاحب السوق بلغ ١٩٥ جنيها ولما كان هذا المبلغ يساوي $\frac{1}{8}$ مجموع العمولة التي يتقاضاها التاجر أي ١٪ من مجموع قيمة الخضر الذي ورده الأعضاء في السنة المذكورة فإن قيمة الخضر المذكورة تكون (١٩٥٠٠ جنيه) وبالرغم من المنفعة العظيمة التي عادت على صاحب السوق من توريد الأعضاء محاصيلهم اليه لم يأمنوا كثيرا من طرق الغش والتلاعب . وبجانب ذلك كبرت الجمعية ونمت نمو سريعا اذ بلغ رأس مالها في آخر السنة المذكورة ١٦٣٠ جنيها و ٥٠٠ مليم ووصل عدد الأعضاء الى ٦٦٩ عضوا .

فعمدت الجمعية العزم على انشاء سوق لها لانتشال أعضائها من بين براثن هؤلاء المعلمين بل انتشال مزارعي الخضر عامة . وكانت خطوة جريئة لما يحتاج اليه المشروع من مال كثير ودراية وخبرة بطرق البيع وأنظمته .

وفتحت الجمعية هذه السوق في ٨ يناير سنة ١٩٣١ واجاهدت كثيرا في نجاحها وصادفت صعوبات كثيرة في المبدأ حيث ناوأها أصحاب الوكاليل الأخرى وحاربوها بشق

الوسائل ودبروا لها المكائد العديدة لاجباط المشروع وفشله حتى يظل الميدان لهم وحدهم وكانت حرب بين الرأسماليين والتعاونيين ، وبعد أن لاقت الجمعية مصاعب كبيرة في نصف السنة الأولى من تأسيس السوق اطرده النجاح وسار سريعا فبلغت قيمة الخضر والفاكهة التي توسطت في بيعها ٣٣ ألف جنيه . وقد بدأت الجمعية سنة ١٩٣٢ وهى أكثر عدة لمقاومة التجار حيث درس الأعضاء المنوط بهم ادارة السوق العمل وتدريبوا على عملياته المختلفة ووزع العمل عليهم فتلاشى كثير من أخطاء السنة الأولى وتغلبت الجمعية على المنافسة التجارية تماما حتى عجز التجار عن الوقوف أمامها وأرغمتهم منافسيها على تحسين شروطهم ومعاملاتهم مع المزارعين والسعى فى مرضاتهم وبذا أمكن للجمعية أن تخدم جميع مزارعى الخضر عامة من أعضاء وغير أعضاء رغما من هبوط أسعار الخضر فى سنة ١٩٣٢ فقد بلغت مبيعات السوق (٣٧٥٠٠ جنيه) .

واستقبلت الجمعية عام ١٩٣٣ وهو العام الرابع من حياتها وقد تركز العمل فى السوق وتوطدت أنظمتها . واشتدت وطأة الأزمة التى تعانىها البلاد وبان أثرها بين جميع المزارعين فاطرده هبوط أسعار الخضر والفاكهة مما اضطر معه أصحاب بعض الوكائل بالمدينة إلى ترك هذا العمل والتخلى عنه . وبقيت الجمعية ثابتة وبلغت مبيعات السوق فى السنة المذكورة (٣٨٠٠٠ جنيه) .

وسنوضح فيما يلى ادارة هذه السوق وطرق العمل فيها :

يدير السوق خمسة من الأعضاء : الأول المديرومن اختصاصه التوقيع على أدونات الصرف . والثانى رئيس المبيع (المشرف على عملية المزاد) . والثالث مراقب حركة السوق (تحصيل المتأخر لدى المشتريين) ومباشرة الإجراءات القانونية (القضايا التى ترفع على المشتريين أو المزارعين) . والرابع لنشر الدعاية بين المزارعين . والخامس احتياطى . ويجتمع الأعضاء الخمسة كل أسبوع مرة لبحث أمور السوق على شكل

جلسة يحررها محضر في دفتر خاص وهؤلاء المديرون لهم حصة في أرباح السوق نظير قيامهم بأعمالها . وللسوق رأس مال خاص قدره ألف جنيه مصرى خصصته له الجمعية من أموالها وإدارتها وحساباتها ودفاته منفصلة عن الجمعية . ويقدم مديروها كل شهر بيانا عن حساباتها لمجلس الإدارة موقعا عليه منهم بعد عرضه على مراجع حسابات التعاون . وتظهر ميزانية السوق العمومية في آخر السنة منفصلة عن ميزانية الجمعية وتعرض على الجمعية العمومية العادية السنوية لاعتمادها . وبالسوق موظفون بمرتبات شهرية غير المديرين والعمال أهمهم رئيس الحسابات وصراف ومحصلان . وتبلغ جملة المرتبات التي تدفع للموظفين والعمال نحو ٩٠ جنيها شهريا .

موقع السوق :

تقع السوق في ناحية تجارية هامة من المدينة وأبوابها مفتوحة ليل نهار وهذا المحل على كبره واتساعه وموقعه لا يدفع له ايحار بل ولا تتحمل الجمعية شيئا من مصاريف المياه والانارة والتنظيف . والطريقة المتبعة أنه بعد انتهاء بيع الخضر يدفع المشترون عند الخروج من السوق "رسما" عن كل طرد يسمى "بوابة" ويجمع هذه البوابة عاملان يجلسان على باب الخروج أحدهما من طرف المؤجر والآخر تبع السوق وأمامهما صندوق مقفل وبه ثقب لوضع النقود المحصلة . وعند خروج جميع المشتريين (حوالى الظهر) يفتح الصندوق وله مفتاحان أحدهما مع مدير السوق والآخر مع مندوب المؤجر وتجرد النقود المجموعة . وللسوق ربعها والمؤجر الثلاثة الأرباع وتكرر العملية يوميا . فما يأخذه المؤجر هو بمثابة ايحار المحل وأجرة المياه والنور والتنظيف . وعلى هذا النظام تشغل الجمعية السوق بلا مقابل وتكسب ربع البوابة . وبلغ هذا الربح في سنة ١٩٣٣ مبلغ ١٩٥ جنيها و ١٦٥ مليا .

طرق البيع :

وتباع الخضر إما خارج السوق أو داخلها وفي الحالتين إما نقداً أو بالأجل ويستحق ثمن الخضر المبيعة بالأجل في اليوم الثالث من تاريخ البيع وبذا لا يحق للمزارع المطالبة بالثمن إلا بعد هذا الميعاد. وتتقاضى السوق من المزارع عمولة في جميع الحالات قدرها ٨ ٪ من ثمن البيع . وظاهر أن رقم العمولة كبير لا سيما وأن العملية تتكرر يومياً . ويرجع سبب كبرها إلى أن أغلب المبيعات بالسوق تباع بالأجل وتحت ضمانته فمركز السوق بالنسبة للمزارع كمركز وكيل بالعمولة ضامن الدفع . أضف إلى ذلك أن الخضر تباع إلى خضرية لا يملكون شيئاً في الغالب ومن ذلك يتضح أن السوق معرضة لضياح مبالغ لها قبل المشتريين فضلاً عن صعوبة التحصيل ونفقاته . إذ للسوق محصلان يتقاضى كل منهما ستة جنيهات في الشهر غير مصاريف انتقاله كما للسوق سيارة خاصة للإشراف على التحصيل وسرعة المرور على المتأخرين . مما تقدم يتضح أن العمولة ليست كبيرة كما يظهر لأول وهلة .

الخضر المباعة خارج السوق :

في بعض الأحيان يبيع المزارع خضره كلها أو بعضها قبل أن تصل إلى السوق . كأن يعرف أحد تجار التجزئة (خضرية) فيذهب له ويعطيه طلبه أو يقابله في الطريق أو يذهب له الخضرى في الحقل إذا كان في ضواحي الاسكندرية القريبة ويعمد المزارع لهذه الطريقة طمعا في اكتساب سعر أعلى من سعر المزاد بالسوق بالممارسة مع المشتري واكتساباً للوقت حيث يبيع خضره مبكراً ولا ينتظر انتهاء المزاد . كذلك يفضل الخضرى أحيانا هذه الطريقة لسهولة إدا قد يحضر المزارع خضره إلى محله فيوفر عليه الوقت والانتقال والبوابة . وتكثر هذه الطريقة بين المزارعين القريين من الاسكندرية وتزداد في أوقات خاصة عند ما يزداد

المعروض في السوق . والبيع إما أن يكون نقداً أو بالأجل وفي الحالتين يحضر المزارع إلى السوق ليخطر عن الخضر المبيعة ونوعها وكميتها والسعر الذي اتفق عليه مع المشتري وعن اسم هذا المشتري وإذا كان البيع نقداً يورد للصندوق ما قبضه ويأخذ السوق منه نفس العمولة . وإذا كان البيع بالأجل يتولى السوق تحصيل الثمن له ويراعى فقط في هذه الحالة أن السوق تحصل حسب الأسعار التي أملاها المزارع تحت مسؤوليته حيث لا يمكن الجزم بصحة أقواله إلا بعد الاتصال بالمشتري . وتبلغ كمية الخضر التي تباع بهذه الطريقة في المتوسط أثناء السنة نحو ٢٥ ٪ من مجموع المبيعات وكثيراً ما ينتج من هذه الطريقة متاعب ، حيث يعترض الخضرى عند مطالبته بالثمن على السعر المتفق عليه فيتصل المحل بالمزارع ويواجه كل منهما بالآخر وتعمل التسوية اللازمة .

الخضر المبيعة داخل السوق :

ولبيعها طريقتان قبل المزاد وأثناء المزاد (ويطلق على هذا البيع خارج الطاقة أو داخل الطاقة) والبيع في الحالتين نقداً أو بالأجل .

يحدث أن يحضر بعض الخضرية مبكراً قبل افتتاح المزاد ويريدون شراء طلباتهم مبكرين ليطوفوا بها من أول النهار اكتساباً للوقت وأن تكون لديهم طلبات يلزمون بتوريدها لبعض المحلات في مواعيد خاصة . فتم هنا عملية البيع بالممارسة بحضور الخضرى والمزارع ومندوب السوق ومادام السعر يوافق المزارع والمشتري فليس هناك اعتراض من جانب السوق وبذا يستلم المشتري الطرود وينصرف قبل المزاد . وقد تحصل كذلك هذه العملية ليلاً حيث يحضر كثير من المزارعين البعيدين عن الإسكندرية في المساء ويبيتون في السوق بجوار خضرهم .

وهناك عملية هامة تدخل في هذا النوع وهي البيع لتجار الصادرات للخارج (وتسمى الطلب) فالمصدرون لا يشترون بالمزاد وان كانوا يدفعون أثمانا حسنة فيطالب التاجر المصدر عادة طلبه قبل قيام الباطرة بوقت قصير كأن يكون في المساء والباطرة تقلع في اليوم التالي أو يكون عنده فقط وقت التعبئة والشحن وذلك ليحصل على خضار طازج بقدر الامكان . وتوصى السوق المزارعين في الحال بالأصناف المطلوبة اذا لم يكن الوارد في المساء للسوق كافيا . ويحصل الاتفاق على السعر قبل تسليم البضاعة حتى يمكن للسوق الاتفاق مع المزارع ويجني خضره وينقلها، وهذه أهم العمليات التي تحصل خارج المزاد :

البيع بالمزاد :

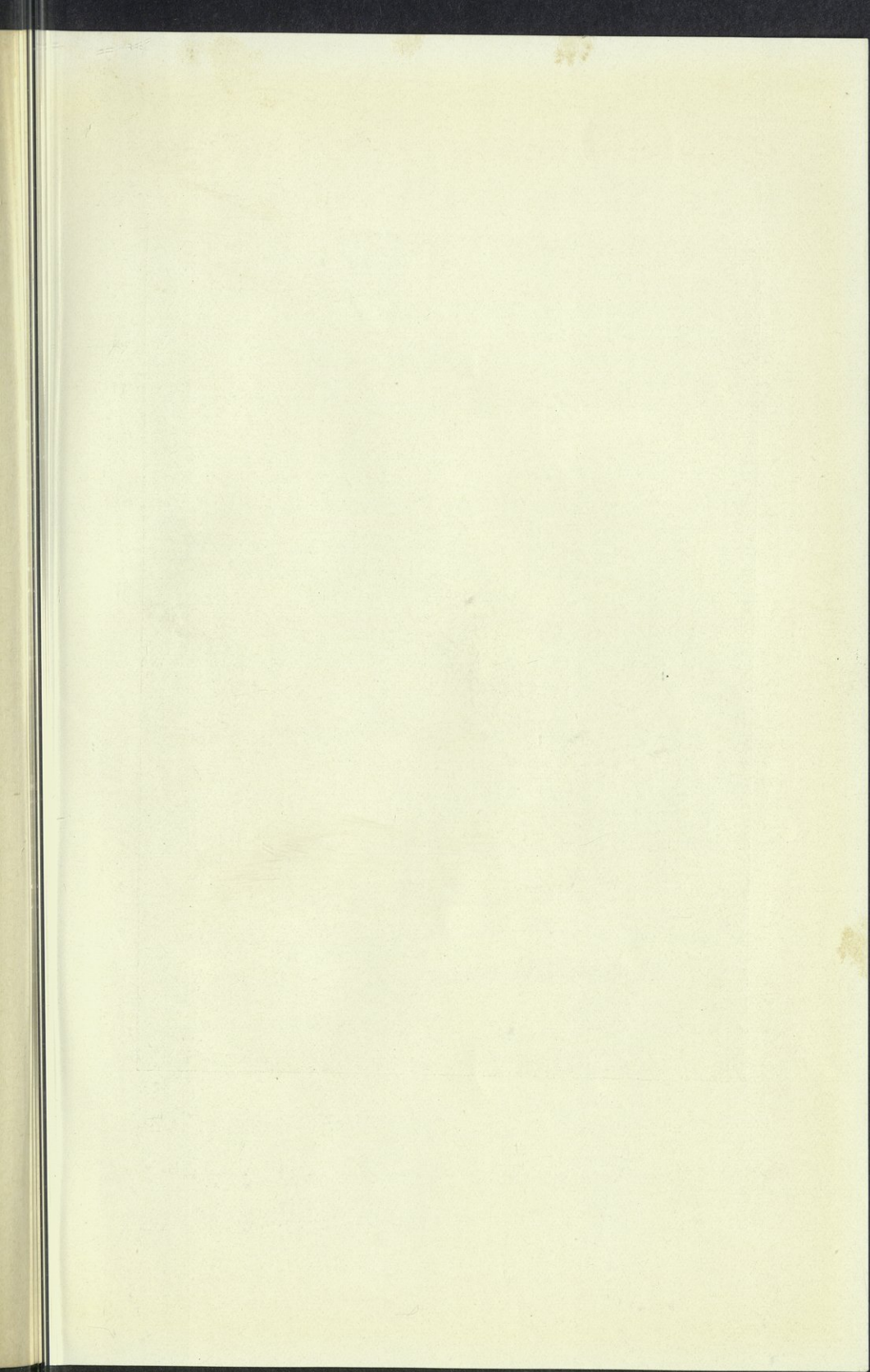
وهذه أهم العمليات وبيع بواسطتها الجزء الأكبر من الخضر والفاكهة التي تتوسط السوق في تصريفها . فيحضر المزارعون البعيدون محاصيلهم في المساء ويبيتون في السوق كما أسلفنا وقد يحضرونها في الصباح المبكر بحيث يكون كل مزارع عند فتح المزاد داخل السوق معدا بضاعته للبيع بأن يعرض جزءا منها كعينة لاطلاع المشتريين عليها قبل اعطاء السعر . وعند الساعة السابعة صباحا في الشتاء والسادسة في الصيف يفتح المزاد فاذا كان المحصول المعروض كثيرا تولى البيع مدير المبيع وموظف آخر اختصاصي في هذه العملية واذا كان قليلا يكتفى بالموظف . والطريقة أن يباع صنفًا صنفًا أي الطماطم مثلا وبعد الانتهاء منها تباع الفاصوليا وهكذا ويراعى البدء ببيع الأصناف التي يكون الاقبال عليها قليلا في اليوم المذكور وتبقى الأصناف المرغوب فيها للنهية حتى يضطر المشترون للبقاء لآخر المزاد فيقف الموظف المختص ويجواره عاملان : الأول للناداة، والثاني لتسلم النقدية في حالة البيع بالنقد ويقف بجواره وعلى منصدة مرتفعة بحيث يشرف على الموجودين أحد الكتبة ويده دفتر خاص (يسمى يومية الطاقة) وبدأ المشرف

على البيع بالمزاد بأن يذكر اسم الصنف واسم المزارع ويتلوه العامل بصوت مرتفع فيدون الكاتب في دفتره . ولا يعين المشرف على المزاد سعرا بل يبدأ أحد المشتريين باعطاء سعر ما ويحصل المزاد بعد ذلك وعند ما يرسو المزاد على مشتري ذكر اسمه المشرف على البيع ويكرر العامل بصوت مرتفع فيدون الكاتب . وفضلا عن انتباه الكاتب الذى يدون العملية نراه يشرف أيضا من علو ويرى بنظره ما يحدث وذلك زيادة فى الدقة وإذا تمت عملية بالنقد يتسلم النقود العامل الثانى بدون كتابة — للسرعة — وضع إشارة بالكتابة أمام العملية أنها بالنقد وهلم جرا الى أن ينتهى جميع الخضر والفاكهة الموجودة . وإذا كثرت الخضر والفواكه الموجودة وتولى البيع مدير المبيع والموظف المختص تتكون مجموعتان للبيع بالمزاد فى جهتين متقابلتين من السوق كل مجموعة مؤلفة من المشرف على المزاد وعاملين وكاتب . وفى آخر المزاد يعد العامل المشرف النقدية التى تسلمها ويقابل الكاتب الرقم على جملة المبالغ التى أمام الأسماء المؤشر عليها بالنقد فى دفتره وبذا يعرف الحساب اذا كان مضبوطا أم لا . ويلاحظ أن عمال المزاد عمال مدرسون على هذه العملية ويعرفون جميع المزارعين بالوجوه وحركة اليوم والطرود التى كانت مع كل منهم والدفتر الذى يدون فيه الكاتب الحاضر عملية المزاد هو الأساس الذى يتفرع منه القيد للدفاتر الأخرى . ومنعا من تعطيل باقى الموظفين من العمل الى أن ينتهى المزاد جعل هذا الدفتر من ثلاث صور واحدة ثابتة واثنان منفصلتان فكلما تنتهى صحيفة يفصل الكاتب الصورتين المنفصلتين ويرسلهما الى رئيس الحسابات ليوزع العمل وبذا يعمل جميع الموظفين فى السوق أثناء سير المزاد كل فى عمله بدون ضياع وقت أحد منهم .

هذه هى طرق البيع كلها ويلاحظ أن المزارع والمشتري اللذين تعاملوا فى الخارج أو قبل المزاد أو داخل المزاد يتسلمان بعد عملية البيع مباشرة فواتير وتسمى علوما (جمع علم) ففاتورة المزارع يوضح بها أصناف خضره وقيمة العمولة وصافى



عملية مزاد بيع الخضر بالوكالة التابعة للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية



حسابه وفي فاتورة المشتري الأصناف التي اشتراها وأثمانها وجملة المطلوب منه ويحضر المزاد يوميا في المتوسط ١٩٠ مزارعا و ٧٠ مشتريا ولكل مزارع ومشتري حساب جار في السوق . فحساب الأول دائن بقيمة خضره ومدين بالعمولة والمبالغ التي يسحبها أو تخصم منه والثاني مدين بالخضر التي يشتريها ودائن بالدفع التي يسدها . ودفاتر السوق التي بها هذه الحسابات الجارية مسجلة بحكمة الاسكندرية المختلطة .

وعند ما أسست الجمعية السوق سارت على النظام الحسابي المتبع في أسواق التجار الآخرين ولكن رؤى أن هذا نظام عتيق وغير دقيق فعمل قسم التعاون على تغييره من أساسه وابتكار نظام حديث تبعا لحالة العمل الى أن أمكن الوصول الى وضع نظام حسابي لسير العمل في مثل هذه الأسواق .

التحصيل :

هذه عملية هامة وتتطلب همة و يقظة . وهي عبارة عن تحصيل أثمان الخضر التي يشتريها الخضرية وكذا الفاكهة سواء بداخل السوق أو خارجها ويستحق الثمن في اليوم الثالث لحصول العملية ولما كان المشترون أناسا لا ضمان لهم في الغالب ولا مالية كان من المهم معرفة الصالح من غيره والاتصال بهم باستمرار . وإذا تهاون القائمون بإدارة السوق بهذه العملية أو أهملوا فيها يضع جزء كبير من هذه المبالغ ويتعرض المحل لخسارة فادحة . إذ أن هذه المبالغ هي ثمن خضر أو فاكهة لمزارعين توسط السوق في بيعها والسوق مسئولة عن ثمنها سواء حصل أم لم يحصل إذ أن السوق ضامنة في الدفع . لهذا كانت هذه المسألة أهم المسائل ومصدر الخطر . وللسوق محصلان كما ذكرنا، يمران على المشتريين مرتين يوميا، مرة قبل الظهر ومرة في المساء . وكل منهما يختص بجهة معينة ويشرف على أعمالهما أحد المديرين وله سيارة تحت طلبه للاتصال بجميع أسواق المدينة . ويراجع هذا العضو

يوميا بعد حضور المحصلين أسماء المشتريين المتأخرين في الدفع ويناقش المحصل في سبب التأخير ويذهب بنفسه لتحصيل ما يتعذر على المحصل تحصيله . ونظرا لعدم توفر الضمان في أغلب هؤلاء المشتريين فإن المبالغ التي تتأخر لديهم تكون في خطر الضياع . لذا يلاحظ الوكيل المختص هذه الحركة باستمرار ومن يتأخر من هؤلاء المشتريين يأمر بوقفه سريعا أى عدم البيع له حتى لا يزداد المبلغ الذى فى ذمته وتوجد بالسوق لوحة يكتب عليها أسماء المشتريين الموقوفين يوميا حتى يطلع عليها الموظفون والمحصلون والمشترون أنفسهم .

الشكاوى :

وهى نوعان : النوع الأول ويحصل من المشتري بالنسبة للسعر الذى أملاه المزارع للسوق عن الخضر التي باعها له خارج السوق أو بالنسبة للخضر التي اشتراها من السوق كأن تكون محتويات الطرود من الأسفل غير الجزء الظاهر المعروف . وفى الحالتين تدون الشكاوى فى دفتر خاص ويسوى الخلاف بين البائع والمشتري بواسطة المدير فان كان المشتري محقا فى شكواه يخصم له الفرق من الثمن . أما النوع الثانى فهو شكاوى من أعضاء الجمعية ضد ادارة السوق أو أحد مديريها ومثل هذه الشكاوى لا ينظر فيها المدير بل يوجد صندوق بالسوق لمثل هذه الشكاوى يضع العضو فيه شكواه . ويفتح الصندوق من وقت لآخر لجنة خاصة لفحصها تألفت فى سنة ١٩٣٣ فإذا أمكنها فض النزاع كان بها والارفعته الى مجلس ادارة الجمعية مشفوعا برأيها وكل ما أدلى به من رأى فهو قاطع .

خدمات السوق :

لا تقتصر خدمات السوق على تصريف خضر الأعضاء بل هناك خدمات أخرى جلية تسديها لهم ، منها :

١ — أنها تقرضهم المال اللازم للاستعانة به على تحضير الأرض للزراعة أو لشراء الماشية وهذه القروض تعطى بدون فائدة وتسدد من قيمة الخضر الناتجة من الأرض عند توريدها للسوق .

٢ — وتقرضهم مبالغ أثناء توريد الخضر أكثر من حسابهم يستعينون بها على قضاء حاجات عاجلة وتسدد من ثمن الخضر الواردة .

٣ — وتتعهد السوق للمالك بالايجار اذا كان العضو مستأجرا وبذا يصبح العضو حرا في التصرف في محصوله ونقله . وتسدد السوق الايجار للمالك رأسا ويحاسب العضو من ثمن خضره .

٤ — وتمتد السوق الأعضاء بالتقاوى والبذور اللازمة والأسمدة والكبريت وهى بدورها يستوردها من الجمعية التى تنتقيها من أحسن الأصناف وأجودها وتخصم ثمنها من حساباتهم .

علاقة الجمعية التعاونية بسوقها :

سبق أن وضحنا أن للسوق رأس مال خاص وحسابات وإدارة منفصلة . فادارتها فى داخلها . أما إدارة الجمعية فلها مكتب خاص منفصل عن السوق . وللجمعية مخازن داخل السوق بها أصناف البذور والتقاوى والأسمدة والكبريت ويباشر العمل فى هذه المخازن كاتب الجمعية .

وتقوم الجمعية كذلك بدورها بالتوريد والاقتراض فبعض الأعضاء يطلبون طلباتهم من بزور وسنماد من الجمعية مباشرة بدون دخل للسوق فتصرف اليهم بعد اعتماد مجلس الادارة . والبعض يطلبون هذه الطلبات عن طريق السوق لوجود حسابات جارية لهم فيها . فتصرف لهم الجمعية طلباتهم بناء عن أمر يصدر من مدير السوق ويحسب الثمن على السوق وفي الوقت نفسه تدون مشتريات العضو في دفاتر الجمعية لضبط حساب العائد ، هذا اذا كانت المشتريات بالأجل أما اذا كانت بالنقد فتؤخذ رأساً من المخازن بدون تقديم طلب .

أما عملية الاقتراض فتتولاها السوق ولذلك فهي لاتدخل في حسابات الجمعية . وتخصم هذه القروض من أثمان الخضرة التي يوردها المزارعون المدينون .

والأعضاء الذين يطلبون قروضاً من الجمعية يقدمون طلبات بها لمجلس الإدارة . وتصرف لهم في حالة الاعتماد لمدة لا تزيد عن سنة .

وعند ما يستحق دين للجمعية على عضو من الأعضاء الذين لهم حساب جار بالسوق تحول الجمعية هذا الدين على السوق لتحصيله من العضو من ثمن خضره الواردة للسوق ثم يورد المبلغ المتحصل (الدين) للجمعية .

والسوق هي فرع من الجمعية وليست لها شخصية معنوية قائمة بذاتها وكل قضاياها ومطبوعاتها واجراءاتها تعمل باسمها .

ونذكر هنا بياناً احصائياً عن أعمال السوق والجمعية من عهد نشأتها إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ والميزانية العمومية لكل منها في التاريخ المذكور :

الميزانية العمومية

لسوق الخضر التابع للجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية

في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

المطلوبات		الموجودات	
	مليم جنيهه		مليم جنيهه
مخصص السوق	٧٠٠ —	الصندوق	١٨٣ ٤١٠
الجمعية (عمولة)	٢٧٣ ٠٩٠	المشترون (خضرية)	١٩٥٨ ٨٦٥
الجمعية (أسمدة وبذور)	٢٠٣ ٣٦٠	المزارعون	٢٤١١ ٤٠٥
الجمعية (تحصيل الجمعية)	٥٢٥ ٠٧٥	مصاريف مقدمة	٣١ ٦٣٠
أمانات	٤١ ١٦٥	مسحوبات مديري السوق	٧٨٧ ٥٠٠
مطلوبات متنوعة	٦٥ ٣٢٥	مرتبات مقدمة	١٩ ٣٧٥
تأمين مشتريين	٨ ٢٤٥	عهد تحت التحصيل	١٥ ٥٨٠
مليم جنيهه		أثاث	٢٠ —
احتياطي عادي	١٠٠٠ —	سيارة ركوب	٤٠ —
احتياطي الديون	١٠٠٠ —		
المشكوك فيها	٢٠٠٠		
صافي الربح :			
مليم جنيهه			
مرحل من العام الماضي	٣٥٤ ٤٤٢		
ربح العام	١٢٩٧ ٠٦٣		
	١٦٥١ ٥٠٥		
	٥٤٦٧ ٧٦٥		٥٤٦٧ ٧٦٥

بيانات إضافية عن السوق في سنة ١٩٣٣

المبيعات	عمولة ٨٪	عمولة البوابة	القروض على الخضار	تفقات السوق	أرباح السوق	نصيب الجمعية في الأرباح	نصيب المديرين في الأرباح	عدد العمالة من الزراع
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٣٨٣٥٠	٣٠٦٨	١٩٥	١٢٠٠٠	١٥٠٩	١٦٨١	٣٨٣	١٢٩٧	٥٠٠٠

بيان عن الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية

منذ تأسيسها الى نهاية سنة ١٩٣٣

السنة	إجمالي	رأس المال	مشتريات	مبيعات	احتياطي قانوني	صافي الربح
	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه
١٩٢٩	٢٩٧	—	٧٢٠	٤٨٢ ٦٦٠	٤٩٧ ٨١٠	٧٠ ٣٠٧
١٩٣٠	٦٦٩	٥٠٠	٩٢٩ ٩١٢	٩٢٩ ٩٨١	٩٧٠ ٩٨١	٣١٣ ٨٩٢
١٩٣١	٧٢٠	—	١٧٠٧	٢٠٧٣ ٩١٥	٢٠٩١ ٨٥٠	٤٥٧ ٠٢٧
١٩٣٢	٧٢٠	٥٠٠	١٧١٥	١٧٤٤ ١٣٥	١٨٠٧ ٠٣٦	٤٥٥ ٤٢٧
١٩٣٣	٧٣١	٥٠٠	١٧٩٦	١٥٦٤ ٣٩١	١٨٨٣ ٢٧٢	٤٦٨ ٠٥٦

الفصل الحادى والعشرون

التعليم والتعاون

التعليم :

التعليم وغرضه توسيع مدارك الانسان وتنمية شخصيته وتقويم خلقه لتمكينه من اظهار مواهبه وتبهيء كفاياته للتصرف في أموره الفردية والجماعية بما ينتهى به وقومه إلى عيشة زاقية ماديا وأديبا ، والتعاون وغرضه توحيد قوى الأهالى الحسية والمعنوية وتنظيم جهودهم على أساس تبادل المنفعة بين الفرد والمجموع بما يحسن من حالتهم المادية ويرفع من مستواهم الاجتماعى ، هما أمران متلازمان وكلاهما متمم ومساعد للآخر ، الأول بأسلوبه النظرى والثانى بأسلوبه العملى ، وليس هناك فيما نعلم عاملان من عوامل التقدم والرقى يجب أن يسيرا جنبا الى جنب حتى فى أقل الأمم مدنية كالتعليم والتعاون . وأنها لحة واهية أن يقال إن هذا الشعب أو ذاك ليس على درجة كافية من التعليم تؤهله لاستيعاب نظم التعاون وتطبيقها على حياته . وهذه الحة بنفسها هى التى ووجهت بها مصر أيام كرومر عندما أريد عدم ادخال التعاون فى البلاد مما دعا أحد زعماء التعاون المخلصين ذوى الشهرة العالمية وهو هنرى وولف أن يقول قوله المشهور ” اذا لم يكن المصريون مستعدين للتعاون فهم ليسوا بمستعدين لأى شىء آخر “ ولما كان أول شىء يفكر فيه للنهوض بأمة هو التعليم فالمصريون فى نظر ذلك الزعيم التعاونى اذا لم يكونوا مستعدين للتعاون فهم ليسوا مستعدين للتعليم كذلك . غير أن التعليم أدخل وبقى التعاون فى خارج البلاد . ولكن أى نوع من التعليم ذلك الذى أدخل ؟ لقد أدخل التعليم على مذهب أقل ما يقال فيه أنه لا يمتشى مع ما كان ينتظر لرأى الحكومة لم تكف يدها عن ادخال التعاون فى البلاد . و بقيت الحال كذلك إلى أن قام عمر لطفى

ونادى بالتعاون ونجح في نشر الدعوة اليه وقامت الجمعيات التعاونية . ثم تغيرت الأحوال وجاءت سنة ١٩٢٣ بالحياة الدستورية وجاءت معها فكرة مناصرة الحكومة للتعاون فنشط كما نشط التعليم وسارا جنبا الى جنب يأخذ كل منهما بيد الآخر . فجمعيات التعاون تعود الأهلى النظام وتدر بهم على التخلق بالخلق الكريم وتربهم التربية المدنية الصحيحة وتطلب منهم القيام بالواجب مع المطالبة بالحق ، والاعتماد على النفس مع التضامن فى العمل . أما التعليم فقد ساعد على نشر التعاون اذ أخذت مدارس الزراعة العليا والمتوسطة وكذلك التجارة العليا وكلية الحقوق والمدارس الأولية تدرس النظام التعاونى دراسة مفصلة مما مهد الطريق لمن يتولون تسيير الجمعيات التعاونية والاشراف عليها من موظفين وأهالى ؛ هذا فضلا عما فى نشر التعليم العام فى ذاته من إنارة للأذهان وتمكين للناس من الاطلاع على ما ينشر عن التعاون وتفهمه والاشتراك فى حركته اشتراكا عن فهم وتقدير . كل هذا حصل فى مصر ولكن بقدر محدود لأن التقدم فى التعليم أو التعاون لم يكن بالتقدم الذى تنشده البلاد أو ترجوه ، وذلك لأسباب لا محل لذكرها هنا .

أما فى أوروبا فقد كانت هناك رابطة قوية بين التعاون والتعليم ، ساعد على توثيق عراها كون كل منهما فى ذاته على جانب كبير من التقدم بعكس الحالة عندنا حيث ضعفت الرابطة لضعف فى كل منهما . ولقد كان للتعليم فى أوروبا فضل كبير فى تدعيم الحركة التعاونية كما كان للتعاون فضل كبير فى تطبيق النظريات العلمية والأصول الأخلاقية والمبادئ الديمقراطية فى مختلف شؤون الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية . فمما الجمعيات التعاونية الا ميدان معاملة "والدين المعاملة" . اذ الدين الصحيح فى الواقع ماهو الا خلاصة التعليم الدينى والسموى . والحقيقة أن التعليم العام اذا صح كان من شأنه أن يعد الفرد للتأزر فى العمل مع مواطنيه عن معرفة وإدراك فيما يعود عليهم جميعا بالخير والسعادة مع أداء كل لما عليه وتمسكه

بما له والتزامه الحق والنزاهة والانصاف في مختلف معاملاته . ونضرب لذلك مثلاً من هذا التعليم العام مفصلاً تفصيلاً يمكن القارئ من الوقوف على كل كبيرة أو صغيرة مما نرى إليه في هذا الموضوع . هذا المثل هو "مدارس الشعب في الدانيمارك" (١) .

مدارس الشعب في الدانيمارك :

تقع الدانيمارك في شمال أوروبا ولا تزيد مساحتها الآن على ١٧,٠٠٠ ميل مربع ولا يزيد عدد سكانها على ٣,٥٠٠,٠٠٠ نسمة (٢) وقد كان لها قبل الحروب النابوليونية شأن عظيم في توجيه سياسة أوروبا وكلمة مسموعة لدى دولها . وذلك نظراً إلى أهمية موقعها الجغرافي بين البحار ولما كانت عليه جيوشها وأساطيلها من قوة . فكان من جراء ذلك أن أصبح ما حولها من الدول العظيمة كألمانيا وإنجلترا وفرنسا يخشى بأسها ويخطب ودها ثم انقلب الحال في النصف الأول من القرن التاسع عشر وأصبحت الدانيمارك مملكة صغيرة لا حول لها ولا قوة وكان ذلك نتيجة لتحالفها مع نابليون واشتراكها معه في حروبه . فكان سقوط نابليون سقوطاً للدانيمارك معه . وقد أصابها في ذلك العهد ما يصيب الأمم المنهزمة في الحروب من سلخ أراضيها وانقاص من عدد سكانها وتخطيم لتجارتها وتدمير لقواتها الحربية والبحرية وتحميلها ديوناً لا قبل لها بتسديدها . ولم تقف المصائب عند هذا الحد بل طمع حيرانها الألمان في البقية الباقية من أراضيها الحصبة وانهزوا

(١) Folk High Schools of Denmark

(٢) مساحة الأراضي المزروعة في القطر المصري تبلغ حوالى ١٢,٥٣٠ ميلاً مربعاً وعدد سكانها

١٤,٢٢٠,٠٠٠ نسمة .

فرصة أحوالها السيئة واستولوا في سنة ١٨٦٤ ، بعد حرب لم تدم طويلا على مقاطعتي شلنبرغ وهلشتين* الواقعتين بين الدولتين .

ولم تقتصر متاعب الدانمارك على ما أصابها في علاقاتها الخارجية بل كانت أمور البلاد الداخلية من سياسية واقتصادية في اضطراب مستمر من جراء سوء نظام الحكم المطبق وما يتبعه من استبداد الطبقة العليا بطبقات الشعب في أمورهم المعاشية وفي شؤونهم القومية ، فكان النزاع قائما أبدا بين الملك والطبقة الحاكمة من ناحية وبين الشعب في الريف والحضر من ناحية أخرى حول أيهما يكون مصدر السلطات والأحق بالثروة .

ومما زاد الحال سوءا أن كسدت تجارة الغلال في البلاد كسادا لم تعهده الدانمارك من قبل وأصبح محصولها الرئيسي وهو القمح لا يأتي بربح نتيجة لانتاجه في أمريكا الشمالية والجنوبية على نطاق واسع لا يمكن معه أن تنافس الدانمارك ، وهي المملكة القديمة الصغيرة ، تلك المناطق البكر المترامية الأطراف .

وفي نفس الوقت وسّعت روسيا مساحتها المنزرعة غلة توسيعا كبيرا وضاعفت ألمانيا الضرائب على ما يدخل بلادها من حاصلات أجنبية وقد كانت هذه البلاد أحسن سوق لحاصلات الدانمارك الزراعية .

وكان الطبيعة أرادت أن تشارك قسوة القدر في انزال أشد البلاء بالبلاد فسلطت عليها من الشرق والغرق والأوبئة ما أنهك قواها وضاعف بلواها .

تراكتت كل هذه النكبات على رأس الدانمارك المسكينة حتى كانت في سنة ١٨٧٠ في أضعف حالة وصلت إليها نفسية الأهالي وفي أخطر ما آلت إليه حالة البلاد السياسية والاقتصادية .

نظر الشعب الدانماركى حوله وهو ذاهل من شدة ما أصابه من بلوى فى شؤونه المادية والمعنوية يتلمس الأسباب التى قد تنشله من هذا الانحطاط الذى وقع فيه دون أن يجد معينا . وقد كان أكبر مشجع له على الاعتماد على نفسه ما رآه من قيام المدينة الأمريكية على أكثاف المهاجرين من أوروبا وما كان هؤلاء يوما من الحكام ولا من الثروة فشد ذلك من أزرهم وشجذ من عزيمتهم فاتخذوا لأنفسهم هذا الشعار ” فقدنا كل شئ وكسبنا أنفسنا “ .

كان هذا حقا بدء النهوض والشروع فى العمل على تعمیر البلاد والقلوب . وهل فى بلاد زراعية كالدانمارك تعمر البلاد بغير ترقية الزراعة الى أقصى مدى ؟ وهل تعمر القلوب بغير التعليم الصحيح والتهديب ؟ هذان هما الاتجاهان اللذان اتجه اليهما الشعب الدانماركى ليحقق آماله بنفسه فى أن يكون السيد فى بلاده .

وكان من أثر المصائب التى حلت بهذه البلاد فقضت على الكبير والصغير أن اتصلت الطبقات بعضها ببعض ومهد الطريق للعناصر الشعبية لتسلم قيادة الأمة بعد أن ساد الشعور بأن فى ذلك سبيل الخلاص وبدأ الشعب يحس بسرّيان الروح الديمقراطية فيه ويشعر بالحياة والقوة فأخذ يعمل على تحويل نظام الحكم من النظام المطلق الى الشورى . وسرعان ما حل البرلمان مكانه من الأمة ومثل الشعب فيه خير تمثيل فتولى خيار الناس أمور البلاد وانتظمت الحال وعرف كل حدوده فانصرف الى القيام بمهمته فى الحياة الفردية والجماعية . وبذلك اطمأن الجميع على أرزاقهم وعلى بلادهم وأخذت الأمة سبيلها إلى التقدم .

وكان فى مقدمة ما عنى به البرلمان التخلص من كبار ملاك الأراضى باعتبارهم فئة قليلة من الناس تستغل الأغلبية وتستأثر بثروة البلاد وكانت أول خطوة فى هذا السبيل أن صدر فى سنة ١٨٧٥ قانون بإنشاء بنوك للتسليف مؤلتها الحكومة وكان الغرض منها مساعدة الزراع على شراء أراض لهم . وزيادة على ذلك منحت

الحكومة جوائز لصغار الملاك الذين أظهروا تفوقا في فلاحه أراضيهم وخصتهم بمزايا تمكنهم من رفع مستوى تعليمهم وزيارة مختلف المزارع الجيدة . ومن ثم أخذت حركة تحول المستأجر الى مالك في الانتشار والازدياد الى درجة بدأت معها المزارع الكبيرة في الشكوى من قلة الأيدي العاملة في أراضيها ومن ارتفاع أجورها من جراء ذلك . ثم لم يجد القوم بدا في النهاية من تقسيم هذه المزارع الواسعة الى قطع صغيرة لبيعها لصغار الزراع وأعقبت ذلك القانون عدة قوانين في سنين مختلفة دخلت البلاد بمقتضاها في حركة واسعة النطاق لتوزيع الأراضي على الزراع . وفي نفس الوقت خصصت الحكومة ملايين الجنيهات لتحقيق هذه الغاية .

أما الشروط التي يجب توافرها في الزارع للحصول على قرض يستعين به على شراء مزرعة له فأهمها أن يكون قد اشتغل بالفلاحة كمستأجر أو كأجير مدة لا تقل عن أربع سنوات على أن يقدم ضمانا بحسن خلقه من اثنين من حسنى السمعة وأن يكون لديه من المال ما يكفي لدفع عشر ثمن الأرض التي يريد شراءها وزيادة على ذلك ما يكفي للانفاق على المزرعة . فاذا اقتنعت الهيئة الموكل اليها أمر النظر في هذه الطلبات بتوافر الشروط الموضوعة صرفت الحكومة له التسعة الأعشار الباقية من ثمن الأرض .

أما ثمن أمثال هذه المزارع بما يلزمها من عدد ومواشى فقد جعلت الحكومة حده الأعلى ٦٤٠ جنيها كما فرضت ألا تقل مساحتها عن خمسة أفدنة . وأما سعر الفائدة على ما تقدم من هذه الأموال فلا يزيد على ٤٪ . وقد راعت الحكومة في طريقة التسديد مصاحبة الفلاح الى أبعد مدى فأعفى من دفع أى شئ غير الفائدة في الخمس سنين الأولى وبعد ذلك يبدأ في تسديد المبلغ على سنوات عديدة . وبهذه الطريقة بلغ متوسط ما تقرضه الحكومة في السنة لصغار الزراع

٢٧٠,٠٠٠ جنيه وبذلك زاد عدد المزارع الصغيرة زيادة عظيمة وبالتالى قل عدد المستأجرين .

وقد زادت الحكومة وسائل التسهيل للحصول على مثل هذه المزارع زيادة عظيمة منذ الحرب العظمى عندما علت قيمة الأراضى وفى نفس الوقت وقفت حركة المهاجرة الى أمريكا بعد أن كان متوسط عدد المهاجرين كل سنة نحو سبعة آلاف فتمكن الكثيرون من شراء مزارع عادت عليهم برزق كاف وعلى البلاد بخير وفير . وقد أصدرت الحكومة قوانين تسهل على أصحاب المزارع الكبيرة تقسيم أراضيهم وبيعها مزارع صغيرة يأخذون أثمانها من خزينة الدولة وتؤجرها الحكومة لصغار الزراع ايجارات طويلة الأمد تكاد تجعلها فى حيز الملكية . وقد وصلت تسهيلات الحكومة الى حد أن أى رجل له حق التصويت فى الانتخابات يرغب فى احدى هذه المزارع الصغيرة ويقدم شهادة من المجلس المحلى بحسن سيره وجده فى العمل ، يمكنه أن يحصل عليها وكل ما يطلب منه أن يدفعه للحكومة هو مبلغ نسبي قليل وبذلك تؤجر له المزرعة ايجارة طويلة الأجل يعاد تقديرها من حين الى آخر وتمكين هؤلاء المستأجرين من اصلاح مزارعهم تقدم لهم الحكومة قروضا بشروط هينة ويمكنهم الحصول على مبالغ تصل الى $\frac{1}{4}$ من قيمة هذه الاصلاحات وهم يتمتعون بأغلب ما يتمتع به الملاك فلهم أن يتركوا مزارعهم لأولادهم من بعدهم كما لهم حق بيعها فى حياتهم على أن تكون الأولوية فى شرائها للحكومة وبالتمن الذى قدرته لها فى أول الأمر مع ردها قيمة كل اصلاح قام به المزارع . وبهذه الطريقة تقسم الحكومة مزارع واسعة تملكها ومثلها للاشراف القدماء تبلغ مساحتها ٢٠٠,٠٠٠ فدان توزعها على آلاف الأسر يقيمون عليها مزارع صغيرة .

كل هذا من شأنه أن أصبحت حياة الدانمارك الاقتصادية الحديثة قائمة على أساس أن الزراع يكونون ملاكا لمزارعهم وقد أصبح اليوم أكثر من ٩٠٪ من

زراع الدانمارك يملكون مايزرعون من الأراضى و ينتظر أن يصبح الباقون ملا كما قبل مضى وقت طويل وأن تكون أغلب المزارع صغيرة يبلغ متوسط مساحة كل منها ٢٥ فداناً فلا هى من الكبر ولا من الصغر بحيث يصعب تدبيرها تدبيراً اقتصادياً .

والمعروف من قديم الزمن أن كيفية حيازة الأراضى فى الأمم هى القالب الذى تصب فيه مدنية هذه الأمم وتنطبع بطابعه . لهذا كانت ملكية الأراضى فى الدانمارك بالشكل الذى يبناه مصحوبة بالديمقراطية الحقة وما تتضمنه من الشورى فى نظام الحكم وحرية الرأى وسمو المبادئ وعلو الآمال . ومن الطبيعى فى بلاد زراعية كالدانمارك أن يكون الزراع وهم أغلبية الأهالى عماد هذه الديمقراطية فهم الذين قضوا على الأرستقراطية وأصبحوا بعد جهد طويل أصحاب النفوذ فى البرلمان فعدلوا فى النظم الدستورية بما يتفق والروح الديمقراطية وأصدروا التشريع اللازم لمصلحة البلاد فى نواحيها المختلفة . وقضارى القول أنهم نظموا صفوفهم وكونوا لهم حزباً وتسلموا زمام الحكم ثم قاموا بكل ما من شأنه رفع مستوى البلاد لأن البلاد بلادهم ومصالحها ومصالحتهم .

وكما أن الملكية محبتها الديمقراطية كذلك صحبها التعاون والتعليم لأن من مصلحة المالك أن يتعاون مع من جاوره ليزيد دخله ويحسن أرضه وهو مطمئن الى أنها باقية ملك يده وأن الفائدة عائدة عليه ، على نقيض حال المستأجر فانه يخشى عدم الاستقرار كما أنه يخشى زيادة سعر الايجار اذا زادت غلة الأرض . أما التعليم فيهم المالك لأنه السيد فى مزرعته وكل تقدم فى معلوماته ومعلومات أبنائه عائد عليه بالفائدة مادياً وأدبياً على عكس المستأجر فانه اذا حسنت حالته المعيشية وحال أسرته وارتقت حياتهم الاجتماعية خشى زيادة ايجار الأرض التى يفاقمها ، هذا فضلاً عن أن صاحب الملك يعمل عادة على ابقاء المستأجر فى جهالته كيما يتصرف فى شؤونه بما يتفق ومصالحته الشخصية .

هكذا عملت العوامل الأربعة المذكورة — الملكية والديموقراطية والتعاون والتعليم — لمصلحة المزارعين من نواحي مختلفة وارتبطت فيما بينها بتفاعل مستمر فساعد كل منها الآخر على تحقيق غرض واحد هو النهوض بالأمة الى المستوى الأسنى .

التعاون :

ذكرنا قبلا أن الاتجاهين اللذين اتجهت اليهما الدانمارك في بدء نهضتها الحديثة هما ترقية الزراعة والنهوض بالتعليم . ففي ميدان الزراعة عمل الزراع بدون تلكؤ على تغيير نظام زراعتهم فأبدلوها ” بالكثيفة ” * بعد أن كانت ” خفيفة ” وذلك لأن انتاج القمح لم يعد مربحا في حين أن انتاج الألبان واللحوم يعود على صاحبه بكسب وفير ولذلك فإنه لم يمض وقت طويل حتى وصل القوم بعزمهم وجدهم الى انتشار زراعتهم مما وقعت فيه وانقاذ تجارتها مما هوت اليه وكان عملهم على أساس عملي ففي فروع الزراعة الجديدة التي اشتغلوا بها وصلوا بعنايتهم بدقائق الأمور الى تحسينها وفي نفس الوقت نظموا تصريف حاصلاتهم ومتجاتهم تنظيما جعلهم ينتفعون بها دون الوسطاء . ولقد كان لهذه الخطة المزدوجة — تحسين الزراعة وتنظيم تجارتها — فضل كبير في نجاحهم . ذلك لأن تحسين نوع المنتجات يساعد كثيرا على كسب الأسواق الداخلية

* الزراعة الكثيفة المسماة ” Intensive farming ” هي التي يستخدم فيها العمال بكثرة في فلاحة الأرض وحصدها ولا يرضن عليها صاحبها بما يصرفه بسخاء في استغلالها استغلالا كبيرا مع المحافظة على خصها ومواصلة تحسينها بخلاف الطرق العملية . مثل هذه الزراعة التي يكون فيها العمل والمال والمعرفة متوافرة تنتج فيها المساحات الصغيرة أرباحا وفيرة كما هو الحال في بساتين الفاكهة وحدائق الخضروات ومزارع انتاج الألبان بعكس الحال في الزراعة الخفيفة المسماة ” Extensive farming ” التي يكون فيها المال شحيحا والأيدى العاملة قليلة والطرق الحديثة في فلاحة الأراضي وتربية المواشى والانفعال بالعدد والآلات غير متوفرة .

والخارجية كما أن في سهولة التصريف تشجيعا عظيما ليس فقط على المضى في ذلك التحسين بل وعلى مضاعفة الجهود فيه . ولقد كان لحركة التصدير الى الأسواق الأجنبية خصوصا في إنجلترا وألمانيا حظ وافر ، اذ كان الاقبال فيها عظيما على المنتجات الدانيماركية من زبد ولحوم وبيض وما الى ذلك مما أكسب الدانيمارك كل سنة ملايين الجنيهات دخلت في جيوب المزارعين عموما .

ولا يظن أحد أن هذه المكاسب المادية العظيمة هي كل ما يرمى اليه الدانيماركيون أو أنها غاية في ذاتها، انما هم ينظرون الى هذه الثروة نظرة حكيمة فهم يعتبرونها وسيلة لرفع مستوى حياتهم ويصرفونها في الأبواب المحققة لهذا الغرض . وهكذا كان لتوزيع الثروة في تلك البلاد توزيعا متناسبا بين الأهالي من ناحية وصرفها في الأبواب التي تعود عليهم بالرقى الاجتماعى من ناحية أخرى، كل الفضل في جعلها في مقدمة دول أوروبا بل ودول العالم أجمع في رفع مستوى الحياة .

ولقد كان التقدم العظيم في زراعة الدانيمارك الحديثة في جميع نواحيها على يد التعاون ، فقد نظم كل فروع الزراعة واحدا بعد الآخر وصارت البلاد في حالة رخاء أصبحت بها هذه " الدولة التعاونية " * كما يسمونها موضع إعجاب وتقدير من يهمهم شؤون التعاون، فيها يؤدي المزارعون بأنفسهم جميع الأعمال التي يقوم بها أصحاب رءوس الأموال عادة في البلاد الأخرى فيصنعون زبدهم وجبنهم ويشتررون حاجاتهم الزراعية والمنزلية كما أنهم يصرفون حاصلاتهم ومتجاتهم الزراعية بأنفسهم داخل البلاد وخارجها . وهم الذين يتولون الأعمال المصرفية الخاصة بهم ويؤمنون على زراعتهم وماشيتهم . كما أنهم يقومون بالأمور المتصلة بتربية المواشى والنباتات الممتازة اللازمة لهم والا كثار منها لتعميمها رجاء رفع مستوى نوعها .

وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها ما يزيد على أربع آلاف جمعية تضم في عضويتها ما يقرب من مليون ونصف مليون نسمة وقدر مجموع معاملاتها معهم بما يزيد على مائة وخمسة عشر مليون جنيه انجليزي وذلك طبقا لاحصاء سنة ١٩٣٠

ويرجع الفضل الأكبر في نشر التعاون على هذه الصورة الى ما اتصف به الزراع من حميد الأخلاق وحسن المعرفة التي غرسها في نفوسهم وأدخلها في أذهانهم نظام التعليم الزراعي في البلاد وعماد هذا النظام هو ما يسمى "بمدارس أو كتايب الشعب".

هذه الكتايب هي هيئات شعبية بالمعنى الصحيح لا تتدخل الحكومة في نظامها ولا في ادارتها ولو أنها تعينها ماليا . والغرض منها تعليم فتيان القرى وفتياتها تعليما زراعيا عمليا بعد اتمامهم دراستهم الأولية وبدئهم العمل في المزارع . هذا التعليم يقرب من أفهامهم العلوم العصرية والأنظمة الحديثة ويساعدهم على الانتفاع بها بطريقة عملية كما أنه يوسع معلوماتهم ويهذب نفوسهم ويقوم أخلاقهم ويحببهم في الحياة الريفية .

هذه الطريقة في التعليم والتي ستتكمّل عنها باسهاب فيما بعد قد مهدت الطريق للتعاون وجعلت الفلاحين على أتم الاستعداد للأخذ بمبادئه والعمل بتعاليمه . وإذا علمنا أن هؤلاء هم أنفسهم الذين سيكونون جمعيات التعاون في القرى ويشتركون في تمويلها وفي ادارة شؤونها ، لما كان هناك محل للدهشة لما وصلت اليه بلاد الدانيمارك من التقدم في ميدان التعاون الزراعي ، ذلك التقدم الذي جعلها بحق حاملة لواء الزعامة فيه .

بينما كانت الحكومة الدانيماركية تساعد الزراع من الناحيتين التشريعية والتمويلية كانوا هم أنفسهم يعملون على شراء مزارع لهم ويتعاون بعضهم مع البعض تعاوناً

يقوى مركزهم في الانتاج والتعامل بيعا وشراء وكذلك في الاقتراض . فانتشرت الجمعيات التعاونية من محلية ومركزية انتشارا عظيما وتعددت أنواعها تعددا يتفق وحاجات المزارعين . فمنها ما هو خاص بالاقتراض ومنها ما هو خاص بتصريف الألبان ومشتاتها وبتوريد البزور والأسمدة والعلف والآلات الزراعية وجمع البيض وتصديره وبذبح المواشى وتحضير لحومها للأسواق وما إلى ذلك .

ومما هو جدير بالذكر أن من هذه الجمعيات نوعا فريدا في بابه اسمه "جمعيات اقتصاديات الأراضي" لها اليد الطولى في رفع مستوى الزراعة وإبلاغها إلى ما هي عليه من الرقى . هذه الجمعيات تتناول أعمالها جميع فروع الزراعة ومهمتها الرد على الاستشارات الفنية اللازمة للأعضاء نظير اشتراك سنوى قدره نصف جنيه . وتخدم كل من هذه الجمعيات مديرية ولها ممثلون في نواحيها المختلفة . وهى مستقلة في جميع شؤونها إلا أن الحكومة تعينها ماليا بدفع نصف مرتبات المستشارين الفنيين من موظفيها .

أما خدماتها الرئيسية التى تقدمها إلى الأعضاء فتتأخص فيما يأتى :

١ — تقديم النصيح عند الطلب فى كل ما يتعلق بشؤون فلاحه الأرضى وتربية المواشى وإدارة العمل .

٢ — اجراء الاختبارات الفنية خصوصا فيما هو متعلق بالأبقار والألبان فى المزارع نفسها .

٣ — تحليل عينات تربة الأرض لمعرفة خصائصها ووسائل تحسينها .

٤ — إلقاء محاضرات فى القرى فى الموضوعات الزراعية بناء على طلب من بعض الأعضاء المحليين .

وقد كان لهذه الجمعيات فضل كبير فى اشراك أهل العلم فى رفع مستوى الزراعة فى البلاد اشراكا كان له أثر كبير فى حياتها الزراعية والاقتصادية . كما أنه كان

لا انتفاع الأهالى بخدمات هؤلاء الفنيين سواء أكانوا اختصاصيين فى الألبان أو فى المواشى أو فى الدجاج أو فى الفاكهة أو فى العدد والآلات أو فى إمساك الدفاتر وإدارة المزارع وغير ذلك أثر كبير . ولذلك كان تقدير الحكومة لعلهم ونفعهم أكبر مشجع لهم على القيام بأعمالهم قیاما أدى بالبلاذ إلى ما هى علیه الآن من التقدّم والرقى .

ويتسع بنا المقال إذا نحن خضنا فى ميدان التعاون الواسع النطاق وفضلنا أنواع الجمعيات وأنظمتها فليس هذا مكان التبسط فيه . وحسبنا هنا أن نذكر شيئا عن الفوائد التى جنتها البلاد من وراء انتشار هذا النظام .

تعتبر الحركة التعاونية فى الدانيمارك قوة التماسك فى ديموقراطية هذه البلاد فقد قربت الزراع وربطتهم بعضهم ببعض فى ميادين نشاطهم المختلفة بجمعياتها ومصانعها واجتماعاتها المحلية والمركزية وصحفها كل هذه جمعت شمل الزراع وأرشدتهم إلى طرق الزراعة الحديثة وأساليب التجارة العصرية . وبذلك وجهتهم إلى الطريق السوى المؤدى الى العمران . هذا فضلا عن إشعار الزراع بقوتهم بصفتهم الفئة الغالبة فى الشعب مما أكسبهم المركز السياسى الذى يشغلونه فى البلاد . كما أن التعاون قد قلل من نفقات الانتاج وقضى على "الرأسمالية" وعلى الآخذين بها فى البلاد . وصفوة القول ان التعاون غير شكل النظام الاقتصادى والاجتماعى فيها .

وتتلخص المزايا التى جنتها البلاد من التعاون فيما يأتى :

المزايا الاقتصادية :

أولا — تمكن صغار الزراع الذين لا يملك الواحد منهم من الأفدنة ما يزيد على عدد أصابع اليدين من التمتع بما يتمتع به كبار الزراع من الامتيازات فى البيع والشراء . وكان ذلك عن طريق التعاون .

ثانيا — قيام الزراعة بأعمالهم التجارية والصناعية مشتركين في كتلة واحدة يتمكنون معها من استخدام الأموال والكفايات اللازمة مع الاستفادة من كل ما يدر عليهم هذا النظام من الأرباح التي يستولى عليها عادة الوسطاء والمضاربون.

ثالثا — يرتاح الزراع من المشاغل وتدير الأموال التي تتطلبها مهمة تصريف حاصلاتهم بأنفسهم وينصرفون إلى اتقان زراعتهم بما يحسن نوع حاصلاتهم ويزيد غلة مزارعهم .

رابعا — كان للتعاون فضل كبير في ترقية الزراعة عن طريق حضور الزراع اجتماعات جمعياتهم واشتراكهم فيما يدور من الأبحاث فيها واستفادتهم من الفنيين الذين لولا هذه الجمعيات لما عرفوهم ولا اتصلوا بهم . كل هذا كان من شأنه تحسين الحاصلات والمواشى .

المزايا الخلقية :

إن عضو التعاون لا بد أن تتغير وجهة نظره في الحياة تدريجيا . فاشتركه في بناء صرح جمعيته يشعره بازدياد أهمية شخصه وكبر قيمة جهوده . هذا إلى ما في هذه المبادئ من القضاء على كثير من الأخلاق المعروفة عند الزراع عموما مثل الغيرة والحسد والأنانية وعدم الوثوق بالغير والتذمر من استغلال التجار والوسطاء . مثل هذه الأخلاق تصبح ولا داعي لوجودها ويحل محلها على مر الزمن شعور الفرد بأن المجموعة التي هو عضو فيها تخلص النصح له وتوجهه التوجيه الطيب وتمده بالمساعدة التي تجعله في مصاف كبار الزراع من حيث المقدرة على الاقتراض والانتفاع بما وصل اليه الانسان من العلوم الحديثة والأنظمة العصرية . كل هذا من شأنه تطمين نفس المزارع وبت مكارم الأخلاق فيها وتنمية روح التضامن فيه وكسبه عضوا عاملا لمصلحة المجموع يعرف ماله من حقوق حياله فيطالب بها وما عليه من واجبات نحوه فيؤديها .

المزايا الاجتماعية :

في الدانيمارك بل وفي غيرها من أنحاء العالم كانت الحركة التعاونية ولا تزال وسيلة فعالة لبث الثقة بالنفس في قلوب الفلاحين والعمال . فقد علمتهم أحسن أساليب الزراعة والصناعة والتجارة ومهدت لهم الطريق للاشتراك في نشاط بلادهم الاقتصادي ، الأمر الذي لم يكن ليحدث بين هذه الطبقة لولا التعاون ، اللهم إلا بالتدرج البطيء نظرا إلى أن أوقات فراغهم ومواردهم محدودة فضلا عن أنهم ينظرون إلى المسائل الاقتصادية كأنها فوق متناول طبقتهم . فلما حل التعاون بالبلاد وقضى على تقسيم الأمة إلى طبقات ورأى المتعاونون أن من بين صفوفهم ظهرت كفايات في مختلف شؤون الحياة تدير جمعيات تعاونية تبلغ حركة معاملاتها السنوية ملايين الجنيهات وتنظم البنوك والمصانع على أسس تعاونية بشكل واسع النطاق وتوجه الاجتماعات العامة التي يحضرها آلاف الناس توجيهها صحيحا بحكمتهم وبلاغتهم وغزير مادتهم وقوة حجتهم ، تشجعوا وقويت عزائمهم ووثقوا بأنفسهم . وقد يرجع السبب في أن الدانيمارك كانت أكثر دول أوروبا استفادة من هذه الناحية إلى كونها دولة صغيرة تتغلب الزراعة فيها على المرافق الأخرى فترى شعبها الآن يعتد بنفسه ويعتربها ويحسن قدرها ماديا وأدبيا أكثر من أى شعب آخر .

المزايا السياسية :

لا شك أن التعاون قد أدى خدمات عظيمة لتمكين الزراع من الوصول إلى ما هم عليه من قوة سياسية . إذ ساعد على إدخالهم ميدان السياسة وهياهم للتضامن في العمل فيه ووجد قواهم مما أدى إلى توليتهم شؤون البلاد . ذلك لأن الزراع لما شعروا بأن مصالحهم تقضى عليهم بأن يحافظوا على جمعياتهم التعاونية من هجمات أصحاب رؤوس الأموال من تجار ومالين قاموا يعملون يدا واحدة مستمدين

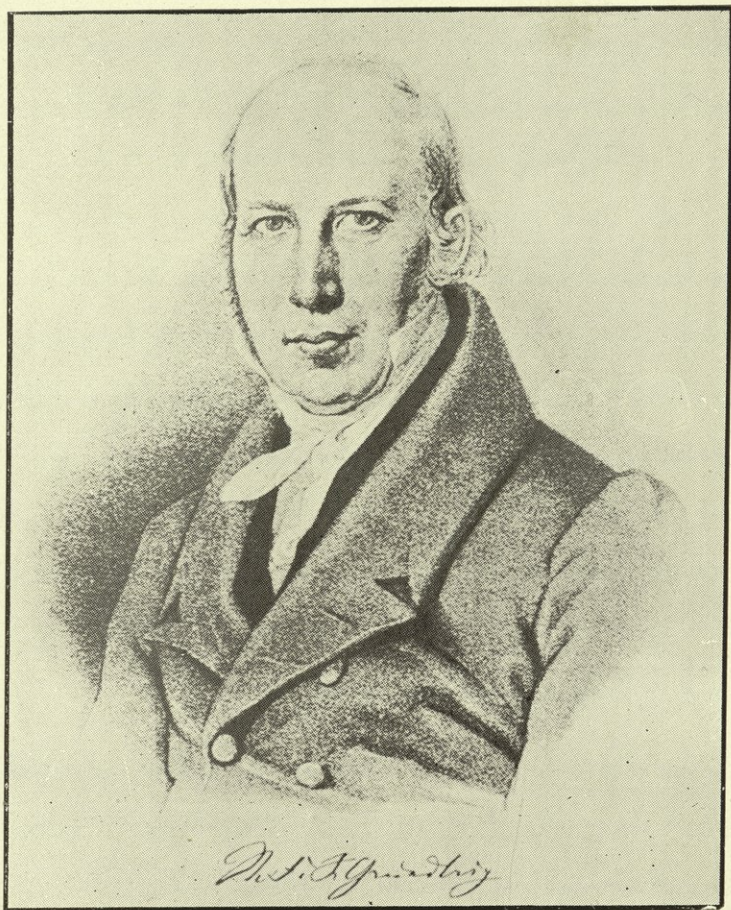
قواهم من تنظيم صفوفهم وتقوية نفوذهم حتى استولوا على زمام البلاد فخدموا الحركة التعاونية ووجهوا أنظمة السكك الحديدية والضرائب والتعليم وغير ذلك من شؤون البلاد إلى ما يتفق ومصالحهم الزراعية على أتمها . وهل في الدانيمارك مصالح قومية أكبر من المصالح الزراعية ؟ أو لم تكن هذه المصالح كلها قائمة على أسس تعاونية ؟

التعليم :

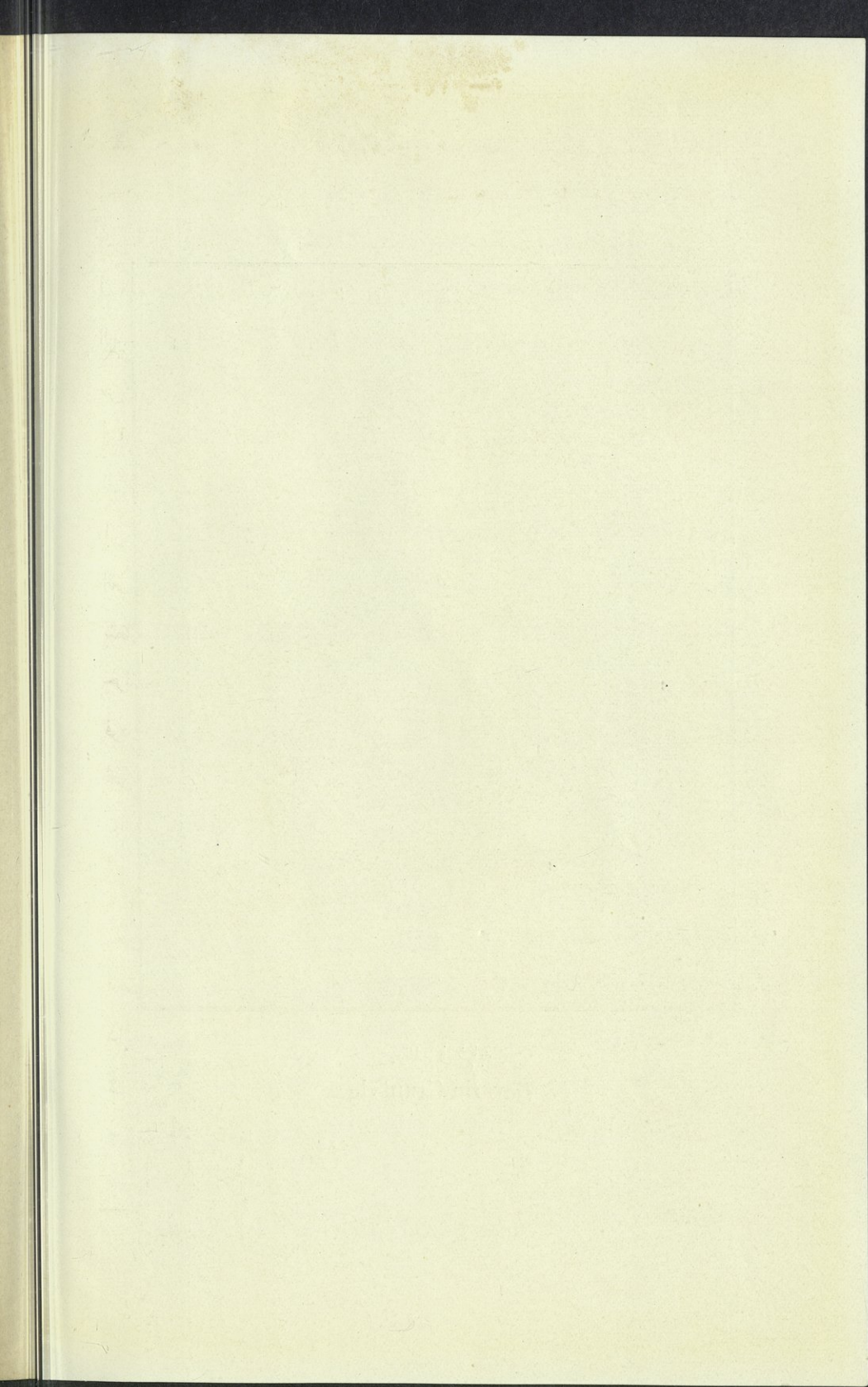
يتساءل الناس لماذا تقدمت هذه المملكة الصغيرة على سواها من دول أوروبا وحلت مشاكل كثيرة لا تزال تعانيها هذه الدول . أيرجع ذلك إلى فضائل كامنة في نفس العنصر الدانيمركي أم إلى مزايا خصت الطبيعة بها هذه البلاد ، أم يرجع إلى وحي نزل على سياسي كبير من رجالها اختط لأمته خطة لإسعادها لم يهتد إليها أحد من قبل واقفا جهوده على تحقيق ذلك فكانت نعمت الخطة ونعمت الجهود !!!

لا يرجع الفضل في نهضة الدانيمارك الحديثة ، التي أتينا عليها قبلا ، إلى هذا أو ذاك وإنما الفضل لكل الفضل للأهالي أنفسهم ، الذين لم يكونوا إلى عهد قريب أكثر تفوقا في مواهبهم ولا في معارفهم من غيرهم من أهالي دول أوروبا ثم ماعتموا أن استولوا على سياسة بلادهم بأنفسهم وماكوا زمام حركتها الاقتصادية من مالية وتجارية ، كما أنهم بجهودهم الموفقة المتواصلة أوجدوا ثقافة تناسب طبيعة بلادهم وحاجتهم القومية ؛ كل هذا حدث في مدى أقل من نصف قرن فكان حقا من الانقلابات الرائعة في التاريخ .

لو سئل أهل الدانيمرك عن السر في قيامهم هذه القومة المباركة لأجابوا على الفور أن السر هو في تعاليم رجل فذ من رجالاتهم اسمه ”سفرن جرنفنج“ ويعرف



جرونفج في شيا به
Severin Gruntvig



بالقس جرننفج * والحق يقال إنه لم يعرف بين رجال التربية والسياسة من أحدث تغييرا تاما فى حياة بلاده كما أحدث هذا الرجل المتواضع الذى نهض بقومه إلى مستوى من الثقافة تحسد عليه . قد يقال إن بعض رجال السياسة أحدثوا ، خصوصا فى العهد الأخير ، انقلابات عظيمة خرجت منها بلادهم إلى الصف الأول بين دول العالم المتمدنين ، غير أن هذه الانقلابات لم يمس عليها من الوقت ما يكفى للحكم عليها إذ العبرة بالتأثير البعيدة لا بما يدخل على نفسية أمة من مظاهر لبستها فى سنين قلائل تحت تأثير رجل قوى ، فقد تموت هذه الانقلابات بموته وإذا تراخت قبضته رجعت الأمور إلى ما كانت عليه إن لم يكن إلى أسوأ منها . أما ما أحدثه جرننفج من انقلاب فهو قائم على أساس وطيء من التربية والانتفاع حتى لقد أصبح كل دانيمركى متشبعا بآراء جرننفج مشرب القلب بتعاليمه مقبلا على مدارسه من تلقاء نفسه لا طوعا لسلطان إنسان ، فكأن كل دانيمركى جرننفج وهذا هو الأمر الذى أدى إلى قيام البلاد قومة واحدة وإلى معرفة كل فرد لحقوقه وواجباته حيال نفسه وحيال قومه ، واستمرت الحال على هذا إلى اليوم وما هى ذى البلاد بأسرها تحتفل احتفالا عظيما بذكرى ذلك الرجل العظيم بعد مرور ما لا يقل عن قرن ونصف على مولده .

صبغت تعاليم هذا الرجل حياة الدانيمارك السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصبغة خاصة فى مدى جيل تخرج أبناؤه فى "كتاتيب الشعب" التى أصبحت الظاهرة العظيمة فى نظام التعليم فى تلك البلاد . أما نشأته فكانت فى عائلة دانيماركية قديمة معروف عنها التدين والخلق الكريم مع رقة فى الحال وتواضع فى المظاهر ، وقد أخذ نصيبه من التعليم السائد فى عصره رغم حقنه عليه لأسباب سنأتى عليها بعد وقد ثار عليه فعلا وحمل عليه بحرية فى الرأى وإخلاص فى النية حتى أغضب الكثيرين .

وفي خلال السنوات الثلاث ١٨٢٩ - ١٨٣١ زار جرنفج إنجلترا عدة مرات في وقت كانت فيه البلاد تشهد صراعا بين الاستبداد والحرية أدى الى ثورات مسلحة قام بها الأهالي على الحكومة في مدن متعددة انتهت بانتصار الحرية فأدخلت اصلاحات كثيرة على النظام البرلماني جعلته كفيلا بتمثيل الشعب في البرلمان تمثيلا صحيحا. وأعقب ذلك عدة قوانين صدرت فخررت الشعب من قيود كان يشكو منها ، كل ذلك شهده جرنفج. ومما ترك أثرا عميقا في نفسه أن الانجليز كانوا يناضلون للاستعادة من الحرية مع أنهم كانوا يتمتعون بقسط منها أوفر بكثير مما كان يتمتع به الدانماركيون. كما أنهم كانوا يعلقون أهمية عظمى على تمام تحرير الشعب اذا قدر له العمل والنشاط والتقدم. ففكر جرنفج في كل هذا ولما أيقن أنه إن لم يححر الشعب الدانماركي مما كان يرسف فيه من قيود سياسية واقتصادية واجتماعية فلن تقوم له قائمة وعلى هذا أخذ يتدبر في كيفية الوصول الى ذلك واهتدى في النهاية الى نظامه المشهور لتعليم الشبان والشابات وتهذيبهم على أساس قومي ذلك التعليم الذي يوقظ في النفس حب الوطن واحترام العمل وتقدير المهنة مما يخرج العامل أو الزارع من بؤسه ويحرره من نحوله ويرفع من نفسه ويجعله رجلا شريفا مخلصا مجدا .

كان جرنفج أول من رفع صوته ضد نظام التعليم المتبع منذ سنين طويلة في الدانمارك والذي لم يكن ممتشيا مع حالة الأهالي لا في طريقة التدريس ولا في مواده فكانت لغة البلاد مهمة كل الاهمال وتاريخها ليس في الحسبان كما أن التعليم كان تحت تأثير الثقافتين الألمانية والفرنسية الى حد أن الأغلبية خصوصا في الطبقة الراقية كانت لا تجيد قراءة لغتها ولا تحسن كتابتها كما أنهم كانوا لا يعرفون من تاريخ بلادهم لا قليلا ولا كثيرا ولا يدرون عن المدينيات الأخرى الا بقدر ما يسمح لهم بمضية الامتحانات للحصول على الشهادات الدراسية . أما التعليم لمعرفة أول تهذيب النفس أو لاعدادها للجهد في الحياة والعمل فيها لمصلحة الفرد والمجموع فلم يكن

ليخطر على بال القائمين بأمور التعليم وهذا هو ما جعل جرتفج يحق عليهم ويشور في وجوههم وفي نفس الوقت ينادى بأن الخلاص مما انتاب البلاد من تدهور وانحلال لا يأتي الا اذا قضى على سياسة التعليم هذه واستبعدت المؤثرات الأجنبية فيه لتحل محلها سياسة تعليمية أهلية أساسها الثقافة الدانماركية التي توظف الروح القومي وتعلم الشعب كيف يستوعب المعلومات لذاتها لا لمجرد الحصول على الشهادات .

كانت آراء جرتفج في التعليم فريدة في بابها اذ كان لا يرغب في الامتحانات ولا يميل الى التدريس في الكتب فهذان أمران لم يكن لهما محل في كتابتـب الشعب وكان يعتقد أن التعليم الصحيح يأتي عن طريق شخصية المعلم وقدرته على توصيل معلوماته الى تلاميذه بأسلوب شائق يؤثر في نفوسهم ويحبب اليهم تلقى تلك المعلومات مثل هذا المعلم فرض عليه جرتفج أن تكون وسيلته في التعليم الالقاء لا الكتابة على أن يعيش مع تلاميذه ويشترك معهم في تفكيرهم وفي أعمالهم عن طريق التحدث والمناقشة وكذا العلاقة المتينة بينه وبينهم والمثل الطيب في المعاملة والمعيشة . كل هذا يمكنه من تثقيف عقولهم وتهذيب نفوسهم وامدادهم بالمعلومات اللازمة لتأدية أعمالهم خير أداء .

على أساس هذا قامت الكتابيب فلا امتحانات ولا كراسات ولا فصول متعددة ولا تدريس لمجرد الاستفادة المادية من وراء التعليم بل لتكوين شخصية الانسان حتى يكون متعلما متحملا بالأخلاق الفاضلة . لذلك كانت المدة التي يقضيها التلميذ في هذه الكتابيب وهي لا تزيد على ستة أشهر يتلقن فيها عدة أشياء لازمة له في حياته الخاصة والعامة لم يكن يعلمها من قبل ، يخرج بعدها الى ميدان الحياة وقد أعد العدة للعمل فيه وكله أمل ونشاط ، ووجهة نظره الى الحياة سامية واستعداده كبير معتبرا مصلحته ومصلحة المجموع واحدة لا تنافي إحداهما الأخرى .

قبل أن ينزل جرنفج الى ميدان التعليم كانت المدارس تخرج أعيانا غير مستجيبين متحلين بقشور من التثقيف وموظفين عموميين يؤدون أعمالهم كآلات مسخرة فاذا كانت هذه نتيجة التعليم الذى لا تصيب فيه للجماهير كان من الطبيعى أن يثور مثل هذا الرجل العظيم ليقرر أن التعليم ليس وقفا على الأعيان والموظفين بل هو حق عام يجب أن تتمتع به جميع الطبقات على السواء وأن يقوم على أساس صحيح فتستثير أذهان الناس عموما ويؤدون عملهم بحذارة ويعيشون سعداء لأن يعيش الأقلون منهم طفيليين يخدعون الناس بأنهم على شئ أو يؤدون أعمالا عمومية بلا كفاية ولا اخلاص مع بقاء الأغلبية فى جهالة وركود .

ترمى هذه الكتايب الى ملء الفراغ الذى بين الطبقات المكونة للامة واقامة القناطر على الهوة التى أوجدتها معاهد التعليم القديمة بين الشعب من ناحية والأقلية فى هذه المعاهد من ناحية أخرى . من هذا يتضح السر فى مقاومة هذه الكتايب لفكرة أن التعليم وقف على طبقة ممتازة تعيش بمعزل عن الشعب لا اتصال بينها وبينه والعمل على تعميم التعليم بحيث تصبح الأمة كتلة واحدة . وعلى هذا الأساس الديمقراطى قام نظام التعليم الحديث فى الدانمارك واستمر الى الآن .

اذاع جرنفج آراءه السامية بتحمس صاحب العقيدة وحامل الرسالة ونشر الدعوة لكتايبه بقلمه ولسانه بشكل لم يترك مجالا للشك فى أنه لا بد أن يأتى وقت يعتنق الدانماركيون فيه مذهبه فى التعليم كما أنه وضع الخطط العملية لهذا المذهب فسهل عليهم تنفيذها . وفوق هذا وذاك لم يكن متعجلا بل صبر وثابر دون ملل أو كلل حتى جاء الوقت الذى أصبح فيه قومه مشبعين بأرائه آخذين بتعاليمه فأنشئ أول كتاب على مذهب جرنفج فى بلدة تدعى "رودنج" * وكان ذلك فى سنة ١٨٤٤ ومن المصادفات الغريبة أنه أنشئت فى السنة ذاتها أول جمعية تعاونية فى بلدة

”رتشديل“ بالانجلترا ، كما أن افتتاح ”جمعية رتشديل“ قوبل بمثل ما قوبل به افتتاح ”كتاب رودنج“ من الرية والفتور، ولكن ما كادت تمضى سنوات قلائل حتى تعددت جمعيات التعاون في انجلترا وكتاتيب الشعب في الدانيرك واستقر نظامها وأصبحت عاملين خطيرين من عوامل إسعاد الشعبين وترقيتهما .

اكتفى جرنفج بثب تعاليمه ونشر مذهبه تاركا التنفيذ لغيره وكان أول المنفذين رجل على جانب كبير من النشاط ذو مكانة عظيمة اسمه ”كرستين كولد“* وكان هذا الرجل يشعر من زمن بما كان يشعر به جرنفج نحو روح التعليم وأساليب التربية في عصره . وكان يعتقد أن تلك الروح السقيمة والأساليب العتيقة من شأنها أن تقضى قضاء مبرما لا على القومية والوطنية فقط بل على الثقافة والتهذيب أيضا فنار على هذه الأوضاع البالية . ولما وقف هذا الرجل الغيور على أفكار جرنفج صادفت هوى في نفسه ورأى فيما يدعو اليه هذا المصاحح علاجا ناجعا لما نكبت به بلاده وانقاذا لما وقع فيه أهلها فلم يتردد في أن ينشئ بنفسه كتابا طبق فيه تعاليم جرنفج حيث لادراسة في كتب ولا تأدية امتحانات بل ترغيب في المعارف بطرق شائقة وعلى أيدي أساتذة على جانب كبير من المقدرة على الايضاح والتفسير وتقريب ماوصل اليه الفكر الانسانى من العلوم الى أبسط العقول وايقاظ الروح القومية في نفوس التلاميذ بالتحدث اليهم في تاريخ بلادهم وسير أبطالهم وما أخرجته قرائع أهلها من فنون وآداب . كل هذا يلقي اليهم بلغتهم في شكل حكاية جذابة تنمى مداركهم وتهذب نفوسهم وتبث الروح القومية فيهم .

ولما عرفت هذه المدرسة وزاد الاقبال عليها تحدث بفضلها القريب والبعيد وأيقنوا أن ما كان خيالا في ذهن ”جرنفج“ أصبح حقيقة على يد ”كولد“ فتشجع هذا وأنشأ كتابا آخر ثم آخر حتى تعددت كتاتيبه وزادت عنايته بانتقاء أفضل

الأساتذة لها وأقدرهم على التلقين وأكثرهم خبرة بالحياة حتى يتمكنوا من بث المعارف تارة بالوصف الشائق وأخرى بالأمثلة الحية كما أنه روعى فيهم أن يكونوا ذوى فضل ووطنية ليتسنى لهم أن يحدثوا في نفوس التلاميذ أكبر تأثير . وهكذا أخذ هذا المعلم الأول عن "جبرنتفج" المربي الكبير وهكذا عمل فأصبح مثلاً يقتدى به . ولم تمض سنوات كثيرة حتى قام غيره وأنشأ كتاتيب مثلها في طول البلاد وعرضها .

لا شك أن مهمة المعلم "كولد" كانت شاقة تحتاج الى كثير من الإقدام والحكمة إذ كان نجاحه متوقفاً كل التوقف على مبلغ اقبال التلامذة على كتابه الأول فاذا أخفق في استمالتهم اليه وجذبهم الى تعاليمه ضاع كل أمل في تنفيذ ما وضعه المربي "جبرنتفج" من خطط تعليمية قومية علق المفكرون على تحقيقها آمالاً كبيرة لذلك عني "كولد" كل العناية وهو ذلك الرجل الواصل بالواقع بنفسه المؤمن برسائله باقامة كتابه الأول على أساس يكفل له الفوز فشخصيته الجداوة وتحمسه لعمله واتصاله التام بتلاميذه واجتهاده نفسه في تقديم زهرة علمه وخبرته اليهم وحسن اختياره لمساعديه من الأساتذة بحيث يتوافر فيهم حسن التعبير ووضوح البيان وقوة التأثير . كل هذه العوامل لابد من الركون اليها في مثل هذا العمل الذي لا يعتمد فيه إلا على قوته في ذاته لا على أية قوة خارجية تستمد من الحكومة أو غيرها .

ولما كانت هذه الكتاتيب للفتيان والفتيات الذين تبلغ أعمارهم بين السادسة عشرة والأربعين وكلهم رغبة في الحصول على أكبر قسط من الاستفادة نظير ما يصرفونه من الوقت الذي يقتصدونه والمال الذي يوفرونه كانوا بطبيعة الحال أميل الى أحسن الكتاتيب تعالماً وأفضلها أساتذة كما أن عدم تبعية هذه الكتاتيب للحكومة أو هيئة أخرى من شأنه أن يجعلها حرة في وضع برامج التعليم واختيار الأساتذة فهى لذلك معاهد شعبية بمعنى الكلمة تتنافس وكل منها

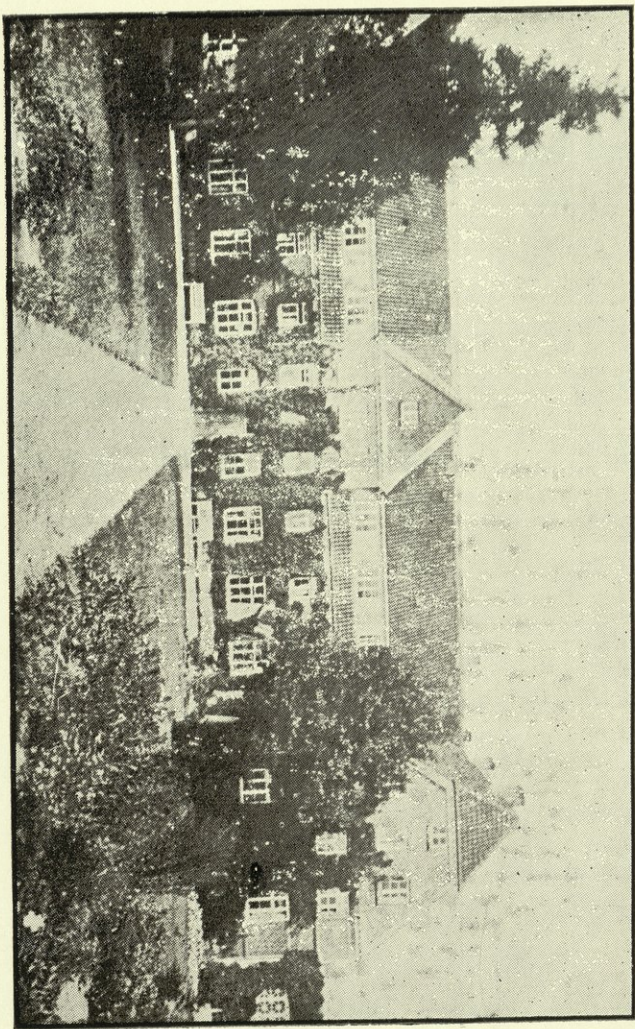
يحتهد في أن يحصل على خيرة المعلمين وأن يضع برنامجه بحيث يكون أوفى ما يمكن بالغرض المقصود منه وعلى قدر توفيقه لذلك يكون الاقبال عليه .

قد يخيل للعتادين على نظم التعليم القديمة والبرامج الجامدة والتفتيش الدورى على معاهده بعد تقسيمها الى فرق يحدد فى كل منها ما يجب أن يعرفه الطالب قبل الانتقال الى غيرها — قد يلوح لهؤلاء أن هذه الكتايب غير مفهومة فلا تسرى عليها قاعدة ولا يربطها رابط بعضها ببعض . إلا أن الحقيقة غير ذلك فان الاختلاف فى تفاصيل التعليم فى هذه الكتايب لا ينبغى أن يخفى عنا القاعدة الموحدة التى وضعها منشئوها لها والغاية التى كان يرمى اليها . وربما كانت الحرية التى ترفرف على هذه الكتايب هى التى تجعلها غير مفهومة عند من لم يألف تلك الحرية مع أن فى تحرير هذه الكتايب من قيود البرامج والامتحانات والمواعيد وتعدد الفرق والكتب المقررة والمحاضرات المطبوعة الى غير ذلك ما يفسح المجال أمام المعلم فى اعطاء التعليم حقه وأمام الطالب فى الاستفادة أكبر استفادة وهذا هو سر نجاح هذه الكتايب . وإن فى تقدم الحكومة الدانيمركية بالمعونة المالية لهذه الكتايب اعترافا منها بجليل خدماتها وحرصا منها على استمرارها على القيام بهذه الخدمات .

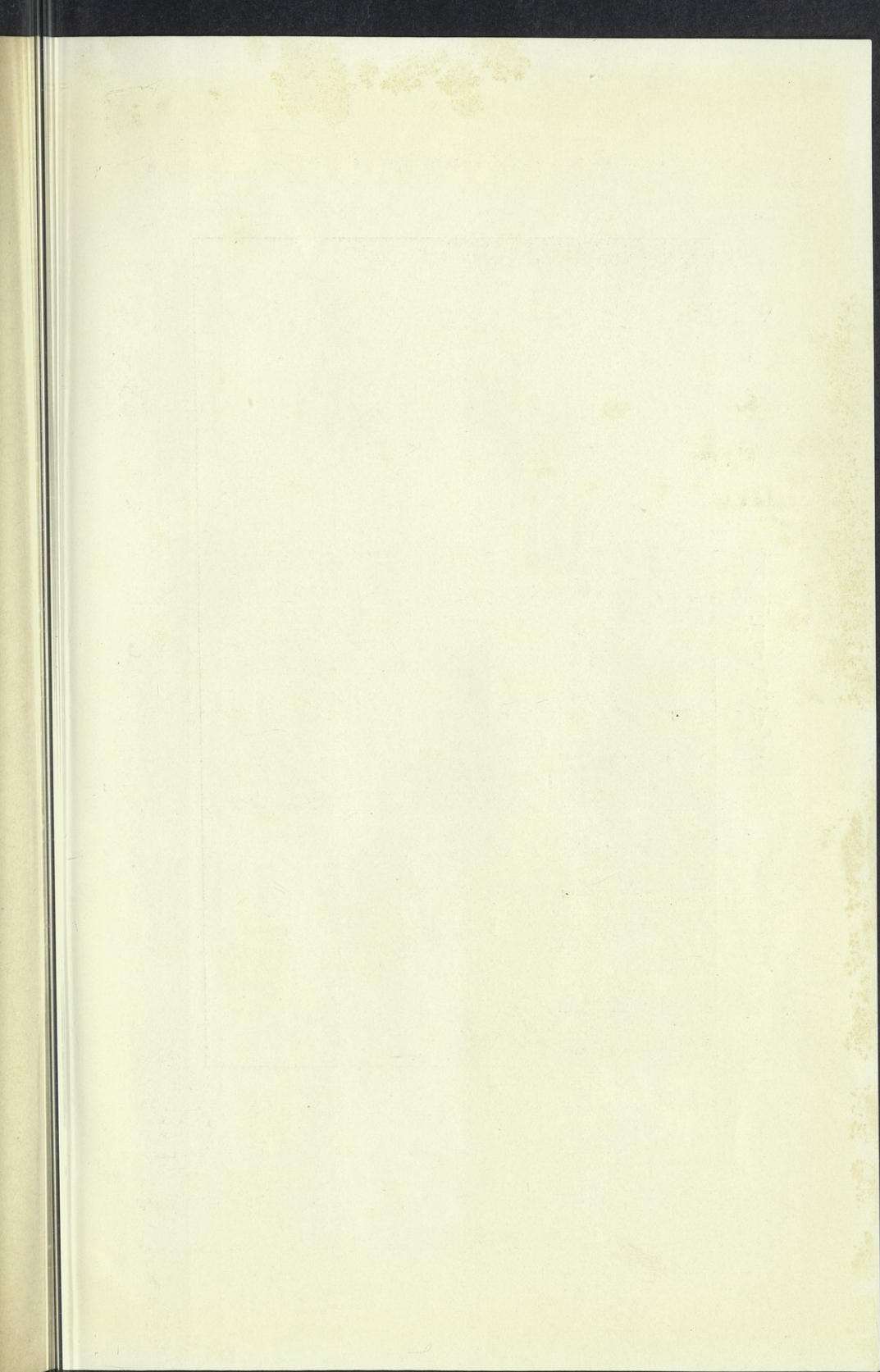
وقد بلغ من تمسك هذه الكتايب بحريتها وتعلقها بمبادئ جرتفعج أنها تؤثر الاستغناء عن معونة الحكومة المالية على التنازل عن أى مبدأ من مبادئها اعتقادا منها أن فى هذه المبادئ حياتها . وانه ليجدر بنا هنا أن نذكر أن للزعتين الوطنيتين والدينية اللتين تتخللان تعاليم هذه الكتايب فضلا كبيرا فى تمكينها من ايقاظ الأهالى وتوجيه تفكيرهم الى تقوية نفوسهم قبل أن يتطلعوا الى أى تقدم خارجى “إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم” .

ولما كانت هذه الكتائب شعبية أصلا حتى لكانها قطعة من حياة الأهالى عامة أصبح التعليم فيها غير قاصر على الأطفال والشبيبة ولا على الطبقات الممتازة بل هو جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية للأهالى عموما . وكما أن الدين معناه المعاملة كذلك معناه التعليم الصحيح . من أجل هذا كان سرنجاح هذه الكتائب تعليم التلاميذ لا مجرد حشو أذهانهم بالمعلومات بل لتعليمهم بحيث يزول كل خلاف بين ما يعمل الانسان وما يعلم ويصبح انسانا يظهر ما هو عليه من علم وفضل في تصرفاته لا فيما يتحدث به أو ما يحمله من ألقاب وشهادات . لذلك كانت جهود المعلمين متجهة نحو تثقيف الطلبة بحيث يستوعبون ما يليق عليهم فتصبح نفوسهم مشبعة بها فلا يأتون في معاملاتهم مع الناس أو تصرفاتهم في الأمور الا ما يتفق وما تلقوه من علم وفضل . أما ادعاء المعرفة والطنطنة بالشهادات فلا مجال لها في هذه الكتائب . لهذا ولغيره قضى على هذه الروح الضالة من أول الأمر ومن أجله نرى تلاميذ هذه الكتائب لا تنقطع علاقاتهم بها بل ينظرون اليها نظرتهم الى كائناتهم أو جمعياتهم التعاونية أو أحزابهم السياسية فهم على اتصال دائم بها جميعا وهم لا يقصرون اتصالهم بها على فترة معينة من حياتهم ولا يتحدثون مثلا بانتمائهم الى هذا الكتاب أو ذاك بل يعملون فعلا بتعاليمها ويترددون عليها بعد مغادرتهم إياها للاستفادة من فضلها ويحضرون أحيانا كثيرة ليستمعوا الى ما يليق فيها من الخطب لتجديد معلوماتهم والوقوف على ما يخفى عليهم من مختلف شؤون الحياة من زراعة واقتصادية ودينية وسياسية وتعاونية وغير ذلك . كما أنهم يشتركون كلما سنحت لهم الفرص في اجتماعاتها العمومية حيث يقابلون أساتذتهم وإخوانهم الذين شربوا مثلهم من هذا المورد العذب للثقافة العامة فتقوى رابطتهم بهم ويستنبطون في شؤون كثيرة تنفعهم في حياتهم الخاصة والعامة .

هذه هي خلاصة تاريخ تلك الكتائب المنتشرة في أنحاء البلاد والتي تعتبر من المبتكرات التي أحدثتها الدائيمارك في نظم التعليم في العالم اذهى أكثر معاهد العالم



منظر خارجي لأحد كاتيب الشعب



حرية وأقربها الى حياة الناس فهى منظمة وممولة ومدارة بمعرفة أهل القرى . وهى متصلة بمعيشتهم وأعمالهم وثقافتهم . أما طريقتهما الفريدة فى التدريس فهى موضع استغراب رجال التعليم لخلوها من الكتب والكتابة خلوا تاما واعتماد المعلم فيها على المحادثة والتلقين كل الاعتماد ومع أن يوم الدراسة طويل ويمتد الى الليل فإن التلاميذ مقبلون على التعليم راغبين فى المزيد منه . وللمعلم تمام الحرية فى تدريسه فى حدود المنهج المتفق عليه مع ناظر المدرسة والذى لا شأن للحكومة فى مراقبته . ومع أن مناهج هذه الكاتيب تختلف فى بعضها عنه فى البعض الآخر فهى ، تعمل عملا أساسيا مشتركا كغرس حب الوطن واحترام أوضاعه وتعليم ثقافة البلاد وتاريخها والتحدث بأساطير الأولين وترتيل الأغاني الأهلية وحفظ المقطوعات القومية والتدريب على الألعاب الرياضية فى الخارج وطرق التسلية فى الداخل وتقدير أبطال الرجال فى مختلف نواحي الحياة .

ان كيفية المعيشة فى هذه الكاتيب من حيث سكن التلاميذ والمعلمين فى داخلها وتناول الغذاء معا كأسرة واحدة متفاهمة على اتباع نظام خاص دون إصدار تعليمات جامدة لها ، فضل كبير فى تخلق الدانيماركيين بذلك الخلق الرضى الذى يسهل عليهم التساند فى أشغالهم الخاصة والتأزر فى أعمالهم العامة ومن أجل هذا أصبحت هذه الكاتيب تعتبر "كمشتل" لأعضاء الجمعيات التعاونية ومديرى أعمالها وكذلك لأعضاء المجالس المحلية وللبرلمان نفسه .

أما الدراسة ومدتها ستة أشهر فمصروفاتها قليلة ونفقات المعيشة فى أثنائها زهيدة والمعوزون من التلاميذ تساعدهم الحكومة اذا أوصت بذلك الهيئات المحلية ، ونصف هذه المدارس تقريبا للرجال والباقي للنساء ويتراوح عدد تلاميذ المدرسة الواحدة ما بين عشرة وأربعمائة وأغلبيتهم العظمى من الطبقة المتوسطة من الزراع وأصحاب المزارع الصغيرة ومتوسط أعمارهم خمس وعشرون سنة . وكما أنه لا تعقد امتحانات للطلبة ، كذلك لا يتطلب من الأساتذة الذين يعينون للتدريس بهذه

المدارس تأدية امتحانات كما أنهم لا يسألون عن شهادات بل ينتخبهم ناظر المدرسة على حسب معلوماتهم العامة وتجاربهم في الحياة ومقدرتهم على بث المعلومات ومبلغ تأثيرهم في السامعين وقوة شخصيتهم ومتانة خلقهم وحسن تصرفهم في مختلف المسائل.

تهتم هذه الكتائب بشؤون الزراعة دون أن تدخل عادة في الدراسات الفنية والعملية بمختلف فروعها ، تاركة ذلك لمدارس الزراعة التي يذهب اليها معظم كبار الزراع ومتوسطوهم أو لمدارس الفلاحة التي يذهب اليها معظم صغار الزراع وعمال المزارع وذلك بعد قضاء مدتهم في كتائب الشعب الا أن بعض هذه الكتائب يرى أهمية قيامه في نفس الوقت بتعليم بعض فروع الزراعة فنيا وعمليا مع احتفاظه بفكرة الثقافة العامة وسواء اتبعت هذه الطريقة أو تلك فلا شك أن هذه الكتائب هي أساس يقظة البلاد ونهضتها وأن فيما يؤسس من المنشآت لأعضائها ومتخرجيها كالجمعيات والملاجئ وصالات المحاضرات والحفلات وأندية الرياضة والتسليية تقوية للروح المعنوية الملزمة لمبادئها وتعميما لتعاليمها وتوحيداً لقوى الآخذين بها .

وفيا لى منهج الدراسة في احدى كتائب الشعب العامة :

عدد الساعات في الأسبوع	اسم العلم	عدد الساعات في الأسبوع	اسم العلم
٢	إمساك حسابات المزارع ...	٦	إنشاء دانياركي ...
١	القانون الدستوري ...	٦	تاريخ الدانياركي ...
١	الاقتصاد الزراعي ...	٦	تاريخ عام ...
١	إمساك الدفاتر ...	٤	علوم طبيعية ...
حسب الطلب	لغات أجنبية ...	٣	جغرافيا ...
كل يوم	ألعاب رياضية ...	٢	الأدب الدانياركي وغيره ...
كل ليلة	غناء ...	٢	رسم ومساحة ...

من هذا يتبين مدى الثقافة التي تبثها هذه الكنائس ومبلغ اتصالها بالجهات القائمة فيها . وكما أن لكل بلدة عمدة يختاره الأهالي رئيسا لهم يدير دفة أمورهم كذلك لها زعيمها الفكري في شخص ناظر كتابها الشعبي يستشيرونه في مختلف شؤونهم الخاصة والعامة . ولما كان هذا الزعيم عادة ذا شخصية محترمة وعلى جانب كبير من المعرفة والخبرة والخلق الكريم ، وتام الاتصال بالأهالي وحائزا لثقتهم ومحبتهم فإن تأثيره الطيب في الناحية مثمر خصوصا وأن حياة الدانيمركي الفكرية متعددة النواحي فينبغيهم بالمسائل السياسية تحررية الانتخابات وتمثيل العناصر المختلفة في البرلمان إذا به يعنى بالمواضيع الاقتصادية كتوزيع الثروة وفرض الضرائب ويفكر في المسائل الاجتماعية مثل العمل على رفاة البلاد وتحديد مركز المرأة فيها ، ويعضد الحركة التعاونية ويدرس كل ما من شأنه تدعيم جمعياتها — كل هذه أمور يتحدث فيها الأهالي مع ناظر المدرسة ويشتركون معه في بحثها ناظرين إليه ككبير لهم يستمدون منه الرأي الصواب وهو حر في مناقشاته غير مقيد فيما يبدى من الرأي .

وهكذا كان لهذه الكنائس أثر عميق لا في أعمال الأهالي وتصرفاتهم فقط بل في خلقهم وعاداتهم وبقدر نفوذ الكتاب ومكانة ناظره يكون مبلغ أثره وقد لوحظ ذلك فعلا في كثير من القرى والبلد التي كان يتفشى فيها النمر والميسر وكثير من الموبقات إذ تلاشت بفضل انشاء هذه الكنائس فيها . على أنه لا يظن بحال أنها تقضى على الترويح عن النفس بل بالعكس فإنها ترحب بمختلف أسباب السرور والتسلية البريئة وتعمل فعلا على تشجيع فنون الرقص والموسيقى والغناء والتمثيل وغيرها لدرجة أنها أدخلتها ضمن مناهجها .

تضافرت كنائس الشعب وبعض هيئات التعليم (هى مدارس للزراعة وأخرى للفلاحة، وكلاهما للرجال ،* ومدارس للتدبير المنزلى للنساء وعددها جميعا يزيد

* مدارس الزراعة فيها التعليم عال ويحضرها كبار الزراع ومتوسطهم ، أما مدارس الفلاحة فهى عملية لصغار الزراع وعمل المزارع .

على المائة يحضرها أكثر من عشرة آلاف طالب غلبتهم العظمى من أهل الريف) للقضاء على الأمية والجهالة وشد أزر الديمقراطية الدانيماركية التي قضت على الفوارق بين الطبقات وهيأت أهل الريف للاعتماد على أنفسهم والثقة بها ومكنتهم من التضامن بعضهم مع بعض، ليكونوا من أنفسهم جمعية قوية متعلمة تتسلم أمور البلاد بجدارة وتعمل لاصلاحها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

قدر الدانيمركيون الخدمات الجليلة التي قامت ولا تزال تقوم بها كتايب الشعب ويستدل على ذلك من تطلع الأهالى الى الالتحاق بها والتشرف بالانتماء اليها والتحدث بعد قضاء مدتهم فيها بما حصلوا عليه من معرفة وثقافة وما كسبوه من مبادئ سامية فى الحياة والتغنى بما لهذا النوع من التعليم من مزايا ومحاسن ومن أنهم يعتبرون التعليم عامة وتعليم هذه الكتايب خاصة غنا من الوجهتين المادية والأدبية فلا يترددون فى أن يصرفوا أموالهم فيها ومن لم يسعده الحال يوفر من نفقات معيشته ليتمكن من الالتحاق بكتاب قريته وفى ذلك ما فيه من سعادة للفرد وسعادة للمجموع .

هكذا كانت ثقافة الدانيمارك الحديثة تلك الثقافة التي جمعت بين الماديات والروحانيات والتي نلخصها فيما يأتى :

أولا — استقرار الديمقراطية الصحيحة فى حكم البلاد

ثانيا — عدم استئثار طبقة من الأهالى بالأراضى والثروات .

ثالثا — اشتراك الريف مع الحضر فى التمتع بما وصلت اليه المدنية الحديثة من أسباب التقدم والعمران والحياة الراقية .

رابعا — الانتفاع بجميع الأراضى إلى أبعد مدى حتى لم تعد هناك أرض جدداء أو ضعيفة أو غير منتجة انتاجا كافيا فى البلاد .

خامسا — تشبّع الأهالى بالروح التعاونية وتعرفهم مبادئ التعاون ووقوفهم على أنظمتهم إلى درجة أصبحت بها جميع أعمال الزراعة من إنتاج وتمويل ، وتوريد حاجيات ، وتصريف حاصلات وغير ذلك ، مقضية بواسطة الجمعيات التعاونية .

سادسا — زيادة انتاج البلاد وتضاعف صادراتها الزراعية وأهمها اللحوم ومنتجات الألبان والبيض .

سابعا — تفتتح أبواب الرجاء أمام الناس وسمو آمالهم والنظر إلى المستقبل بعين التفاؤل .

هذه الثقافة التي شملت مختلف شؤون الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية كان من عمدتها نظام التعليم الديمقراطي للعام هذا الذي ابتدعه "جرتفج" ذلك الرجل القومى العظيم الذى قامت الدانيارك قومة واحدة لتمجده وتشيده بذكراه* .

* احتفلت بلاد الدانيارك فى الثامن من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٣ بمرور مائة وخمسين عاما على يوم ميلاد هذا المصلح الاجتماعى الكبير . فكان احتفالا قوميا حقا صادرا من شعب وفى ناله خير كبير من وراء جهود هذا الرجل العظيم الذى عمر طويلا وكانت حياته حافلة بجلال الأعمال التى تركت أثرا عميقا فى تعلم الشعب الدانياركى وتهذيبه ووضع قواعد تقدمه ورقية .

الفصل الثانى والعشرون

التعليم والتعاون (تابع)

تناولنا فى الفصل السابق الكلام عما بين التعليم والتعاون من رابطة قوية ،
ضارين المثال بنوع من التعليم العام هو ”مدارس الشعب فى الدانيرك“ .
وسنشرح فى هذا الفصل نوعا من التعليم الخاص هو ”التعليم التعاونى“ مقسمين
البحث فيه إلى ما يلى :

(١) فى كليات التعاون .

(٢) فى الجامعات والكليات العامة .

(٣) بالمراسلة .

(٤) فى المدارس التعاونية الصيفية .

(٥) فى المدرسة التعاونية الدولية الصيفية .

(٦) فى جمعيات التعاون المحلية .

(٧) بالمطبوعات التعاونية .

(٨) فى مصر .

١ — في كليات التعاون :

أن أكبر كلية للتعاون في العالم هي كلية التعاون بمانشستر * وقد رأينا أن نتكلم عنها بالتفصيل ليعرف القارئ مبلغ اهتمام التعاونيين بالتعليم ومدى اعتمادهم عليه في تقوية حركتهم .

تاريخها — نبتت عند التعاونيين الانجليز فكرة انشاء كلية لهم منذ أكثر من ٥٠ عاما ولو أن الفكرة في مبدئها كانت لانشاء كلية للتعليم العام إلا أنها تحولت منذ سنة ١٩١٢ واتجهت الى انشاء كلية خاصة بالتعليم التعاوني .

وفي سنة ١٩١٥ عقد اجتماع من ممثلي الهيئات التعاونية العامة في انجلترا تقرر فيه دعوة الاتحاد التعاوني الى ضرورة البدء في انشاء الكلية. الا أن الحرب العالمية وقفت حائلا دون تنفيذ ذلك . وفي سنة ١٩١٨ أصدر مؤتمر التعاون الذي عقد بكارليل (٢) قرارا بانشاء كلية للتعاون وعهد الى مجلس الاتحاد اصدار دعوة الى الجمعيات التعاونية للاكتتاب في مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لتأسيس الكلية. وقد صدرت هذه الدعوة من الاتحاد للجمعيات وطلب من كل جمعية أن تدفع ٤ بنسات عن كل عضو من أعضائها أو بنسا واحدا عن كل عضو في كل سنة لمدة أربع سنوات .

ويؤم الكلية طلبة من كافة أنحاء بريطانيا كما أمها منذ انشائها طلبة من ألمانيا والدانمارك وفرنسا وسويسرا والسويد وفنلندا وأيسلندا والنمسا ومصر واليابان والهند وأستراليا .

* Co-operative College, Manchester حضر المؤلف افتتاح هذه الكلية في سنة ١٩١٨ وتبع تقديمها . ولما يعلمه من سمو مكانتها في عالم التعاون أشار على الحكومة في سنة ١٩٢٨ بإيفاد بعثة اليها فكان عبد اللطيف افندي عامر أول مصري درس فيها مدة سنتين وتخرج منها وقد حاز اجازتها مع مدالية الشرف وعين مفتشا بقسم التعاون

وتشغل الكلية في الوقت الحاضر جناحا خاصا من "بيت هوليثوك" * وهو مقر الاتحاد التعاوني وذلك إلى أن يتم انشاء البناء الخاص بها .

الغرض من الكلية — الكلية التعاونية بانجلترا هي المرحلة العليا للتعليم التعاوني تدرس فيها العلوم التعاونية على النظام الجامعي لتخريج رجال تخصصوا في التعاون ذوى قوة فعالة في تقدم الحركة التعاونية .

وهذه الكلية هي في الوقت نفسه المجمع العلمى للتعاون تبث بين طلابها العقيدة التعاونية وتلهمهم طريق العمل لنشر التعاون كما أنها تعمل في المحيط التعاوني لتمحيص كل ما يعرض للتعاون من المسائل والعمل على تطبيق المبادئ التعاونية والانتفاع بها في المرافق العامة للجمع والوصول بها إلى حل المشاكل الاقتصادية .

العلوم التي تدرس في الكلية — تنقسم العلوم التي تدرس في الكلية على حسب نظامها الى تسعة أقسام أهمها علوم التعاون والتاريخ والاقتصاد والتربية الوطنية والتعليم والعلوم التجارية والقانونية وتحتوى هذه الأقسام التسعة على ٦٠ مادة ، وفيما يلي بيانها بالتفصيل :

القسم الأول — التعاون :

- (١) تاريخ ومبادئ التعاون .
- (٢) الاقتصاد التعاوني .
- (٣) المباحث التعاونية .
- (٤) التعاون والمباحث الاجتماعية .
- (٥) السيطرة التعاونية على المواد الأولية .

- (٦) التعاون الزراعى .
- (٧) المالية التعاونية .
- (٨) التعاون الدولى — درس التعاون فى مختلف الدول والصلات التعاونية الدولية .
- (٩) التعاون فى الانتاج .
- (١٠) الاحصاءات التعاونية والطرق الاحصائية .

القسم الثانى — التاريخ :

- (١) التاريخ العام .
- (٢) التاريخ الدستورى .
- (٣) التاريخ الصناعى .
- (٤) الانقلاب الصناعى .
- (٥) التاريخ الاقتصادى والصناعى فى القرن التاسع عشر .
- (٦) حركات الاصلاح فى القرن التاسع عشر .

القسم الثالث — الاقتصاد :

- (١) الاقتصاد الصناعى .
- (٢) النقود والأثمان والأعمال المصرفية .
- (٣) التجارة الدولية والبورصات .
- (٤) تاريخ ومبادئ الضرائب .
- (٥) المالية العامة .
- (٦) النظريات الاقتصادية .

(٧) تاريخ الاقتصاد والمبادئ الاقتصادية .

(٨) الاقتصاد الاجتماعى .

(٩) الأجور .

(١٠) الاقتصاد والمباحث الاجتماعية .

(١١) النقابات .

(١٢) الاقتصاد وتنظيم الأعمال .

(١٣) التنظيم الصناعى والتجارى .

(١٤) خدمة المجموع .

(١٥) النساء والصناعة .

القسم الرابع والخامس — التربية الوطنية وعلم الاجتماع :

(١) التربية الوطنية .

(٢) الحكومة المحلية .

(٣) الحكومة المركزية .

(٤) علم السياسة .

(٥) علم الاجتماع .

(٦) علم الأخلاق .

القسم السادس — التعليم :

(١) تاريخ ونظريات التعليم وطرق تنظيمه .

(٢) فن التعليم .

(٣) التعليم التعاونى وتاريخه وتنظيمه .

القسم السابع — نشر الدعوة والخطابة :

- (١) تنظيم نشر الدعوة .
- (٢) الفصاحة والخطابة .

القسم الثامن — علوم خاصة :

- (١) الحركة التعاونية والضرائب .

القسم التاسع — العلوم التجارية :

- (١) فن البيع .
- (٢) الادارة التعاونية (خاص بأعمال مديري الجمعيات وعمالها) .
- (٣) طرق التجارة الحديثة .
- (٤) الجغرافيا التجارية .
- (٥) سلع التجارة .
- (٦) الاقتصاد في تنظيم الأعمال .
- (٧) تنظيم الصناعة والتجارة .
- (٨) امساك الدفاتر التعاونية والمحاسبة .
- (٩) المحاسبة التعاونية .
- (١٠) الاحصاءات التعاونية والطرق الاحصائية .
- (١١) القانون التجارى .
- (١٢) القانون التعاونى .
- (١٣) علوم المراجعة .
- (١٤) الادارة التعاونية (خاص بأعمال مجالس الادارة) .
- (١٥) طرق الاعلان .

إجازات الكلية — أما إجازات الكلية فأهمها "دبلوم الشرف في التعاون والعلوم الاجتماعية" ويحصل الطالب على هذه الإجازة مع مدالية الشرف ولقب دبلوم في التعاون والعلوم الاجتماعية^(١) إذا أتم ما يلي :

أولا — النجاح في العلوم الآتية :

(١) الدراسة العليا لتاريخ التعاون ومبادئه .

(٢) الاقتصاد التعاوني بقسميه .

(٣) العلوم الاقتصادية .

(٤) التاريخ الصناعي بقسميه .

(٥) التعاون الدولي .

(٦) التعاون الزراعي أو التربية الوطنية .

(٧) أحد العلوم التجارية أو القانونية مثل المحاسبة التعاونية أو القانون التعاوني أو القانون التجاري .

ثانيا — النجاح في امتحان خاص يعقد خصيصا للطلبة الناجحين في العلوم السالفة الذكروهو امتحان الشرف في التعاون^(٢) .

ثالثا — تقديم رسالة يعتمدها عميد الكلية ويجوز امتحانه فيها شفويا .

كذلك يمكن للطالب الحصول على دبلوم أخرى من الكلية في العلوم الادارية التعاونية ويعطى له لقب دبلوم السكرتارية التعاونية^(٣) .

Honours Diploma in Co-operation and Social Science. C.H.D. (١)

Honours Examination in Co-operation (٢)

Co-operative, Secretarial Diploma C.S.D. (٣)

ويشترط للحصول على هذه الدبلوم أن يمر الطالب في العلوم الآتية :

(١) المحاسبة التعاونية (ولا يسمح للطالب بالدخول في امتحان هذه المادة الا بعد نجاحه في علم امساك الدفاتر التعاوني بقسميه) .

(٢) القانون التجارى .

(٣) القانون التعاوني والادارة التعاونية .

(٤) تنظيم المكاتب وأعمال السكرتارية .

(٥) الاحصاءات التعاونية والطرق الاحصائية .

(٦) الدراسة العليا لتاريخ التعاون ومبادئه .

ويحتاج الطالب الذى يرغب فى الحصول على إجازى الكلية أن يقضى ثلاث سنوات فى التحصيل بشرط أن يتمكن من اعداد رسالته فى بحر هذه المدة .

وتبتدى السنة الدراسية للكلية فى شهر أكتوبر وتنتهى فى شهر يونيه والمصاريف المقررة سنويا هى ١٥ جنيتها انجائزيا وخمسة عشر شلانا .

مسكن الطلبة — ولطلبة الكلية مسكن خاص بناحية جميلة من ضواحي مانشستر توفرت فيه شروط الراحة ويحذف فيه الطلبة (وخصوصا الأجانب منهم) مجالا واسعا لتبادل الآراء والامام بكثير من دقائق الحركة التعاونية فى انجلترا مما يزيد فى معلوماتهم التى يتلقونها فى الكلية . وتقام بهذا المنزل فى كل شهر وفى المواسم المختلفة ليالى سمر طريفة تجمع بين أساتذة الكلية وطلبتها وبالأجمال فان الطالب يعيش فى هذا المنزل فى جو تعاونى بحت ولهذا كان من شروط الالتحاق بالكلية لطلبة الدبلوم أن يقيموا فى هذا المنزل .

وقد أمكن توسيع هذا المنزل التعاونى فى عام ١٩٣٢ باضافة منزلين مجاورين له حتى يتسع لكل طلبة الكلية .

المكتبة — تعتبر مكتبة الكلية من أهم المكاتب التعاونية بل هي أهمها جميعا فيما يختص بمراجع التعاون في الاستهلاك . ويؤم هذه المكتبة من غير طلبة الكلية الكثيرون من الانجليز والأجانب لقضاء وقت طويل أو قصير بين جدرانها في البحث والتنقيب .

الرحلات التعاونية — تنظم الكلية في أثناء العام الدراسي جملة رحلات تعاونية لطلبتها لزيارة مختلف المنشآت والمصانع التعاونية القريبة من مانشستر والتابعة للجمعية التعاونية المركزية للاتجار بالجملة وكذلك تهيب للطلبة فرصة حضور المؤتمر التعاوني السنوي الذي يعقد سنويا في إحدى بلاد انجلترا .

عميد الكلية — وعميد الكلية في الوقت الحاضر هو الأستاذ فرد هول وهو من أكبر قادة الحركة التعاونية كما أنه يعتبر بحق أكبر مرب تعاوني * .

والكلية خاضعة في ادارتها ونظامها للجنة التعليم وهي إحدى لجان الاتحاد التعاوني المتفرعة من مجلسه العام .

٢ — في الجامعات والكليات :

في أغلب جامعات أوروبا وأمريكا وغيرها يعني بتدريس التعاون عناية كبيرة ويقدم بعض المتخرجين في هذه الجامعات أبحاثا خاصة في التعاون لحيازة اجازة الدكتوراه .

ونخص بالذكر من هذه الجامعات جامعة السوربون بباريز حيث كان يلقي الأستاذ العالمي شارل جيد قبل وفاته سنة ١٩٣٢ محاضرات فياضة في التعاون وله في ذلك مؤلفات قيمة تدرس في نفس الجامعة . وقد عني الكثير من معاهد

أوروبا أخيرا بتخصيص كرسى للتعاون مثال ذلك جامعة فرنكفورت (١) وهاله (٢) بألمانيا ومدرستا الزراعة العليا والتجارة العليا ببرلين . وفي ذلك فوز كبير للحركة التعاونية كما أنه في جامعات لندن وأكسفورد وكمبريدج بالإنجلترا يدرس التعاون على يد أساتذة كبار حيث يعطى لهذا العلم ما يستحقه من العناية وتحذو حذوهما الجامعات الأخرى .

وتعنى الكليات الخاصة بالعمال في إنجلترا عناية خاصة بمادة التعاون ضمن برنامجها نذكر من ذلك كلية رسكين (٣) التابعة لجامعة أكسفورد وكلية العمال بلندن (٤) وكلية هلكرفت (٥) وكلية فيركرفت (٦) ويحذر أن نشير هنا الى أن الاتحاد التعاوني في إنجلترا يمثل في ادارة كلية رسكين السالفة الذكر .

ولكى نوضح الاتجاه الذى تسير عليه دراسة التعاون في الجامعات نضرب لذلك مثلا ما يحتويه تعليم هذه المادة بجامعة كمبريدج حيث يتولى تدريسها الأستاذ فاى مؤلف كتاب "التعاون فى داخل بلادنا وفى الخارج" (٧) الذى يعتبر من أكبر المراجع فى التعاون :

أولا — تعريف التعاون — تقسيم الجمعيات التعاونية .

Frankfurt (١)

Halle (٢)

Ruskin College (٣)

Working men's College (٤)

Hillcroft College (٥)

Fircroft College (٦)

(٧) Co-operation at Home & Abroad ألف هذا الكتاب فى سنة ١٩٠٨ ثم أعيد طبعه

فى سنة ١٩١٨ ثم فى سنتى ٢٦ و ٢٢ — وقد اشترك المؤلف مع الأستاذ فاى فى وضع الطبعة الثانية .

ثانياً — المصارف التعاونية :

- (١) الاقراض الشخصي — الفرق بين المصارف العادية والمصارف التعاونية .
- (٢) مصارف الاقراض المحلية في ألمانيا — شولز ديلتش ورايفيزن —
المصارف المحلية في المدن — المصارف المحلية في القرى .
- (٣) المرتبة العليا للمصارف التعاونية في ألمانيا — مصارف شولز ديلتش :
اتحاداتها الداخلية العامة — رايفيزن وهاس .
- (٤) الاقراض التعاوني في ممالك أخرى — المصارف التعاونية في المدن
بايطاليا — لوزاتي — مقارنة بين مصارف ايطاليا ومصارف شولز ديلتش
بألمانيا — في سويسرا — في بلجيكا — في فرنسا — في ايرلندا .

ثالثاً — الجمعيات التعاونية الزراعية :

- (١) نظامها العام — تعدد أوضاعها .
- (٢) الجمعيات التعاونية الزراعية في ألمانيا — في الدانيمارك — في سويسرا —
في ايرلندا — في إنجلترا — في فرنسا — في بلجيكا — في ايطاليا .
- (٣) التوريد التعاوني — الجمعيات المحلية والجمعيات المركزية العامة — توزيع
الأرباح — المسئولية — العلاقة بين الجمعيات المحلية والمركزية — توريد الآلات
الزراعية .
- (٤) الجمعيات التعاونية للإنتاج الزراعي .
- (٥) جمعيات الألبان التعاونية — مقارنة جمعيات الألبان التعاونية بصناعة
الألبان المنزلية — الجمعيات العامة للتصريف — نظام الجمعيات — تقسيم
الأرباح — الحصول على رءوس الأموال — المسئولية .

(٦) الجمعيات التعاونية في صناعة الجبن كقصر من جمعيات الألبان
التعاونية .

(٧) الأوضاع الأخرى للجمعيات التعاونية في الانتاج الزراعى :

للخوم في الدانيمارك — النيد والكحول — السكر — الصعوبات التى يلاقيها
هذا النوع من الجمعيات التعاونية .

(٨) البيع التعاونى — البيض في الدانيمارك — في ايرلندا — الفرق بين تصريف
البيض والفواكه — تصريف الفواكه — تصريف الجيوب في ألمانيا — البيع
بالعمولة — شروط النجاح — وجه الشبه بين التجارب في فرنسا وألمانيا —
المساعدة الحكومية .

(٩) التعاون والانقلاب الزراعى — أهمية الانقلاب الزراعى بالنسبة الى :

(١) تسميد الأرض والآلات الزراعية وأثر التعاون في إمداد صغار
المزارعين بالأسمدة والآلات .

(ب) الصناعات الزراعية وأثر التعاون فيها .

(ج) علاقة الزراع بالأسواق الخارجية وأثر التعاون في ذلك .

(١٠) التعاون وامتلاك الأراضى — الضياع الكبيرة والصغيرة — في ألمانيا —
في فرنسا — في الدانيمارك — في سويسرا — في ايرلندا — في إيطاليا .

رابعا — الجمعيات التعاونية للصناع :

(١) نظامها العام .

(٢) في انجلترا — اخفاق معامل الاشتراكين المسيحيين — جمعيات الصناع
التعاونية — مدى ما حققته .

(٣) في فرنسا — جمعيات سنة ١٨٤٨ والجمعيات الحالية — ازديادها — المساعدات التي تستمدّها من الحكومة والهيئات الأخرى — مقارنة بين جمعيات الصناع في إنجلترا وفرنسا .

(٤) في إيطاليا — نشأة الجمعيات — المخازن — الجمعيات الصناعية .

(٥) اقتسام الأرباح — جمعيات الصناع وجمعيات التعاون في الاستهلاك والخلاف بينهما في إنجلترا .

خامسا — جمعيات التعاون المنزلى :

(١) نظامها العام .

(٢) في إنجلترا — في ألمانيا — في سويسرا — في فرنسا — في بلجيكا — في إيطاليا .

(٣) الأهمية الاقتصادية لجمعيات التعاون المنزلى — المزايا الاقتصادية لنظام روتشديل — البيع لغير الأعضاء — احتساب العائد وأهميته كمقياس للتفوق الاقتصادي .

(٤) الأهمية الاجتماعية لجمعيات التعاون المنزلى :

مزايا الجمعيات المنزلية :

(١) الإدارة الذاتية .

(٢) التعامل بالنقد وبالأجل .

(٣) التوفير .

(٤) التعليم .

(٥) الأهمية الصناعية لجمعية التعاون المنزلى :

ازدياد رؤوس أموال الجمعيات وأثرها فى الانتاج التعاونى - الانتاج التعاونى كموصل الى المثل الأعلى فى التعاون - الجمعيات المنزلية ومنشآت المجالس البلدية - أوجه الشبه والخلاف - التعاون المنزلى والعمال - الجمعيات التعاونية والاتحادات " الرأسمالية " .

(٦) مقارنة التعاون بالنظامين " الرأسمالى " و " الاشتراكى " .

سادسا - التشريع التعاونى .

٣ - التعليم التعاونى بالمراسلة :

انفردت انجلترا بهذا النوع من التعليم فى التعاون وتتولى لجنة التعليم العامة التابعة للاتحاد اعداد دروس خاصة فى مختلف العلوم التعاونية للراغبين فى دراسة التعاون خصوصا فى الجهات التى لا توجد بها جمعيات تعاونية لها لجان خاصة بالتعليم .

ويرسل للطالب فى كل علم من العلوم التى يتلقاها نحو ٢١ درسا فيما يزيد على خمسة أشهر أى باعتبار درس واحد فى الأسبوع . ويعد هذه الدروس أساتذة تخصصوا فى هذه العلوم ومنهم الكثير من أساتذة كلية التعاون ويحتوى كل درس على أسئلة توجه للطالب ويطلب منه الاجابة عليها وارسالها بعنوان لجنة التعليم العامة بالاتحاد التعاونى كى تصحح وتعاد اليه . كما أن الطالب يجد فى نهاية كل درس أسماء الكتب التى يرجع اليها فى دراسته وكذلك يسمح للطالب بمراسلة أستاذ كل مادة لاستيضاح ما يلاقيه من الصعوبات فى أثناء دراسته .

ويمحور للطالب في نهاية السنة الدراسية أن يمتحن في المواد التي درسها بطريق المراسلة مع غيره من الطلبة الذين درسوا هذه المواد في الفصول التي يعدها الاتحاد أو بلجان التعليم في الجمعيات التعاونية (*) .

وأهم المواد التي يستطيع الطالب أن يدرسها بطريق المراسلة هي :

- (١) تاريخ التعاون ومبادئه (ثلاثة أقسام) .
- (٢) الاقتصاد التعاوني (قسمان) .
- (٣) المالية التعاونية .
- (٤) التعاون في مختلف البلاد .
- (٥) التاريخ الصناعي (ثلاثة أقسام) .
- (٦) الانقلاب الصناعي .
- (٧) التاريخ الاقتصادي والصناعي في القرن التاسع عشر .
- (٨) الاقتصاد (قسمان) .
- (٩) النقود والأثمان والمصارف .
- (١٠) التربية الوطنية .
- (١١) طرق الإدارة .
- (١٢) القانون التجاري .
- (١٣) المحاسبة التعاونية .

(*) حصل حضرة ابراهيم افندي رمزي سكرتير قسم التعاون سابقا ووكيل الادارة الأوروبية بوزارة المعارف الآن على شهادة من الاتحاد التعاوني بنجاحه في مادة ” تاريخ التعاون ومبادئه “ وكان ذلك في سنة ١٩٢٤ وقد تلقى هذا العلم بطريق المراسلة من الكلية المذكورة وامتحنته لجنة في القاهرة ندبها الاتحاد لذلك .

- (١٤) قانون التعاون والادارة التعاونية .
- (١٥) امساك الدفاتر التعاونية (قسمان) .
- (١٦) الادارة التعاونية وأعمال السكرتارية .
- (١٧) الاحصاءات التعاونية والطرق الاحصائية .

وتراوح المصاريف التي يتقاضاها الاتحاد عن كل من هذه المواد بين ٤ قرشا و ١٥٠ قرشا داخل إنجلترا، أما في خارج إنجلترا فيدفع الطالب ضعف المصاريف المقررة .

٤ — في المدارس التعاونية الصيفية :

ينظم الاتحاد التعاوني بإنجلترا في صيف كل عام مدارس صيفية تعاونية خلال شهر يوليه وأغسطس وسبتمبر، وتستمر كل منها عادة مدة شهر واحد . وتشرف لجنة التعليم العامة المتفرعة من مجلس الاتحاد على هذه المدارس ويرأس كلا منها أحد أعضاء اللجنة .

وتنشأ كل مدرسة في احدى مصايف إنجلترا الشهيرة ويستأجر الاتحاد التعاوني لكل منها احدى الكليات في أثناء عطلتها الصيفية حيث تتوفر قاعات المحاضرات والاجتماعات وأفنية الألعاب وحمامات السباحة وقاعات الأكل و"عنابر" النوم . وبهذا تتألف من طلبة كل مدرسة من الجنسين أسرة واحدة يتمتع أفرادها بنحير ما تتوق اليه النفس من غذاء للروح وراحة للجسم مع توافر كل أسباب التسلية في وسط كله تحاب واجتماع وتآخ .

ويباح للطالب أن يحضر الدروس مدة أسبوع واحد أو أكثر ، ولهذا فان الكثيرين من أعضاء الجمعيات التعاونية من رجال التعاون النابهين يؤمنون هذه

المدارس في إجازاتهم الصيفية يقضون فيها وقتا جميلا ويمتعون بما يليق فيها من محاضرات وما يتخللها من مسامرات وألعاب رياضية مختلفة .

والمدرسون في هذه المدارس من أساتذة كلية التعاون أو من كبار رجال التعاون في إنجلترا . وتلقى المحاضرات فيها بنظام خاص فلكل أسبوع سلسلة محاضراته في ثلاثة موضوعات مختلفة . وتلقى ثلاث محاضرات في اليوم ، واحدة في الصباح واثنان في المساء تلقيان في وقت واحد وللطالب أن يحضر أيهما يشاء ويخصص الجزء الأخير من كل محاضرة لالقاء الأسئلة والتعليق عليها والمناقشة في موضوعها .

وفي الفترات بين المحاضرات يلهو الطلبة بما يحلو لهم من الألعاب الرياضية المختلفة كما أنهم يذهبون جماعات في رحلات للزهة الى الأماكن القريبة وفي المساء يجتمع الكل بعد العشاء فينشدون سويا الأناشيد التعاونية المختلفة أو يستمعون الى احدى الخطب أو القطع الموسيقية أو التمثيلية التي يقوم بالقاءها أو توقيعها أو تمثيلها جماعة من الطلبة أو المدرسين .

وقد أضافت هذه المدارس الى مزاياها المتقدمة مزية أخرى لا يستهان بها ألا وهي أن الطلبة الذين يؤمنونها من مختلف أنحاء إنجلترا ومن مختلف الجمعيات التعاونية يتبادلون فيما بينهم الكثير من الآراء والأبحاث التعاونية المحلية التي تعود بالكثير من النفع على جمعياتهم عند ما يعود كل منهم الى بلده إذ ينشر بين اخوانه من أعضاء الجمعية وهيئاتها الادارية ما استقاه من الآخرين من معلومات .

ويتكلف الطالب نظير اقامته أسبوعا في احدى المدارس الصيفية نحو ٢٢٠ قرشا وهذه تشمل نفقات الأكل والنوم . والكثير من أعضاء الجمعيات وأولادهم يؤمنون هذه المدارس أسبوعا أو أكثر بلا مقابل مكافأة لهم من مجلس ادارة جمعيتهم أو لجنة التعليم بها على اخلاصهم للجمعية أو قيامهم بخدمات خاصة لها أو تفوقهم

في احدى الامتحانات في العلوم التعاونية كما أن لجنة التعليم العامة في الاتحاد التعاوني تمنح سنويا للطالب الأول في كل علم من العلوم التي تدرس في الكلية التعاونية جائزة تخوله الحق في قضاء أسبوع في احدى هذه المدارس .

والاقبال على هذه المدارس كبير بقدر الفائدة التي تعود على الحركة التعاونية من ورائها في تغذية الروح التعاونية وتنمية صلات التعارف والتآخي بين مختلف أعضاء الجمعيات في كافة أنحاء إنجلترا . وقد شاهدنا ذلك بأنفسنا وكان هذا النوع من التعليم الذي يجمع بين الفائدة والسرور موضع إعجابنا . وقد نمت الفكرة واتسعت ففعل بعض هذه المدارس لأبناء أعضاء الجمعيات التعاونية من الصغار الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٨ سنة كما جعل البعض الآخر للذين تتردد سنهم بين ١٧ و ٢٤ سنة وخصصت مدارس أخرى لموظفي الجمعيات التعاونية يتلقون فيها محاضرات خاصة بفنون البيع والمعاملة والحسابات كما خصصت مدارس لمعلمي التعاون في الجمعيات التعاونية المحلية والذين تكل اليهم لجان التعليم في هذه الجمعيات القيام بالتدريس في الفصول التي تنظمها في كل عام .

٥ — في المدارس التعاونية الدولية الصيفية * :

هذه المدارس تشبه تماما مثيلاتها في إنجلترا الا أنها تمتاز بصيغتها الدولية فيؤمها التعاونيون من مختلف الممالك ومن بينهم الكثير من كبار رجال التعاون وهذا مما يعطى لهذه المدارس السنوية صبغة مجتمع أو مؤتمر علمي تعاوني تحتك فيه الآراء الناضجة في التعاون بعضها ببعض فتترك أثرا خالدا في نفوس المجتبعين .

وأول من فكر في تنظيم مثل هذه المدارس الدولية هو الاتحاد التعاوني في إنجلترا في سنة ١٩٢١ وقد عقدت المدرسة الأولى في "بال" بسويسرا ثم عقدت المدرسة

الثانية في "بروكسل" بلجيكا سنة ١٩٢٢ والثالثة في "باريس" سنة ١٩٢٣ والرابعة في "غنت" بلجيكا مع المؤتمر التعاوني الدولي في سنة ١٩٢٤ وتلتها مدرسة "السينور" (١) بالدانيمارك "ومانشتير" بالانجلترا "وسالتسيوبادن" (٢) بالسويد "وهامبرج" بألمانيا "ولاهاي" بهولاندا "وقيينا" بالنمسا "وفريدورف" بسويسرا .

ولكى نبين للقارئ ماهذه المدارس من الصبغة الدولية ثبت فيما يلي عدد المجتمعين في مدرسة فريدورف سنة ١٩٣١ والبلاد التي حضروا منها :

عدد الطلبة الحاضرين منها في المدرسة	المملكة
٦	(١) النمسا
٣	(٢) البلجيك
٦	(٣) بلغاريا
٦	(٤) تشيكوسلوفاكيا
٣	(٥) الدانيمارك
(٣) ١	(٦) مصر
١٨	(٧) انجلترا
٢	(٨) فنلندا
٥	(٩) فرنسا
٦	(١٠) ألمانيا
٤	(١١) المجر
١	(١٢) لاتفيا
٥	(١٣) بولاندا
١	(١٤) رومانيا
١٤	(١٥) السويد
٥	(١٦) يوجوسلافيا
٨٦	

Saltsjobaden (٢)

Elsinore (١)

(٣) حضرة عبد اللطيف افندى عامر مفتش التعاون وكان عضو بعثة التعاون في ذلك الوقت .

وتنظيم المحاضرات في هذه المدارس على شاكلة المحاضرات في مدارس التعاون
الصيفية بانجلترا الا أنها تلقى بثلاث لغات . الانجليزية والألمانية والفرنسية .
والمحاضرون فيها كلهم من كبار رجال التعاون في العالم نذكر منهم على سبيل المثال
الأستاذ "هول" عميد كلية التعاون بانجلترا ومسيو "فوكيه" مدير قسم التعاون
التابع لمكتب العمل بعصبة الأمم ومسيو "پواسون" التعاونى الفرنسى الشهير
وصاحب كتاب "الجمهورية التعاونية" ومستر "هنرى ماى" سكرتير الاتحاد
التعاونى الدولى ومسيو "برنارديجى" التعاونى السويسرى الأشهر .

وبقى الاتحاد التعاونى بانجلترا مشرفا على تنظيم هذه المدارس في سنيها الأولى
الى أن اشترك معه بعد ذلك الاتحاد التعاونى الدولى ثم انفرد هذا الأخير بتنظيمها
والاشراف عليها منذ سنة ١٩٣١

وتعتبر المحاضرات التى تلقى سنويا في هذه المدارس مجموعة علمية ذات قيمة
كبيرة في التعاون يعنى الاتحاد التعاونى الدولى بجمعها وطبعها ونشرها باللغات
الثلاث الانجليزية والألمانية والفرنسية .

٦ - في جمعيات التعاون المحلية :

يعنى معظم الجمعيات التعاونية في الخارج بالشؤون التعليمية ففى انجلترا مثلا
ينص نموذج اللائحة الداخلية للجمعيات على تخصيص $\frac{٢-١}{١٠}$ من المتوفر أو الربح
الصافى كل عام لتكوين رأس مال مخصص للتعليم . كما ينص نموذج اللائحة الداخلية
لهذه الجمعيات على انتخاب لجنة للتعليم تعمل بجانب الهيئات الادارية للجمعية .

وتتولى لجان التعليم القيام بمهمتها إما منفردة وإما بمعاونة الاتحاد العام وهى
ترى من وراء قيامها بمهمتها إلى غرضين رئيسيين : أولهما - تثقيف أعضاء
الجمعية عامة في مبادئ التعاون وأغراضه ومراميه وحثهم على الولاء لجمعيتهم

وللمحركة التعاونية عامة . ثانيهما — العناية برفع مستوى التعليم التعاونى والفنى بين موظفى الجمعية والمرشحين للعمل بها وتدريبهم خصوصا على المعاملات التجارية والحسابات كما تستطيع بذلك الجمعيات التعاونية أن تكون متفوقة دائما على المنشآت التجارية فى حسن خدمة المستهلك كما تستطيع أن تسير فى أعمالها بدقة وتبصر بما لديها من أنظمة حسابية دقيقة يتولاها موظفون مدربون .

وتتولى لجنة التعليم فى كل جمعية اعداد المحاضرات التى تلقى على الأعضاء الذين يدعون فى نفس المساء الذى تلقى فيه المحاضرة إلى ليلة سمر تحبب إليهم الحضور لسماع المحاضرة وتشعرهم بعناية الجمعية بمصالحهم الاجتماعية والمادية على حد سواء .

وتتولى اللجنة فى الوقت نفسه تنظيم رحلات لأعضاء الجمعية لزيارة المصانع التعاونية القريبة من الجمعية كما أنها تنظم حيناً بعد حين "مدارس نهاية الأسبوع" * وهى مدارس شبيهة بالمدارس الصيفية تجمع بين عدد من أعضاء الجمعية أو أبنائهم ثلاثة أيام تلقى فى أثناءها محاضرات فى موضوع تعاونى خاص بهم المجتمعين الاستماع إليه . ويبحث الاتحاد التعاونى الجمعيات دائماً على الاهتمام بتنظيم مثل هذه المدارس مدى السنة لما فيها من الفوائد الاجتماعية والتعليمية الجليلة .

ولتدريب موظفى الجمعيات على المعاملات التجارية والحسابية يعمل معظم لجان التعليم فى الجمعيات بالاشتراك مع لجنة التعليم العامة التابعة للاتحاد . فالجمعية الواحدة تنظم فصلا أو فصولا مسائية على حسب حاجتها واتساع مالىتها وتشرف لجنة التعليم العامة على اختيار المدرسين اللازمين لالقاء المحاضرات على الطلبة إذ تستمر الدراسة عادة ستة أشهر وتدرس المواد على حسب البرنامج الذى تقررره لجنة التعليم العامة وهى التى تتولى اعداد الامتحانات النهائية .

٧ — المطبوعات التعاونية :

للمطبوعات أهميتها الخاصة في تثقيف الجمهور التعاوني ونشر الدعوة للحركة التعاونية بتعليم عامة الجمهور المبادئ التعاونية وترغيبهم في الانضمام تحت لواء التعاون. ولهذا نجد الاتحادات والهيئات التعاونية العامة تهتم أيما اهتمام بهذه الناحية من التعليم التعاوني فهي تعنى بتأليف الكتب وترجمة ماوضع منها باللغات الأجنبية لنشرها بين الجمهور . وتصدر النشرات التعاونية حيناً بعد حين كما أنها تصدر الصحف اليومية والأسبوعية والشهرية وربع السنوية والتقارير والكتب السنوية وفوق هذا فانها تنشئ المكتبات التعاونية لكي تكون مرجعاً علمياً يضم كل ما يؤلف في التعاون بلغة البلاد أو باللغات الأخرى ، ونأتى فيما يلى على بعض الجهود التي تبذل في النواحي المتقدمة :

أولاً — نشر الكتب وترجمتها — تعمل الاتحادات التعاونية في مختلف الممالك على نشر الكتب التعاونية مؤلفة كانت أو مترجمة ، ففي إنجلترا يقوم الاتحاد التعاوني منذ زمن بوضع المؤلفات التعاونية في مختلف البلدان مثل اسكتلندا وفنلندا وارلندا والدانيمارك والمانيا والسويد الخ . وكذلك ترجمة مؤلفات كبار رجال التعاون غير الانجليز مثل ” كتاب التعاون في الاستهلاك “ للأستاذ شارل جيد وكتاب ” الجمهورية التعاونية “ لپواسون أحد علماء التعاون الافذاذ في فرنسا ونائب رئيس الاتحاد التعاوني الدولي .

ثانياً — النشرات التعاونية — للنشرات التعاونية أهمية عظيمة لأن الغرض الأول من اصدارها هو سد حاجة علمية طارئة ، على حسب الظروف المحيطة بالحركة التعاونية لتنوير أذهان الجمهور التعاوني في أحد الموضوعات التعاونية . ويضع هذه النشرات رجال حنكتهم التجارب التعاونية في موضوع كل نشرة فتصبح مرجعاً علمياً يرجع اليه في كل موضوع تعاوني على حدة .

ويجمع الكثير من الاتحادات مثل اتحاد التعاون في إنجلترا واتحاد التعاون للجمعيات المنزلية في سويسرا نشراته في كل عام ويجعل منها مجلدا واحدا يصدره بشكل كتاب يرجع اليه عند الحاجة .

ثالثا — الصحف والمجلات التعاونية — تعنى الاتحادات التعاونية باصدار الصحف والمجلات التعاونية لا لأهميتها العلمية فحسب بل لنشر الدعوة بين الجمهور عامة وجمهور التعاونيين خاصة ، ففي سويسرا مثلا وهى البلد الذى يتكلم أهله احدى ثلاث لغات : الألمانية والفرنسية والايطالية ، نجد أن الاتحاد التعاونى للجمعيات المنزلية يصدر ثمانى صحف ومجلات تعاونية نأتى فيما يلى على احصائها لنبين مدى الاهتمام بنشر الصحف والمجلات التعاونية :

الصحيفة	اللغة	فترات ظهورها	عدد النسخ التى توزع من كل عدد
(١) صحيفة الاستهلاك التعاونى السويسرى ...	ألمانية	كل أسبوع	٤٦٤٠
(٢) التعاون السويسرى	فرنسية	»	١٣٦٠
(٣) الوقائع التعاونية	»	٦مرات فى الأسبوع	٧٩٠
(٤) صحيفة التعاون المصورة	ألمانية	كل أسبوع	٢١٨٢٨٥
(٥) » »	فرنسية	»	٥٣٣٤٨
(٦) » »	إيطالية	»	١٠٦٤٢
(٧) الوقائع التعاونية المصورة	ألمانية	»	٣٠٧٠٠٠
(٨) صحيفة العائلة التعاونية	»	كل شهر	٢٥٠٠

فلو أننا أحصينا من الأرقام المثبتة فى الجدول المتقدم ما تنشره حركة التعاون المنزلى فى سويسرا من الصحف التعاونية فى السنة الواحدة بلغ نحو ثلاثة وعشرين مليوناً وربع مليون نسخة . هذا الرقم يكفى وحده للدلالة على مقدار عناية الحركة التعاونية أعظم عناية بأساليب نشر الدعاية والتثقيف العلمى .

رابعا — التقارير والكتب السنوية — لكل من الاتحادات والجمعيات التعاونية المركزية تقارير وكتب سنوية تبين مختلف الجهود التي بذلت في مدى العام والاحصاءات العديدة عن الحركة التعاونية عامة . وهذه التقارير أهمية كبيرة لدى الجمهور التعاوني كما أنها مرجع من المراجع الهامة التي يعتمد عليها كبار الباحثين في التعاون في مختلف البلدان .

أما الكتب السنوية ففضلا عما تشمله من الاحصاءات والبيانات عن الحركة التعاونية في داخل البلاد وخارجها فهي تحتوي على معلومات عامة عن الحركة الاقتصادية والسياسة والاجتماعية في العالم . وتعتبر بحق حلقة اتصال بين الجمهور التعاوني في مختلف البلدان وواسطة تثقيف له ونذكر على سبيل المثال من الكتب التعاونية السنوية الشهيرة مايلي :

(١) الكتاب السنوي للتعاون الزراعي — وتصدره مؤسسة هوريس بلانكت بلندن (١) .

(٢) الكتاب السنوي للجمهور — وتصدره جمعية الاتجار بالجملة في إنجلترا (٢) .

(٣) تقرير المؤتمر السنوي — ويصدره الاتحاد التعاوني بإنجلترا (٣) .

(٤) الكتاب السنوي للتعاونيين — ويصدره اتحاد جمعيات الصناعات في إنجلترا (٤) .

خامسا — المكتبات التعاونية — يعنى الكثير من الاتحادات والهيئات التعاونية على اختلافها وكذا بعض الهيئات الأخرى عناية كبيرة باعداد المكتبات

Year Book of Agricultural Co-operation (١)

People's Year Book (٢)

The Annual Congress Report (٣)

Co-operators' year Book (٤)

التعاونية التي تضم أكبر عدد ممكن من المؤلفات في التعاون، وأهم هذه المكتبات في الوقت الحاضر هي :

- (١) مكتبة مؤسسة هوريس بلانكت بلندن .
- (٢) مكتبة الكلية التعاونية بمانشستر .
- (٣) مكتبة التعاون بمكتب العمل الدولي التابع لعصبة الأمم بجنيف .
- (٤) مكتبة التعاون التابعة للعهد الزراعي الدولي بروما .
- (٥) مكتبة الاتحاد التعاوني الدولي بلندن .

في كل من هذه المكتبات يجد الباحث في علوم التعاون وما يتصل بها من العلوم الأخرى ، اقتصادية كانت أو اجتماعية ، ما ينشده من المؤلفات التي ظهرت في مختلف الأوقات كما يجد كل الكتب والتقارير والأبحاث التي وضعت عن الحركة التعاونية في مختلف البلدان . هذا عدا الصحف والمجلات والتقارير السنوية والنشرات التي يهتم بنشرها مختلف الاتحادات والهيئات التعاونية .

ولأهمية المكتبات السالفة الذكر في المحيط التعاوني يؤمها الكثيرون من الباحثين في التعاون من الأمم المختلفة ويستطيع كل زائر لها أن يحصل على المساعدة العلمية التي يقدمها له أمين المكتبة وهو دائماً من الذين تضلعوا في العلوم التعاونية فيرشده الى المراجع المفيدة في الموضوع الذي يرغب في دراسته أو التبصر فيه .

هذا هو مجمل ما حدث ويحدث في أوروبا من هذه الناحية للتعليم التعاوني . أما في مصر فقد حذونا حذوهم وأملنا كبير في أن نصل الى درجة طيبة . وفيما يلي بيان مدى ما وصلنا اليه :

٨ — التعليم التعاونى فى مصر :

(١) مدارس المعلمين الالزامية والمكاتب العامة — فى سنة ١٩٢٥ أدخل نظام تعليم التعاون فى مدارس المعلمين الالزامية تمهيدا لأن يجد التعاون فى هذه الفئة رجالا ملمين بالمبادئ التعاونية قادرين على نشرها والترويج لها فى البيئات الريفية بين أبناء الفلاحين وقد وضعت وزارة المعارف لهذا الغرض برنامجا للتعاون وافيا بالغرض المطلوب وهو يشمل :

(١) نظرة عامة عن التعاون — التعاون كغريزة حيوية — التعاون عند قدماء المصريين — الدين والتعاون .

(٢) لمحة تاريخية عن التعاون ونشأته وبواعثه وتطوراتهِ وانتشاره وثماره فى أوروبا .

(٣) غاية التعاون المادية والأدبية .

(٤) وسائله لتحقيق هذه الغاية .

(٥) مبادئ التعاون الأساسية .

(٦) جماعاته وأنواعها من انتاجية — استهلاكية — مالية — صناعية — زراعية .

(٧) طرق تسيير هذه الجماعات (أى إدارتها) .

(٨) الاتحادات التعاونية من تنظيمية وتجارية ومالية .

(٩) موجز تاريخ الحركة التعاونية فى مصر .

(١٠) مبلغ حاجة مصر إلى التعاون .

(١١) وضع الحكومة لقانون التعاون فى سنة ١٩٢٣

- (١٢) الحكومة وتنظيم الحركة في مصر والأسباب التي دعت إلى ذلك .
- (١٣) طرق نشر الدعوة التعاونية وبث تعاليم التعاون وإنشاء جماعته وتسييرها والإشراف عليها .
- (١٤) حالة الجماعات الراهنة .
- (١٥) دور المرأة في هذه الحركة في البلاد الراقية وما يرجى أن يكون لها في بلادنا وأثر ذلك في حياتها وحياة الأمة .

وكانت مادة التعاون علما قائما بذاته يدرس لطلبة السنة الثانية من هذه المدارس وخصصت له حصّة واحدة في الأسبوع . إلا أنه في سنة ١٩٢٩ أدمج تدريس مادة التعاون ضمن مادة ” التربية الوطنية ” ففقد التعاون أهميته في هذه المدارس كما تعدل البرنامج السابق وأصبح مختصرا بالشكل الآتي :

الباب التاسع عشر من منهج التربية الوطنية : الأوضاع الأهلية — الجماعات — أنواعها — تشكيلها العام — الجماعات التعاونية — غرضها الاقتصادي — غرضها الاجتماعي — تشكيلها — أنواعها — التعاون الزراعي — التعاون المتري — التعاون الصناعي والعلمي — الجمهورية التعاونية * والمدنية القروية .

واستمرت مادة التعاون مدججة بالشكل المتقدم ضمن منهج هذه المدارس الى سنة ١٩٣١ حيث أعيد تعديل منهجها وجعل مشابها لمنهج المدارس الثانوية .

أما في المكاتب العامة أى في المدارس الأولية الإلزامية فلم يرد ذكر للتعاون ضمن المناهج التي وضعت لها في السنين المختلفة . غير أنه أشير إلى ” صناديق الادخار وجمعيات التعاون ” ضمن مادة ” التربية الاجتماعية ” في الجزء المخصص لتلاميذ السنة الرابعة في المنهج الذي تقرر العمل به ابتداء من سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤

(ب) في مدرستي الزراعة العليا والتجارة العليا — أدخلت مادة التعاون ضمن المواد المقررة لطلبة السنة الرابعة في مدرسة الزراعة العليا حسب المنهج الذي صدق عليه مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٠ بالشكل الآتي :

- (١) فكرة التعاون .
- (٢) لمحة تاريخية — التعاون في التوزيع — جمعية روتشديل — الحاجة الى التعاون في الاقتراض وكيف سدت .
- (٣) جمعيات التعاون في الاقتراض .
- (٤) مصارف التعاون المنشأة على طريقة شولزديلتش .
- (٥) مصارف رايفيزن القروية .
- (٦) التضامن والمسئولية .
- (٧) الأموال الاحتياطية .
- (٨) رأس المال والربح ورسم الدخول .
- (٩) منطقة العمل وشروط العضوية .
- (١٠) شروط التسليف .
- (١١) إدارة أعمال مصارف التعاون القروية — مجلس الادارة — لجنة المراقبة — الجمعية العمومية .
- (١٢) موارد مصارف التعاون القروية ووظيفتها كصناديق للتوفير .
- (١٣) مصارف التعاون المركزية .
- (١٤) الاتحادات التعاونية .
- (١٥) مراجعة حسابات جمعيات التعاون الزراعية — تفتيش حساباتها .

- (١٦) مصارف التعاون في الهند .
- (١٧) مصارف التعاون في إيطاليا .
- (١٨) مصارف التعاون في فرنسا .
- (١٩) جمعيات التعاون الزراعية للتوريد والنقابات الزراعية الفرنسية
- (٢٠) جمعيات التعاون الزراعية لتصريف الحاصلات .
- (٢١) مصانع الزبدة التعاونية والتعاون في جمع البيض وبيعه .
- (٢٢) جمعيات التعاون للتأمين على حياة الماشية .
- (٢٣) الدعوة الى التعاون وتنظيم الجهود التعاونية .
- (٢٤) التعاون في مصر .

على أنه بعد تدريس سنين عدة في هذا المعهد اتضح لنا ضرورة توسيع نطاق التعليم الاقتصادي فيه بحيث يدرس التعاون عموما والزراعي خصوصا ضمن منهج طويل للاقتصاد الزراعي ، وهناك مساع كبيرة لتحقيق ذلك . أما في مدرسة التجارة العليا فقد أضيفت مادة التعاون إلى المواد المقررة على طلبة السنة الرابعة ضمن علم الاقتصاد حسب المنهج الذي تقرر العمل به ابتداء من سنة ١٩٢٢ وهو مماثل للمنهج المقرر في مدرسة الزراعة العليا .

كذلك تدرس مادة التعاون لطلبة السنة النهائية في مدارس الزراعة المتوسطة بشكل خلاصة عن وظائف جمعيات التعاون ضمن برامج القوانين واللوائح الزراعية.

(ج) في كلية الحقوق — ويدرس التعاون ضمن علم الاقتصاد ، وللتخرجين الذين يعملون للحصول على اجازة الدكتوراه أن ينتخبوا علم الاقتصاد الزراعي* ضمن مواد التخصص ويتضمن منهج هذا العلم الحركة التعاونية بالشكل الآتي :

* تولى المؤلف تدريس هذا العلم منذ أن تقرر في سنة ١٩٢٩

لمحة في تاريخ الحركة في إنجلترا — ماحققته روح المشاركة في الماضي —
الانقلاب الصناعي والزراعي وتأثير كل منهما في العمل — الطور الأول للحركة
التعاونية — الطور الثاني للحركة التعاونية .

التعاون الزراعي في أيرلندا — مداه — مبادئه — الغرض منه — الجمعيات
التنظيمية وجمعيات الاتجار بالجملة — جمعيات الألبان التعاونية — جمعيات
التعاون الزراعي — الجمعيات التعاونية الزراعية المتعددة الأعمال — النتائج
الاقتصادية والاجتماعية .

مصارف الاقراض التعاونية في ألمانيا — شولزديلتش ورايفيزن وأعمالهما —
الغرض من المصرف التعاوني — مقارنة بين مصارف الاقراض التعاونية في المدن
والقرى — عمليات المصارف — مسؤولية الأعضاء — أموال المصارف : مواردها
وكيفية استعمالها — ادارة المصارف — ماحققته هذه المصارف — الأنظمة
العليا — الاتحادات للأغراض التجارية أو غيرها .

التعاون في مصر — تاريخه — التشريع الخاص به — المعونة الحكومية —
تقدم الحركة — الحالة الحاضرة للجمعيات التعاونية — نقد .

(د) المطبوعات التعاونية :

أولا — لم تعدم الحركة التعاونية في مصر من يهتم بها من الكتاب فمنذ
سنة ١٩١٤ ظهرت الثمانية المؤلفات الآتية في التعاون وقد تناولت تاريخه
وتطوراتها ، أصوله ومبادئه ، ووصفت نشأته وأتت على إحصاءاته في مصر
والخارج :

(١) كتاب نقابات التعاون الزراعية ، تأليف الأستاذ عبد الرحمن بك الرفاعي
تاريخها ونظامها وثمراتها . طبع سنة ١٩١٤

- (٢) كتاب التعاون في الزراعة ... { تأليف صادق حنين باشا طبع سنة ١٩١٧
- (٣) كتاب روح التعاون ... { تأليف الدكتور وليم كنج (١) وترجمة الدكتور حسين على الرفاعي طبع سنة ١٩٢٢
- (٤) كتاب التعاون الزراعى (٢) ... { تأليف الدكتور ابراهيم رشاد طبع سنة ١٩٢٣
- (٥) كتاب الجمهور في التعاون الزراعى . { تأليف الأستاذ ابراهيم رمزى طبع سنة ١٩٢٤
- (٦) كتاب التعاون (٣) ... { تأليف الدكتور يحيى أحمد الدرديرى طبع سنة ١٩٢٥
- (٧) كتاب الجمعيات التعاونية ونظامها في مصر . { تأليف الدكتور توفيق حامد المرعشلى طبع سنة ١٩٢٨
- (٨) كتاب التعاون الاستهلاكى والصناعى للعمال - التعاون في الاقراض والبناء - التعاون في مصر . { تأليف أحمد لاشين افندى طبع سنة ١٩٣٠

ثانيا - عنى قسم التعاون منذ انشائه الى الآن باصدار النشرات الآتية لارشاد الجمعيات في مختلف الموضوعات التعاونية ونشر الدعوة للتعاون :

(١) الجمعيات التعاونية - أنواعها ومزاياها .

(١) Dr. William King

(٢) مقرر تدريسه في مدرستى الزراعة العليا والتجارة العليا وفي كلية الحقوق الملكية .

(٣) مقرر تدريسه في مدارس المعلمين الأولية .

- (٢) اجراءات تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية المصرية .
- (٣) النظام الداخلى للجمعيات التعاونية الزراعية المصرية .
- (٤) تنظيم الجمعيات التعاونية .
- (٥) ادارة الجمعيات التعاونية — الجمعية العمومية — نظامها وعملها .
- (٦) ادارة الجمعيات التعاونية — مجلس الادارة — نظامه وعمله .
- (٧) ادارة الجمعيات التعاونية — لجنة المراقبة — نظامها وعملها .
- (٨) النظام الداخلى للجمعيات التعاونية المنزلية .
- (٩) مسئولية أعضاء الجمعيات التعاونية .
- (١٠) قواعد واجراءات الاقتراض والاقرض .
- (١١) تعليمات خاصة بتوزيع الأسمدة الكيمائية وبذرة القطن .
- (١٢) قواعد اصدار أسهم الجمعيات التعاونية والتنازل عنها والغائها .
- (١٣) جمعيات الألبان التعاونية .
- (١٤) المذكرة التفسيرية لقانون التعاون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ (بالفرنسية) .
- (١٥) أعمال قسم التعاون (بالانجليزية) .
- (١٦) لمحة عن التعاون فى مصر (بالانجليزية) .
- (١٧) الحركة التعاونية فى مصر سنة ١٩٣٤ (بالانجليزية) .
- (١٨) » » » سنة ١٩٣٤ (بالفرنسية) .
- (١٩) توزيع الأرباح فى الجمعيات التعاونية * .
- (٢٠) جمعيات التعاون المنزلى * .

ثالثا — عنى قسم التعاون منذ سنة ١٩٣٠ باصدار تقرير سنوى عن الحركة التعاونية فى مصر وأعمال الجمعيات فى مدى السنة يقع فيما يزيد على ١٠٠ صفحة . وهذا التقرير يشمل جميع البيانات الخاصة بأعمال الجمعيات ومدى تقدم الحركة والاحصاءات التامة عن الجمعيات التعاونية ويوضع ملخص لهذا التقرير ضمن الكتاب السنوى الذى قررت وزارة الزراعة اصداره ابتداء من سنة ١٩٣٣

رابعا — يصدر قسم التعاون "صحيفة التعاون" منذ سنة ١٩٢٩ وهى لسان حال قسم التعاون بل هى لسان حال الحركة التعاونية فى مصر باعتبار أن القسم هو القائم بأعمال الاتحاد التعاونى للجمعيات التعاونية .

وكانت تصدر هذه المجلة ، وعدد صفحاتها نحو الستين صفحة ، مرة كل شهرين وقد تقرر اصدارها مرة كل شهر ابتداء من عام ١٩٣٥ وهى تحتوى على أبحاث تعاونية مختلفة من الوجهة العلمية والتطبيقية ويظهر بها من وقت لآخر تراجم لعظماء رجال التعاون وهى تصور جهود الجمعيات التعاونية وتنقل الى قرائها نبذا عن الحركة التعاونية فى مختلف البلدان والأنباء التعاونية فى الخارج ويطلع من هذه المجلة ٧٥٠٠ نسخة يوزع أغلبها مجانا على الجمعيات وبعض الأفراد والهيئات . ويبيع منها القليل بسعر النسخة عشرين مليا .

خامسا — منذ تكون قسم التعاون وهو جاد فى تكوين مكتبته التعاونية وتوسيعها بقدر ما تسمح به الأحوال باضافة المؤلفات التى تظهر فى التعاون وتعتبر هذه المكتبة فى الوقت الحاضر المكتبة التعاونية الوحيدة فى البلاد وتحتوى على ٣٦٠ مؤلفا منها ما يزيد على ٢٢٠ كتابا فى العلوم التعاونية وأربعين كتابا فى العلوم الاجتماعية والاقتصادية هذا عدا التقارير المختلفة للكثير من البلاد الأجنبية .

الفصل الثالث والعشرون

النتائج الاقتصادية والاجتماعية للحركة التعاونية

تناولنا في الجزء الأول من هذا الكتاب الكلام على تطورات الحركة التعاونية في إيرلندا ضمن ما تناولناه ، كما أننا علمنا مما تقدم من فصول هذا الجزء ما علمنا عن الحركة التعاونية في مصر . وبقى علينا أن نعرض في هذا الفصل النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي وصلت اليها إيرلندا لنستطيع في ضوء هذه النتائج أن نتطالع الى مثلها في بلادنا ، خصوصا وقد تحقق كثير منها كما بينا ، مما يشجعنا على طلب المزيد منها ، وعلى الأخص في الميدان الاجتماعى الذى لا يزال يتطلب جهدا قويا وسعيا حيثنا إذا أردنا أن ندرك القيمة الاجتماعية العظيمة لهذه الحركة المباركة .

النتائج الاقتصادية :

دخل القرن الحاضر على إيرلندا وهى تشعر بدبيب روح قومية فى جسمها ، وتحس جديدة نشيطة . نعم إن هذه الروح دخلت جسم إيرلندا قبل ذلك بربع قرن ، ولكنها لم تكن تحسها وقتئذ لأن ذلك الجسم كان منهكا بأمراض عديدة أتلقت فيه الشعور والاحساس . ولكن من شأن الروح القومية اذا دبت فى جثمان أمة أن تبدأ باستئصال الأمراض ، وكذلك فعلت روح القومية الارلندية ، حتى اذا خلا الجسم منها تنهت مشاعره فأحس وأدرك . وقد تشعبت أغراض هذه الروح القومية ، فعملت فى وجوه مختلفة ، بيد أنا نغنى هنا بالوجه الاقتصادى من عملها .

إن من أكبر العوامل التي تركت أثرا عظيما في حياة إرلندا الاقتصادية هو التشريع الذي قامت الحكومة بسنه في أوقات مختلفة ولأغراض متباينة ، ونحن في هذا المجال لا يسعنا الا أن نثني على عزيمة الأمة ، وكبر نفس الشعب . وحكمة قادة الأهالي ، فانها لم تجعل مفرأ للحكومة من سن القوانين التي عادت بالخير العميم على البلاد . وفي مقدمة هذه القوانين أربعة ، كان لها الأثر الفعال في تحسين الحالة الاقتصادية :

(١) ” قوانين الأراضى “ (١) — بفضل هذه القوانين صار معظم أراضى إرلندا مزارع يملكها صغار الفلاحين الارلنديين ، تبلغ مساحة الواحدة منها خمسة وعشرين فدانا تقريبا ، بعد أن كانت نفس هذه الأراضى مراعى لا يملكها الا عدد قليل من الناس جميعهم من العنصر الأجنبي عن البلاد ، ولا شأن للأهالى فيها الا باعتبارهم مستأجرين أو عمالا بالأجرة .

(٢) ” قوانين العمال فى المزارع “ (٢) — كان هؤلاء العمال قبل سنّ هذه القوانين على غاية من البؤس من حيث المسكن ، اذ كانوا يسكنون أخصاصا لا تليق بالانسان ، فقد كانت أشبه بيوت فلاحينا بمصر ، فالبيت حجرة واحدة تسكنها أسرة كاملة رجالا ونساء وأطفالا ، وقد يشاركهم بعض حيواناتهم فيها . ومما يزيد الحال بؤسا فقدان المنافذ أو المداخل التي تخرج دخان الوقود . الا أن الحال عندنا فى مصر — ولا فضل لنا — أخف وطأة لقلة الأمطار ، وحسن الجو على وجه الاجمال ، ولأثر الشمس التي هى أقوى مطهر طبيعى . جاء هذا القانون ومهد الطريق لبناء مساكن لائقة للعمال ، مساكن يدخلها النور ويتخللها الهواء ، تشتمل على القاعات اللازمة لأسر الفلاحين يحتم فيها وجود حديقة صغيرة لزراع لوازم الفلاح المنزلية بها كالخضر والأزهار . كل ذلك بطريقة اقتصادية تسهل على الفلاح دفع الأجرة المناسبة .

Land Acts (١)

Agricultural Labourers' Acts (٢)

(٣) ”قانون مجلس المناطق المكتظة“ (١) — هذا القانون خاص بتوزيع الأُسُر الريفية على مساحات أكبر وأخصب منعاً للاكتظاظ والاحتشاد، وتوخياً لتحسين حالة المعيشة والصحة والتعليم .

(٤) ”قانون مصلحة الزراعة والتعليم الفني“ (٢) — ترتب على هذا القانون الاهتمام والعناية بالتعليم الزراعى والفنى ، وكذا بطرق الزراعة وتربية المواشى ، وبالاختصار ساعد على تقدم الزراعة من جميع وجوها .

هذه القوانين وغيرها ساعدت على اثثار ثروة البلاد مع توزيعها على الأهالى توزيعاً أقرب الى العدالة منه فيما مضى . كما أنها مهدت الطرق للأهالى كي يعيشوا عيشة صحية محترمة ، ويعملوا على كسب معاشهم بغير ظلم ولا غبن ، بيد أنها أدت الى شىء آخر عظيم النفع للبلاد ، فان الاصلاحات التى تمت بموجبها وقفت تيار المهاجرة الى البلاد الأجنبية ذلك التيار الذى جرف من إيرلندا أكثر من نصف سكانها فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر بسبب الويل الذى لحق أهلها ، والذى وصفناه فى فصل سابق .

حقاً إن التشريع مفيد جداً ، ولكن البلد الذى يدخله التمدن الحديث لا يصل فيه الإصلاح الى درجة عالية اذا اقتصر فيه هذا الاصلاح على الجهودات التى تأتى بها الحكومة . نعم ان الحكومة بتشريعاتها قد تزيل عقبات واقفة فى طريق تقدم البلاد ، كما أنها قد تمهد الطريق الى ترقية الأهالى ، ولكن الحكومة بطبيعتها وتكوينها ليس فى مقدورها مهما كانت أهلية أو وطنية أن ترق بالشعب رقىاً حقيقياً اذا هو لم يرق بواجبه المدنى ويعمل مستقلاً عنها فيما يعود عليه بالمنفعة والخير . قال ”A.E.“ :

”أظن أننا محقون فى توقع الجليل من الحكومة ، ولكنه ينبغى أن نتوقع الأجل من أنفسنا . ينبغى أن نعلم كل العلم أنه لو فعلت الحكومة ضعف ما تفعله ،

Congested Districts Board Act (١)

Department of Agriculture & Technical Instruction Act (٢)

ما نهضنا أبدا من توسط الحال بين الأمم ، اللهم الا أن يحدونا الايمان المطلق بقوة مجهوداتنا الشخصية على النهوض بارلندا وتبويئها مكانا رفيعا ؛ وأن نقرن هذا الإيمان بالأفعال . وفي استطاعة الحكومة أن تتيح للرجل كفافه الاقتصادى ، ولكن الرجل وحده هو الذى يحول هذا الكفاف جنة ونعيا . ومن الجمود المزرى بأشرف المخلوقات أن يدأب على عمل لا يخدم فيه غرضا نبيلًا ، ولا يسعى فيه الى تحقيق مثل أعلى .

فعلى الحكومة إذن واجب ، وعلى الشعب واجب كذلك ، والخطر كل الخطر اذا ارتكن أحدهما على الآخر . اذ لكل منهما عمل لا يقوم به غيره ، فان لم يتم بقيت الأمة فى تأخر . واذا تمادى هذا الاهمال شلت حركة البلاد الى درجة تحدث قلقا واضطرابا . رأينا فى إرلندا أن ” مصلحة الزراعة والتعليم الفنى ” ساعدت على نشر التعليم الزراعى الصحيح فى البلاد ، وأبانت للزارعين نتيجة تجاربها العلمية . على أن هذه التعاليم وهذه التجارب ليس فى مقدور الحكومة أن تلزم الأهالى باتباعها ، واذا ألزمتهم باتباعها وعقب ذلك تحسين وإثثار لمحصول أرضهم لم يكن فى وسعها أن تكثر دخلهم من وراء ذلك . فان ذلك يتوقف على مجهودهم الخاص فى تحويل هذه المحاصيل الى دخل وافر ، وليس من وسيلة للقيام بذلك أعظم من تعاون الفلاحين بشكل اختيارى يضمن لهم الحصول على أكبر قسط ممكن من نتيجة أعمالهم الزراعية ، هذا هو الحل الوحيد لتتيم العمل الذى يؤدى الى رقى البلاد اذا هى أرادت أن تتجح فى ميدان الحياة ، وتخل محلها اللائق بها بين أقطار العالم وهذا هو السبب الذى حدا برجال الاقتصاد الاجتماعى فى إرلندا الى أن ينشروا تعاليم الحركة التعاونية بين الفلاحين لما رأوا فيها من تشجيع الفرد وانهاش قوة الاعتماد فيه على النفس وحرية المعاملة والعمل على مبدأ ” الفرد للمجموع والمجموع للفرد ” . وقد ذكرنا آنفا أن لهذه الحركة سواء أكانت صناعية أم زراعية وجهتين اقتصادية واجتماعية . ومهمتنا هنا سرد المزايا الاقتصادية التى يمنحها الشعب من وراء عمله على النظام التعاونى .

اننا اذا نظرنا نظرة اجمالية الى احصائيات الحركة التعاونية في إيرلندا الزراعية تبين لنا مبلغ تجارتها والمزايا المادية التي كسبتها البلاد من وراء الأخذ بتعاليمها . وقد سبق أن ذكرنا إحصائيات الجمعيات التعاونية المختلفة على انفراد ، على أننا هنا نستعرضها بجملة : (١)

السنة	عدد الجمعيات التعاونية المختلفة	عدد الأعضاء	رأس المال المسهم المدفوع	رأس المال المقرض والودائع	حركة المعاملة
	عدد	عدد	جنيه	جنيه	جنيه
١٩١٠	٨٨٠	٩٤٥١٢	١٧٧٨٢٤	٢٤٠٠١٠	٢٥٨٩٥٥٩
١٩١٢	٩٤٧	١٠١٩٩١	١٨٨٣٢٣	٢٦١١١٤	٣٢٠٥١٨٩
١٩١٤	١٠٢٣	١٠٦٣٠١	٢٠٢١١٣	٢٨٥٦٣٣	٣٦٦٨٩٥٨
١٩١٦	٩٥٨	١٠٦٧٣٤	٢٤٥٥٨٠	٣١٣٧٤٠	٦٠٩٩٨٨٠
١٩١٨	٩٥٠	١١٧٤٨٤	٣٢٤٦٧٣	٥٥١١١٢	٩٠٨٧٦٦٨
١٩٢٠	١١١٤	١٥٧٧٦٦	٨٠٩١٧٢	١٤٦٣٨٩٩	١٤٦٠٤٨٥٢
١٩٢٩ (٢)	٥٣٢	١١٩١٧١	٥٦٢٤٣٢	٨١٤٢٥٤	٨٨٣٨٦٠٨

وقد بلغ المال الاحتياطي حتى سنة ١٩٢٩ مبلغ ٨٣٦,٤١٩ جنيها .

ان كان مجرد الإتيان بهذه الأرقام لا يظهر تماما مبلغ الخدمات الاقتصادية الجليلية التي تؤديها هذه الحركة للفلاح الإيرلندي ، فانها على كل حال توضح لنا الشيء الكثير . فنحن نرى مثلاً أن عدد أعضاء الجمعيات التعاونية في ريف إيرلندا بلغ في سنة ١٩٢٩ نحواً من ١١٩,٢٠٠ ، على أن كل عضو من هؤلاء الأعضاء يمثل في الحقيقة أسرة متوسط عدد أفرادها أربعة ، فكان الذين ينتفعون بمزايا هذه الحركة أربعة أضعاف هذا العدد .

(١) راجع التقارير السنوية "جمعية التنظيم الزراعي الأيرلندية" الصادرة ما بين سنة ١٩١٢

وسنة ١٩٣٢

(٢) يرجع السبب في تأخر الحركة التعاونية في السنين الأخيرة الى الأزمة العالمية التي قضت على كثير من الجمعيات وأدت بكثير منها الى الاندماج في بعضها كما أنها قللت أموالها ومعاملاتها .

هذا ولم تقتصر المزايا التي أتت بها الحركة على أعضائها ، بل تعدتهم الى الأهالى إجمالا وذلك أن الجمعية التعاونية في القرية صارت ميزانا لجميع التجار ومثالا يقلدونه من حيث جودة الأصناف وهوادة الأثمان وشرف المعاملة . وذلك أنه اذا بدأ التجار يتعدون حدود العدالة في معاملتهم ، احتج الأهالى عليهم بما يرون في جمعيات التعاون من جودة الصنف وهوادة الثمن .

ان تكن الاحصائيات تدل دلالة واضحة على مبلغ معاملة هذه الحركة الاقتصادية ، فان الحركة في الواقع أكبر من هذا وأعظم ، ولن تستطيع الاحصاءات أن تلم بها . فليس من العدل والحالة هذه أن يحكم بها وحدها على قدرها ، بل يجب أن نرجع البصر كرتين لنرى أى أساس هذا الذى قامت عليه هذه الحركة الاقتصادية . إنه أساس جعل الفلاح يجنى ثمار أتعابه كاملة فهو يشتري وينتج ويبيع بنظام يكفل له تحويل نتيجة أتعابه الى ثمار يجنيها هو ، إذ هو أحق بها من غيره . ولقد بينا ما كان يجنيه التاجر أو الوسيط قبل ذلك من وراء الفلاح الذى كان مظلوما في أيديهم ، وأن هذه الحركة قد تعقبت ذلك الفريق الذى كان يعيش طفيليا على الفريق المنتج من الأهالى فبددت به بطريقتين : أولاها أنها مهدت سبيل الاتجار للفلاح حتى يتعامل مباشرة مع من يود معاملته . ثانياً أنها منعت الخسارة التى تحصل من وراء المنافسة غير الرشيدة في التجارة .

وقد صار الفلاح عقب ذلك قادرا على أن يحصل بصفته منتجا على الحاجات الأولية التى يستعملها في صناعته بثمن أرخص مما كان . وذلك أنه بواسطة جمعيته يحصل على السماد والبزور والعلف بثمن الجملة بعد أن كان يأخذ هذه الأشياء من التجار المحليين بأى سعر وضعوه . على أن هؤلاء التجار لم يقتصروا على رفع أثمانهم ، بل تعدوا ذلك الى احتكار السوق ، فكانوا يتفقون فيما بينهم على الأثمان التى توافقهم ، ويطالبون الفلاحين بدفعها ، وليس للفلاح الا الخضوع والتسليم .

نتج من ذلك أن الجمعيات التعاونية تمكنت في السنين الأولى من عملها من تخفيض ثمن حاجات الفلاحين من سماد و بزور و علف تخفيضاً كبيراً ، وفضلاً عن ذلك فقد كانت هذه الجمعيات تحصل على ضمان يكفل جودة هذه الحاجات . كذلك الفلاح لكونه منتجاً لبعض المواد الأولية كالألبان و غيرها أصبح آمناً غوائل التجار ، اذ كان معمل الزبدة الذى هو عضو فيه يدفع فى اللبن الذى يرسله الفلاح اليه ثمناً بقدر ما يستخرج منه من الزبدة ، وهذا أعـدل تقدير لثمن اللبن ، فى حين أن معامل الزبدة غير التعاونية ما كانت تدفع الا أقل ما يمكنها دفعه التماساً للربح الكثير . وهذه هى الحال أيضاً فى جمعيات اللحوم ، و جمعيات البيض التى سبق شرحها . فان الفلاح يحصل فيها على قسطه من الربح كاملاً ، ببيعـه هذه المواد بواسطة جمعيته . وكذلك الفائدة التى يكسبها من وراء معاملته مع مصرفه التعاونى ، فقد حماه من غوائل المرايين ، وأمدّه بما يحتاج اليه من المال بفائدة معتدلة ، و بطريقة عادلة .

كل ذلك ساعد الفلاح بصفة كونه منتجاً ، أما المساعدة التى جناها من وراء هذه الحركة باعتباره مستهلكاً ، فليست خافية على أحد ، اذ أن حاجاته المنزلية يشتريها كلها — مأكولات وملبوسات وغيرها* — من جمعيته أيضاً ، فهو محمى بذلك من التجار منتجاً ومستهلكاً معاً .

كل هذه المزايا يشترك فيها الفلاح الكبير والصغير على السواء ، إذ ليس هناك تفريق بينهما ، وكلما اتسع نطاق الحركة ، وكثر المتممون اليها من مختلف الطبقات الزراعية ، قويت دعائمها ، وقدرت على أن تقوم أحسن قيام بمهمتها فى مصلحة أعضائها على السواء . فلم تبق عقبة أمام الفلاح الصغير لأن يستخدم

* إلا المشروبات الروحية بكافة أنواعها فان انتاجها والانتجار بها ، كلاهما محرم على التعاونيين بحكم مبادئهم ، رغم ما فيها من ربح طائل . وذلك لما للحمر من مضار غير خافية .

أحدث الآلات الزراعية رغم علو ثمنها كأي فلاح كبير . ولم تبق هناك صعوبة في أن يشتري كل ما يحتاج اليه بمقادير قليلة بالتمن الذي يشتري به الفلاح الكبير الذي يتعامل بمقادير كبيرة ، ولن يشق عليه الحصول على المال الذي يطلبه في أثناء السنة . كل ذلك يدل على النعم التي أولتها الحركة التعاونية للفلاح الصغير في حياته المنزلية والعملية حتى تساوى هو والفلاح الكبير .

على أنه لا ينكر مع كل هذه المزايا ، أن العامل الأجير في المزارع لا يزال غير منتفع تمام الانتفاع بهذه الحركة . وأن حركة شعبية مثل هذه كان يجب عليها أن تقوم بخدمات أكبر لهذه الطبقة من العمال ولكن الواقع ماذكرنا . وقد كان هذا العيب حجة للنتقدين ، على أنه عيب يعتري كل إصلاح يؤخذ به لرفع مستوى الشعب ، كأن النظم الإصلاحية التي يضعها الفكر الانساني ليست كفيلة بأن تؤثر لدرجة كبيرة في أدنى طبقات الشعب ومع ذلك فلا ينكر أن التعاون قد أفاد الأجير العادى في نفس الوقت الذى عمل فيه لخير الفلاح الصغير ، فوائده نذكر منها ستا :

(١) إن تحسين الحالة الاقتصادية للمزارع الصغير بواسطة جمعياته التعاونية يمكنه من إعلاء أجور عماله في المزارع .

(٢) إن الحركة التعاونية عملت كثيرا على إحياء بعض الصناعات الأهلية القديمة في الأرياف مثل الغزل والنسيج ” والدنتلا ” وعمل الأقمشة الصوفية التي لا تزال الى يومنا هذا تعمل بالنول الذى يدار بالأيدي ، والتي يستعملها الأهالى الى الآن . هذه الصناعات كانت على وشك الفناء حتى جاءت الحركة التعاونية فساعدت على تحسينها وترويجها فانفتح بذلك باب أمام النساء فى الأرياف ساعدن به أزواجهن أو آباءهن الذين يشتغلون كعمال فى المزارع .

(٣) إن ما قامت به الجمعيات التعاونية من تمهيد الطريق لاستعمال صغار الفلاحين للآلات الزراعية قد أعطت فرصة للعمال في أن يتقنوا استعمال هذه الآلات وفي هذا إعلاء لأجورهم . قد يقال إن استعمال هذه الآلات يؤدي إلى الاستغناء عن عدد ليس بقليل من العمال . ولكن لا ينسى أن مساحة الأرض القابلة للزراعة قد زادت في نفس الوقت ، وتحولت مراعي كثيرة إلى مزارع تفلح ، وكان للعمال فيها نصيب كبير من العمل . فهذه المسألة ليست اذن محلا للخوف .

(٤) لا يخفى أن الجمعيات الزراعية تورد للفلاحين عموما حاجاتهم المنزلية . وذلك مما يساعد العمال الزراعيين على شراء حاجاتهم بأرخص الأثمان .

(٥) لا يخلو الأمر من أن امرأة العامل تقوم ببعض الانتاج في الأمور الزراعية مثل الفراخ والبيض والعسل ، فتجد لذلك سوقا طيبة في الجمعية التعاونية .

(٦) ان الحركة التعاونية بإيجادها معامل للزبدة ، ومغازل لتحضير الكتان ، ومصانع لعمل بضائع صوفية ، ومذابح لتهيئة اللحوم للأسواق وما يتبع ذلك من الصناعات التي لها ارتباط بالمذابح ، إلى غير ذلك ، قد أتاحت فرصا كثيرة لتشغيل عدد كبير من العمال يعود من ورائه خير عليهم وعلى الأمة .

وقبل أن نختم الكلام على النتائج الاقتصادية نذكر فضيلة اقتصادية أخرى للحركة التعاونية لا يصح أن يغفل عنها وهي أن هذه الحركة قامت بل لا تزال تقوم بعمل مهم في استثارة القوة الطبيعية الكامنة في نفوس الشعب والقادرة على العمل في مضمار الصناعة والتجارة وابرزها إلى حيز الوجود وتوجيهها فيما أعدت له ونحن نعلم أن الحاجة شديدة في كل أمة إلى رجال ذوى مقدرة وهمة يعملون في هذا المضمار . هذه الحاجة في إيرلندا أشد منها في غيرها من البلاد . وذلك بسبب فقدها عددا كبيرا من أحسن أهلها وأصحهم وأقدرهم على العمل برحلتهم إلى أمريكا وغيرها سعيا وراء الثروة والسعادة .

قال بعض رجال الاقتصاد إن الحياة الاجتماعية العادية تخرج قوى الناس العملية من نفوسهم إلى حيز العمل ، إذا كانت هناك قوى ، فليس والحالة هذه من حاجة إلى حثها بالوسائل الأخرى ، ولكن التجارب الارلندية دلتنا على عدم تمام صحة هذه النظرية . فقد وجدنا أناسا يسكنون الأرياف ، بعضهم زراع بسطاء ، وبعضهم معلمون صغار ، وقساوسة معتزلون ، لم تؤثر فيهم الحياة الاجتماعية العادية ، وظلوا على حالتهم من الركود والسكون ، فلما أنشئت بينهم جمعيات تعاونية في جهاتهم ، بعضها معامل زبدة ، وبعضها مصانع صوف وكان إلى غير ، نشطوا إلى مساعدة هذه الجمعيات وتولوا إدارتها فأحسنوا وأجادوا ، بل أظهر بعضهم نبوغا في إدارة دولا ب الحركة الصناعية والتجارية التي تولوها دل على قدرة طبيعية ، لو أنها استكشفت في أول الأمر وأعطيت الفرص لظهورها لكانوا من أكبر الرجال في مضمار الصناعة أو التجارة .

هذا هو ملخص المزايا الاقتصادية التي جناها الشعب من وراء هذه الحركة ، ومنها يستدل على أنه بانتشار هذا النظام التعاوني في طول البلاد وعرضها يرتفع الفلاح إلى درجة أرقى مما هو فيها ، ويصير في حالة مرضية من حياته المعاشية والعملية . ولا مرء في أن هذا مما يمهّد الطريق لترقيته أدبيا ، إذ الواقع أن الانسان قبل أن يفكر في ترقية نفسه أدبيا ، لابد أن تكون حالته المعاشية راضية مرضية . والرقى الاقتصادي يسبق الرقى الاجتماعي في الشعوب .

النتائج الاجتماعية :

ذكرنا أن للحركة التعاونية جانين : أحدهما اقتصادي والآخر اجتماعي . نعم إن الجانب الاقتصادي يأتي أولا ، إلا أن الجانب الاجتماعي هو بيت القصيد . وإذا بقي هذا الجانب بلا تقدم ، فلن يستطيع أن يقوم مقام ذلك أي مجهود يبذل

في سبيل استكمال الحياة الاقتصادية . وقد سبق لنا ^(١) أن بينا أن إصلاح حالة الشعب الاقتصادية ليس إلا الخطوة الأولى الى تحسين حياته الاجتماعية ، وأن الأولى هي بداية الطريق والأخرى نهايته ، وبين هذه وتلك مراحل يترقى فيها الخلق الفردى وتظهر فيها قواه الكامنة . وإذا لم يكن لأى نظام إصلاحى للمهنية الاجتماعية ثمرة غير الثمرة المادية فهو ضعيف الأثر في محاولة تحقيق الحياة الحسنى ذلك أن الثروة والسعادة ^(٢) شيئان يجب مراعاتهما حين نتناول إصلاح أى هيئة اجتماعية . فمن الواجب والحالة هذه ألا نهمل العنصر الإنسانى وانباء كامن قوى خلقه اذا كانت مهمتنا جعل هذه الهيئة خيرا مما وجدناها وأسعد .

ان أظهر دليل على نفع أى نظام اجتماعى هو ما يتركه من الأثر في نفوس الشعب . أما اذا وقف التأثير عند حد التحسين المادى ، ولم يترك أثرا في النفوس يحدث تغييرا جوهريا فيها ويظهر فضائل الشعب الكامنة التي قد أخفتها المحن على كره العصور ، فلن يكون لهذا الإصلاح يد دائمة في بناء قومية الشعب .

رأينا في الفصول السابقة من الجزء الأول مبلغ التحسين الذى أدخلته الحركة التعاونية الزراعية على حياة الفلاح الارلندى الاقتصادية ، وبقى علينا هنا أن نبحث في تأثير هذه الحركة في نفسه وفي خلقه وفي تعليمه وفي مبلغ قدرته على العمل وفي قوة اعتماده على نفسه وفي رغبته في تعاونه مع غيره من الفلاحين على الخير وبالاختصار في حياته الاجتماعية على وجه الاجمال قبل أن نحكم حكما عادلا على قدر هذه الحركة بين حركات الإصلاح الاجتماعى .

ولعل القارئ قد تحقق صدق القول فيما كتبناه عن الجمعيات التعاونية المختلفة فقد ذكرنا أن اهتمام الأعضاء بشؤون جمعياتهم زاد في معلوماتهم الفنية زيادة أكثر من قوة انتاجهم وأمنت مداركهم . وكثيرا ما اعترفت بذلك

(١) في الفصل الثالث من الجزء الأول .

Wealth & Welfare (٢)

”مصلحة الزراعة الارلندية“ وأقرت بأن مساعدة الحكومة على تنفيذ إصلاحها للزراعة وتعليمها للزراع لم تتحقق الا بمعاونة الحركة التعاونية لها ، ولولاها لما قدرت الحكومة أن تقرب معلوماتها من أذهان الفلاح الارلندى ، ولما تيسر لها أن ترشده الى تطبيق ماوصلت اليه من التجارب العلمية . وبالرغم مما لدى الحكومة من كبير اقتدار على العمل على تقدم التعليم الفنى ، ونشر التعاليم الزراعية الصحيحة ، وإرشاد الفلاحين الى النصائح ، وتحذيرهم من أخطار الأوبئة والآفات ، وإرشادهم إلى طرق تلافيها ومنع انتشارها إلى غير ذلك من الأمور ذات الأهمية العظمى فى الزراعة ، بالرغم من كل ذلك لم يكن فى مقدورها أن تقوم بمهمتها خير قيام دون معاونة الحركة التعاونية لها . ذلك أن هذه الحركة بصفة كونها نظاما أقامه الفلاح بنفسه ، ورضى به مثالا له ، ووثق بمبادئه تمام الوثوق ، أصبح بينها وبينه صلة دائمة ، فهى تخدمه وترشده وتعمل لمصلحته ، وكل ما يأتى عن طريقها فهو مقبول لديه ، فهى إذن الواسطة الفعالة بين الهيئات العاملة لرقى الزراعة وبين الفلاح نفسه . ومن عرف مقدار جمود الفلاح وحبه لبقاء القديم على قدمه وعدم ثقته بالمعلومات الحديثة ، وشكه فى صلاحية ما تشير به الدوائر الرسمية ، أدرك أهمية هذه الوساطة ومبلغ تأثيرها فى تقدم الفلاح والفلاحة .

فالجمعية التعاونية للفلاح الارلندى هى الأداة الوحيدة التى اتخذها هو من تلقاء نفسه لتكون واسطة بينه وبين كل هيئة تعمل لإصلاح الزراعة . فهى التى تفهم الفلاح بالطرق التى يفهم بها مغزى تعاليم مصلحة الزراعة والغاية التى ترمى إليها من إرسال منشورات زراعية إليه ، والمقصود من القوانين الزراعية التى تسنها من أن لاخر ، وأهمية تنفيذ الفلاح لتعاليم المصلحة ، والعمل بالقوانين التى تسنها ، كما أنها تبين له بالصبر والناة النقط العلمية ، والموضوعات الفنية التى تنصح مصلحة الزراعة بالعمل بها ، وتبين له ما هو غامض عليه فيما يختص بالاستكشافات

الحديثة كاستعمال الأسمدة الكيماوية ، وتربية النباتات والحيوانات ، واستعمال الآلات الزراعية وغير ذلك . وإذا علمنا أن كل جمعية تعاونية تديرها لجنة مكونة من أقدر فلاحي الجهة ، وأمتنهم خلقا ، وأن كل جمعية متممة إلى الجمعية الرئيسية في العاصمة التي على رأسها أكبر رجال الأمة في الزراعة ، وأن لهذه الجمعية الرئيسية مستشارين فنيين وإخصائيين ، ولها مجلات وجرائد ونشرات يكتب فيها كل ما يهم الفلاح معرفته ، ثبت لدينا أن الفلاح الارلندي هو في مقام ممتاز بين فلاحي العالم ، لأنه قد نظم نفسه باختياره تنظيما يضمن له أن يكتسب من كل الظروف التي تحيط به ، وذلك بفضل مجهوداته التي لولاها لما وقف هذه الوقفة رافع الرأس مستتبعا محترما ، له هيئة قوية تدافع عنه وعن مصالحه وترشده إلى ما فيه خيره . وهذه الهيئة هي ملكه وهو الذي يديرها .

وكما أننا رأينا أن قيمة التعاون التعليمية عامل عظيم في ترقى القوى الفردية في انتاج الثروة ، فانها عامل عظيم أيضا في تأدية المعاملات التجارية والمالية ، فقد قامت الجمعيات التعاونية بقسط وافر في تنظيم إدارة أعمال الفلاح تنظيما أدخله في دائرة لم يكن يعهدها من قبل ، فقد كانت أعماله مقتصرة على المعاملة في دائرة قريته الضيقة . فاذا باع كان ذلك للتاجر في حانوته ، أو للسوق المحلية حيث يستغل جهله وانفراده وقلة حوله ، فيبيع حاصلاته بأبخس الأثمان . وإذا اشترى وقع عليه الضيم أيضا من التاجر . وإذا ما احتاج الى قرض يستعمله فيما يعود عليه بالربح من الطرق الانتاجية ، أعرض عن ذلك لجهله بمزايا القروض التي تزيد قوة انتاجه ولعدم قدرته على إيجاد من يقرضه بشروط عادلة . وإذا أصاب زراعته أو ماشيته آفة جوية أو مرضية ضاعت ثروته . أما طرق إمساك دفاتره التي تكفل له معرفة حقيقة مركزه المالى ، وتبين له أى عمل من أعماله أعود عليه بالربح الوفير سواء أكان ذلك في زراعته أم في ماشيته ، فأمر يجهله جهلا تاما . ومنه ترى كيف كان الفلاح الارلندي قبل انتشار الفكرة التعاونية

متأخرا في أعماله الادارية والتجارية والمالية . كان لا يعلم شيئا عن حالة الأسواق العمومية ، واذا علم فلا يتسنى له إرسال محاصيله الى السوق التي تدر عليه الربح الأكثر كما أنه كان بعيدا عن موارد التسليف العادلة ، جاهلا بطرق التأمين على المحاصيل والماشية ، والطرق الحديثة في ضبط الحسابات .

فلما جاءت الجمعيات التعاونية أفهمته أنه مهما تقدم في طرق زراعته، ومهما أكثر من محاصيله ، فان ذلك لا يحسن مركزه المالى ما دام جاهلا أو مهملا طرق المعاملة التجارية غير قادر على أن يستفيد استفادة مالية من كل زيادة في محصوله ، وانه اذا قصر مجهوده على تقدم طرق زراعته ، كان ذلك فى الحقيقة فائدة كبيرة للتجار ، لاله .

بعد أن فهم الفلاح هذه النظرية ، أخذت الجمعيات تزيد في معارفه التعاملية وتدرجه على الاتجار ، وتبصره بضرورة معرفة حالة الأسواق العمومية القريبة والبعيدة . وكيفية الوصول اليها بأقصر الطرق حتى يتسنى له إرسال محاصيله الى أعلاها ثمنا . فلم يمض طويل وقت حتى تنبه الأعضاء، وتحسنت طرق معاملتهم التجارية حتى فى حياتهم الشخصية .

على أن هذا العمل لم يتم بسهولة، بل لقد استغرق وقتا طويلا كابد فيه رجال التعاون مشقات عظيمة ، إذ كان "المنظمون" يعلمون الاعضاء بأنفسهم نظام الجمعيات التعاونية ويعلمون مديريها كيف يديرونها ، ويدربون كتبتها كيف يمسكون الدفاتر ويقدمون التقارير ، وأمناء الصناديق كيف يتعاملون مع المصارف المالية ويقدمون الحساب وهلم جرا . وما زالوا كذلك حتى تمكن الفلاح من القيام بكل ذلك بنفسه ، الى أن صار قادرا على أن يدير أعماله داخل جمعيته وخارجها بنظام وترتيب وروية وبعد نظر ودراية وتجربة لا يقل فى ذلك عن التاجر فى المدن . فأصبح لحياته العملية وجهان ، وجه زراعى ووجه تجارى ،

وكلاهما من الأهمية بمكان ، إذ أن عليهما معا يتوقف مقدار دخله ، فكأن مرمى الجمعيات التعاونية أن يكون أعضاؤها تجارا متدرجين فوق أن يكونوا زراعا مستثمرين . ومن ثم استفاد الريف وأهله ، وأحس التاجر أن فلاح اليوم غير فلاح الأمس من طرق معاملته معه . وكان في هذا فائدة شملت غير التعاونيين من النظام التعاوني .

نأتى الآن الى ميدان عمل فيه التعاون عملا خلقيا عظيم الأهمية ألا وهو تعليم من اتبعوا نظامه واجباتهم المدنية نحو قريتهم ، وتبصيرهم بمقدار المسؤولية الواقعة عليهم في كل ما يحصل في وسطهم ، وحضهم على أن يبحثوا عن المركز الذى يجب أن يشغلوه ليقوموا فيه بما عليهم من الواجب الاجتماعى لرفعة قريتهم . نعم إن الحركة التعاونية لم تقم بتعليم أعضائها مباشرة هذا الواجب الحيوى . ولكن تعاليمها من شأنها أن تبعث معها كل الأخلاق الضرورية لكل تقدم اجتماعى .

فالفرد فى الجمعية التعاونية بصفته عضوا فى هيئة تجمع بين مصالحه ومصالح سائر الأعضاء ، يدخل فى نفسه من حيث لا يشعر روح جديدة ، روح متشعبة بفضائل اجتماعية ، هى روح الاتحاد والتضامن والأمانة والغيرة على مصالحة الجمعية . وهذه صفات أساسية ترفع شأن المجتمع القومى .

العضو فى الجمعية التعاونية يعلم أنه إذا غش جمعيته فكأنه بذلك يغش نفسه ، لأن الجمعية جمعيته ، ومن ذلك يتدرج الفرد إلى أن يشعر بأن الغش سواء كان فى جمعيته أو فى قريته شئ يعود على المجموع بالوبال ، وفى ذلك نصيبه منه . ويشعر العضو فى التعاون بأن جمعيته بمثابة قرية مصغرة ، فإذا تمكنت هذه الخلة من نفسه ، وتخطى الجمعية الى القرية ، شعر بأن الواجبات التى قضت عليه باتباع الفضائل فى جمعيته ، تقضى عليه باتباعها فى القرية ، ثم يتدرج هذا الشعور الى المدن . وهكذا تتسع دائرة نظره ، فيرق شعوره نحو بنى الانسان جملة .

وقصارى القول ، أن الواجبات التى جعلت العضو يشعر بتلك الفضائل ويتأثر بها ويعمل بمقتضاها حتى أصبح الفرد لا يفكر فى سعادته الا ويفكر فى سعادة عشيرته أيضا ، أدخلت روحا جديدة فى ريف إيرلندا ، هى روح الحياة الاجتماعية الحقة .

بدأت هذه الروح تدب فى نفوس الفلاحين تدريجا حتى تغلبوا بفضلها على صعوبات قوية كانت تقف حجر عثرة فى سبيل كل إصلاح فى إيرلندا . وكان أهم هذه الصعوبات ثلاث ” الجنسية والعقيدة * والسياسة “ فعمل قادة التعاون على هدمها من أول الأمر ، ووضعوا أساس العمل على ألا تكون هناك جنسية ولا دين ولا سياسة لحركتهم ، بمعنى أن حركتهم يجب أن تكون تعاونية بحتة لا دخل لهذه الأمور فيها ، ولا دخل لها فى هذه الأمور . فلكل إيرلندى الحق أن يدخلها ، والكل سواء فيها ، على أن يعملوا على تقدمهم وترقيتهم اقتصاديا واجتماعيا . ولقد نجحت هذه الخطة فأزالت من النفوس أكثر سخائمها . واليوم نرى الفلاحين الارلنديين الذين كانوا من ريع قرن يتقاتلون ويتشاحنون نراهم إخوانا متناصرين يتقابلون فى جمعياتهم التعاونية تاركين وراءهم الاختلافات الشخصية ، عاملين يدا واحدة على تقدم قريتهم اقتصاديا واجتماعيا . وهذا ولا شك نخر كبير للحركة التعاونية . فانها وفقت بين الأهالى ، وجمعتهم على مبدأ واحد ، وهو ترقية بلادهم اقتصاديا واجتماعيا .

* ان السواد الاعظم من الارلنديين هم من العنصر ” الكلتى “ القديم ” Celtic “ . الا أنه دخل البلاد فى العصور الماضية الجنس الانجليزى والاسكتلندى واستوطن بها ، لاسما فى الشمال . ولم يقتصر الاختلاف على الجنسية ، بل ان الارلنديين الأصليين يدينون بالمذهب ” الكاثوليكي “ ، والارلنديين الذين هم من أصل انجليزى أو اسكتلندى يدينون بالمذهب ” البروتستنتى “ . ولأسباب شتى تاريخية ودينية وسياسية واقتصادية واجتماعية لم يكن هذان العنصران من ارلنديي اليوم على وفاق تام .

هكذا كان تأثير حركة التعاون في تعهد خلق التضافر في الشعب الارلندي . فانه لما كان غرض هذه الحركة هو سد الحاجات الاقتصادية ، وهى الحاجات التى يشترك فيها جميع الناس على اختلاف مشاربهم ، كان من الطبيعى أن يسرع التفاف الشعب حول تلك الحركة بالرغم من اختلافاته المتقدم ذكرها ، وكان من آثار هذا الالتفاف أن أخذ أفراد الشعب يتنبهون عفوا ومن تلقاء أنفسهم الى أنهم أعضاء هيئة واحدة ، وبدءوا يدركون من حيث لا يشعرون بما عليهم من الواجبات والمسئوليات تلقاء تلك الهيئة . وبهذه الصفة أصبحت الواجبات المدنية تتجلى بأيسر مجهود وفى أوضح شكل لعقول الناس ، وأخذ الأفراد ينسقون انسياقا لانماء تلك الصفات النفسية والخلقية التى عليها يتوقف تقدم الهيئة الاجتماعية .

هذا أساس وضعته الجمعيات التعاونية ، وهذا بناء شيدته ، فيه تماسكت العناصر المكونة للأمة بعضها ببعض ، وفيه استقرت روح عالية وجهت نفوسهم إلى التفكير فى مصالحة الأمة . حتى تبينوا أن مصلحتها مصلحة لهم . وعلى هذا المذهب يعملون .

على أنه رغم كل هذه المزايا ، لم يزل تيار المهاجرة إلى أمريكا يسير خبيا وان كان قد صار أهدأ منه فيما مضى . على أن السبب فى ذلك عامل قديم لم يزل بعد ، هو أن الأهالى لم يجدوا من وسائل الرفاهية فى الريف ما يستيقينهم فيه ، فخرج أشدهم ضجرا وأعظمهم تنبها للحياة الى الحواضر من إرلندا وغيرها من الأقطار كإنجلترا ومستعمراتها وأمريكا شمالها وجنوبها ترويحاً عن أنفسهم ، وابتغاء للرفاهية التى حرموها . وقد أقلق هذا الخطر بال رجال التعاون فلم يدخروا وسعا فى العمل فى قراهم ، وقامت الجمعيات التعاونية بعمل كل ما يجعل الريف محببا لدى أهله جالبا للسرة وداعيا الى السعادة ، فنقلوا من نظم المدن ما يساعد على ذلك حتى صارت فى بلاد الفلاحين مكتبات للاطلاع ، وأندية للاجتماع ، وملاذ

للسرة والاستمتاع : للموسيقى والرقص وللممثل والسينما ، وغير ذلك من وسائل
اللهو البريء ، حتى أصبحت القرية بما فيها من هذه الأسباب أدعى الى تعلق
النفوس بها ، ورغبتها في البقاء فيها .

وانى ليخيل الى أن هذا التعاون سيغير وجه المدينة ، ثم يرقى بها الى المحل الذى
لم يزل العلم والأدب يدعوان اليه ، ويمثله في ذهن ركن من أركان النعيم .
بل انى لأعتقد أن هذا اليوم قد قربته المبادئ العالية التى تمخضت عنها الحرب
العالمية الكبرى . لهذا أصبح حتما على كل من يريد تقريب هذا اليوم أن يبذل
كل ماله من الجهد لنشر أصول التعاون وتدعيمها حتى تتحقق هذه المدينة
الفاضلة فانه ماتم شيء في العالم بغير التضافر والتعاون .

الفصل الرابع والعشرون

أثر التعاون في الخارج في اتجاه حركة التعاون في مصر

أتينا في مواضع عدة من الكتاب على وصف الحركة التعاونية في مصر ، ونستطيع الآن أن نجعل ما اكتسبناه من المعارف الأوروبية التي أوردناها فيه هدى لنا في طريق المجهودات التي نبذلها في إصلاح حركتنا والأخذ بيدها . وقد رأينا أن الوقت حان لاتجاه الأنظار الى التعاون والعناية بأمره ، والبحث عن الفوائد التي تعود منه على بلادنا ، وإقناع الناس بأنه وسيلة من أنجع الوسائل وأقواها لإصلاح المجتمع الانساني ، بيد أنه ليس سحرا أو أكسيرا تأخذ الشعوب فتصبح به على الفور في رغد ونعيم ، بل إنه نظام اقتصادي اجتماعي تظهر مزاياه بعد سنين عدة تبذل الشعوب في خلالها أقصى مجهوداتها لتحقيق مراميها السامية . وعندى أن الشعب الذي يظن أنه اذا تشبع بالمبادئ التعاونية في سنين قليلة ظهرت فيه مزاياه الجليلة عاجلا ، هو شعب واهم . وأن الشعب الذي يأخذ بهذه المبادئ ولا يعمل على تحقيقها ، ثم ينتظر نتائج باهرة هو شعب أكثر وهما . وقد علمتنا التجارب الارلندية دروسا كثيرة في هذا الصدد ، ورأينا أن التعاون لم ينشر في إيرلندا إلا بعد مجهودات شاقة ، وسنين ليست بقليلة ، ومع ذلك لم يكمل النجاح كل مجهوداتهم ، بل بق كثير من المقاصد التعاونية معلقا ، ولكنهم بالرغم من ذلك لم يياسوا ، بل ظلوا الى الآن في جهادهم ، لا تفتر لهم همة ، ولا يضعف لهم رجاء . وسأقى هنا على الوجوه الظاهرة في الحركة التعاونية الارلندية ، ثم نعطف بعد ذلك على حالتنا في مصر من هذه الوجوه .

*

* *

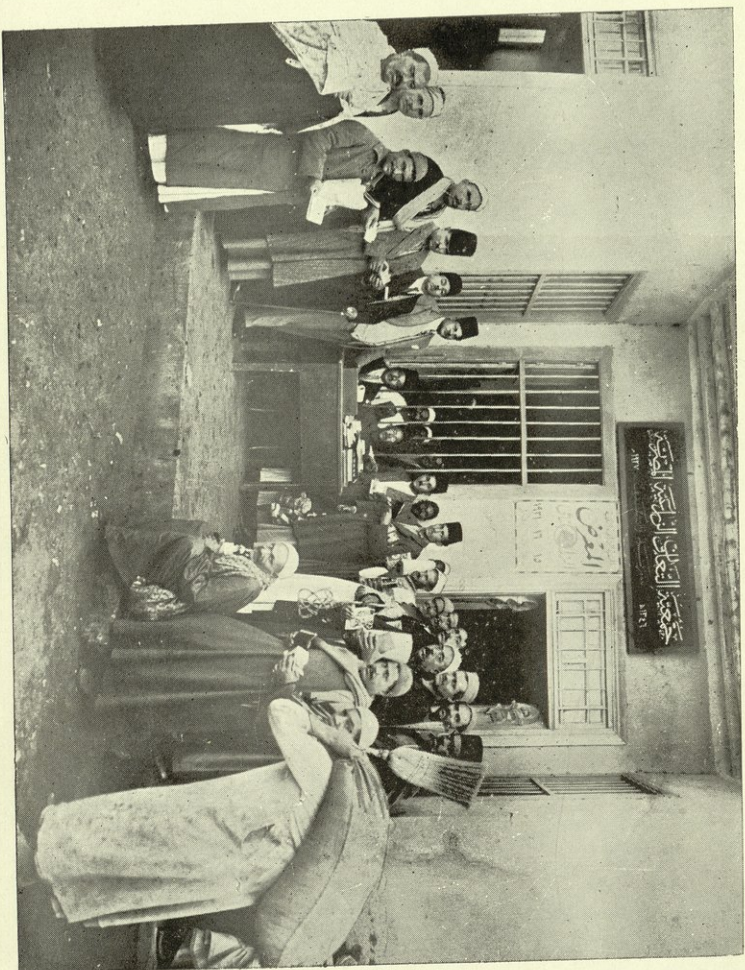
التعاون فى التوريد :

بينما فى الجزء الأول أن الجمعيات التعاونية الزراعية فى إيرلندا كانت تقتصر فى أول أمرها على توريد الحاجات الزراعية وحدها الى الفلاحين ، ثم ترفت فيما بعد حتى صارت تقوم بكل شئ يحتاج اليه الزارع ، فتورد له اللوازم الزراعية والمنزلية أيضا ، وتبيع له محاصيله ، وتقرضه ما يحتاج اليه من المال ، الى غير ذلك من شؤون الحياة الزراعية ، بيد أن أهم أعمالها لا تزال محصورة فى دائرة توريد الحاجات الزراعية .

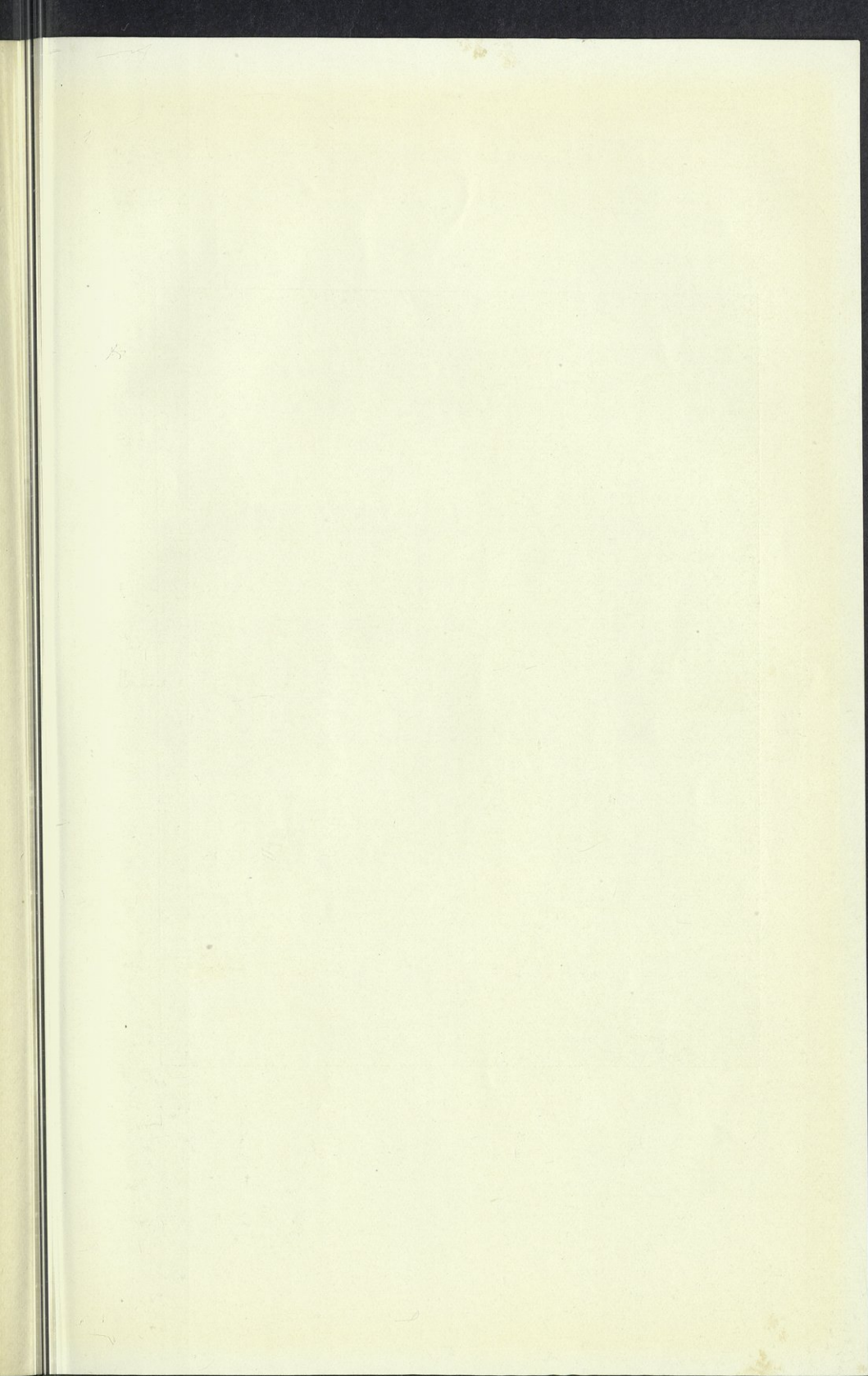
كذلك فى مصر فقد بدأت جمعياتنا الزراعية كما بدأت مثيلاتها فى إيرلندا وليس لها محل تجارى مفتوح الأبواب يأتيه الأعضاء متى شاءوا . ولا يزال الكثير من جمعياتنا باقيا على حاله الأولى ، فالأعضاء يجتمعون وقت الضرورة فى مكتب الجمعية ، وذلك فى مواسم معينة من السنة ليقدموا طلباتهم الزراعية من بزور وأسمدة وعلف ، فاذا انتهوا من ذلك ، تفرقوا ولم يعودوا يجتمعون الا فى الموسم الذى بعده . فكان الجمعية متقطعة الأعمال ، ضئيلة الحركة ، وسيط لا أكثر ولا أقل .

الا أننا نعمل فى مصر للوصول الى ما وصل اليه التعاونيون الارلنديون ، والخطوة التى اتبعها الارلنديون هى التى نتبعها نحن فى مصر ، وقد وجدنا من الحكمة أن نجعل جمعياتنا متعددة الأعمال تقوم كل منها فى جهتها بكل ما يحتاج اليه أعضاؤها الزارع ، فيتسع نطاقها لدرجة تكفل نجاحها بشرط أن تبصر فى أمورها ولا تقدم على أمر حتى تكون قد درسته ، وتحققت من النجاح فيه ، بيد أنها تكون على استعداد دائم للدخول فى كل عمل جديد تتطلبه سنة التقدم ومصلحة أعضائها .

ولا شك أن هذه الخطوة تفضى الى اتساع دائرة أعمال الجمعيات اتساعا يعود عليها بالمنفعة كما أنها تدعو الى الاقتصاد فى المصروفات ، ولا تتطلب عددا كبيرا



مكتبة جمعية التعاون بدمشق (دمشق)



من الرجال لادارة دفة الأعمال، وزيادة على ذلك فانها توحد قوى الزراعة المعنوية ولا تجزئ مواردهم المادية ، وتكون لهم واسطة تعارف وتوحيد مصالح . أما اذا كان في الجهة جمعيتان أو أكثر ، تختص كل منها بعمل واحد تقوم به ، فلن تتأتى هذه النتيجة على أتمها. ولا يخفى ما قد يحدث من التنافس بين هذه الجمعيات وما يقع من الصعوبات في إيجاد العدد الكافي من الرجال الأكفاء للقيام بأعمال الجمعيات المتعددة في الجهة الواحدة ، فضلا عن اضطراب هذه الجمعيات الى الوقوف عن العمل جزءا من السنة بسبب قلة أعمالها في فصول معينة أو انتفاءها تاتاكما يحدث مثلا في أحوال جمعيات التأمين على الماشية وجمعيات تخيير أشجار الفواكه ، فان الأولى لا تجتمع الا حين تنفق ماشية أحد الأعضاء لعمل شيء في سبيل تعويضه ، والثانية لا تجتمع الا في الوقت الذي تظهر فيه الأمراض على الأشجار ، وفي ذلك التقطع ما فيه من ركود النشاط التعاوني وفتور الهمة العملية وتراخي الرابطة بين التعاونيين .



التعاون في الانتاج :

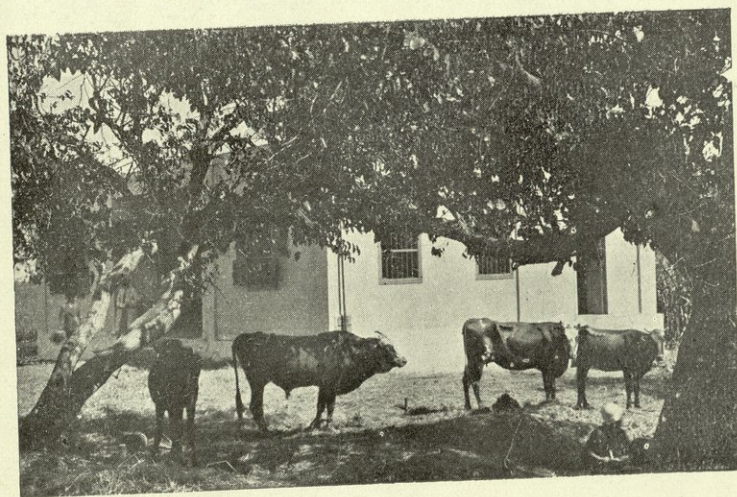
أقوى المنشآت التعاونية في إرلندا "معامل الزبدة" وهي منشآت انتاجية يزيد مقدار ما تتعامل به على نصف ما تتعامل به المنشآت التعاونية الأخرى جميعها . وهناك غيرها من المنشآت الإنتاجية كمعامل الكتان ، وجمعيات اللحوم ، وجمعيات صيد الأسماك، وجمعيات تربية النحل وانتاج العسل وغيرها * . كل

* ليس هناك حد فاصل في الحقيقة بين جمعيات الانتاج وجمعيات البيع وجمعيات الشراء لأن هناك تداخلا وتمازجا بين أعمالها . فجمعيات الدجاج والبيض مثلا تربي الدجاج وتنتج البيض ومع ذلك تشغل ببيعه ، وكذا تشتري حاجات أعضائها بجملة كلف الدجاج وغيره .

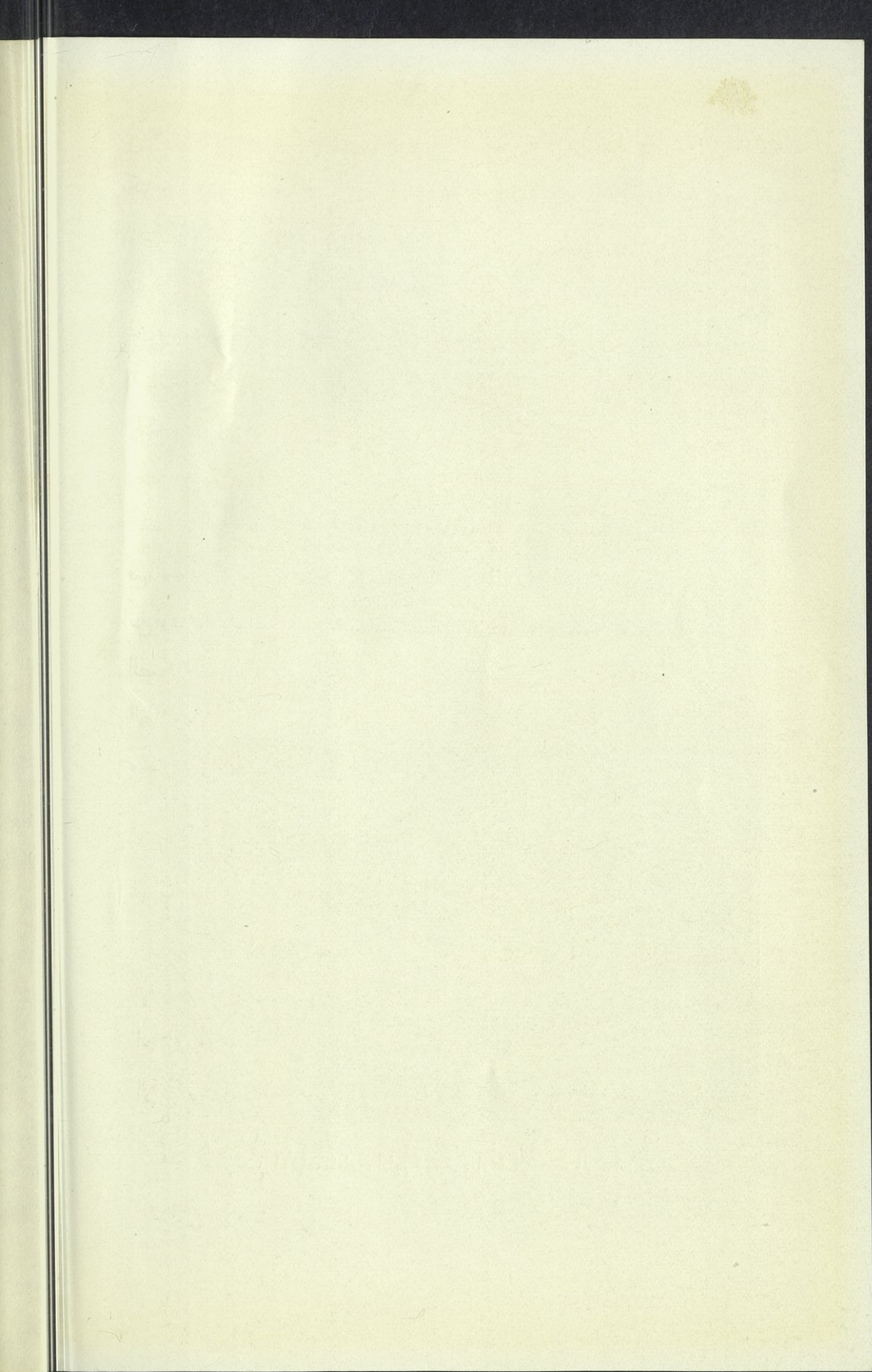
ذلك بين لنا أن الارلنديين جروا شوطا بعيدا في تطبيق المبادئ التعاونية على جملة أعمال انتاجية زراعية ، واستفادوا من وراء ذلك فوائد جمة أتينا عليها في محلها . هذا درس عملي تلقيناه عن اخواننا الارلنديين ، أخذنا ببعضه في بلادنا ، فلدينا ثلاث جمعيات زراعية بدأت تقوم بصناعة الألبان فأنشأ كل منها مصنعا لصنع الجبن والزبدة . كذلك يقوم بعض الجمعيات بدرس القمح والأرز لأعضائها بواسطة الآلات الحديثة . ولا يزال الميدان واسعا أمامنا لهذا العمل ويحسن أن نشير هنا إلى بعض المسائل التي يصح أن نأخذ بها لنسير على المنوال الذي سارت عليه إرلندا حتى تقوم الجمعيات الزراعية بقسطها فيما يسمى في العرف الاقتصادى بالصناعات الزراعية (*) .

(أولا) حليج القطن وكبسه :

القطن في مصر هو عماد ثروتها . فهو أهم ما يجب أن تعنى به جمعيات التعاون الزراعية إذا ما نضجت للقيام بأعمال إنتاجية . والقطن كما هو معلوم لا يشحن للوانئ المصرية إلا بعد حليجه محليا وكبسه مائيا ، وهاتان العمليتان هما من الصناعات الزراعية التي تستطيع الجمعيات التعاونية أن تتولاها خصوصا بعد دخولها جديا في ميدان بيع القطن تعاونيا كما سيأتى الكلام عنه عند ما نتناول موضوع "التعاون في البيع" . وتمتلك المحالج في الوقت الحاضر هيئات أو أفراد يرد اليهم محصول القطن في منطقة معينة من التجار المحليين أو من العملاء للتجار المصدرين أو من بعض أفراد المزارعين وفي أغلب الأحيان يكون صاحب المحليج من تجار القطن . وتوجد المحالج في الوقت الحاضر في بلاد كثيرة متفرقة في أنحاء القطر . وفي كثير من هذه البلاد يوجد أكثر من محليج . وكل ما يعود عليها من كسب راجع أصله إلى منتجى القطن من المزارعين . والواقع أن هذا المزارع تعيش على أكتافه طبقة



معمل الألبان التعاوني التابع للجمعية الزراعية التعاونية بالعبودية (دقهلية)



من العملاء والسامسة والتجار المحليين وأصحاب المحالج والمصدرين . فكل هؤلاء يكونون في الوقت الحاضر حلقة تستنفذ جزءا كبيرا من غلة الأرض في كل موسم من مواسم القطن . فلا بد لهذه الحالة من علاج وهذا العلاج في يد الفلاح نفسه . فواجبه الأول أن يشترك في عضوية إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية وواجب هذه الجمعيات أن تؤلف فيما بينها في الوقت المناسب جمعيات إقليمية لتصريف الحاصلات التي أهمها القطن . فإذا ما توطدت دعائم هذه الجمعيات وتركزت فيها عمليات بيع القطن بمختلف أدوارها وأمكنها أن تحل تماما محل المتفعين من وراء هذه العمليات من تجار وسامسة ، وجب عليها بعد ذلك أن تفكر في امتلاك محالج يحالج به قطن أعضاء الجمعيات التعاونية المحلية المشتركة فيها وبذلك يصبح المزارع هو المسيطر مباشرة على كل الأدوار التي يمر بها القطن من وقت جنيه إلى حين تصديره أو شحنه حيث يغزل وينسج . ذلك هو الوضع الصحيح الذي يجب أن يأخذه المزارعون إذا أرادوا أن تكون لهم تلك الأرباح الطائلة التي تتسرب من جيوبهم إلى هذه السلسلة الطويلة من عملاء القطن وتجاره وحلاجه .

(ثانيا) إقامة معامل الألبان :

لا يمكن لصناعة الألبان الحديثة أن تنتشر وتعم إلا متى شعر المستهلكون أنفسهم بعظم الفائدة الصحية من شرب الألبان المعقمة واستهلاك مصنوعات الألبان من زبدة وقشدة وجبن ، التي روعى في صناعتها كافة الشروط الصحية . أما إذا كان المستهلك لا يعير هذه الأمور ما تستحقه من أهمية فالمشاهد في أغلب الأحيان أنه يلجأ إلى شراء ما هو أقل نفقة وإن كان أقل جودة ونظافة .

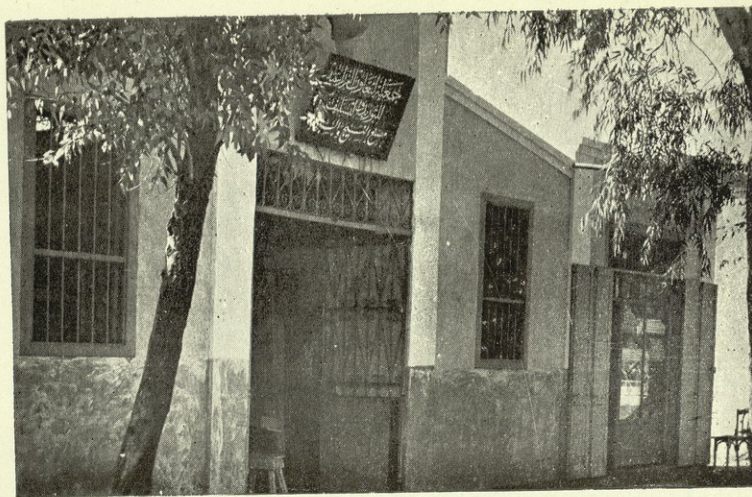
هذا أمر لا يمكن اغفاله إذ هو الأساس الذي يجب أن يبنى عليه تقديرنا الصحيح لمدى انتشار معامل الألبان الحديثة . فما من بلد انتشرت فيه هذه

المعامل وتحقق نجاحها ألا وهي من البلاد التي يعنى أهلها أكبر عناية بتوفير الشروط الصحية في معيشتهم خصوصا في اللبن ومستخرجاته . بل نحن نكاد نرى أن تقدم صناعة الألبان الحديثة في أى بلد هو المقياس لدرجة تقدم الأمور الصحية فيه . وقد حاول في السنوات الأخيرة بعض الأفراد من وطنيين وأجانب في مصر أن يستثمروا أموالهم في إقامة معامل للألبان فلم يكن لهم نصيب يذكر من النجاح . كما أن الجمعيات التعاونية التي بدأت الآن في هذه الصناعة لا زال مجال النجاح أمامها محدودا لنفس الأسباب المتقدم ذكرها .

هذه الحالة لا يمكن أن تدوم بل المشاهد أن هناك تطورا سريعا في فهم الأهالي لأهمية توافر الشروط الصحية في مواد الغذاء وعندما يحين الوقت لاقامة معامل الألبان ستجد الجمعيات التعاونية الميدان أمامها خاليا والفرصة سانحة كي تصبح هذه الصناعة من أهم الصناعات القروية التي تقوم على أساس تعاوني . وليس هذا الوقت في اعتقادنا ببعيد .

(ثالثا) إقامة معامل لحفظ الفاكهة وعمل المربى :

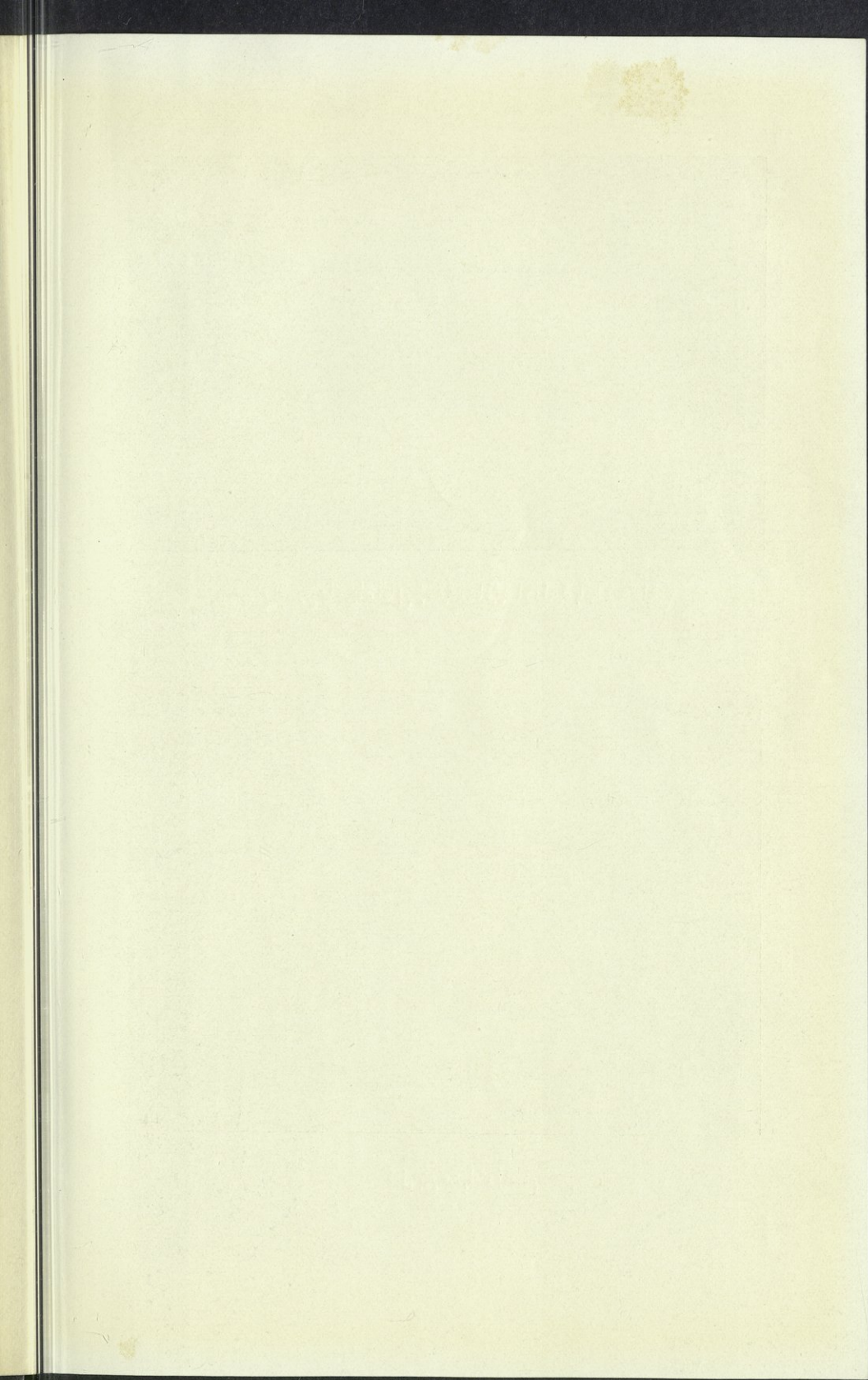
بدأت زراعة البساتين تنتشر في مصر بعد أن شعرت البلاد أفرادا وحكومة بخطأ الاعتماد في ثروتها على محصول واحد وهو القطن ، وكان من أثر ذلك أن بدأت تظهر الصعاب التي لا بد من ظهورها في كيفية تصريف منتجات هذه البساتين وبخاصة الموالح التي تنتشر بكثرة في مديرتي الفيوم والقليوبية . فلجأ أصحاب البساتين في هاتين المديرتين الى تكوين جمعيتين للفواكه ، مهمة كل منهما تصريف محاصيل أعضائها من ثمار البساتين . وقد بدأت جمعية الفيوم في عملها فعلا وصدرت كميات من ثمار البرتقال واليوسفى في موسمين متعاقبين كما تولت بيع باقى الحاصلات في الأسواق المحلية .



مصنع النسيج والسجاد التابع للجمعية التعاونية الزراعية بأجا (دقهلية)



محل بيع منتجات المصنع



هذه الخطوة الأولى لا بد أن تتبعها خطوة ثانية حتى يتحقق الغرض من ضمان تصريف منتجات البساتين بأحسن الشروط وأكثرها كسبا لملاكها ، تلك الخطوة الثانية هي إقامة مخازن للتبريد ومعامل لحفظ الفواكه التي لا تجد لها سوقا رائجة في وقت من الأوقات أو لسبب من الأسباب وكذلك معامل لصنع المربى . ولا شك أن مثل هذه المنشآت تخفف الضغط عن السوق المحلية باستهلاك جزء كبير من الثمار وقت انخفاض أسعارها بسبب كثرة المعروض ، كما أنها تفتح بابا جديدا لصادرات البلاد من منتجات هذه المعامل يعود منها الربح الوفير على أصحاب البساتين . مثل هذا العمل يجب أن تقوم به الجمعيات التعاونية لتصريف منتجات البساتين وإن كنا لا نطلبه منها في الوقت الحاضر إذ هي لا تزال في بدء عهدها ولا زالت أمامها خطوات واسعات يجب أن تخطوها في تنظيم شؤونها داخليا وضم كافة أصحاب البساتين الى عضويتها والحلول محل الميسطرين في الوقت الحاضر على وسائل تصريف هذه المنتجات والقضاء على الكثير من وسائل التلاعب والفوضى الفاشية في طرق التصريف . وما يقال عن ثمار الموالح يقال كذلك عن البلح الذي يكثر في مصر خصوصا في مديريات الشرقية والجيزة والمرج ورشيد والواحات . والمشاهد أن البلح المحفوظ هو من الأصناف التي تروج كثيرا في البلاد الأوربية .

(رابعا) بعض الصناعات الزراعية الأخرى :

الى جانب الصناعات الزراعية التي سبق شرحها يوجد بعض الصناعات الأخرى التي تستطيع الجمعيات التعاونية أن تتوفر على القيام بها . ففي الجهات التي تزرع بها الخضر بكثرة تستطيع الجمعيات أن تقيم المعامل لحفظها ولعمل الصلصة منها . ومنتجات هذه المعامل تستهلك محليا في الأوقات التي تندر فيها الخضر والطماطم وتصدر للخارج حيث تأتي بأوفر الأرباح . كما أن إقامة هذه المعامل تساعد على تحسين أسعار الخضر وقت كثرة المحصول حيث تباع بأبخس الأسعار

بل هي تتلف في كثير من الأحيان فيذهب مجهود انتاجها سدى على زارعها. كذلك في المناطق التي يزرع فيها الأرز بكثرة يجب أن تقوم الجمعيات التعاونية بعملية تبييضه بدل أن تترك هذه العملية لبعض الأفراد الذين يمتلكون المعامل لهذا الغرض فتذهب الى جيوبهم الأرباح الناتجة من هذا العمل . وقد بدأ بعض الجمعيات التعاونية في اقتناء آلات حديثة لدرس الأرز ولا شك أن هذه الخطوة هي التي يجب أن تسبق إنشاء المعامل التعاونية لتبييض الأرز .

*
* *

التعاون في الاقراض :

رأينا فيما سبق أن الأساس الذي شيدت عليه ألمانيا بناءها التعاوني هو المصارف التعاونية، التي هي أعظم المنشآت التعاونية في تلك البلاد. أما في إيرلندا فالأمر على العكس ، إذ المصارف التعاونية لم تكن الأساس ، بل هي الى الآن في مؤخرة المنشآت التعاونية هناك . وفي الجزء الأول بيان حقيقة الحالين ، والأسباب التي أدت الى ذلك ، وفيها للتأمل وجوه شبيه بين إيرلندا ومصر ، لأن ظروف إيرلندا أقرب الينا في مصر من ظروف ألمانيا ، وقد نستفيد من التجارب التي خاضتها إيرلندا ، والأسباب التي دعت الى تأخر منشآت الاقراض فيها اذا نحن درسناها ، على أننا نذكر هنا أهم هذه التجارب والأسباب :

(أولا) رأينا من الأسباب التي أفضت الى عدم نجاح المصارف التعاونية في إيرلندا نجاحها المتظر حرمانها قانونا من حرية الاتجار بلوازم الزراعة كما هي الحال في ألمانيا . لذلك ولأسباب أخرى سبق أن أتينا عليها ، نرى أن الجمعيات التعاونية اذا أنشئت متعددة الأعمال وجعلت ضمن أعمالها الأقرض ، تغلبت على الصعوبات التي قابلت التعاونيين الارلنديين ، واستفادت البلاد من وراء ذلك فوائد أخرى ذكرناها في غير هذا المكان .

(ثانيا) من العقبات التي قامت في وجه إارلندا، أنه لم يكن بها مصرف مركزي لجمعية الاقراض التعاونية ، ليحدث التوازن بينها ، وليكون واسطة في توزيع أموالها حيث يكثر عليها الطلب . على أنه لم يكن بنا حاجة في مصر في بدء الحركة لاييجاد مصرف مركزي ، ولكنا بدأنا نشعر بالحاجة الى شيء من هذا القبيل نستعين به في هذا الصدد ، الى أن يأتي الوقت الذي تستطيع فيه الجمعيات إنشاء مصرف مركزي لها يقوم بالخدمات التي تستوجبها مجهوداتها في مضمار الاقراض التعاوني .

(ثالثا) إن المصارف التعاونية الارلندية اعتمدت كثيرا على المساعدة التي قدمتها الحكومة كسلفة لمدة معينة ، وبفائدة قليلة تكاد تكون اسمية ، ولكن هذا الأمر كان خطرا عليها لأسباب ثلاثة : الأول — أن المال الذي تسلفه الحكومة معرض للاسترداد في كل وقت تضرب فيه أحوالها المالية . الثاني — أن المصارف تصير تحت رحمة الحكومة ، فاذا رضيت عنها أبقت مالها فيها ، واذا غضبت سحبتها بسبب أو بغير سبب . الثالث — أن في هذا الاقراض الحكومي تثبيطا شديدا لهمم الأعضاء عن تكوين رأس مال لمصارفهم يكون لهم عمدة وموردا مضمون الوجود . واذا ذكرنا ما حدث ، عند شوبوب الحرب العظمى ، للمصارف الارلندية التي اعتمدت على القروض الحكومية ، من اضطراب الحكومة الى سحب هذه القروض تاركة إياها على باب الافلاس ، وذكرنا أيضا أن الغرض الأساسي من المصارف التعاونية هو ايجاد مراكز ليوفر الشعب أمواله فيها ، ويثمر بواسطتها في كل إقليم ما يوفره هذا الإقليم ، وأن وظيفة الاقراض التي تقوم بها هذه المصارف ليست في الحقيقة إلا عملا ثانويا بالنسبة للتوفير ، ولذا سماها مبدعها رايفازن "مصارف التوفير والاقراض" ، فاننا ننبه التعاونيين المصريين الى أن في الاتكال على موارد الحكومة المالية خطرا عليهم وعلى حركتهم ، يجب الاحتراس منه ، والابتعاد عنه ما أمكن .

ذكرنا أن نجاح جمعياتنا التعاونية في مصر انما يتحقق عند تعدد أعمالها ، فلا ينتظر والحالة هذه انشاء جمعيات خصيصا للاقراض ، ولذا أصبحت مسألة الاقراض تهم جميع منشأتنا التعاونية على اختلاف أنواعها ، واذا أردنا بحث هذه المسألة بما يتفق مع مبلغ أهميتها وظروف بلادنا الخاصة ، وجدنا أنفسنا وجها لوجه أمام مشكلة تعاونية هي ”مساعدة الحكومة للتعاون مساعدة مالية“ .

إن من أهم المسائل المختلف عليها بين النشيطين من دعاة التعاون وبين علمائه الثابتين ، مسألة معونة الحكومات للتعاون . فكل من الفريقين قدم من الحجج في هذا الموضوع ما جعل الناس ينقسمون في ذلك . فمنهم من تبع المذهب القائل بأن على الحكومة واجبا نحو التعاون يحتم عليها أن تمدده بكل المساعدات أدبية كانت أو مادية . ذلك لأن التعاون حركة قومية تعمل لرفعة الشعب ، فكل ما يبذل في هذا السبيل فرض لازم على كل حكومة رشيدة ، خصوصا اذا كان الشعب غير حائز للكفايات العلمية والخلقية الكفيلة بتسيير العمل على الوجه المرجو ، أو كان غير قادر على تمويل الحركة بالمال اللازم لادارة دولاب الأعمال . ومنهم من أخذ بالمبادئ الصحيحة للتعاون وقال إن التعاون حركة شعبية أوجدتها مجهودات الشعوب ، ولم يكن للحكومات دخل فيها ، وعلى هذا الأساس أينعت وأزهرت وكان لها من الأثر المادى والأدبى ما أصلح من حالة الناس المعاشية ، ورفع مستواهم الاجتماعى ، وأدخل في نفوسهم من الأخلاق المتينة ما جعلهم يعتمدون في أعمالهم على أنفسهم ، ويجدون من تلقاء أنفسهم دافعا الى العمل لخدمة مصالحهم ، متبعين في ذلك التعاليم القويمة التى تملئها عليهم المبادئ التعاونية . هذه المجهودات الشعبية قامت في كثير من البلاد المتباينة في العلم والأخلاق والثروة . غير أن بعض الشعوب نظرت الى حكوماتها مستعطفة إياها لمناصرة التعاونيين . ولما بدا لها استعدادها لذلك ، طمعوا في أكثر مما كانوا يتطلعون اليه قبلا ، واستمرت الحال على ذلك الى أن دخلت هذه الحكومات ميدان التعاون بأكثر مما كان يخطر على

بال من يغارون على نشر هذا النظام . وكان ما كان من أخذ الناس في الاتكال على الحكومة في أمر التعاون اتكالا أدخل في نفوسهم من الكسل وخور العزيمة وضعف الارادة وفطور الهمم ما لا يصح أن يتصف به أناس منتسبون الى نظام قوامه الاعتماد على النفس .

بدأت مساعدة الحكومات للتعاون من الوجهة التشريعية ، فسنت له من القوانين ما يضمن مصالحه ويمنحه من الامتيازات القانونية ما يسهل نشره ويشجع الناس على الأخذ بتعاليمه وإيجاد منشآته . اكتفت الشعوب النشيطة بهذه المهمة التي قامت بها الحكومة ، إلا أن غيرها تطلع الى أكثر من ذلك ، وواصلوا مجهوداتهم لتمدهم الحكومة بالمساعدة المادية ، وعملوا بالتأثير عليها للوصول الى هذه الغاية . كما أن غيرها من الشعوب الضعيفة الحول يتطلع الى أكثر من ذلك الى درجة أدت الى تولى الحكومة بنفسها تنظيم الحركة التعاونية بأكملها * .

ليس هذا مقام ذكر البلاد المختلفة والدور الذي لعبته حكوماتها على مسرح التعاون فيها ، ويكفى هنا أن نجمل القول ونقول إن الشعوب التي ركنت الى حكوماتها في تنظيم التعاون وتمويله ، كان انتشار التعاون فيها انتشارا كاذبا أبعد ما يكون من المبادئ التعاونية . ومن ثم صارت مضغة تشدق باسمها البلاد التعاونية الحققة ، ولا ينتظر أن تقوم للتعاون فيها قائمة حقيقية .

ترك الآن التعاون في الخارج ونرجع اليه في بلادنا ، لنرى ما الذي يجب أن نتبعه حيال هذا الموضوع ، مراعين على الدوام أننا لانود أن نقلد أحدا تقليدا أعمى ، أو نفعل هذا الأمر أو ذاك ، لمجرد أن هاته البلاد أو تلك فعلته . بل نتناول موضوع التعاون كأمة لم تعدم رجالا واقفين تمام الوقوف على نظام التعاون وغاياته ، عارفين مقدار احتياج البلاد اليه ومبلغ استعداد أهلها للأخذ بتعاليمه . فنحن .

* راجع موضوع " المعونة الحكومية والمعونة الذاتية " في هذا الفصل .

والحالة هذه مستعدون أن نطبق التعاليم التعاونية على حالة بلادنا ؛ بتصرف
يضمن عدم الشطط عن المبادئ الأساسية للتعاون وفي الوقت نفسه يكفل تسييره
تسييرا يوصلنا الى الغاية التعاونية ؛ وهى تحسين حالة الأهالى الاقتصادية ورفع
مستوى حياتهم الاجتماعية .

نحن نبحث هذا الموضوع ومركزنا يجمع بين الفئتين السابق ذكرهما فى أول
الأمر ، فكما أننا نتمنى من صميم قلوبنا نشر التعاون فى طول البلاد وعرضها ، لما
نعلمه من المزايا المادية والأدبية التى تعود على الشعب من ورائه ، كذلك نرجو
أن يكون هذا النشر على أساس صحيح من الوجهتين العلمية والعملية حتى لا يتخلله
ضعف أو يلحقه فشل .

نشطت حكومتنا وسنت للتعاون تشريعا فى سنة ١٩٢٣ استبدلته بآخر
فى سنة ١٩٢٧ فأصبح من أحسن القوانين التعاونية . وكان من الواجب علينا
وقت أن أصدرت الحكومة قانون سنة ١٩٢٣ ألا نشير عليها أن تفعل أكثر
من ذلك ، غير أنه نظرا الى عدم وجود هيئة منظمة عامة للتعاون : تقوم بث
مبادئه وتعليم أنظمته ونشر جمعياته ورعايتها ، اضطررنا أن نقبل دخول الحكومة
كمنظمة للحركة التعاونية .

هذا عمل لا يعتبر فقط معونة أدبية من الحكومة بل ويعتبر معونة مادية
أيضا . لأنه لولا قيام الحكومة بهذه المهمة ، لكلف هذا العمل التعاونيين كثيرا
من المال . وياليت البلاد وقفت عند هذا الحد واكتفت بما قدمته الحكومة
من المساعدة ، وانصرفت مجهودات الناس الى العمل الجدى فى هذا الجوى
المشجع الذى أوجدته الحكومة .

ظن كثير من الناس أنه لن تقوم فى البلاد قائمة للتعاون الا اذا فتحت
الحكومة خزائنها للتعاونيين يسحبون منها مايشاءون قرضا عليهم لأجل غير مسمى

وبدون فائدة ما . هذا قول لا يصح أن ننظر إليه بتاتا ، لأنه مناف لكل مبدأ
تعاوني مهما كانت الظروف التي وجد فيها التعاون .

نعم كان فلاحونا قليلي الثقة بالتعاون ومنشأته ، حديثي العهد بأصوله
وبمزاياه ، ولذا لم يكن ينتظر منهم أن يأخذوا بتعاليمه وأن يمولوا منشأته بالمال
اللازم لتسيير دولا ب أعماله على الوجه الذي نرضاه . ولكن ذلك لم يكن ليجعلنا
نرضى بأن تشتري بمال الحكومة ثقة الأهالي بالتعاون ، أو بأن تبسط الحكومة
يدها للتعاونيين لاعتبارات قد تكون بعيدة عن التعاون وإن كانت تختفي تحت ستار
خدمته لأننا لو قبلنا ذلك لخرجنا عن كوننا تعاونيين ، ولقضينا على أكبر أمل
يرمى إليه التعاون ، وهو استقلال الناس في أعمالهم استقلالاً اقتصادياً ، وقيامهم
بأنفسهم بما يرفع مستواهم الاجتماعي .

إن المنشآت التعاونية ليست جمعيات خيرية تستمد قوتها من إحسان
الحكومة ، ولا هي بهيئات تتخذ سلماً يرقاه المغرضون نحو مآربهم ، بل
هي جمعيات وجهتها التعاملية من تجارية ومالية مبنية على أصول اقتصادية محكمة ،
وجهتها الأدبية لا تسمح بالتلاعب بشؤونها .

إننا لو خیرنا بين الطريقين لرضينا السير في طريق التعاون السوي على مهل ، ننظم
جمعياتنا ونموها بقدر ما تسمح به ظروفنا التنظيمية والتمويلية — وفلاحنا أحوج إلى
التنظيم منه إلى التمويل — ولفضلنا ذلك على أن ننشر التعاون ونسيره في طول
البلاد وعرضها معتمدين في ذلك على رغبة الحكومة ورهبتها ، وعلى تنظيمها له
وتمويلها إياه .

وإنما كان هناك طريق وسط ، رأينا في اتباعه الخير لنا . نحن رضينا بأن تنظم
الحكومة الحركة التعاونية في البلاد ، ولكننا لم نهمل تعليم الأهالي وإشراكهم في العمل
وتركانهم تحت إشراف الحكومة لإدارة الجمعيات . كذلك أمكننا أن نشرك الحكومة

مع الأهالى فى تمويل الحركة التعاونية . ويصح تلخيص ما كنا نراه خير كفيل للوصول الى غايتنا فيما يأتى * :

(١) أن تضع الحكومة مبلغا من المال بفائدة معينة فى مصرف ذى صبغة أهلية ، تحت تصرف الجمعيات التعاونية المسجلة طبقا لقانون التعاون . هذا المبلغ تقرره وتضع شروط التعامل به لجنة مشكلة من أعضاء وزارتى الزراعة والمالية ، ويتناسب مقداره مع الخطة التى ستببع فى نشر الحركة فى البلاد ، وكذا مع السياسة التى ستببعها الحكومة فى مساعدتها .

نحن فضلنا أن تتعامل الجمعيات التعاونية مع مصرف ، على أن تتعامل مع قسم حكومى ، لأننا نعتقد أن المصارف "الرأسمالية" هى ، عند عدم وجود مصرف مركزى تعاونى ، خير من الحكومة فى تدير أمور التعاونيين المالية . لأن نظام المصارف وما اعتادته من السرعة فى انجاز الأعمال واتقان الأساليب المالية والتدقيق فى المعاملة ، أنسب لروح العمل المرتبط بمصالح الشعب . ولا داعى للتذكير بما فى نظام الحكومات مما يدعو الى التعطيل والتأخير ، ومما قد يسبب دخول خلة الاعتماد على الحكومة فى نفوس الأهالى الذين يقصدون أقسام الحكومة وكأنهم يطلبون حقا ، لا كما يدخلون المصارف يطلبون تعامللا .

وقد اشترطنا فى المصرف أن يكون ذا صبغة أهلية ، لأن أموال مثل هذا المصرف غير معرضة للسحب عند حلول أزمات خارجية ، وفى ذلك ما فيه من الأمان على حياة جمعياتنا التعاونية . دع ما يدخل نفس صغار الفلاحين من الارتياح لمعاملة مصرف أهلى يتفاهمون معه شاعرين على الأقل أن المورد غير التعاونى الذى دفعتمهم الضرورة الى الالتجاء إليه ، ليس موردا أجنيا .

(٢) أن يقرض المصرف الجمعيات لا بدون فائدة — فان عدم تحصيل فوائد يشجع على الاعتماد التام على هذه القروض المجانية ، فتقل بذلك الغيرة على استقلال

* هذا ما اقترحنه فى الطبعة الأولى ، وقد أخذت الحكومة بكثير مما جاء فيه .

الجمعيات بماليتها ، ويضعف الحث على التوفير والايداع ، فتضيع بذلك مزية من أكبر المزايا للتعاون ، وهي إنشاء ملكة الاقتصاد والاستقلال المالى — بل بفائدة يراعى فيها تقليل سعرها ، وبشروط تسهل طرق التسديد .

(٣) أن يكون أقصى قيمة للقرض بنسبة معينة إلى مجموع ما عند الجمعية من المال المتجمع من رأس المال المدفوع من ثمن الأسهم ، وكذا من المال الاحتياطي ، ومن الأموال المودعة لدى الجمعية لمدة لا تقصر عن أجل القرض المطلوب ، كأن يكون هذا القرض مثل هذا المال أو مثليه أو ثلاثة أمثاله تبعا للقاعدة التى توضع وتلتزم .

(٤) ألا يتعامل المصرف مع الجمعيات الا بعد موافقة وزارة الزراعة على هذه المعاملة ، وكذا على مقدار القرض المطلوب لها ، لأن وقوف هذه الوزارة على دخائل الجمعيات يضمن معرفة مركز الجمعية المالى ، ومقدار احتياجها الى القرض وقدرتها على الدفع .

(٥) الضمان الذى تقدمه الجمعيات لوفاء تعهداتها هو المسؤولية التى يرتبط بها أعضاؤها حسب شروط مبينة فى عقد تأسيسها ونظامها الداخلى .

هذا التضامن التعاونى هو الدعامة الكبرى التى تقوم عليها الثقة فى معاملة الجمعيات التعاونية ، وهو الركن الركين الذى تعتمد عليه فى اقتراض ما يلزم لها من المال لادارة دولا ب أعمالها .

هذه خطة وهذه شروط من شأنها أن تمد الحكومة يد المساعدة المالية لجمعيات التعاون ، وفى نفس الوقت تشجع على اشراك التعاونيين فى تمويل جمعياتهم عن طريق ازدياد رأس مالهم وكذا احتياطيهم ، كما أنها تشجعهم على التوفير ، وتزيد ثقتهم فى أن يودعوا أموالهم لدى جمعياتهم . وبهذا تتحقق الرغبة الطيبة فى موضوع الإقراض .

هذه هي الخطة التي كنا نرى اتباعها عندما أصدرت الحكومة قانون التعاون في سنة ١٩٢٣ ، وقد تحققت هذه الخطة في سنة ١٩٢٥ إذ بدأت الجمعيات تقترض من اعتماد الحكومة المخصص للسلف الصناعية والمودع في بنك مصر . ثم خصصت الحكومة اعتمادا لا قراض الجمعيات التعاونية أودعته بنك مصر استفادت منه الجمعيات في الفترة بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٠ حيث أنشئ بنك التسليف الزراعي وتولى عمالية اقراض الجمعيات التعاونية الزراعية .

وقد تناولنا الكلام بالتفصيل عن الأدوار التي مرت بها طرق تمويل الجمعيات التعاونية في الفصل الخامس عشر . كما تكلمنا باسهاب عما يجب أن يتبع تمويل الجمعيات بطريقة تتفق مع النظم التعاونية .

*
* *

التعاون في بيع الحاصلات :

رأينا أن الحركة التعاونية في إيرلندا نجحت نجاحا باهرا في ميدان توريد الحاجات الزراعية والمنزلية التي يتطلبها أعضاء الجمعيات ، وأنها لم تقف عند حد الاتجار بالقطاع بل تعدته إلى الاتجار بالجملة ، فأنشأت الجمعيات التي تكلمنا عنها في الفصل الثاني عشر من الجزء الأول . أما البيع التعاوني فالواقع أن الحركة لم تنجح فيه كثيرا ، لأنها لم تستطع تركيز أعمال هذه المهمة في الجمعية المذكورة ، وعند ما تألفت جمعية مركزية خصيصا لبيع الزبدة المصنوعة في المعامل التعاونية جميعها ، لم تصادف في ميدان البيع ما صادفته من النجاح في ميدان التوريد التعاوني .

رأينا في الجزء الأول أن " جمعيات البيض " و " جمعيات الكتان " و " جمعيات اللحوم " و " جمعيات الأسماك " و " جمعيات الزبدة " وكلها جمعيات انتاج قبل أن تكون جمعيات بيع ، تقوم ببيع ما تنتجه . وقد نجحت في هذه

المهمة نجاحا تاما . ولكن هذه الجمعيات تقوم ببيع ما لديها منفردة ، وفي ذلك ما لا يخفى من التضام والتنافس بين الجمعيات وزيادة المجهود وكثرة النفقات ، ومن شأن هذا أن ينقص ثمن الأشياء في الأسواق ويقلل الأرباح . وقد عمل رجال التعاون كثيرا على تركيز البيع التعاوني في جمعية واحدة أو في جمعيات قليلة يختص كل منها بعمل من الأعمال ولكنهم لم ينجحوا إلا بعض النجاح ، وذلك لأن البيع التعاوني ، كما بينا في الفصل السادس ، هو أصعب أشكال المجهود التعاوني ، لأنه يتطلب كل ما يتيسر من القوة المنظمة بين التعاونيين . وهذا هو السبب الذي جعل البيع التعاوني في مؤخرة المجهودات التعاونية ، رغم انتشار التعاون في أنحاء إيرلندا ، وتوطد دعائمه على مدى أربعين عاما ، توطدا جعله وضعها من أوضاعها الثابتة .

هذا ما نقوله في هذا الموضوع عن إيرلندا القديمة العهد بالنظم التعاونية ، فماذا نقول عن مصر وهي حديثة عهد بها !

نحن نعلم أن أول درجة في سلم التعاون هي التوريد التعاوني ، وأن ذلك أسهل مجهود تقوم به الجمعيات التعاونية ، ومع ذلك فاننا في مصر لا زلنا في دور إنشاء هيئات التوريد التعاونية ، ولما تصل هذه الهيئات إلى ما نرجوه لها من استكمال قوتها وتوطيد نظامها وتأليف الهيئات المركزية لها .

ومن العجب أنه لما حلت الأزمة القطنية في مصر ، ونزل سعر محصولنا الوحيد الذي تتوقف عليه ثروة البلاد ، وتحكم فيها تجار الاسكندرية ولقرىبول ، وصناع لانكشير عامة ومانشستر خاصة ، توجهت الأفكار إلى "الجمعيات التعاونية" واعتقد الناس كبيرهم وصغيرهم أنها هي المنقذ الوحيد للقطن من تدهور الأسعار ؛ وهو وثوق يتعدى كل الحدود المعقولة . وقد دلت التجارب على تعذر تحقق هذا المرمى ؛ فان إيرلندا مثلا وهي التي مضى عليها أربعون عاما تفكر

بعقول كبيرة ، وتجدّ بهم لا تكل في ميدان التعاون ، لم تستطع أن تصل الى بيع أكبر محصول زراعى لديها وهو الزبدة بيعا تعاونيا كاملا . نعم إنها توصلت الى أن تباع كل جهة فيها زبدها على يد معملها التعاونى ، ولكن هذا لا يكتفى بل انه قطع لنصف الطريق ، اذ البيع التعاونى لا يكون تاما حتى تتولى جمعية مركزية بيع منتجات الجمعيات الفردية .

لسنا ممن يتخيلون فيخالون ، وانما نحن ننظر الى الواقع الميسور ، ولذا نقول للتعاونيين منا إن اعتمادهم الكلى على التعاون ولا سيما في بيع الحاصلات ، على تقدير أن يأتى بنتائج عاجلة أى أنه يؤتى ثمره على الفور ، هو على حسنه باطل . نعم إن التعاون كفيلا بكل خير ولكنه من النظم التى لا بد أن تستوفى حقها من الزمن . حتى اذا ما آمن الناس بمبادئه العالية واستقرت هذه المبادئ فى النفوس ، جاء بنتائج المرجوة . وبقدر اعتقاد الناس بالمبادئ والعمل عليها بتلك الروح العالية تكون النتائج ، وهذا ولا شك يقتضى وقتا ليس بالقصير . ولو كان الأمر غير ذلك لنجح التعاون وأتى بخيره يوم أراد اللورد كتشنر أن ينتشر التعاون فى مصر فأمر أمرا عسكريا بذلك سرعان ما قامت على إثره الجمعيات التعاونية قيام الرغبة وسرعان ما اختفت ، فانه لم يمض عليها الا سنة أو أقل حتى لم يبق لها وجود ، ولم يعيش من الجمعيات التعاونية الا ما أنشأه عمر لطفى وتلاميذه ، وهى الجمعيات التى اعتقدت بصحة المبادئ التعاونية فعملت بها بعد ما أخذت روح التعاون تتطرق اليها شيئا فشيئا على مدى الزمن الطويل

بيد أن المبادئ التعاونية لم توضع لرفع أثمان الحاصلات الزراعية ، بل لاعطاء كل ذى حق حقه من الثروة المستخرجة من مجهودات الأمة ، فالمنتج — سواء زارعا أم صانعا — والمستهلك ، كلاهما يأخذ حصته من هذه الثروة بالعدل والانصاف . وهذا هو الجانب الاقتصادى من التعاون . على أنه ليس فى المبدأ

ولا النهاية الا مقدمة للجانب الآخر — الاجتماعى . فان تحسين حالة الشعب الاقتصادية ليست الا أول مدارج الاصلاح لرفع مستوى الحياة الاجتماعية من كل وجوها ، ورقى الشعب هو الغاية القصوى للحركة التعاونية ، ولا يتم له هذا الا من طريق تحسين معاشه . لأن ذلك من ضروريات الحياة الراقية .

ولذلك نعود فنقول إنه لاعلاج لتدهور سوق القطن على يد التعاون من حيث هو مبدأ وخطة ، ولكن نشر الروح التعاونية بين الزراع ، وما يعود عليهم من أسباب الثقافة والحدق والاتحاد فى العمل وإدراك الواجبات القومية ، من شأنه أن يساعد على انجاح ماقد يخطط من الوسائل الكفيلة برفع السعر عند التدهور . قد يعد بعضهم تدخل الحكومة عوناً على ذلك ، أو يرون الاقلال من زراعة القطن والاهتمام بمحاصيل أخرى كفيلاً بزيادة السعر لنقص المعروض ، أو ليس هذا المحصول فراغ ذاك . وقد يكون لهذا رأى أو ذاك من روح التعاونيين الاجتماعية ما يحققه ، أو من علمهم وخبرتهم التى يعنى التعاون بتقريرها فيهم ما يساعد على تمحيصه ، ولكن التعاون نظام ليس قصده الأول رفع أسعار المحاصيل الزراعية ، بل لعمري لو كان كذلك لكان عبثاً ثقيلاً على الهيئة الاجتماعية ؛ ولما جاز أن يعضده رجال الاقتصاد الاجتماعيون . ولكننا فى مصر لاندرک صدق هذا القول تمام الادراك لأن بلادنا زراعية محضة ، ولا مورد لثروتنا غير الزراعة ، ولذلك نعد كل نظرية ترفع أسعار محاصيلنا الزراعية أعظم النظريات وأدعاها الى القبول والتصديق ، والعمل بكل ما عندنا من قوة الرغبة على تحقيقها ولو على حساب كل خير آخر ؛ ولو كان لنا فى مصر صناعات عظيمة أى لو كنا أمة صناعية كما أننا أمة زراعية ، لرأينا بأعيننا أن ليس من العدل ولا من المصلحة العامة رفع ثمن الحاصلات الزراعية رفعا غير مقيد .

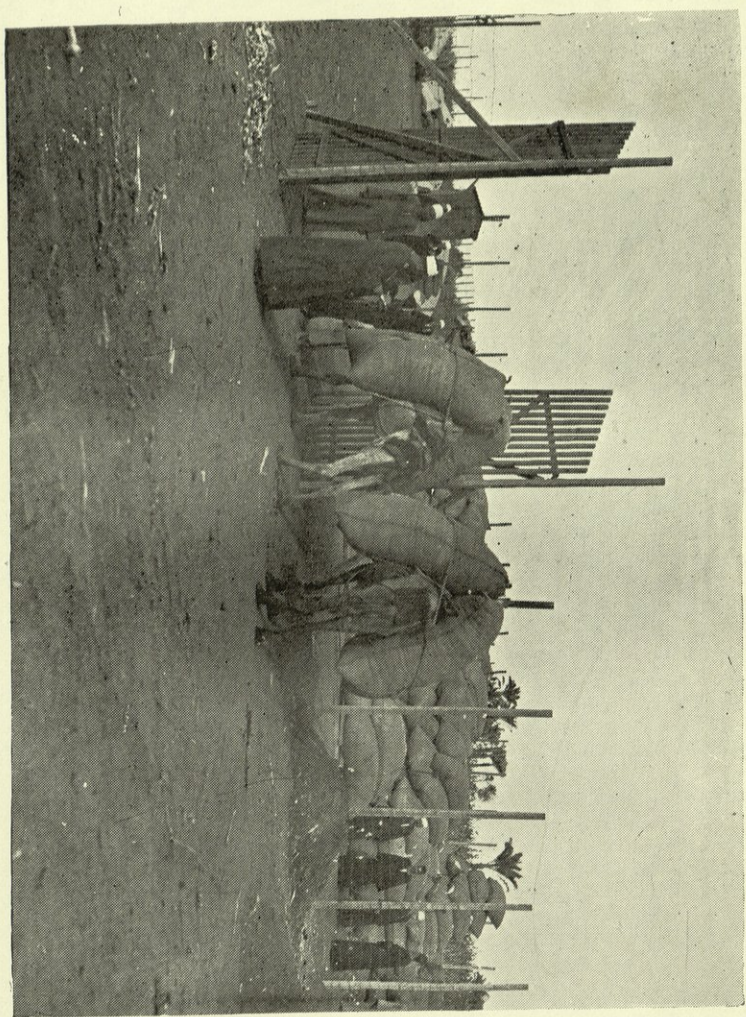
سبق أن بسطنا رأينا فى مسألة البيع التعاونى لمحاصيلنا الزراعية ، وأشرنا على زراعنا ألا يفكروا الآن فى دخول جمعياتنا التعاونية هذا الميدان ، بل لابد لهم

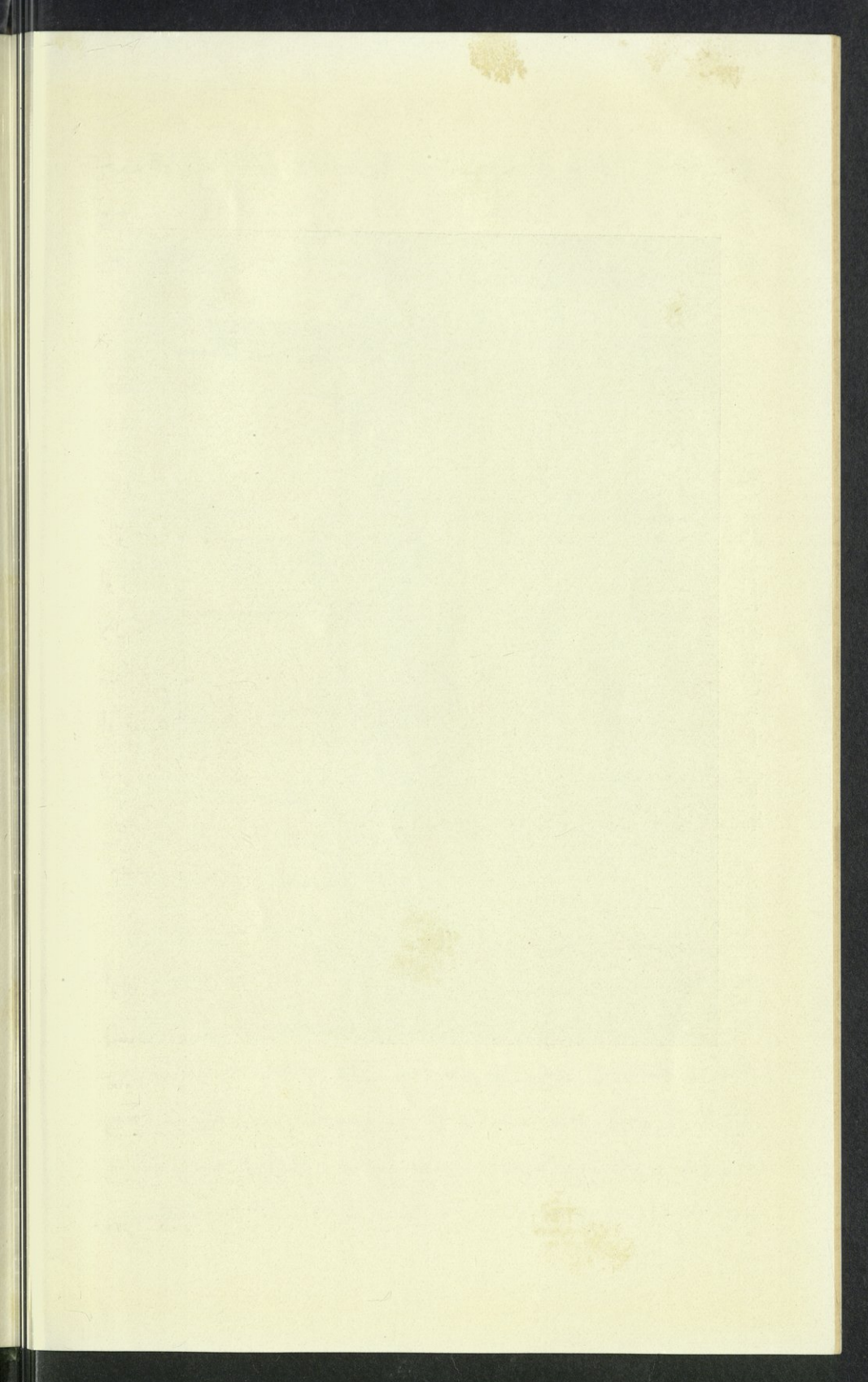
إذا أرادوا نجاح التعاون أن يوجهوا همتهم كلها الى التوريد التعاونى ليتقنوه ،
فاذا استقر مبدأ التعاون ، وشغف الناس بمزاياه حتى أصبح ديدنا وديننا ، اتسع
نطاقه بطبيعة الحال فشمّل وجوه التعاون الأخرى من انتاج وبيع وغير ذلك على
مضى الزمن .

إن مسألة البيع هى حقا من أصعب المسائل التعاونية . ولا يمكننا أن ندخل فيها
قبل أن نتدرب على ماهو أسهل منها ، ثم نتدرج من ذلك اليها . ولذلك نعود
فنقول : لتقن أولا أبسط الوجوه التعاونية وهو التوريد التعاونى ، ولا ننس فى نفس
الوقت الوجهة الاجتماعية وفيها مستراد لكل عالم ومخلص ، فاذا عملنا على هذا
المونوال وجدنا أنفسنا بعد قليل من السنين قد حسنا حياتنا الاجتماعية أثناء القيام
بذلك ، ومرنا أنفسنا على ماهو أشق عملا ، وأصعب تحقيقا من الأغراض
التعاونية الأخرى .

على أن حادثة الحركة التعاونية فى مصر وعدم اكتمال نضوج جمعيات التعاون
فى التوريد لم يمنعنا من دخول الكثير من هذه الجمعيات فى السنوات الأخيرة
ميدان البيع التعاونى فى أبسط أدواره . فن هذه الجمعيات ما مارست بيع قطن
أعضائها جملة واحدة فى كل موسم فى سنوات متعددة فحصلت على أسعار من
بجار القطن أفضل من الأسعار التى كان يحصل عليها الأعضاء منفردين . ومنها
ما تضامن بعضها مع بعض فى بيع أفطان أعضائها فى جلسات مزاد خاصة دخلها
بعض كبار تجار القطن . كما أن بعض الجمعيات فى الوجه القبلى بدأت تباع
محصول أعضائها من البصل جملة واحدة بعد فرزه وإعداده . كل ذلك يعتبر من
الأعمال الأولية التى يجب أن تمارسها الجمعيات سنوات متعددة قبل أن تنضج
لدى أعضائها فكرة البيع التعاونى ويلمسوا فوائده ويقفوا على طرق تنظيمه
وإدارته وقبل تكوين الجمعيات المركزية المختصة بمثل هذه الأعمال . كذلك تقوم

(١٠٠)
مخيم
البحرين
١٩٤٢
م





الجمعية التعاونية الزراعية بالاسكندرية ببيع خضر أعضائها على نظام تعاونى خاص
أفردنا له فصلا فى هذا الجزء كما تأسست جمعيتان لتصريف الفواكه فى الفيوم
والقليوبية .

*
* *

التعاون فى الاستهلاك (التعاون المنزلى) :

قد يتساءل البعض عن أهمية هذا النوع من التعاون فى بلاد زراعية كمصر .
والواقع أن التعاون المنزلى لا تتوقف أهميته أصلا على كون البلاد صناعية
أو زراعية . ولذا كان لا دخل له بالموارد التى تنجم منها الثروة فى أى بلد كان ،
لأن كل شخص فى الوجود لابد أن يكون مستهلكا زارعا كان أم صانعا . فلو قلنا
مثلا إن للتعاون الصناعى أهميته فى بلاد كفرنا حيث تكثر الصناعات الصغيرة ،
أو قلنا إن للتعاون الزراعى أهميته فى مصر وكافة البلاد الزراعية ، أو قلنا إن
للتعاون فى تصريف الحاصلات أهميته فى بلاد كالولايات المتحدة وغيرها حيث
يتوفر الانتاج الزراعى الكبير ، فانه لا يفوتنا أن نقول إن للتعاون المنزلى أهميته
العظمى فى جميع هذه البلدان على السواء .

يتعاون الشخص الواحد بصفته "مستجا" مع غيره ممن يحترفون حرفته فى الزراعة
أو الصناعة كى يوفر من تكاليف انتاجه ، ولكنه يتعاون بصفته "مستهلكا" مع كل
إنسان مثله ليقصد من نفقات معيشته ، ولذا قالوا إن التعاون فى الانتاج هو
تعاون بين طبقات المنتجين ، أما التعاون فى الاستهلاك فهو شامل للجميع .
والكثيرون من كبار رجال التعاون والباحثين فى النظريات التعاونية يقولون إن
للتعاون المنزلى فى أى بلاد أهمية تزيد على كل ما عدها من فروع التعاون الأخرى
وهم يتطلعون إلى المثل الأعلى للتعاون بتنظيم قوى المستهلكين فى العالم أجمع .

فالفرد الواحد يجتمع مع غيره من المستهلكين ليكونوا جمعيات تعاونية محلية للاستهلاك (أى جمعيات تعاونية منزلية) تقوم بتوريد وتقديم كافة المواد والخدمات التي يحتاجون إليها . ومن هذه الجمعيات المحلية تتكون الجمعيات التعاونية العامة فتبتدئ بتوريد ما يلزم للجمعيات المحلية ثم تتدرج إلى انتاج هذه اللوازم وينتهى بها الأمر إلى أن تكون قوة يعتد بها في العالم الاقصادى . ومن هذه الجمعيات التعاونية العامة للاستهلاك في كل بلد تتألف الجمعية التعاونية الدولية كأداة للمبادلة الخارجية . وبهذا يصل التعاون إلى مثله الأعلى إذ يتدخل في كل حلقات الانتاج وتبادل السلع ويحل الانتاج المنظم محل الانتاج الحالى . ذلك هو نظام التعاون في الاستهلاك وإنه لقوة معنوية تسمو بنا إلى "الدولة التعاونية" * وتهدينا إلى الشعور الحق بالإخاء الانسانى الدائم .

أما ما وصلت اليه جمعيات التعاون المنزلى في مصر فعلى الرغم من حداثة الحركة التعاونية في بلادنا وعلى الرغم من العناية التي كانت توجه في الماضى إلى الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها . فقد تأسست إلى الآن ١٨ جمعية منزلية . وقد كانت النتائج التي حصلنا عليها في كافة هذه الجمعيات إلى الآن تبشر بالنجاح . وقد اتجهت الفكرة الآن إلى العمل على الاكثار من تأسيس الجمعيات التعاونية المنزلية حتى يصبح في كل مدينة أو مركز جمعية تعاونية منزلية .

ومتى انتشرت الجمعيات التعاونية المنزلية في مختلف المدن وكبرت معاملاتها وزاد عدد أعضائها أصبح من الضروري تأسيس جمعية تعاونية مركزية للتجارة بالجملة تشترك فيها هذه الجمعيات . ومتى تأسست هذه الجمعية تبتدئ في توريد البضائع المنزلية التي تستوردها الجمعيات المحلية في الوقت الحاضر من تجار الجملة . وتكون مهمتها في مبدأ الأمر مهمة الوسيط في استيراد هذه البضائع جملة من

مصادر انتاجها في الداخل أو الخارج أو من كبار تجار الجملة . ومتى قويت هذه الجمعية وتركزت مشتريات الجمعيات المحلية فيها أمكنها أن تبدأ في إقامة المصانع للمواد التي ترى أن الطلب عليها كبير الى درجة تسمح باقامة المصانع لصنعها ومنظم الى درجة تكفل تصريف منتجات هذه المصانع أولا بأول . ثم تتدرج في إنتاج ما تحتاج اليه الجمعيات التعاونية المحلية حتى تصل إلى ما وصلت اليه كبريات الجمعيات التعاونية للتجار بالجملة في إنجلترا واسكتلندا وألمانيا وغيرها . وهي التي تمتلك عشرات المصانع والمعامل لمختلف مواد الغذاء والملابس والأثاث .

ففي استطاعة الجمعية التعاونية للتجار بالجملة في مصر أن تقوم مثلا بشراء ما يتبعه الجمعيات التعاونية الزراعية من قطن عن طريق الجمعية التعاونية المركزية للتصريف — وهو ما أتينا على شرحه في موضوع "التعاون في الانتاج" — وتقيم المصانع لغزل ونسج الأصناف التي تسمح بصناعتها ظروف البلد الاقتصادية تبعا لقانون التكاليف النسبية * كما تستطيع هذه الجمعية أن تشترك في عضوية الجمعية التعاونية الدولية للتجار بالجملة وبذلك يمكنها أن تتبادل السلع مع غيرها من جمعيات التعاون للتجار بالجملة في مختلف البلدان .

الاتجار التعاوني الزراعي بالجملة :

حينما يتسع نطاق الحركة التجارية عند الجمعيات التعاونية ، يصبح من الضروري وجود هيئة تجارية عامة كما حدث في ارلندا ، وقد فصلنا ذلك في الفصل الثالث عشر .

أما عندنا في مصر فلم نصل بعد الى هذه المرحلة ، ولكن ستجد الجمعيات الموجودة الآن وكذا الجمعيات التي ستنشأ في المستقبل ، حاجة الى تأليف جمعية

تجارية عامة خصيصة بها . لم يكن أمامنا في بدء الحركة سوى طريقين على ما بهما من نقص لسد هذه الحاجة : أولهما طريق "الجمعية الزراعية الملكية" ، ثانيهما "وزارة الزراعة" ، وكان لكل منهما محاسن فأما من يؤثرون الطريق الأول فيقولون في تركيته ان الجمعية الزراعية أول هيئة عנית بتربية مواشينا وبتحسين محاصيلنا وبفتح أبواب المعارض الزراعية لزراعنا فرغبتهم في ترقية زراعتهم ، وشجعتهم على الابتكار في أعمالهم كما أنها كانت واسطة في تقريب مزايا الأسمدة الكيماوية من أذهان الفلاحين بل تجاوزته الى احضارها وبيعها لهم بأثمان معتدلة فأحسنتم اليهم وإلى الزراعة من جهة وحالت دون عبث السوق بهم وبمزارعتهم من جهة أخرى .

فاذا اعتمد التعاونيون عليها في مثل ذلك وشجعوها بالالتجار معها في الأسمدة وفي كل ما يلزمهم من بزور وآلات زراعية وغاز وفحم وغير ذلك ، تيسر للجمعية بما تناله من الربح من وراء هذه المعاملة أن تنهض بأعمالها الفنية الأصلية وتتوسع ، فينال الزراع من وراء ذلك مزايا التعامل مع تاجر أمين يبيع أحسن البضائع بأرخص الأثمان وقصده الأول مصلحة الفلاح وترقى الزراعة . وقد يتفقون معها على أن تعطيهم في آخر السنة جزءا من الربح بنسبة مشترياتهم . وإذا سار العمل على هذا المنوال فكأن الفلاح يعين نفسه باعانتها الجمعية الزراعية اذ هي هيئة زراعية عظيمة تعمل للزراعة وتسهر على مصلحة المشتغلين بها .

وأما المفضلون طريق وزارة الزراعة فيرون أن الجمعية الزراعية جمعية وجدت لتعمل على ترقية الزراعة من الوجهة الفنية . فمساعدتها بالالتجار معها عدول بها عن قصدها وعن الحد الذي تلتزمه مثيلاتها في أوروبا وأمريكا . فان الجمعية الزراعية الملكية في إنجلترا مثلا لم تتدخل مرة في الأمور التجارية منذ نشأتها في سنة ١٨٣٨ بل جعلت كل عملها مقصورا على الأعمال الفنية كغيرها من الجمعيات العلمية كالجمعيات الجغرافية والاقتصادية والتاريخية وغير ذلك . نعم ان الجمعية الزراعية

لم تتدخل في الأعمال التجارية البعيدة عن قصدها الا رغبة في مساعدة الفلاح للحصول على أضمن الأسمدة وأنفعها في أوقات شديدة ولكنها توسعت في هذا العمل بعد ذلك وتجاوزت حدوده ، ثم لم تستطع إزاء تقلبات الأحوال التجارية أن تحافظ على الغرض الأصلي وهو خدمة الفلاح بدون مقابل بل تخطته لتتلافى مقادير من خسارة ترتبت على سوء تصرف تجارى وقعت فيه ، ثم دب في روحها شئ من شهوة المكسب والربح حتى أصبحت الآن وكأنها بيت تجارى واسع النطاق له عملاء ووسطاء قصده الانتفاع من بيع الأسمدة والبزور للفلاح . نعم كان يجب على الحكومة التى أمدت الجمعية بأموال وعقار لتقييمها وتعينها على عملها الفنى ألا تسمح بدخولها في الأعمال التجارية ، ولكنها انما فعلت ذلك لأنها لم تكن هناك هيئة حكومية زراعية تعمل لمصلحة الفلاح في ذلك الوقت . فلما أنشئت وزارة الزراعة واتضح أن الجمعية أوغلت في الاتجار ، نشطت الى توريد الأسمدة والبزور للفلاح الصغير وفضلت لورجعت الجمعية الى حظيرتها العلمية لتجرى فيها مجراها السابق الذى لا ينسى أحد ما عاد على البلد معه من الخير . ولا شك أن الحكومة لا تبغى من وراء ذلك ربحا مطلقا ، لأنها تتبع هذه الحاجات بتكاليفها فقط ، ولن تكون هذه التكاليف كثيرة ، لأنها لا تشغل عددا كبيرا من الموظفين خصيصا لهذه المهمة بل تضيف جانبا عظيما منها الى أعمال موظفيها الحاليين ، وذلك طبعا مما يوفر من النفقات ، وينخفض من الثمن . وهنالك نقطة من الأهمية بمكان عظيم وهى أن الجمعية الزراعية تحتم على الفلاح دفع ثمن ما يأخذه من السماد فورا عند التسليم ، ولا يخفى أن هذه الطريقة أحسن الطرق وأضمنها ، الا أن الفلاح الصغير غير قادر فى كل وقت على اتباعها ، فتبقى أرضه بلا سماد أو يلتجئ الى الاقتراض بفائدة عالية لاضطراره . وكلا الأمرين ضار بمصلحة هذا الصنف من الفلاحين .

الى هذه الأسباب وجهت الحكومة عنايتها ففتحت اعتمادا ماليا في سنة ١٩٢٣ قدره ٢٠٠.٠٠٠ جنيه لشراء الأسمدة والبزور التي يحتاج اليها صغار الفلاحين وبيعها وارسالها اليهم الى أقرب محطات السكة الحديد من قرية كل طالب . أما طرق الدفع عند العسر فهي تأجيل التسديد الى أن يخفى الفلاح ثمار أتعابه وفائدة ما اشتراه ، ويقوم بتحصيل الثمن صيارفة المالية . فاذا كانت الجمعيات التعاونية قد عاملت وزارة الزراعة فانها لاشك استفادت كثيرا ، وكانت المزايا المادية التي عادت عليها أكثر مما عاد من الجمعية الزراعية .

وفي رأينا أن الطريقة الثانية كانت أقرب الى الصواب من الطريقة الأولى للتعاونيين وللجمعية الزراعية نفسها . أما أفضليتها للتعاونيين فظاهرة من التفسير السابق ، وأما أفضليتها للجمعية الزراعية فذلك لأنها تجعلها توجه اهتمامها الى ما وجدت له وهو ترقية الزراعة من وجهتها العلمية والعملية تبعا لقانون الجمعيات الزراعية الأخرى في البلاد المنظمة . ويكفيها ما يكفي الجمعيات الزراعية الأوروبية من اشتراكات كبار الزراع وما تحصل عليه من اقامة المعارض المختلفة . أما مسألة توريد الحاجات الزراعية فهذا أمر ليس من شؤونها ، وما دامت وزارة الزراعة قد نهضت اليه مع ما بيناه من المزايا فلنتركه في يدها مشكورة حتى أن تنشئ الجمعيات التعاونية جمعياتها التجارية المركزية فتتولاه هذه مستقلة عن مساعدة الحكومة المالية وغير المالية ، جارية بذلك على مبادئ التعاون الخالصة ، فتمولها وتديرها وتهيمن عليها الجمعيات نفسها .

ذلك هو الموقف الذي وقفناه في بدء حركتنا التعاونية . ولا زلنا عنده فيما يخص بالجمعية الزراعية المالكية حتى بعد إلغاء القسم التجارى بوزارة الزراعة وقيام بنك التسليف الزراعى بتوريد اللوازم الزراعية .

وقد فصلنا فى الفصل الخامس عشر قيام بنك التسليف الزراعى بمهمة توريد اللوازم الزراعية للمجتمعات التعاونية . ولا شك أن قيام بنك التسليف بهذه المهمة فى الوقت الحاضر مما يؤخر نضوج فكرة تأسيس جمعية تعاونية مركزية للاتجار بالجملة ، الأمر الذى من أجله اعترضنا على قيام البنك بالتجارة .



المعونة الحكومية والمعونة الذاتية :

التعاون حركة اقتصادية اجتماعية قائمة على المجهود الاختيارى المشترك للشعب فهى تحمل الأفراد على القيام بأمورهم فتلقى بذلك تبعاتهم على عاتقهم وبهذا تدر بهم على الاعتماد على أعمالهم ومواردهم فى تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية . ووحدة هذه الحركة هى الشخص ، وقوته هى فى الدور الذى يمثله بالاشتراك مع رفاقه من الأعضاء . ولا يظهر هذا الا فى المجهود الاجتماعى الذى يبذلونه جميعا . فالحركة شعبية محضة ولا بد أن تبقى كذلك اذا ظلت محافظة على مبادئها ينظمها الشعب نفسه ويمونها ويديرها . وقد تم هذا فى بعض البلدان التى قام الشعب نفسه فيها بما هو أنفع مما تستطيعه أفضل الحكومات وذلك باتحاده الاتحاد المنطوى على العقل والذكاء .

وقد استطاعت الحكومة فى بلدان كثيرة أن تمتد إلى الحركة يد المعونة فأمدتها فعلا بأشكال مختلفة من المساعدة مدركة أنها بهذا العمل تعين على إظهار كامن قوى الخلق الانسانى وموارد البلاد المادية والعمل على تميمتها . وهذا واجب جوهري من واجبات الحكومة التى أصدرت قوانين التعاون فى بعض البلدان كما حدث فى إيطاليا وغرضها من ذلك تمهيد الطريق لنشر التعاون ووقاية المصالح التعاونية . وذهبت الحكومة إلى أبعد من هذا فى بلدان أخرى كما وقع فى إيرلندا

فأعانت التعليم الذى تقوم به الهيئة العامة للجمعيات كيما تتمكنها من توسيع نفوذها وانماء جدارتها . وقدمت الحكومة فى غير ذلك من البلدان المساعدة المالية بالفعل على صورة قروض بلا فائدة أو بفائدة قليلة إلى الجمعيات على يد اتحاداتها المالية والتجارية كما هى الحال فى فرنسا . بل ذهبت فى الهند إلى أبعد من ذلك فتولت تنظيم الجمعيات التعاونية فى طول البلاد وعرضها .

من هذا يتضح أن الحكومة فى كل بلد إذا رغبت فى تحسين حالة الشعب من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، لا تعمل طبقا لمبدأ معين بل تبعا للظروف . على أنها لا تفتر عن إشعار الناس بأن معونتها للتعاون مؤقتة فقط ، بل تدرك أن مبدأ المعونة الذاتية هو من الحركة بمثابة حجر الزاوية ، ولأنه ليسر الحكومة يوم ترى التعاون مستقرا على قاعدة وطيدة أن تنسحب وتترك الحركة تسير بمفردها .

ونحن لا نستطيع الجزم بأن أى حكومة محقة فى إعانتها حركة قائمة على مبدأ المعونة الذاتية فى أدوارها الأولى أو غير محقة ، فقد دلتنا التجارب فى بلدان كثيرة على وجود حالات حققت فيها على الحكومة إعانة الحركة التعاونية فى مناح شتى وإلى درجة معينة . وقد كاد يكون من المستحيل على الشعوب المتأخرة أن تسير الحركة فيها دون معونة الحكومة ، وما كانت هذه الشعوب لتثق بالحركة لو لم تظاهرها الحكومة ، ولم يكن سوى الحكومة من يدفعها إلى السير . على أنه لا يزال يرن فى آذاننا ما يقوله أصحاب النظريات من أن وصف حركة تساندها الحكومة بأنها حركة تعين نفسها بنفسها يعد مهزلة . فهم يرون أن السيادة الحقيقية هى لمن يدفع المال ، وأننا إذ نسمح للحكومة بأن تدخل الحركة بصفة سيده تعوقها بالقيود والمطاوله والتلكؤ الحكومى ، نكون قد عرضنا روح الحركة للخطر العظيم وشطبنا الهمة الذاتية لأنصار الحركة .

فما الذى كان يجب علينا أن نتبعه فى مصر حيال هذين الرأيين ؟ هل كنا نلتزم تعاليم الحركة ونتبع أصحاب النظريات أم كنا نسمح لأنفسنا بشيء من الانحراف ونراعى الظروف فندرس معونة الحكومة ، محاسنها ومساوئها ، غير غافلين عن أن معونة الحكومة هى معونة مؤقتة فقط إلى أن تستطيع الحركة النهوض على قدميها ؟ على أن المشاهد أنه مامن حركة وجدت إلا شعر أتباعها أحيانا أنهم مضطرون إلى الانحراف قليلا عن تعاليم الحركة الأصلية للإلاءة بينها وبين ظروف الزمان والمكان .

من هذا نستخلص أنه إذا اقتنعنا بأن التعاون فى مصر لا يمكن أن يتقدم تقدما حقيقيا فى الوقت الحاضر إلا إذا تلقى المساعدة من الحكومة ، نكون محقين فى قبول معونة الحكومة بشروط تضمن تقدم الحركة تقدما حراما أمكن وتجعل سيرها يتماشى مع تعاليم التعاون قدر المستطاع . وإلا فإنه يكون من الخرق أن نرفض معونة الحكومة لمجرد المحافظة على المبادئ التعاونية مع علمنا بأن تلك الخطوة تسير بالحركة إلى الانحلال ، وأن الحكومة بنصائحها وإرشادها الحازم سترد التعاونيين إلى الطريق المستقيم .

وقد يسألنا سائل لماذا نستعين بالحكومة خاصة . أليس فى مصر أشباه من يعرفون فى أوروبا بالمصلحين الاجتماعيين* مستعدين للعمل بنشاط وإخلاص بعيدين عن الظهور مضحين بأنفسهم لخير الشعب ؟ وهذه لعمر الحق مسألة تتعذر الاجابة عليها بيد أنا لا نكون محقين إذا نفينا بتاتا وجود صنف هؤلاء الرجال فى مصر ، ولكن لا يدرك الصعوبة التى يصادفها هؤلاء الرجال فى أعمالهم إلا الذين يعرفون مصر وأهلها جيدا إذ الحكومة الكل فى الكل هنا وستظل كذلك إلى أن يتكون خلق الشعب من جديد وهذا يحتاج إلى سنوات عدة تنفق ومجهود متواصل يبذل فى تعليم بنى مصر وبناتها تعليما صحيحا ناجعا فى هذا العصر الديموقراطى الحديث .

أما الكلام عن قيام جماهير مصر بتنظيم أنفسهم بأنفسهم الآن فهو على حد المثل الانجليزي "وضع العربء أمام الحصان" إذ لا بد أولا من التعليم وترقية الأخلاق وفي اعتقادنا الجازم أن التعاون ينفع كثيرا في تحقيق هذه الغاية فيجب إذن أن تنفع في الوقت الحاضر بقبول معونة الحكومة وقيامها بتنظيم تلك الحركة إلى أن يصلح الشعب لتسلم قيادها .

ومعونة الحكومة تأخذ شكلين أحدهما مادي والآخر أدبي ورأينا في ذلك قد بسطناه عند الكلام في هذا الفصل على "التعاون في الاقتراض" وكذا على "الاتجار التعاوني بالجملة" . وهنا نزيد على ما بسطناه شيئا آخر أوحى به ما قامت به الحكومة الإيرلندية من إنشاء "مصرف الأراضي الأهلئ" الذي شرحناه في الفصل الثاني عشر من الجزء الأول .

فانه لما أنشئت في إيرلندا حكومة أهلية كانت أول عمل قامت به أنها أسست مصرفا أهليا للأراضي حل معضلة اقتصادية زراعية شرحناها في الفصل المذكور وهي نقل ملكية الأراضي الإيرلندية من أيدي العناصر الأجنبية إلى أيدي العناصر الوطنية وخصصت لهذا العمل الجليل اعتمادا قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

وهذا المصرف هو مصرف تعاوني يعمل مع جمعيات تعاونية لتحقيق مسألة قومية في إيرلندا في عهدها الجديد . فهل لنا نحن في مصر أن نقوم حكومتنا بشيء من ذلك في عهدها الجديد ، وبيننا وبين إيرلندا وجوه شبه كثيرة ؟

نعم إن أكثر أراضيها في حوزتنا والحمد لله ولكن هناك من البرارى والأراضي "البور" ما لا يملكه مصري ولا أجنبي ، بل شخص آخر ليس من النوع الانساني ، هو وحش الفلاة . وهذه الأراضي يمكن إصلاحها لاستغلالها وزيادة ثروة البلاد وخلق مرتزق واسع للعاطلين وأشباههم من إخواننا . فهل تنشط حكومتنا إلى إنشاء مصرف كالمصرف الإيرلندي مهمته المساعدة على استعادة الأراضي

الفضاء وأخذ الأهالى الأراضى "البور" لاصلاحها واستعارها ؟ على أن خير طريقة لذلك هى أن تتفق الحكومة مع جمعيات تعاونية فتعطيها هذه الأراضى بلا ثمن أو بثمان قليل وتتفق مع المصرف المذكور على صيغة الإقراض والتسديد ، وفى هذه الحالة يجب على الحكومة أن تقدم أقصى ما تستطيع من وسائل المساعدة مثل تسهيل المواصلات للجهات المتطرفة والبعيدة عن العمران ومثل تنظيم طرق الرى بحفر الترع والمصارف ومنح امتيازات خاصة لهذه الأراضى حتى يتسنى للجمعيات التعاونية أن تعمرها ، ومثل امدادها بالأسمدة والبزور والأشجار والماشية الجيدة بنظام يسهل على أعضاء هذه الجمعيات تحقيق أغراضهم . وعندنا أنه إذا استمر العمل على هذا الأساس عشرا أو عشرين سنة عمر كثير من الأراضى "البور" التى لا ينفع بها الآن أحد . وأمامنا من أعمال شركة أبى قير ومن أعمال شركة كوم امبو برهان على امكان تحقيق هذه الفكرة .

أما الأيدى العاملة فهى وافرة عندنا ، وهانحن أولاء نرى عددا كبيرا من أهالى الأرياف يأتون الى المدن ولا عمل لهم فيها الا الضئيل من المهن الحقةرة ، بل ان منهم كثيرين يضطرون الى التشرذ لعدم وجود عمل لهم . وفى اعتقادى أن هؤلاء "العاطلين" اذا قادتهم جماعات من الشبان المتعلمين المتخرجين من المدارس الزراعية يستطيعون أن يفيدوا أنفسهم والبلاد معا ، بل يوجدون أعمالا حرة شريفة لهذا الفريق من المتعلمين الذين يضطرون بسبب قلة المشروعات الى التماس أبواب الحكومة وهيئات أن يجدوا بها من الأمكنة قدر عددهم المترديد المتصاعد .

أما استفادة الحكومة مباشرة من ذلك فغير خفية ، اذ بالاكتثار من مساحات الأراضى الزراعية يكثر على الأقل دخلها السنوى من ضرائب الأراضى ، هذا الى الفوائد العمرانية الأخرى التى تترتب على عدم وجود عاطلين فى بلادها . نعم انه

إذا تعاونت الحكومة مع الشعب على تحقيق تلك الأمانة كثرت ثروة البلاد واتسع المجال للأفراد وكانت جمعية الفلاحة التعاونية هذه وسيلة لاكتثار ثروة البلاد ونشر التعليم والمدنية في البرارى والقفار على أساس اقتصادى اجتماعى متين . ولأهمية هذا الموضوع كتبنا فيه من الناحية التطبيقية تحت عنوان "التعاون فى الفلاحة".

أما معونة الحكومة الأدبية فأعظم مظاهرها تنظيم الحركة التعاونية فى هذا القطر، ولا أغنى بذلك أن تسيّر الحكومة الحركة بخذا فيها كأنها مصلحة حكومية ، بل أن يعين لكل من الشعب والحكومة قسط خاص من العمل يقوم به كل منهما، على أن يزداد قسط الشعب على مر الأيام بينما يصغر قسط الحكومة شيئاً فشيئاً الى أن يأتى الوقت الذى تصبح فيه الحركة حركة شعبية بجثة لا دخل للحكومة فيها بتاتا . وفى رأى أن هذه الخطة جديرة ان تتبع فى مصر وفى البلدان الناهضة السائرة فى مؤخرة موكب الأمم غير القادرة على تنظيم شؤونها الاقتصادية بنفسها . على أنه يجب أن تجرى هذه الرقابة الرسمية المؤقتة بطريقة تحت الخلق الاستقلالى فى الحركة ، وذلك بأن تحوّل القوة والابتكار تدريجياً الى التعاونيين أنفسهم .



التعاون فى الفلاحة :

التعاون نظام عمرانى أساسه تدير الحياة المعاشية لتصبح فى مستوى راق مادياً وأدبياً . وقد أخذت بلاد كثيرة بهذا النظام وطبقته على مختلف نواحى الحياة فيها من زراعة وصناعية ومالية ومنزلية . وعلى قدر همة أهل هذه البلاد وقوة ابتكارهم ومدى عنايتهم بالنواحى المختلفة من الحياة وتشبعهم بالروح التعاونى واستيعابهم لنظم التعاون وأخذهم بتعاليمه كان نجاح الحركة فيها واستفادة مختلف الطبقات من جمعياتها .

ولقد نجح النظام التعاونى فى الناحية الزراعية من الحياة المصرية بدرجة مشجعة نرجو بعدها أن ينال على الزمن نصيبا من التدعيم أوفر ودائرة من التطبيق أوسع ليتمكن من خدمة المجتمع المصرى بمختلف طوائفه وطبقاته خدمة كاملة شاملة .

ومن النواحي التى خدمها التعاون فى أوروبا ناحية حيازة المزارعين لأراض زراعية عن طريق الملكية أو الإيجار وفلاحتهم لها بطرق تعاونية . وقد كتبنا عن ذلك بما فيه الكفاية فى الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب عندما تكلمنا عن مصارف الرهن العقارى التعاونية لارتباط الموضوعين بعضهما ببعض .

ففى حصلت الجمعية الزراعية المنشأة خصيصا لذلك على الأرض اللازمة لها وبالشروط المناسبة لظروفها نظمت عملية الفلاحة فيها على احدى طريقتين كلتاهما متبعة بنجاح فى إيطاليا ورومانيا . فالأولى تقوم على أساس توزيع العمل وتسمى بالطريقة الجمعية ، والثانية على أساس توزيع الأرض وتسمى بالطريقة الفردية .

فالطريقة الجمعية تقتضى أن يقوم مجلس إدارة الجمعية بإدارة العمل فيوزع على الأعضاء عموما — وعددهم عادة ليس بالكثير — الأعمال المختلفة حسب استعدادهم ومقدرتهم يساعدهم فى ذلك عمال بقدر الحاجة . وما ينتج من الأرباح بعد أداء جميع النفقات والالتزامات كالضرائب وأقساط الثمن أو الإيجار يوزع على الأعضاء حسب جهودهم وتقوم الجمعية باستيراد جميع الحاجات وتصريف المحصولات .

والطريقة الفردية تقتضى أن توزع الأراضى على الأعضاء حسب مقدرتهم بعد أن تصاحبها الجمعية وتعدّها للزراعة . وبعد أن يتسلم كل عضو حصته من الأرض يبدأ فلاحتها بنفسه مستعينا بما تتطلبه الحاجة من العمال . وعلى قدر نشاطه وكفايته يكون ربحه . أما استيراد الحاجات وتصريف المحصولات فاما أن تقوم به الجمعية نفسها وإما أن تنشأ جمعية تعاونية خصيصا له .

هذا ما يحدث في بعض ممالك أوروبا . ومنه يرى أن في بلادنا مجالا بل حاجة إلى الأخذ بما يلائمنا من هذه النظم التعاونية مع التعديل الذى يتفق مع ظروفنا المحلية . على أنه لا بد لى من أن أذكر أن هذه الأنظمة انما تقوم فى الخارج لمساعدة صغار المزارعين ليصبحوا ملاكا لمزارع صغيرة . أما فى مصر فالذى يدعو الى الأخذ بها هو أنه قد أصبح لدينا فى الوقت الحاضر عدد من خريجي المدارس الزراعية اما عاطل واما مشغل بما لم يتخصص له . وفى كلتا الحالتين ضياع للكفايات وخطر على المجتمع يزداد مع الزمن . والحكومة تعمل على فتح أبواب بعيدة عن دورها التى ضاقت بالمتعلمين من طلاب الوظائف رغبة منها فى تهيئتهم للعمل الحر والسعى للرزق ، ولديها مساحات كبيرة من الأراضى فى مختلف المديرىات تؤجرها للأهالى عموما وهؤلاء المتعلمون فى مقدورهم القيام بفلاحة هذه الأرض وادارة شؤونها طبقا للأساليب العصرية بما يزيد فى غلتها وينظم الحياة فيها تنظيما صحيحا تزداد به الثروة العامة من جهة وتقوم فى مختلف المديرىات — من جهة أخرى — أمثلة طيبة للزراعة المصرية والادارة الحديثة . كما أن مشروعات الرى الجديدة وما يرتبط بها من تعمير الأراضى الواقعة فى شمال الدلتا ستعوقها قلة الأيدى العاملة . وطريقة التغلب على هذه الصعوبة هى زراعة هذه الأراضى زراعة خفيفة — وهى عكس الكثيفة كزراعة الحدائق مثلا حيث يستخدم المال والعمال بكثرة فتنتج المساحات الصغيرة محصولا كبيرا — ولكن على أساس علمى وباستعمال الآلات الزراعية وهو ما يتفق مع مشروع ايجاد عمل لهذا الفريق من المتعلمين الذين يتطلعون إلى عمل نافع مجد .

فى كل ذلك ما يجعلنا نعتقد أن المشروع الذى نوضحه فيما يلى يهئ أحسن السبل لرفع مستوى الزراعة من ناحيتها العلمية والعملية وكذلك الحياة الريفية بوجهيها الاقتصادى والاجتماعى . هذا فضلا عما فى تعمير هذه الجهات من زيادة حركة العمل فيها وكذلك تشييط حركة المواصلات بينها ورفع قيمة الأرض بها . فكأن ثروة البلاد ودخل الحكومة قد زادا وأعطى المتعلمون فرصة ليستفيدوا ويفيدوا .

أما تمويل المشروع فنرى أن تقوم به الحكومة لأن هؤلاء المتعلمين الذين سيقوم هذا العمل على أكتافهم ليس لهم من رأس مال التعليم ونشاطهم .
وحين نعلم أن هذا التمويل لا ينصب على ثمن الأرض فقط بل يتناول اعداد المباني وشراء المواشى والآلات الزراعية وغيرها مما يلزم لإدارة دولا ب العمل ، وأن هؤلاء المتعلمين ليس لديهم المال ولا الضمان الكافى فى نظر البنوك . حين نعلم كل ما تقدم ندرك ضرورة اضطلاع الحكومة بإنشاء عدد من هذا النوع من الجمعيات التعاونية تمده بالمال وتواليه بالمساعدات حتى إذا ما نجح وحقق الغرض منه كعمل اقتصادى اجتماعى جديد ، أصبح عاملا قويا لترقية الريف وأهله بمن هم فى الواقع أحق الطبقات المهذبة بأداء هذه الخدمة القومية التى لابد منها إذا ما أريد لبلادنا السمو والرفعة .

أما من جهة اختيار كيفية فلاحه الأراضى فكم كنا نتمنى لو استطعنا الأخذ بالطريقة الجمعية فألشأنا جمعيات كبيرة يتناول كل منها عدة آلاف من الأفدنة تقوم عليها جالية مستعمرة تستورد وتنتج وتصنع وتصرف وتملك كل هذا باسم الجميع . وبذلك تعيش عيشة هنيئة رغيدة كأسرة واحدة سعيدة . الا أن هذا حلم لذيذ أخشى ألا تتحمله ظروف حياتنا .

من أجل ذلك نميل إلى اتباع الطريقة الأخرى فى الاستغلال وهى الطريقة الفردية .

وفى ما يلى القواعد التى نقترح العمل بها :

أولا — تختار الحكومة لعشرة على الأقل من خريجي الزراعة العليا قطعة أرض لا تقل مساحتها عن خمسمائة فدان . ويشترط فى هذه القطعة أن تكون سهلة المواصلات وأن تتوفر فيها سبل الرى والصرف وأن تكون من صلاحية التربة بالقدر الذى يشعر العاملين فيها بأن من وراء خدمتها خيرا فلا يتسرب اليأس إلى

نفوسهم . وأن تكون من الأراضي التي هي في حاجة إلى اصلاح حتى لا يكون ثمنها فادحا وحتى يمكن انتفاعهم بارتفاع قيمتها نتيجة ما يبذلون من جهد وما يبذونه من علم وحذق وخبرة .

وقد قدرنا أقل مساحة للفرد الواحد بخمسين فدانا باعتبار أن الفدان سيغل ايرادا صافيا قدره جنيهاً بعد أداء جميع النفقات ودفع قسط الثمن ، فيحصل الواحد على مائة جنيه في السنة وهو أقل ما يكفي خريج مدرسة عليا . وفي اقتناء خمسين فدانا ما يغري الشاب بالمثابرة والاستمرار ويسهل عليه الحياة في المزرعة ويبعثه على الاجتهاد ليزيد من ايراده .

ثانياً — تنشأ لهؤلاء الخريجين جمعية تعاونية ذات مسئولية مطلقة ورأس مال مسهم قابل بطبيعته للزيادة المستمرة . وقيمة السهم جنيهاً وتقوم هذه الجمعية بالحصول على الأرض وتوزيعها على الأعضاء ووضع برنامج للجمع لاستغلال الأرض والاشراف على تنفيذ هذا البرنامج واستيراد جميع الحاجات وتجهيز المحصول وتصريفه وتوفية الالتزامات وتوزيع الايراد على أن يبقى كل واحد مسئولاً عن اجادة الزراعة في أرضه والمحافظة على خصوصيتها وتبقى له حساباته مستقلة .

وبحسن أن يكون جميع الأعضاء أو أغلبهم من أبناء المديرية نفسها . ولا بد من العناية في اختيارهم من ذوى الاستقامة والأخلاق التي يسهل معها العمل المشترك وأن يكونوا من المعروفين بالاجتهاد والاخلاص والنشاط لأنهم النواة الأولى لهذا المشروع الجليل .

ثالثاً — تباع الحكومة الأرض للجمعية وتقسط الثمن على خمسة عشر قسطاً سنوياً ويكون ذلك بتمن مخفض وبشروط سهلة فلا يبدأ في دفع الأقساط إلا بعد ثلاث سنوات أو خمس على حسب حالة الأرض . وتخصص الجمعية قطعة لكل

عضو وتحصل منه الأقساط على أن تبقى لها الملكية حتى يفي بكامل الثمن فينتقل اليه "تكليفها" وتصبح ملكا خالصا له .

رابعا — تضع الجمعية بالاتفاق مع الحكومة المشروع الانشائي لهذه الأرض للثلاث أو الخمس السنوات الأولى من حياتها . ويفتح له اعتماد بدون فوائد تصرف منه قروض بعضها طويل الأجل لإقامة المباني ولإجراء الاصلاحات الدائمة ، وأخرى متوسطة الأجل لشراء المواشى والآلات الزراعية . أما قروض الزراعة الموسمية القصيرة الأجل لاستيراد البزور والأسمدة والعلف ولنققات الزرع والحصاد فيحصلون عليها كسائر أعضاء الجمعيات التعاونية الأخرى .

ويراعى دائما عدم الإسراف في الصرف وعدم التقثير فيه لأن هذه المزرعة ستكون مزرعة نموذجية لها صفة المنافع العامة يقام عليها من المنشآت النافعة وينفذ فيها من المشروعات المجدية ما يضمن أن تؤتى الأموال والجهود أحسن الثمرات لأعضائها ولمن حولها .

خامسا — تندب الحكومة من بين موظفيها مديرا لهذه المزرعة ذا خبرة واسعة بإدارة المزارع يرعى الجمعية في أول نشأتها ويرشد مجلس الادارة ويضمن استتباب النظام ونجاح العمل ويكون صلة بين الجمعية والحكومة . ويبقى معهم هذا الموظف مدة السنين الأولى من حياة الجمعية ويتقاضى مرتبه من الحكومة . ومتى استقامت أحوال الجمعية وسارت شؤونها بانتظام يلغى ندبه ويقوم بمهامه ويحل محله أحد أعضاء مجلس الادارة على أن يكون تعيينه وعزله بموافقة الحكومة . ويجوز أن تمنحه الجمعية العمومية مكافأة سنوية .

وتقدم مصالح الحكومة المختلفة لهذه المزرعة سائر المساعدات والارشادات من حسابية واقتصادية وهندسية وبيطرية ... الخ لتكون مزرعة نموذجية

كما قدمنا . وتخصص الجمعية قطعة من الأرض كحقول للتجارب تقوم بالعمل فيه تحت الاشراف المباشر لوزارة الزراعة .

سادسا — إذا دفع أحد الأعضاء أكثر من القسط كان له الحق في فائدة مركبة عن الزيادة بسعر ٣ ٪ . تخصص مع فوائدها لدفع الأقساط الأخيرة ليكون في هذا باعث قوى على الادخار وزيادة الاهتمام بأداء الأقساط واستخلاص الأرض .

سابعا — من لا يقوم بتعهداته أو يصبح غير صالح لعضوية الجمعية تقرر الجمعية العمومية والحكومة معا فصله ويصنفى حسابه وينظر فيمن يحل محله حتى لا يقل عدد الأعضاء عن عشرة وهو الحد الأدنى القانونى لعضوية الجمعيات التعاونية .

التعاون والرأسمالية المصرية :

لا يفوتنا قبل أن نختتم هذا الفصل أن نلفت القارئ الى أن تحوّل رؤوس الأموال من أيدي الأجانب الى أيدي فئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال المصريين ليس هو كل ما يرجوه المصري في نهضته الاقتصادية القائمة . لأن الرأسماليين ، وهم الذين يعملون لأنفسهم ولا يكاد يهمهم غير ذلك بطبيعة مبدئهم ، هم مشرب واحد سواء أكانوا مصريين أم أجنب ، وعلى ذلك فلا يصح أن يفخر المصريون بأن دمنهور أو دمياط أو غيرهما من المدن ليس للأجنبي في ثروتها نصيب ظاهر ، بسبب أن هذه الثروة محصورة في أيدي عدد قليل من الرأسماليين لا في شعبها ذاته . والواجب علينا ونحن على أبواب حياة اقتصادية ستفتحها النهضة المصرية الجديدة ، أن نحصر كل الحرص على أن نجعل الثروة في يد الشعب نفسه ، ونعمل على توزيعها بين الناس ، عملا بروح الديموقراطية التي تشبعت بها كل نفس مصرية ، والتعاون كفيل بذلك .

نرى الشعوب في أوروبا بائس من مظالم الرأسماليين ، مع أن هؤلاء من جنسهم ،
ففي إنجلترا مثلا يملك عدد قليل من الأشراف مساحات عظيمة من الأراضي ،
وفي جهات المعادن يملك كبارهم مناجم الفحم والحديد ، وفي البقاع الصناعية يملك
عدد قليل من رجالهم المعامل والمصانع ، وفي المدن الكبيرة يملك أثريائهم
المصارف المالية . وهؤلاء الأشراف والكبار انجليز جميعا كسائر الشعب ، ومع
ذلك لا هم لهم ولا رغبة الا جمع الثروة غير مكترئين بما يقول اليه حال الشعب ،
ماداموا يزيدون ثروة فوق ثروة . فاذا كانت الحال كذلك في أوروبا حيث انتشر
العلم وعمت الحضارة ، فما بالك اذا انتشر مذهب الرأسمالية بيننا في مصر ،
حيث الشعب جاهل بحقه ، عاجز عن إصلاح حاله . نعوذ بالله من شر ذلك اليوم
الذي يستعبد المصرى فيه أخاه المصرى ويستبد برزقه .

من أجل ذلك نقول إننا اذا أخذنا من الآن في نشر كل مذهب اقتصادى
يعمل على توزيع الثروة بين الأهالى ، فاننا نكون قد جعلنا الطريق وعرا على
أرباب رأس المال ، وحلنا دون استقرار الحالة التى نراها الآن سائدة في أوروبا
سيادة تعمل المذاهب الجديدة على تخفيفها أو تغييرها أو قلبها بطرق مختلفة ، تارة
بنشر أفكار اشتراكية بين الناس ، وأخرى بتنظيم قواهم على طريقة نقابات ،
وتكوين أنفسهم أحزابا لحزب العمال وهكذا .

ومن حظنا أننا في مصر لم ندخل الى اليوم في مضمار الحياة الرأسمالية بشكل
جذى ، فليس بيننا الا القليل من البيوت الرأسمالية الكبيرة ، تجارية كانت
أم صناعية أم مالية ، فمن الواجب علينا ، والفرصة سانحة مهياة ، أن نأخذ
في العمل على النظام التعاونى لنقيم مكان هذه البيوت الرأسمالية بيوتا تعاونية كبيرة
لتكون مصارفنا ومحال تجاراتنا ومعامل صناعاتنا ملكا للشعب . وفي اعتقادنا
أننا اذا وفقنا الى ذلك ، أمكننا بفضل النظام التعاونى أن نقوم دعائم الشعب

الاقتصادية ، بل نجعله يوجه هذه المزايا في إصلاح حالته الاجتماعية ، إصلاحا يرتفع به مستوى حياة الشعب ارتفاعا لا يخطر الآن على البال . وفي هذا نهضة الأمة وحياتها وعظمتها .

نعم ان كثيرا من المفكرين يخالفوننا في الرأي ، ويقولون إن الشعوب الأوروبية لم تبدع الأفكار الاجتماعية التي أفضت الى إيجاد ”التعاون“ و” نقابات العمال“ و” الاشتراكية“ وغيرها الا بعد أن ذاقوا الأمرين من أيدي الرأسماليين . كما أن المذهب الجمهوري الذي جاء من فرنسا لم ينشأ الا بعد استبداد الحكم الملكي ، حتى ضاق صدر الشعب فثار فقلب النظام . فلا يكفيني في مصر على رأيهم أن نأخذ دروس غرنا ، بل لابد لنا من أن نذوق النار التي ذاقها أوروبا ، حتى يتألم الشعب ، فينهض للدفاع عن نفسه من تحكم الرأسماليين بالطرق التي يجدها أمثل وأصلح من غيرها . ثم يقولون إنه يجب علينا الآن أن نقوى تيار الحركة العاملة على نقل الرأسمالية في مصر من الأيدي الأجنبية الى الأيدي الوطنية ، وبعد أن يحصل لنا ما حصل في أوروبا ، وبعد أن يتنبه الشعب كما تنبهت الشعوب في أوروبا ، وبعد ما يتيقظ ، يندفع الشعب من تلقاء نفسه الى العمل على تحرير نفسه بنفسه ، وجنى ثمار أعماله كاملة .

هذا مذهب يقول به كثير ، وهو ظاهر الصواب في سطحه ، ولكنه قول غير منطقي بل هو في الغالب مذهب الماديين ، الذين لا يؤمنون بالنظريات الثابتة ، ونتائج التفكير الصحيحة . وعندى أننا اذا اتبعناه أضلنا في أعمالنا كلها ، وتزل فينا روح القومية العامة ، وكان برهاننا على أننا لانهم بتأريخ الحركات ، ولا نتعظ ، بل لانستفيد من التجارب التي مرت بها أوروبا ، سواء أكانت علمية أم اقتصادية أم اجتماعية . بل لعمرى لئن أخذنا به ، لكنا كمن يترك تربية ولده وتعليمه لظروف الدنيا وتصرفات الحياة فلا يفيد به استفاد من الخبرة أو التجربة حتى تسوء العقبي ويستفحل الخطب .

نعم إن تجاريب الدنيا خير التجاريب ، ولكن يجب على الانسان أن يتخذ من المواعظ التي تلقىها هذه التجاريب لسان غيره عدة تقيه مصاعب الحياة ، وتبصره بسبيل النجاة والقصد الصواب . فإذا اتعظ الجمهور المصرى بما قاسى غيره وقر جهده الذى كان عليه أن يقاوم به تلك المصاعب والمصائب ، فصرفه فى طريق الخير بلا تلكؤ ولا اضطراب .

إن الماديين لا يؤمنون بالنظريات المنطقية ، وفى محاولتنا اقناعهم بصواب رأينا بطريق الحجّة ، ضياع الوقت سدى . فلنأتهم بما يؤمنون به ، برهانا ملموسا ، ولتلفت أنظارهم الى مقام إرندا الحالى فى صناعة الزبدة مثلا ، فإن هذه الصناعة نظمت فيها من أول أمرها — منذ أربعين عاما — على المبادئ التعاونية مباشرة ، فلم تتطلب الحال دخولها فى دور الرأسمالية قبلا ، كما يرى المخالفون ، بل رأى الشعب بقيادة رجاله التعاونيين أن ينظم هذه الصناعة وتجاريتها على المبدأ التعاونى فنتج نجاحه العظيم الذى وصفناه فى الفصل الخامس .

*
* *

الوجهة الاجتماعية للحركة :

إذا رجعنا هنا الى هذا الموضوع دون أن نذكر شيئا عن الوجهة الاقتصادية للحركة فما نحن بمستصغرين هذا الجانب من الحركة التعاونية ، وإنما يحملنا على العودة الى الجانب الاجتماعى إهمال التعاونيين إياه إهمالا يختلف مقداره باختلاف البلاد ، وانصرفهم عنه الى الجانب الاقتصادى ، وجعلهم إياه فى المحل الأول لضعف فى النفس أو غريزة اكتسابية قديمة تأصلت النوع الانسانى من طول عنايته بالمادة وتقديره إياها تقديرا ليس وراء مزيد : وإذا ذكرنا مصر وجدنا الناس فيها قد تغالوا فى ذلك حتى جعلوا الجانب الاقتصادى من التعاون هو الأول والآخر .

وقد بينا في الفصل السابق عظيم أهمية الجانب الاجتماعى للتعاون ، وأنه كفى بترقية العضو وتهذيب نفسه وتبصيره بحقائق القومية الفاضلة وبحقوقه وواجباته وتمكينه من القوة اللازمة له فى حياة المدنية والعلم ، فلا داعى للخوض فى ذلك هنا ، بيد أنى أريد أن ألفت النظر الى أنه اذا لم تجعل الجمعيات التعاونية رائدها وقصدها الأعلى من مجهودها اصلاح النفوس وتهذيب الأخلاق وخلق نمط راق من أعضائها ، اذا لم تفعل ذلك وقصرت همها على احراز الثروة وتكثير المادة ، فلتعلم أنها مخفقة فى مهمتها الأولى : ألا وهى ترقية الشعب وتقدمه فى موكب الأمم . اذ لا قدرة للأمة على الرقى والتقدم ما لم يكن افرادها من الادراك والوعى بحيث يجعلون كل تفكيرهم منصرفا الى مصلحة الأمة وسعادتها . يومئذ تكون سعادة الفرد ولا سعادة بغير ذلك .

وأعود فأكرر القول بأن هذه الأمنية السامية يتوقف تحقيقها على التعاونين وحدهم . وليثقوا أن حركتهم كفيلة بتحقيق ما تعد ، على شريطة أن تنفذ تعاليمها بالروح الحقيقية ، روح القومية النبيلة والعلم الثائر على الفوضى ، الراغب فى تنظيم الحياة الدنيا على أساس الحق والاخاء والسلام .

مصر أحوج الشعوب الى اصلاح حياتها الاجتماعية . فاذا استمر رجالنا التعاونيون على إهمال الجانب الاجتماعى من حركتنا التعاونية وتركوا الأمور فوضى كما هو الشأن الآن ، فليعلموا أن الحياة الاقتصادية مهما بلغت من الكمال لا تستطيع أن تعوض على بلادنا شيئا من أمرها الاجتماعى .

وتأخر حال القرية المصرية وسكانها من حيث المستوى الاجتماعى والتعليمى والصحة يجعل جمعياتنا التعاونية القروية مطالبة أكثر من الجمعيات الأوروبية القروية بالعناية بهذا الجانب من مهمتها . وقد غنى بعض الجمعيات بإنشاء الفصول الليلية لتعليم الأعضاء القراءة والكتابة أو إنشاء مراحيض صحية وحمامات فى منازل

القرية أو بتأليف لجان للصالحات أو التحكيم . أو غير ذلك من الخدمات .
إلا أن هذه العناية من جانب بعض الجمعيات لا زالت بعيدة كل البعد عن تحقيق
ما تطالب به الحركة التعاونية في مصر في هذا الباب .

*
* *

مكان المرأة من الحركة :

قال كاتب عظيم "المرأة آخر مخلوق يمدينه الرجل" وقد كتب هذا عن الغرب
حيث المرأة "محرّرة" فإذا يقال عن الشرق والمرأة فيه لم تخرج الى النور بعد
وقد لبثت أجيالا محرومة حتى من أبسط تعاليم الحرية . وسنأخذ في تناول موضوع
المرأة المصرية ونهضتها الأخيرة والدور الذى ينبغى أن تمثله فى الحياة القومية عموما
ثم نعطف على مكانها فى الحركة التعاونية خصوصا . ولكن لا بد لنا من القول هنا
أنه ما من أمة تاقت الى العظمة فبلغتها الا كان فى قلبها كثير من الثقة والايامن
بما يستطيع أن يبلغه جنساها رجالا ونساء معا فوق ما بلغت — ألا تدرى أنه
قبل أن يشيد معبد من المعابد الرائعة الجلييلة كان يتمثل هذا المعبد فى مخيلة واضعه
أجل وأروع ؟ — فما قولك اذا ذهب من هذه الثقة نصفها بانعدامها فى النساء .

لقد كان العرف السائد بيننا الى عهد قريب أن الكلام عن المرأة علانية أمر
لا يعد لائقا وقد شاء هذا العرف أن تظل المرأة بعيدة عن فكر الجمهور ، ولا يلوح
أن للنساء أية مطالب قومية ، اللهم الا فى السنين الأخيرة بعد ما دوى صوت
المصلح الاجتماعى قاسم أمين داعيا الى تحرير المرأة المصرية وتعليمها وتهيتها للقيام
بنصيبها من خدمة المجتمع والانتفاع بما وهبها الله من نشاط ومثابة لتعمل الى
جانب الرجل فى توفير الخير والرفاهية للأمة جميعا .

دوت هذه الصرخة فلباها الأقلون وأعرض عنها الأكثرون ، وقام في وجه صاحبها من يسخف رأيه تارة باسم التقاليد وأخرى باسم الدين ، وكان موضوع السفور والحجاب بيت القصيد في هذه المجادلات فلم يستمع المعترضون الى ما قيل لهم بحق من أن الحجاب ليس من تعاليم الدين أو قواعده في شيء ، وأن في الدين تيسيرا يتنافى مع الجمود ويجعل أهله صالحين لمسيرة العصور والجرى مع المدنية الحديثة .

ومضى قاسم أمين يدعو الى رأيه مجاهدا مثابرا ، واذا كان لم ينل في حياته قدرا من النجاح فقد تركت جهوده الأثر الطيب الذى انتهى الى ما نراه اليوم من نهضة نسائية تبعث في النفوس أصدق الأمل وتبشر مصر بمستقبل مشرق سعيد في ظل تعاون الجنسين .

ولقد أشاد الزعيم الخالد سعد زغلول بفضل قاسم أمين على نهضة المرأة وكان سعد من أقوى أنصار حرية المرأة ، وكان يرى أن النهضة الصحيحة لمصر والشرق لا تقوم الا بجهود الجنسين وأن المرأة لا يجوز أن تقصر مهمتها على شؤون المنزل ، بل يجب أن تساهم في بقية الأعباء التى تتفق مع استعدادها والابقى نصف المجتمع البشرى معطلا عن القيام بدوره في الحياة العامة .

ولقد ظلت آراء قاسم أمين تحتمر في الرؤوس مدى عشرة أعوام حتى تهيأت لها فرصة الظهور عقب الحرب العظمى اذ كان عبء الرجال قد تضاعف واشتدت الحاجة الى معونة المرأة ، وأخذت النظريات الاجتماعية تتطور مع الظروف الجديدة . وما إن وضعت الحرب أوزارها وبزغ في مصر فجر الحركة الوطنية حتى كان من أوائل مظاهرها خروج النساء المصريات في ميادينها خطيبات وكاتبات ومواسيات ، وهكذا برز الجنس اللطيف من الخدود غير مقصر في واجب ولا متوان عن تضحية ، وكان لهذا أثره في صقل المرأة المصرية وترقية مداركها ومضاعفة اهتمامها بالشؤون العامة .

ولم يقف هذا الاهتمام عند الناحية السياسية ، بل تعداها الى الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، فكما تألفت لجان سياسية للسيدات ، كذلك وجدت لهن مشاغل ومصانع وقامت أسواق نسائية للاحسان وانتعشت حركة المطالبة بحقوق النساء ووجد في مصر من تولين زعامة النهضة النسوية في مختلف فروعها . فعلى رأس الحركة السياسية السيدة الجليلة صفية زغلول التي قاسمت قرينها العظيم تكاليف جهاده ثم مضت في العمل مع من خلفوه .

وعلى رأس الحركة النسوية الاجتماعية السيدة الفضلى هدى شعراوى ، وقد كانت لسانا فصيحاً لسيدات مصر في مختلف المؤتمرات الأوروبية النسوية ولها في مصر نشاط مستمر في سبيل النهضة النسائية .

وقد أنتجت هذه الجهود المشكورة كثيرا من الثمرات الطيبة ، فتأسس الاتحاد النسائي يرمى حقوق المرأة ويدأب على طلب المزيد . ووجدت مشاغل نسوية تعمل فيها أيدي المصريات وتخرج مصنوعات مختلفة غاية في الأناقة والافتقان ، ونال التعليم نصيبه فسمح للبنات بدخول المدارس الثانوية والعليا وكليات الجامعة وبدأت طلائعهن تحتل مكانا طيبا في مضمار الحياة العامة ، فأخرجت المدارس طبيبات ومربيات ومتخصصات في الآداب والعلوم والفنون وأخذ النخار ينحسر عن الوجوه شيئا فشيئا على حين يشيع السفور بين مختلف الطبقات .

هذا مدى ما وصلت اليه النهضة النسوية الى اليوم ، ولا جدال في أن هذا المدى محدود وغير واف بالأمل كله ، لأن هذا التطور لم يتعد نساء صفوة الأسر في المدن ، بل إن الكثيرات من ساكنات المدن لم يجزين الى الآن على هذه السنن الجديدة ، ولا بد من أن يمر زمن قبل أن تشيع هذه التقاليد في بقية الأوساط وقبل أن تسلك طريقها الى الريف حيث لا يزال يغشى القرى طابعها القديم ولم تتغلغل فيها الحضارة الى الحد الذى يطمع في نهضة نسوية سريعة ، ومما يؤخر موعد هذه

النهضة هجر الأسر الراقية للريف واقامة أكثرها في العواصم وقلما تجد منها من ترضى المكث في عزلة القرية وهدوئها بعيدا عن مناهج الحضارة ومناعمها .

وهناك عامل آخر في بقاء النهوض النسائي محدودا وهو ما لا يزال يتطلبه المستوى الاجتماعى العام من رفعة وسمو خصوصا في الريف ، ولا شك أن كلا الغرضين مرتبط بالآخر كل الارتباط فبقدر علو المستوى الاجتماعى يكون تقدم المرأة ونهوضها .

ولسنا في حاجة الى تذكير القارئ بالموقف الذى وقفته الحكومة عند اصدار الدستور في إباطها على المرأة حق الانتخاب على الرغم من الخدمات القيمة التى أدتها في النضال القومى من أجل الحرية السياسية . وهذا في اعتقادنا تحريم تشريعى لازوم له بتاتا ، وما لنا نخشى من المرأة الآن أن تتسلط على الحياة العامة وهى الضعيفة التى لا تستطيع السيطرة على بيتها . ولابد أن يكون قد فات مشرعينا المصريين أن من الخطر أن نجعل جانبا كبيرا من الشعب يعتقد أنه غير صالح بطبيعته لأن يمثل دورا في حياته القومية . وكان ينبغى حقا أن يتعلموا الدرس القائل بأنه "لاقبل لانسان بالعمل لأتمته دون أن يحذوه الرجاء في أن يبلغ جنسه أقصى ما بلغته الانسانية وأبعد من هذا" كذلك لا يستطيع أمرؤ أن يعمل لبلاده ما لم يحده الأمل في أن يبلغ هو ذاته أقصى ما بلغه مواطنوه وأبعد منه . فان هذا الأمل يستأصل من نفوس الأهلين الارتياب في أنفسهم ويبعث فيهم الثقة بقواهم ، والثقة بالنفس بشير النجاح ورائد الفوز .

وأظن أنه يحسن ألا يغيب عن أذهان قادة الشعب أن مصر تتجاز الآن مرحلة انتقال وأنه ينبغى أن ينظروا وجه الصواب من أن تتاح للمرأة المصرية فرصة لإثبات قيمتها والاهتداء بنفسها الى العمل الذى يجب أن تقوم به في الحياة العامة . ولا فائدة من مجرد حقيقة واقعة هى أن الاصلاح في مصر قائم على قاعدة أوروبية

فنظمنا السياسية وطرقنا التعليمية وحكومتنا المحلية وسياستنا الدولية بل ومبادئنا العليا لم تعد ذات صبغة شرقية . وقد قال الخديوى اسماعيل هذا القول منذ أعوام خلت وأيدت الحقائق أقواله . لهذا يجب ألا نغمض أعيننا أو نصم آذاننا كلما عرضت مسألة المرأة وتحريرها على بساط البحث ، فانه لابد يوما ما أن نواجه هذه المشكلة فلماذا لانواجهها من الآن ونجتهد في حلها من تلقاء أنفسنا بعقل واسع وصدر رحب ؟ أليس خيرا أن ندرس هذه المسألة من الآن ونرسم الخطة القومية التى تحرر نساءنا تدريجيا ، وتعلمهن وترفع مستواههن وتعدهن للعمل الذى ينبغى أن يقمن به مع الرجال فى تشييد مصر الكبرى ؟

إن النساء فى أوروبا لسن بمعزل عن أعمال الرجال وأمثلتهم العليا وأمانهم . وكلا الفريقين هناك رفيق للآخر يعمل معه فى وفاق ويشاطره عبء البيت والوطن . كلاهما مستعد بطبيعته للقيام بواجبات معينة فى حياته الخاصة والعامة ولكل وجهة فى النظر الفكرى ، ولكل موهبة نماها عمله ، فاذا لم ينتفع بهذا كله فى تشييد مصر الكبرى فستضيع أمتنا بين هذا وذاك . ولنحول وجهنا شطر الغرب وننظر إلى العمل الذى تقوم به النساء هناك وبخاصة فى إنجلترا وأمريكا ، فانه اذا أقصيت النسوة المتعلقات المثقفات عن ميدان الإصلاح الاجتماعى شلت حركة العمل فيه . ولا مشاحة فى أن عملهن فى الهيئات العامة والمجالس المحلية والأنظمة الاقتصادية والأعمال الاجتماعية ذخر عظيم لبلادهن .

أما هنا فى مصر فالحال على حد المثل الانجليزى القائل ” أشع عن الكلب مرض الكلب يلق حتفه “ (١) فانه يكفى أن يقال عن انسان أن امرأته ربه ليقضى على سمعته . على أن موظفا بريطانيا كبيرا فى هذا القطر حدثنى مرة عن أولاده الذين كانوا يعرفون فى دائرهم العائلية ” بالدردنوطات “ (٢) لإقدامهم

Give a dog a bad name and hang him (١)

Dreadnaughts وهى مراكب حربية عظيمة . (٢)

وشجاعتهم ، فقال لى ” ان الفضل فى تربية أولادى يرجع الى أهمهم وحدها “واى لتارك للقارئ مغزى هذين الموقفين القوميين .

إن من يعرفون أوروبا منا جيدا — ولا أعنى أولئك الذين استمتعوا بوضع عطلات فيها فعرفوا شوارعها الكبرى ومشاربها العديدة وفنادقها الفخمة وملاهيها العظيمة ، بل ولا من قضوا جانبنا من عهد الشباب يدرسون هذا العلم الخاص أو ذاك مدة خمس سنين وان شئت فقل عشرة ، لست أعنى هؤلاء ولا هؤلاء ؛ بل أعنى أولئك الذين عاشوا فى أوروبا بالمعنى الحقيقى ودرسوا الثقافة الأوروبية دراسة حقيقية استغرقت أمدا طويلا وخبروا أسبابها ومسبباتها — أولئك وحدهم هم الذين يستطيعون أن يحكموا على الدور الحيوى الذى تقوم به المرأة فى الغرب فى حياتها الخاصة والعامة .

وأود أن تدرك مصر أن مستقبل أية بلاد لا يتوقف على نظمها العامة توقفه على بيوت أفراد الشعب حيث تسيطر المرأة ، فهى التى تهى الجيل المقبل إما للخير وإما للشر وفى يديها يستقر مصير الأمة . فاليتم هو مهد الأمة .

وينبغى أن لا تقتصر أعمال المرأة على أمورها المنزلية بل يجب أن تكون لها وجهة قومية أيضا . وفى هذا الميدان الأخير يجب أن تكون قادرة على القيام بدورها كبر أم صغر تبعا لظروفها وتعلمها ومواردها وشخصيتها .

ولا أظننى أسرفت فى محاولتى بيان الأهمية الجوهرية المترتبة على إعطاء المرأة المصرية فى الوقت الحاضر فرصة للدخول فى الحياة العامة متساوية مع الرجل . فان هذا ينفع خلقها بصفقتها امرأة وبصفقتها من أفراد الشعب المتساوين فى الحقوق والواجبات كما ينفع البلاد بأكملها .

ولقد نجح ساستنا فى إقصاء المرأة عن السياسة فلعل اقتصادينا يكونون أوسع صدرا فيسملون لها الدخول فى الميدان الاقتصادى ولا سيما ذلك الذى تسود فيه الحركة

التعاونية فقد كنا ولا نزال نطمح في أن تأخذ المرأة المصرية بقسط وافر في الحركة التعاونية كما أخذ الرجل ، خصوصا وهي بطبيعتها مهياة للتعاون بما يدل عليه هذا اللفظ من معنى ، فهي في القرية تعاون زوجها وذوى قرباها في الزراعة والعمل اليدوى ، وفي المدينة قد تشارك رجال أسرتها في كثير من أعمالهم ووسائل عيشهم . والتعاون يخدم المرأة أجل الخدم ويرقى بتفكيرها ونظام حياتها كما أن مساهمة المرأة في التعاون تنفعه أجل النفع فكلاهما مفيد للآخر ، وما من شك في أن التعاون المنزلى لا بد لقيامه من جهود النساء فهن المدبرات لشؤون المنزل الخبيرات بمجالاته وعليهن عبء تنظيم هذه الشؤون وحسن التصرف في تدبير هذه الحاجات .

وإذا كان التعاون لم يطرق للآن باب الأعمال والخدمات الاجتماعية بشكل ظاهر لأسباب ذكرناها في الفصل السادس عشر ، وكانت الجهود التي تبذل لتحسين حالة المرأة الريفية لا تزال قاصرة ، فان ذلك لا يؤنسنا من اشراك النساء في التعاون ، خصوصا ولهن سند من التشريع ، فقد أباح القانون عضوية المرأة في الجمعيات التعاونية وأعطاهما ما أعطى الرجل من الحقوق فهي تنتخب وتنتخب وتصوت ، ولا يبقى بعد ذلك كله الا إعداد الأذهان لهذه الفكرة الصالحة والدعوة المتواصلة لتنفيذها بعد تعبيد الطرق والتغلب على ما ذكرنا من العوائق ، وفي هذا أكبر تمهيد لقيام المرأة خصوصا في القرى بنصيبها في خدمة الحياة الاجتماعية حيث ألقى العبء عليها فلاسفة المدنية الريفية القائلون بأن الحياة الريفية تقوم على ثلاثة أركان ؛ الأول ترقية الزراعة من حيث هي علم وفن ، وهذا ما تظطلع به الحكومة ، والثاني تنظيم المعاملات الزراعية تجاريا وماليا ، وهذه مهمة التعاون ، والثالث ترغيد الحياة ورفع المستوى الاجتماعى بين أهل الريف وذلك واجب المرأة* والجمعيات النسوية

* راجع كتاب مكان المرأة الريفية من الحياة الاجتماعية Le Rôle Social de la fermière تأليف

P. de Vuyst المدير العام للزراعة بلجيكا .

تعاونية وغير تعاونية في إرلندا وانجلترا وبلجيكا وكندا وغيرها تعطى أحسن الأمثال في هذا الباب . وقد تناولنا الجمعيات الانجليزية والارلندية بالتفصيل الوافى في الفصلين الأول والرابع عشر من الجزء الأول .

على أننا نعتقد أن الحركة التعاونية خير وسيلة لترقية المرأة الريفية وتحسين الحياة في الريف ، ذلك لأن التعاون حركة اقتصادية اجتماعية سهلة المأخذ مضمونة العواقب سبيلها التدرج المنتظم . وإلى هذه الغاية فلتتجه الجهود وليعمل العاملون .

وإنه ليتعذر أن تجد في أوروبا أمة تقدم فيها التعاون إلا وهى حاصلة على نظام تعاونى للنساء يحكمهن فيه أنفسهن ويعملن بواسطته لخير الشعب ويسعين على أساس المساواة فى العضوية بين الرجال والنساء الى اقامة الهيئة الاجتماعية على قاعدة أعدل وأعظم مساواة مما هو حادث الآن . وهذه هى الروح التى يشعنها فى أعمالهن سواء فى الريف أو الحضر . وانى لأوصى أنصار التعاون بالاتصال بأعمال النظم النسوية فى مختلف البلدان ، وحسب هؤلاء أمثلة على النظم التعاونية النسوية المختلفة فى أوروبا وأمريكا * ” جمعيات التعاون النسوية “ فى انجلترا واسكتلندا و ” الارلنديات المتحدات “ فى ارلندا و ” جماعات النساء “ فى كندا وبلجيكا و ” اتحاد بروسيا الشرقية لجماعات نساء المزارع “ فى ألمانيا وغيرها .

ان فى مصر لعملا عظيما معدا لأيدى النساء فى الريف والحاضرة فى هذه الحركة التعاونية . ومع أن النساء من كل الطبقات سيجتمعن متساويات فان هذا العمل — لأسباب ظاهرة — ستولاه فى مصر نساء متعلقات رخيات العيش يملكن الفراغ من وقتهن . فيجدربهن أن يبدأنه ويفتحن الطريق . وأظن أن هذه الجمعيات ستبدأ

(*) انظر فى كتابى ” مصرى فى إرلندا “ صفحات ١٤٨ — ١٥٠ و ١٦٨ — ١٧٣ و ٢٦٤ —

بداية حسنة في مصر في الأقاليم ، فان الفلاحة المصرية تشاطر زوجها حياتها بالمعنى الغربى أكثر مما تفعل أختها الحضرية . فهى تعمل معه وتصحبه الى السوق ولها كلمة فى شؤونها المنزلية وهى نشطة قادرة كدود متمتعة بالصحة تصلح لتكون مادة أولية للعمل الذى نبحثه هنا أكثر مما تصلح المرأة الحضرية .

ومن الطبيعى أن هذا الجانب من عملنا سيتأخر الى حين تستقر الجمعيات التعاونية على أساس صحيح . وسيستغرق هذا بضع سنين يجب فى أثناءها أن تبدأ حركة ليث الدعوة بين النساء كي يألفن الفكرة ويعددن أذهانهن لها حتى اذا آن الأوان نكون قد أعددنا أرضا خصبة للبذرة التعاونية .

وستكون المراكز العامة لهذه النظم النسوية حين تأتى ، فى مدن الأقاليم ، ويكون لها فروع هنا وهناك فى القرى والبلدان أشبه بالفروع الارلندية التى فصلناها ، وتكون هذه الفروع بمثابة مراكز لتنظيم نساء كل اقليم تبعا لحاجاته الخاصة به وتمكينهن من تحسين مركزهن الاقتصادى وحياتهن الاجتماعية . وستقوم هذه الفروع بتعليم أعضائها تعليما تعاونيا فى الاقتصاد وقواعد حفظ الصحة وتجاهد فى إيقاظ النفوس للتقدم الاجتماعى ، وبذا تساعد على وضع أساس المدنية القروية فى الريف وفى هذه الأثناء تكون المراكز العامة للندن الاقليمية قد مهدت الطريق لتشكيل جمعية كبيرة مركزية لها فى العاصمة ، تمثل فيها . وستكون هذه الجمعية لها بمثابة ” برلمان تعاونى “ وتكون لجمعية بمثابة ” الاتحاد “ لجمعيات التعاون عموما . بهذه الوسيلة يستطيع نساؤنا أن يقمن بدور فعلى فى تحسين مركزهن اقتصاديا واجتماعيا ، ويساعدن فى الوقت نفسه على اظهار الكامن من قوى أفرادهن ، وينشطن من نحو حياتهن ذلك الخمود الذى لا يتناسب مع الطبيعة ، فاذا آن هذا الأوان أصبحت لهن شخصيات حقيقية فى بيوتهن واستعملن قواهن لرفع حياة البيت المصرى وتهذيبها بدلا من أن يكن كقطع الأثاث أو الزينة مجردات من قوة

الارادة والشخصية والثقافة . يومئذ يكن محررات قادرات على القيام بدورهن من الواجبات المدنية بدلا من أن يكن ألوبة في أيدي الرجال . يكن نساء يعددن رجالا ، لا نساء يعددن بوجهن وجهلن أبناء ضعافا يفضون بالجنس المصرى الى الانحطاط .

ولن يكون شعب مصر صاحب الشأن الحقيقي في بلاده ، ولن تكون بلاده سائرة في طريق التقدم حتى يتعلم كيف يستخدم الروح التعاونية استخداما كاملا بواسطة تلك النظم الرجلية والنسوية معا كما أسلفنا ، ولى لا أبالغ في القول اذا قلت إن شعب مصر في الوقت الحاضر يكاد لا يعد الا خليطا من السكان فقط ، لأنه في المجاميع المنظمة تسترعى مصالح الشعب أنظار الفرد بصفة مباشرة ، ويعنى الشعب من جهته بخير الفرد . وهذا النظام في الأمة يساعد على خلق رأى عام معين يكون حياة الشعب . أما في الشعب غير المنظم كما هي الحال في مصر حيث لا يعنى الأفراد بمصالح الجماهير ولا يؤثر الأفراد غير المنتظمين تأثيرا كبيرا في تكوين الهيئة الاجتماعية فليست الحال كما ذكرنا .

إن تنظيم الأمة يبدأ من البيت ، فالبنت هو الوحدة التي يجب أن تنظم أولا . فمن الواجب والحالة هذه أن يربى الفرد على أن يكون عضوا جليلا في بيته ، ومن ذا الذى يريه سوى أمه ؟ فاذا لم تستطع الأمهات أن يقمن بدورهن على أتمه فلن يكون نصيب المدرسة — مهما حسنت وسائلها — الا الاخفاق . وفي رأى أنه يجب أن يكمل عمل المدارس بقيام هيئات من الرجال والنساء الى جانبها تكون مهمتها القيام عمليا بما تعلمه المدارس نظريا . واعتقادي أنه اذا سارت الحركة التعاونية على القواعد التي سردناها في هذا الكتاب ، ساعدت بمجهودات نظمها الرجلية والنسوية على تحقيق تكوين الشعب المصرى في صورة متمدنة . وسيكون التعليم الالزامى هو المجهود الذى تبذله الحكومة ، والتعاون الاختيارى هو المجهود الذى يبذله الشعب لتحقيق نظام اجتماعى سام في مصر .

الفصل الخامس والعشرون

بعض المشاكل الاجتماعية للحياة الريفية وعلاجها

”لعل في هذه التربة المهملة يرقد قلب كان“
”بالأمس مفعما بنار سماوية ، وأيد كان“
”في مقدورها أن تهز صولجان الملك ، أو توقف“
”قيثارة الشعر الى عالم النشوة .“ *

الحياة الريفية — كما لكل ناحية من نواحي الحياة — مشاكلكها الاجتماعية التي لا بد من معالجتها اذا أريد تحسين هذه الحياة . وقد رأينا ألا نختم هذا الكتاب دون أن نعرض لأهم هذه المشاكل معتقدين أن من الميسور معالجتها ببث روح الجماعة . وخير الوسائل لبث هذا الروح إقامة النظام التعاوني الذي يتفق تمام الاتفاق مع طبيعة الانسان وتكوينه . وكما أن للانسان جسما وروحا — ولا بد من اعتبار كل منهما اذا أردنا تحسين النوع الإنساني وانزاله منزلة الكمال — فكذلك للتعاون ناحيتاه المادية والمعنوية ، وكلتاهما لاشك موضع الاعتبار . إذن فبين التعاون وبين الإنسان اتفاق في الوسيلة وهي تحسين الحالة المادية ، وفي الغاية وهي رفع المستوى المعنوي . ومما يقوى الرابطة بينهما أنه نظام رضيه الإنسان واطمأن اليه عن فهم لأساليبه ويقين بأنه ينفعه ويصلح من شأنه .

* من ”مرثية نظمت في مقبرة كنيسة ريفية“ للشاعر الانجليزي توماس جراي

“Elegy written in a Country Churchyard” by Thomas Gray

ولقد تنبه العالم الى مشاكل الريف هذه في ربع القرن الأخير، فعقدت مؤتمرات دولية في أوروبا وأمريكا مثلت فيها الأمم المتحضرة ، للنظر فيما يؤدي الى تحسين الريف وحل مشاكله وايصال آثار المدنية الحديثة اليه ، حتى يساهم مع المدن في التمتع بما وصل إليه الفكر الإنساني من الرقي والتهديب .

وكان يسود هذه المؤتمرات روح التضامن الحق والرغبة الخالصة في خدمة الانسانية المعذبة ، وكان للتعاون مكانه الرفيع من أبحاث هذه المؤتمرات . وانا نعرض فيما يلي أهم هذه المشاكل الريفية :

١ — أهل الريف :

الريف "مشتل" الأمة . وما القرية إلا ينبوع يمد بحر المدينة الواسع ليزخر بالحياة . وعلى قدر قوة أهل الريف ، ورجاحة عقولهم ، وقدرتهم على الخلق والانتاج ، وطموحهم الى المثل العليا ، يتوقف تقدم المدن وتوسع أو تضيق آفاق الجهاد والفوز أمامها وتنصر أو تنهزم في معترك الحياة فرق الريف يتبعه رقي المدينة فالأمة ، واضمحلاله يتبعه اضمحلال المدينة فالأمة . واذا ساءت حال الريفيين العقلية والجسدية فلن نجد ما يمنع حضارة المدن من الانهيار والسقوط ، ولن يتمكن العلم نفسه من سد هذا الفراغ فيها ولن تستطيع الثقافة أن تداوى هيكلكها العليل الفاني لتقف ديب الموت بعد أن فقد الريفيون الطميح والقدرة على الانتاج والابتكار هما عنصرا الحياة والخلود .

وأقرب مثل لذلك ، الجياد الكريمة فعلى قدر كرمها يتوقف حسن نتاجها ويجرى في عروق نسلها دم الأصالة وطيب الأرومة واذا وضع أصلها ساء نتاجها ولن يفلح مدر بها مهما كان حاذقا محنكا في أن يخلق منها عنصرا كريما ممتازا .

والآن لنسأل أنفسنا ما الذى نقصده بما نسميه "القدرة على الانتاج والابتكار"؟
ان الذى نعينه هو مقدار الطاقة الفكرية والعملية التى تعمل على الإحداث والخلق
وهذه القدرة هى غاية ما يسمى بالاستعداد الغريزى الذى هو الميل الى استكناه أسرار
الأشياء وحل الغازها .

ويرجع هذا كله الى طبيعة تكوين الرجل والى أثر البيئة التى وجد فيها . فالزئوج
مثلا لا يكادون يفهمون من معنى المدنية غير الهرج الكاذب وغير التأنق الخادع
وغير المظاهر فى المأكل والمشرب . وفى حساباتهم أنهم يستطيعون أن يكونوا
متحضرين فى مدة قصيرة . ولقد قضى أحدهم جزءا كبيرا من حياته بين قوم
متحضرين ثم رجع فى كهولته أسفا لأنه قضى حياته فى وسط لا يضر ولا ينفع
ولأنه جاهد أعواما طويلة فى سبيل المدنية ولكنه أيقن أخيرا أنها لم تكن تستحق
كل هذا التعب والعناء .

من هذا ترى أن حياة البربرى المتوحش حياة واحدة ونعمة لا تتغير، حياة همود
وركود ، لا تعرف طموحا ولا تصبو الى مجد ولم يسعدها الإلهام العبقري الذى
يبعث فى النفس العالية القدرة على تذوق الأمور وهضمها .

٢ - كيف نخلق النوع الصالح ؟

ولكى نخلق النوع الصالح من الرجال والنساء يجب أن نختار "بستانيًا" صالحا
يتعهد "المشتل" . بستانيا مدربا قويا ذكيا خبر الحياة وخبرته ، لا تغريه
مفاتن الدنيا ولا خدعها . يكرس وقته لخدمة مشتله ورعايته ويفتن فى ابتعاث
أنواع جديدة وتوليد أصناف من النبات طيبة أصيلة . نعم يجب أن نختار هذا
البستاني أولا ويجب أن نخبر هذه الخصائص فيه .

أما الذى نعينه بلفظة "بستانى المشتل" فهو المرأة التى فى مقدورها أن تخلق لنا جيلا طيبا كريما وعنصرا أصيلا يحمل فى أطواء نفسه ومكنوناتها عدد الحياة الكاملة ويعد فى جعبته أسلحة الكفاح القوية .

يجب على الرجل القوى الكامل فى كل نواحيه الحيوية أن يختار زوجة قوية كاملة مثله . يجب أن يختار زوجة متعلمة مثقفة تتعاون معه على حمل أعباء الحياة وتجاهد بجانبه لتكون أسرة ثابتة الأساس قوية الأركان ثم تعمل معه بعد ذلك فى جهد ونصب للوصول الى آمال الأسرة وأمثلتها العليا . المرأة هى نصف الانسانية الثانى . المرأة هى المدرسة الأولى التى يتلقن فيها الانسان أول دروس الحياة . ولقد صدق الشاعر الانجليزى "پوپ" * حين قال "إن أول شعر سمعته كان من فم أمى وهى تغنى" .

والمرأة الذى هذا شأنها سيكون لها أثر عظيم فى تكوين حيوية الطفل وخلق طاقته العقلية والجسمانية وهما العنصران الجوهريان اللازمان لتهيئة النسل الصالح إنها ستكون قادرة على نقل قوتها الذهنية إلى أطفالها بكل الوسائل الناجحة الحكيمة فان لرعايتها طفلها وحسن معامتها له أثرا فى إفهامه سر ما يحيط به ، كما أن لنظافة منزلها وانتظام أوضاعه واتساق أساسه أثرا فى اتزان فهمه وتنظيم تفكيره واتساق أعماله .

وبفضل هذا النوع من النساء تقوم الأسرة القويمة وتغنى الأمة بالرجال المقتدرين الممتازين ، وإن الأمة التى تعتر بهذا النقص الصالح هى أمة جدية بالتفوق والنجاح فى كل شئ . ولما كانت جموع الرجال المتحضرين تفد فى

النهاية من الريف فان من المعقول جدا أن تسود هذه الأمثلة العليا في الأمة كلها .
وليرجع القارئ إلى ما سبق أن كتبناه عن الدور الذي تقوم به المرأة الريفية
في الحركة التعاونية .

٣ — تأثير نزوح الريفيين إلى المدن :

هناك خطر كبير يهدد مكان الريف وهو نزوح الريفيين إلى المدن بكثرة . فاذا
فرضنا أن نرح النفر الصالح من الشبان الأقوياء الأذكياء إلى المدن فان ذلك
يسبب وهن الأسرة وزلزلة أركانها ويظل النوع الأقل صلاحية يتناسل في القرية
وبذلك يعم العنصر الفاسد القانع الكليل ، الذي يضع حقه فيستقيم وتجرع عزته
فلا يشعر . مثل ذلك مثل مربى الحياد الذي يبيع خير حياته وأكرمها ويحتفظ
بالضعيف الوضع الأصل منها ليقوم بعملية التناسل والولاد .

ولما كانت المدن ميدانا للجهاد العقلي والجسدي ومعتكا حامى الوطيس بين
الانسان وآماله ومظهرها تتبارى فيه بدائع المدنية ومبتكراتها . ولما كان الجو كله
مشبعا بالضجيج والصخب ، والحذر وتيقظ الفكر ، أثرت كل هاته الأشياء
في تركيب الرجل الفسيولوجي وهدمت أعصابه وأوهنت حواسه وتركته
لا يقوى على الجهاد طويلا في ميدان الحياة . وسيث عنه نسله هذا الضعيف
والكلال ثم يقوم هذا النسل بنصيبه الهزيل في الجهاد وهكذا يظل الضعيف
متوارثا بين السلف والخلف ولا تكاد تمضي أجيال قليلة حتى ينقرض ذلك الجيل
ويتطلب الميدان جيلا جديدا قويا كيما تتابع عجلة الحياة دورتها .

من هذا ترى أن المدن تستنفد قوى الرجال وحيويتهم وما القرى إلا مزارع
إنتاج تمد هذه المدن كلما أفقرت واشتد عوزها .

فاذا اسمر نزوح هؤلاء الفتيان إلى المدن بهذه الكثرة فسوف يأتي اليوم الذي لن نجد فيه رجالا ممتازين في الريف لنرسلهم إلى المدن حتى تحتفظ ببقائها وتقوى على السير في قافلة الحياة الدائبة على التقدم والارتقاء .

ولكى نضمن بقاء عدد كاف من هذا العنصر الصالح في القرى يجب أن نزين لهم الحياة الريفية ونحيطها بكل أسباب الراحة والطمأنينة ونوفر لهم عيشا رغيدا وكسبا طيبا ونهنيء لهم حياة اجتماعية راضية ونستكمل لهم أحسن أنواع الرياضة والاستمتاع وبذلك نجذب إليهم البقاء في الريف .

٤ — توفير أسباب العيش الرغد :

يجب أن نضمن للريفي كسبا يكفل له عيشة راضية في قريته حتى لا تضطره الحاجة إلى الهجرة إلى المدن طلبا للرزق حيث تزداد الحاجة إلى العمال وحيث تتفتح أبواب الكسب الكثيرة فيجد فيها ما كان يحلم به من بسطة في الرزق ودعة في العيش ولقد أدت سوء الحال في ريف صعيد مصر على الأخص إلى هجر أهله قراهم ونزوحهم إلى المدن يلتمسون فيها رزقا وكسبا . ولقد كتبنا في مواطن مختلفة من هذا الكتاب كيف تتفتح أبواب الرزق في الريف أمام أهله على يد الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها فمن مزارع تعاونية وفيرة الانتاج ينتفع بها صغار المزارعين أكثر مما ينتفعون من هجرتهم إلى المدن واشتغالهم بأعمال غريبة عليهم ، إلى معامل زراعية بعضها لمنتجات الألبان ، وبعضها لحالج الأقطان ، وبعضها لانتاج الحرير والكتان ، وبعضها لصنع المربات ، وبعضها لاستخراج الزيوت والأعسال وغير ذلك من الصناعات الزراعية المتعددة التي لو انتشرت في الريف لكانت موارد عذبة للرزق يستفيد منها أهل الريف وتزداد بها الثروة القومية .

هذا فضلا عما يحنيه المزارع من الجمعيات التعاونية الزراعية التي تخفض له نفقات الانتاج وتزيد قيمة حاصلاته وتقرضه ما يحتاج إليه من المال بطريقة تريحه وتنفعه .

٥ — توفير أسباب الحياة الاجتماعية الراضية :

ويجب أن تكتمل الحياة الاجتماعية في الريف حتى تجذب إليه ذويه وتجيب إليهم الإقامة فيه . إذ أن الريف لا غنى له عن الاتصال بكل ما يحيط به . وهناك فرق كبير بين الجيرة في المدن وبينها في الريف إذ في استطاعة الحضرى إذا استاء ممن حوله ومما يحيط به أن يتلمس جيرة أخرى دون أن يخسر شيئا . أما الريف فعلى عكسه تماما . فإذا ما استاء من جيرته وأراد أن يبعد عنها خسر أرضه وخسر كل جهوده فيها وانتقل إلى أرض غريبة وبيئة أغرب .

ويزعم بعض الناس أن الريف سيبقى على ما هو عليه إلى أبد الدهر محتفيا وراء عظمة المدن متأخرا عنها في مراحل المدنية وأساليب العمران . ولكن حان الوقت الذى يجب أن يتبدل فيه هذه الفكرة نحو الريف وأن يزول الاعتقاد الخاطئ الذى ينسب قذارة بيوت الفلاحين إلى وجودها في الريف وينسب كدر الماء وضعف الانارة وعدم تمهيد الطرق إلى كونها في القرى ويرد اختلال نظم حياة هؤلاء الريفيين وعدم العناية بتربية أطفالهم ، وورثاة ملابسهم وسوء حالتهم الصحية إلى بعدهم عن المدن ؛ كأنما المدن وحدها هى التى يجب أن تنفرد بهذه النعم كلها وكأنما خلق الريف ليكون حومة القاذورات ومبارة الفوضى والجهالة وموطن الخشونة وفساد الذوق . وليست هذه الحال قاصرة على مصر فقط بل هى قائمة في جميع ممالك العالم والقياس مع الفارق إذ النكبة في مصر أشد والبلوى أعظم .

نحن لا نرى مبررا لكل ذلك ولا نرى سببا يمنعنا من رفع مستوى الريف من جميع الوجوه الى مانزاه في المدن — يجب أن تكون القرية مدينة مصغرة فيها المتاع

الطيب الذى فى المدن — فلا يجوز أن يشرب الريفيون ماء قدرا آسنا كما أنه لايجوز أن تظل الاضاءة بينهم على أسلوبها القديم البالى ولايجوز أن يعيشوا فى بيوت يتجسم فيها شبح البؤس والفاقة . ان كل ماوصلت اليه يد المدنية من تحسين وابداع يجب أن يكون فى تناول القروى كما هو فى تناول الحضرى .

يجب أن ينال الريفى حظه من الحياة . يجب أن نخرجه من ظل الموت البارد الى شمس الحياة الفياضة بالدفء والحرارة . إن الرحمة الانسانية الكبرى التى يحمل رسالتها الفكر الحديث تتجه بكليتها الى وجوب اعطاء الريفى حظا من المدنية لا يقل عن حظ الحضرى حتى يستوى ميزان العدالة وتتعاذل الكفتان .

٦ — بيت القروى :

يقول الانجليز فى أمثالهم إن ” بيت الرجل هو قلعته “ ولما كانت مهمة القلعة وقتية تقوم للدفاع والغلبة فى ” الجهاد الأصغر “ . وكانت بيوت القرويين حصون الأمة القائمة لكل زمان ومقلها فى ” الجهاد الأكبر “ وجب أن تضاعف الجهود فى تحصينها وتقويتها حتى ترد صولة الدهر وتدفع غير الحدثان .

ولقد فكر كثير من المصلحين فى تحسين بيت القروى . واقتنوا فى مختلف الوسائل التى قد توصلهم الى غايتهم وكان محمد على باشا الكبير أول من اهتم فى مصر الحديثة بهذا الإصلاح . وقد رأى ان خير وسيلة لاصلاح بيوت القرى هى إحراقها كلها وإقامة أخرى تمتاز باستيفائها الشرائط الصحية والاجتماعية . ولكن العلماء وكبار رجال الدين أبوا عليه ذلك قائلين إنهم مع اعتقادهم بسوء الحالة فى الريف لدرجة يصعب اصلاحها يرون أن الانسانية تقضى بالبعد عن الطفرة وأساليب

العنف ، وأن الحكمة تتطلب التدرج فى الإصلاح ، وتمشى المظاهر والتحسينات الخارجية مع التعليم والتربية وتهذيب النفس . وظلت الفكرة راکدة حتى قام نفر من المصلحين المعاصرين واقترحوا بناء بيوت مثالية يحذو الريفيون حذوها ، ويتخذون مساكنهم على مثالها . ولكن ذهبت كل تلك الجهود هباء وظلت بيوت القرويين على حالتها الأولى التى كانت عليها منذ العصور القديمة دون تغيير أو تبديل فكأنها مقطوعة الصلة بالزمن وما الزمن سوى التغير والانقلاب .

يسكن هؤلاء الريفيون بيوتا قذرة ليس فيها منفذ للضوء ولا مدخل للهواء . وفى هذه الأماكن ينشأ الطفل متأثرا بأوضاع هذه البيئة وتنشأ الطفلة محملة تراث هذا العرف الاجتماعى السئ ، وهذا الطفل وتلك الطفلة هما عدة المستقبل وأساس الأسر فى الغد القريب .

يجب اذن أن يبنى ”الدور“ على نظام صحى أنيق يكفل الراحة التامة لسكانه ويضمن لهم حياة هانئة . يجب أن يرتب أثاثه ترتيبا بسيطا جميلا يجب الى الفلاح الإقامة فيه .

٧ — مسجد القرية :

مسجد القرية أحد المؤثرات القوية التى تساعد على إنشاء حياة اجتماعية قوية الأركان فى الريف . والعناية بالمسجد لها أثر كبير فى تحسين هذه الحياة الاجتماعية الريفية وحل كثير من مشاكل الريف ومتاعبه التى تقوم حجر عثرة فى سبيل ارتقائه . أليست مهمة المسجد هى التعبد والحث على طاعة الله والعمل بما أمرنا به ؟ ألم يحثنا الله فى تعليمه على الأمانة وحب الجار والعطف عليه — وهذه كما بينا احدى مشاكل الريف الاجتماعية ؟ ألم يحثنا الله على الكد والسعى للرزق فى مناكب هذه الأرض بقوله تعالى ” يرثها عبادى الصالحون “ والصالحون هنا هم المعمرون ؟ وهذه شارة الحضارة الريفية التى تتطلب شبانا أقوياء مجاهدين يسعون

الى تحقيق آمالهم والوصول الى غاياتهم؟ ألم يحثنا الله على الادخار والاقتصاد بقوله
”ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا“؟
ألم يحثنا الله تعالى على التعاون بقوله ”وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على
الإثم والعدوان؟“ أليست هذه كلها قوانين المدنية الريفية . أليست هذه
أقوى أسسها وأوضاعها ؟

وإذا تمكن المسجد من القيام ببعث الفرح الروحي والرضا والقناعة في القلوب ،
فان الريفي سيستغنى عن كثير من الملذات الناقصة في قريته وسيكون في مقدوره
أن يخلق في منزله سعادة يوجد لها خياله وعقيدته ، وإن في القيام بما فرضه الله
لسعادة لا تعد لها سعادة وسرورا روحانيا لا يعدله سرور .

فهل لنا أن نغنى بمسجد القرية . وهل لنا أن نختار له واعظا مثقفا خيرا
بشؤون دينه ودينه ، مترنا في تفكيره ، منطقيا في تعبيره ، حتى يؤثر في الناس
ويبعث فيهم روح النخوة والشهامة والأمانة وحب الجار واجتناب الخمر والميسر
والزنا وقتل النفس التي حرم الله قتلها . لا شك أن لمثل هذا الوعظ أثره في تهذيب
القرويين واصلاح نفوسهم واسعاد دينهم ودينهم .

٨ — مدرسة القرية :

هذه المدرسة هي مجمع للثقافة في الريف ويجب أن نوجه التفاتنا الى
أنواع التعليم التي نعتقد أنها الأسس الأولى للثقافة الريفية والعناصر النافعة التي
تعد الريفي للدخول في غمار الحياة . واذا كان تحسين حالة المدارس في الحضر
واجبا فهو في الريف أوجب ، إذ أمام الحضري متسع لاختيار أية مدرسة
يلحق بها أولاده . أما الريفي فانه يلاقى مشقة وعناء إذا لم يرتح الى مدرسة
القرية الوحيدة فلا يجد بدا من الحاق أولاده بإحدى مدارس المدينة البعيدة عن

قريته . ولا يخفى ما يكلفه ذلك من نفقات باهظة وعناء كبير ما كان أغناه عنهما لو أصلحت حال مدرسة القرية .

ولما كان هذا الموضوع متشعب الأطراف ، محتاجا إلى بحث طويل لا يمكننا الخوض فيه هنا ، فقد اكتفينا بالإشارة إليه ، لافتين النظر إلى ضرورة العناية ببحثه بحثا مستفيضا ، تشترك فيه الهيئات الحكومية والشعبية معا رجاء الاهتمام إلى الوضع الذى يتناسب وحياتنا الريفية ، على أنى أضع تحت نظر القارئ ما سبق أن كتبته فى هذا الجزء من الكتاب عن نظم التعليم فى بلاد الدانمارك ، تلك البلاد التى استفادت من التعليم أجل الفائدة بفضل إحكام أساليبها وتناسبها مع الظروف القائمة فيها .

٩ — مستشفى القرية :

ليس مستشفى القرية بأقل أهمية من مدرستها بل يجب أن يكونا فى مستوى واحد إذا سلمنا بأن العقل السليم فى الجسم السليم وأن صحة الفكر ورجمانه يتصلان اتصالا وثيقا بسلامة الجسد وقوته .

وتكاد لا تخلو قرية فى الممالك الأوروبية من مستشفى قروى بالرغم من أنهم ليسوا فى الحاجة القصوى إلى ذلك كما هى الحال فى مصر ، فان صحة الريفيين الأوروبيين قوية وأبدانهم مؤسسة على نظم الحكمة والتبصر ، ولهذا فهى مثال الفتوة والعنفوان بفضل درايتهم بحقوق أجسادهم وتفهمهم كيفية توقي الأدواء .

فاذا كان المستشفى فى أوروبا لازما للقرية فانه لا ريب ألزم لها فى مصر وحالة الريفيين الصحية عندنا مما لا يحتاج الى بيان فكلنا يعرف كيف يقاسى الفلاح المسكين آلام الأمراض وكيف يتعذب ولا يدرى علة هذا العذاب .

١٠ — التآلف والإخاء :

هاتان الخلتان هما وليدتا الاجتماع وتبادل المنفعة ولكي نخلق هذا الروح الطيب في قلوب الريفيين يجب أن نمهد الطريق إلى اجتماعهم في مناسبات قوية تربطهم بها أو اصردأمة بجمعهم في جمعيات تعاونية أو في محافل دورية أو في أعياد قومية أو في فرق رياضية أو في نواد اجتماعية أو دور كتب أو قاعات تلقى فيها المحاضرات وتقام فيها الحفلات يؤمها الجميع في أوقات فراغهم أو في بعض أيام الأسبوع .

ولهذه الاجتماعات مزاياها العظيمة فانه لا يكاد يجتمع جماعة من الناس ويتبادلون التحيات ويتحدثون في أمورهم شوري حتى تقوم بينهم أسباب الإخاء وتقوى فيهم روابط الألفة والتحاب والاتحاد . وما البغضاء والتحاسد والريبة والوحشة إلا وليدة تباعد الناس وقلة التواصل بينهم .

١١ — الرياضة والتسلية :

يجب أن تكون بجانب العمل المرهق الشاق رياضة ذهنية وجسدية ونفسية ويجب أن يجد الريفي متسعا من وقته وماله لينفقه في التلهي والتسلية على شرط ألا يزيد هذا الوقت والمال أو يقل عن المعقول حتى لا يضني الريفي نفسه في العمل ليل نهار أو يتركها على أعتها ترتع في اللهو والمجون .

وانه ليسوؤنى من رجال لهم مكاتهم في حياتنا القومية عند الكلام في موضوع اشتراك القروى في التمتع بالتسلية البريئة وتوفير أسباب المباح له في قراه كإيجاد السينما والراديو والموسيقى والغناء والتمثيل وغيرها ، أن يقولوا إن هذه أول خطوة في سبيل إفساد الفلاحين علينا فلقد خلق الفلاح للعمل والكد، ويجب ألا

يكون له نصيب من اللهو والتمتع . كأنما مثله عندهم مثل الدابة تعمل طيلة النهار حتى اذا أظلم الليل دخلت حظيرتها .

هذه نظرة قاسية وتفكير لن يستمر العمل به طويلا في هذا الزمن السريع التطور . وسيأتى الوقت الذى يطالب فيه الفلاح بحقه في الحياة ، وبمكانه تحت الشمس — على حد التعبير الفرنجى — وسوف يحصل عليه دون ريب وهو عالم بأنه المنتج الأعظم لثروتنا القومية .

ألم يكن من الحكمة التبصر قليلا . ألم يكن من الواجب عدم حرمانه من متاع الحياة المشروع حتى لا يشعر بأنه مهبط الجناح مهضوم الحق فيثور عند ما تسنح له أول فرصة على هذه المعاملة الجائرة .

١٢ — الأعيان المتغيبون :

يترك كثير من الأعيان قراهم ويتزحون إلى المدن زاعمين أن هذه القرى لا تصلح للإقامة فيها وأن أفقها أضيق من أن تحلق فيه آمالهم العظيمة أو تلتبس فيه نفوسهم ما يغذيها من متع ومباهج لا غنى لهم عنها . وهؤلاء الأعيان لاهم لهم إلا جمع المال من هذه القرى وصرفه في المدن وقلموا يعنون باصلاح أراضيهم أو تحسين حال فلاحهم وإنما يعنون بالبهرج الكاذب والتظاهر الخادع وهم لا يعدون هذا العالم الريفى إلا موردا يمدهم بالمال ولا يهتمون بأى إصلاح محلى أو تحسين قروى إلا إذا علموا أن هذا الاصلاح وذاك التحسين سيرفعان من قيمة أملاكهم لدر الربح عليهم . وعلى ذلك تظهر هذه القرى في هيئة زرية سيئة ولا يرتفع مستوى الاصلاح فيها إلا بقدر ما تستلزمه الضرورة القصوى .

وأسوأ شيء هو علاقة هؤلاء الأعيان بمستأجرى أطيانهم فانهم يعيشون بعيدين عن التفاهم معهم والاشتراك في تحمل المسؤولية وإياهم ولا يتقابلون إلا نادرا وعلى ذلك كثيرا ما يشتد الشقاق والعداء بينهم إلى حد يقلق بال المفكرين .

حال كهذه تؤول حتما إلى مراوغة المستأجرين لجماعة الأعيان وسيدفع هؤلاء الأعيان بدورهم إلى الثأر من أولئك . وبذلك تضع القرية في معتركها . ويعقب ذلك اضمحلال نشاط الفلاح وارتقاء قواه وانهايار آماله وتفتى في نظره كل الأشياء المغربية التي كانت تدفعه إلى سكنى الريف .

والأعيان — وأغلبهم على جانب من الثقافة والتعليم ، وهم بمثابة قادة للهيئات الريفية التي تتكون من صغار المزارعين — يتوقف عليهم رقى هذه الهيئات . هذا إلى أن وجود هؤلاء الأعيان في أراضيهم يجعلهم نماذج للكمال النسبي في نظر الريفيين ، وكذلك يعطيهم متسعا من الوقت لتوسيع مشروعات التحسين نظرا إلى الامتيازات التي يحصلون عليها من الهيئات الحكومية بفضل اتصالاتهم برجالها .

حقا إن في إقامة هؤلاء الأعيان في قراهم حياة وتعميرا ، كما أن في هجرهم لها فناء وتدميرا . وإذا توالى نزوح هؤلاء الأعيان إلى المدن فستكون النتيجة أن تذهب بمرور الأيام قداسة جو القدم الذي تخفق فيه أرواح الأجداد الأقدمين على القرية فيحكم القرية أسياذ آخرون لهم آمال جديدة يطمسون من أجلها أثر العهد المنقرض وبذلك تقوم حياة جديدة على غير أسس ، حياة موحشة لا تربطها بحلقة الماضي الذهبية أية صلة وهي أشبه شيء بعش الغراب الذي ينبت في المستنقعات ويقوم فيها على غير جذور ، أو يحكمها صغار الفلاحين الذين سيكون لهم مطلق التصرف في مستقبل القرية الذي أصبح غامضا فاما إلى نجاح واما إلى خذلان .

وأنة ليجدر بهؤلاء السادة الهاربين من الميدان أن يعودوا الى قراهم ويحيبوا داعى الوطن قبل أى داع آخر من أهواء النفس ورغباتها حتى يتصلوا ثانياً بماضيهم ويكونوا حلقة الحاضر الذى يقوم عليه مستقبل مصر العظيم .

هذه هى بذاتها قوانين "المدينة الريفية" وأوضاعها التى تشغل بال العالم الحديث كما شغلت "المدينة الفاضلة" بال العالم القديم عندما فكر الفلاسفة فى إقامة "المدينة الفاضلة" (١) وقام أفلاطون والفارابى وغيرهما يتحدثون عن مذاهبها وتعاليمها . ولكن لم تكن هذه ولا تلك جليلة المعالم . كما أنها لم تكن ناضجة عملية ولهذا فقد وقفت معلقة عند حد الفكرة ولم يكن فى المستطاع الوصول بها الى دور التنفيذ .

تطورت الحياة منذ ذلك الوقت فى جميع مرافقها الحسية والمعنوية بفضل تقدم الفنون والعلوم والآداب على مرور العصور . وأصبح طريق الوصول إلى "المدينة الفاضلة" واضحاً مستطرقاً أمام التفكير فيه وأمام العمل على تحقيق الغاية المنشودة . ولم يك ذلك وقفاً على الحضر كما كان الحال قبلاً وإنما تناول الريف كذلك ، فنودى بالمدينة الريفية بعد أن كان القدماء يعتقدون أن المدينة هى من حق الحضر فقط وأن الريف ما هو إلا خادم لهؤلاء الحضر .

وسواء أكانت المدينة ريفية أم حضرية فإن وجهتها فى كل هو "الإنسان الكامل" (٢) كما سماه كل من "هنريك إبسن" (٣) و "برنارد شو" (٤) وغيرهما من رواد الفكر الحديث الذين دعو اليه بمقدرة عظيمة وهمة فائقة .

Utopia (١)

Superman (٢)

Henrik Ibsen مفكر وكاتب عالمى أصله نورويجى ولد سنة ١٨٢٨ وتوفى سنة ١٩٠٦ (٣)

George Bernard Shaw مفكر وكاتب عالمى أصله أيرلندى ولد سنة ١٨٥٦ (٤)

وكانت سنة التقدم عند الأقدمين التضامن في العمل والتعاون عليه فهي كذلك عند العصريين ، وإنما تمتاز الأخيرة بأنها تعمل طبق أوضاع نظامية وقوانين محكمة أوجدها نور العرفان وصقلتها خبرة الأزمان .

وبدأت هذه الأوضاع التعاونية منذ قرن تقريبا تقوم بمهمتها في هدوء وانتظام لتكوين ذلك "الإنسان الكامل" الذي يعتبر — فيما يختص بالريف — وحدة "القرية الفاضلة" وهي أساس المدينة الريفية التي ندعو إليها ونعمل على تحقيقها .

غير متفرقة من الطرقة القابلة على رفع مستوى الريف الاقتصادي والاجتماعي

مكرر

ملحق

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧

بشأن الجمعيات التعاونية المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ — تعدّ جمعيات تعاونية مصرية الجمعيات التى تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون وتكون غايتها تحسين حالة أعضائها من الوجهة المادية فى مسائل الانتاج والشراء والبيع والاقتراض والتأمين واستغلال الأراضى وأعمال الرى والصرف وبناء المساكن بقليل النفقات أو ما شا كل ذلك بواسطة اشتراك جهودهم متبعة فى ذلك المبادئ التعاونية .

يجوز للجمعية التعاونية أن تقوم بعمل واحد أو أكثر من الأعمال المتقدمة .

مادة ٢ — لا يطلق اسم جمعية تعاونية مصرية الا على الجمعيات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٣ — لا يجوز أن تتناول أعمال هذه الجمعيات مصالح أفراد غير أعضائها إلا اذا جاء ذلك عن طريق فرعى وفى الحدود التى يعينها نظام الجمعية لغرض خدمة مصالح الأعضاء على وجه أتم ، هذا فيما عدا أعمال الاقتراض فانه لا يجوز للجمعيات أن تقرض غير أعضائها .

مادة ٤ — تتكوّن الجمعية التعاونية من أفراد يختلف عددهم بشرط ألا يقل عن عشرة أعضاء .

رأس مال الجمعية قابل للتغيير ويجوز أن يتكوّن رأس مالها الأصلي من اشتراكات أو أنصبة أو أسهم .

مادة ٥ — يجب أن تكون لكل جمعية تعاونية مصرية تسمية خاصة تعبر عن هذه الصفة وتدل على ما يأتي :

(١) الغرض الأصلي من أعمالها .

(٢) اسم المدينة أو القرية التي بها مقرها .

ويجب ألا تتضمن تسمية الجمعية اسم أى شخص .

مادة ٦ — يجب أن يذكر اسم الجمعية كما هو موضح في المادة السابقة في دفاتر الجمعية وعقودها ومراسلاتها مشفوعا برقم تسجيلها في سجل الجمعيات التعاونية المصرية .

مادة ٧ — يكون مقر الجمعية في المدينة أو القرية التي تزاوّل فيها أعمالها . ولا يجوز أن يكون لها فروع في جهات أخرى الا اذا كان ذلك لشراء ماتحتاج اليه أو لتصريف حاصلاتها أو حاصلات أعضائها .

لا يجوز أن تؤلف أكثر من جمعية تعاونية لغرض واحد في مدينة أو قرية واحدة الا بتصريح خاص من قسم التعاون بوزارة الزراعة وتستثنى من ذلك المحافظات وعواصم المديرية .

يجب التمييز بين أسماء الجمعيات اذا ما تألف أكثر من واحدة منها في مدينة أو قرية واحدة .

مادة ٨ — تنقسم الجمعيات التعاونية من حيث مسئولية أعضائها الى نوعين :

(١) جمعيات ذات مسئولية محدودة يكون الأعضاء فيها مسئولين بقدر قيمة أسهمهم في الجمعية أو بقيمة أزيد منها ينص عليها في نظام الجمعية .

(٢) جمعيات ذات مسئولية غير محدودة يكون فيها الأعضاء مسئولين بالتضامن عن كافة ما على الجمعية من التزامات ويجب أن يزداد على اسم الجمعيات التي من هذا النوع أن مسئوليتها غير محدودة .

وللجمعيات ذات المسئولية غير المحدودة دون غيرها أن تتكوّن بغير رأس مال.

الباب الثاني

في الجمعيات التعاونية المصرية

مادة ٩ — الأشخاص الذين يشتركون في انشاء جمعية تعاونية هم مؤسسوها وهم الذين يتولون تحضير عقد التأسيس الابتدائي ومشروع نظام الجمعية .

مادة ١٠ — يجب أن يشتمل العقد الابتدائي للتأسيس على ما يأتي :

(١) تاريخ ومكان تحريره .

(٢) أسماء المؤسسين ومحل اقامتهم وصناعتهم .

(٣) اسم الجمعية .

(٤) مقرها .

(٥) نوع أو أنواع أعمالها .

- (٦) مدتها ان كانت لها مدة محددة .
- (٧) قيمة الاشتراكات والقيمة الاسمية لما اكتب به من الأسهم وما دفع من ثمنها وكذلك نوع الأنصبة وقيمتها والهبات ان وجدت .
- مادة ١١ — يجب وضع نظام الجمعية طبقاً لأحكام هذا القانون على أن يشمل على الأخص ضمن نصوصه ما يأتي :
- (١) اسم الجمعية .
- (٢) نوع أو أنواع الأعمال التي تراولها .
- (٣) مقرها ومدتها ان كانت لها مدة محددة .
- (٤) نوع مسئولية أعضاء الجمعية .
- (٥) قيمة الاشتراكات أو قيمة الأسهم وكيفية دفعها .
- (٦) أقصى ما يجوز أن يمتلكه العضو من الحصص مع مراعاة الحدود الواردة في المادة ٥٥
- (٧) شروط قبول الأعضاء وفصلهم أو انسحابهم .
- (٨) كيفية ادارة الجمعية .
- (٩) تعيين طريقة معاملة غير الأعضاء اذا أرادت الجمعية معاملتهم وذلك في الحدود المنصوص عليها في المادة ٣
- (١٠) السنة المالية للجمعية .
- (١١) طريقة تحضير الحساب الختامي والمصادقة عليه .
- (١٢) كيفية تكوين المال الاحتياطي .
- (١٣) كيفية توزيع الأرباح .
- (١٤) قواعد دعوة الجمعية العمومية وكيفية التصويت فيها .

مادة ١٢ — يجب على المؤسسين أن يرسلوا الى قسم التعاون نسختين من عقد التأسيس ونظام الجمعية موقعا عليها من جميع المؤسسين ومصدقا فيها على امضاءاتهم تصديقا قانونيا ، فاذا رأى قسم التعاون أن نظام الجمعية غير مطابق لأحكام هذا القانون فعليه أن يعيده الى المؤسسين في ظرف خمسة عشر يوما مع بيان التعديلات التي رأى ادخالها. فاذا انقضى الميعاد المذكور بدون اعادة النظام للمؤسسين أو اذا أعاده ورأى المؤسسون أن التعديلات التي رأى قسم التعاون ادخالها لا مبرر لها فلهم أن يرفعوا الأمر بعريضة مباشرة للمحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها مقر الجمعية ، وعلى المحكمة بعد سماع ملاحظات قسم التعاون أن تبث فيه بطريق الاستعجال وبدون مصاريف ويكون حكمها غير قابل لأي وجه من وجوه الطعن.

مادة ١٣ — لمؤسسى الجمعية أن ينتخبوا من بينهم لجنة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة لتتوب عن جميع المؤسسين في اتمام الاجراءات المنصوص عنها في المادة السابقة وعلى هذه اللجنة أن تقدم الى قسم التعاون مع عقد التأسيس ونظام الجمعية محضر انتخابها .

مادة ١٤ — تسجل الجمعيات التعاونية في سجل خاص معد لذلك في قسم التعاون تدون فيه البيانات الواردة في المادة ١١ وغير ذلك من البيانات التي يرى القسم فائدة في تدوينها .

ويرسل قسم التعاون إلى الجمعية في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما شهادة تدل على تسجيل الجمعية والنشر عن عقودها ومعها نسخة من عقد نظامها وتأسيسها ويحفظ النسخة الأخرى في محفوظاته .

مادة ١٥ — على قسم التعاون أن ينشر ملخص نظام الجمعية في نشرة يصدرها.

مادة ١٦ — لاتعد الجمعية مؤلفة الا من تاريخ النشر المنصوص عنه في المادة السابقة .

مادة ١٧ — الأعضاء المؤسسون مسئولون بطريق التضامن عما يستلزمه تأليف الجمعية من نفقات وعما يتفرع عنه من تعهدات فاذا تعذر تكوين الجمعية فليس لهم أى حق فى الرجوع على المكتتين باشتراكات أو أسهم .

أما اذا تألفت الجمعية فانها ترد اليهم ما أنفقوه من مصاريف لتأسيسها وتقيد هذه المصروفات على حساب مصروفات السنة الأولى .

مادة ١٨ — المؤسسون مسئولون بطريق التضامن عن وجود وصحة الاكتابات الواردة فى عقد التأسيس الابتدائى وعن الأنصبة العينية وعن الهبات الموضحة بذلك العقد وعن القيمة التى قدروها للأنصبة المذكورة أو الهبات .

مادة ١٩ — كل جمعية أنشأت لها فرعا تعلن عنه قسم التعاون لتسجيله .

مادة ٢٠ — كل تعديل فى نظام الجمعية يكون بقرار من الجمعية العمومية طبقا للإجراءات المبينة فى المادة ٧٥

أما اذا كان التعديل خاصا بزيادة درجة مسئولية الأعضاء عما هو مقرر فى نظام الجمعية أو يجعل هذه المسئولية غير محدودة وجب أن يكون بموافقة جميع الأعضاء .

مادة ٢١ — كل تعديل فى نظام الجمعية يجب تسجيله ونشره ولا يمكن التمسك قبل الغير الا من تاريخ هذا النشر .

الباب الثالث

المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية

مادة ٢٢ — ينشأ مجلس أعلى للجمعيات التعاونية مهمته بحث الخطط العامة للحركة التعاونية وفحص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو الغير من الاعانات المالية وغيرها .

ويكون تشكيل هذا المجلس كما يأتي :

عدد الأعضاء

١	وزير الزراعة		رئيسا
١	وكيل وزارة المالية		
٢	عضوان من مجلس الشيوخ		
٣	أعضاء من مجلس النواب		
٢	من مديري المصارف المصرية		يعينون
٥	من الاختصاصيين بالمسائل الاقتصادية على أن يكون منهم اثنان من أعضاء الهيئات الزراعية الكبرى .		بمرسوم ملكي
٨	أعضاء تنتخبهم الهيئات التعاونية المركزية من بين أعضائها ويعين وزير الزراعة طريقة انتخابهم بقرار وزاري ويختار وزير الزراعة هؤلاء الأعضاء الثمانية من بين أعضاء الجمعيات التعاونية الموجودة الآن ريثما يصدر هذا القرار .		

١ المستشار الملكي لوزارة الزراعة .

١ مدير قسم التعاون .

١ مراقب مصلحة التجارة والصناعة .

٢٥

مدة العضوية في هذا المجلس للأعضاء المعينين أو المنتخبين ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو أو تعيينه .

يستبدل الأعضاء المعينون بمرسوم ملكي قبل انتهاء مدة عضويتهم اذا فقدوا الصفة التي عينوا بسببها الا أنهم يستمرون في عملهم الى أن يتم تعيين من يحل محلهم. ينتخب المجلس وكيلا له من بين أعضائه يقوم مقام الرئيس في غيابه .

مادة ٢٣ — ينعقد المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من الرئيس ويجب على الرئيس أن يدعو المجلس للانعقاد اذا طلب منه ذلك خمسة من الأعضاء وتكون الدعوة في ميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الطلب .

مادة ٢٤ — لا يقرر وزير الزراعة أمرا من الأمور المبينة في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ الا بعد أخذ رأى هذا المجلس .

الباب الرابع

في الأسهم وفي المال الاحتياطي

مادة ٢٥ — إصدار الأسهم غير محدود بعدد في الجمعيات ذات الأسهم ولا يجوز للجمعية أن تصدر أسهما بقيمة تقل عن القيمة الاسمية للأسهم الأصلية أو تزيد عنها .

مادة ٢٦ — تعيين قيمة الأسهم في نظام الجمعية على ألا تقل عن نصف جنيه ولا تزيد عن جنيهين . فاذا تحددت قيمة السهم بنصف جنيه تدفع بأكملها وقت الاكتتاب واذا زادت عن ذلك يدفع على الأقل نصف جنيه عند الاكتتاب على أن يسدّد الباقي فيما بعد دفعة واحدة أو على أقساط .

مادة ٢٧ — لا توزع أرباح على العضو الا بعد تمام تسديده لقيمة أسهمه وإلى أن يتم هذا التسديد يطرح ما يخصه من الأرباح من حساب الباقي من ثمن هذه الأسهم .

مادة ٢٨ — اذا سببت خسائر الجمعية في سنة ما عجزا في رأس المال المسهم المدفوع فلا يجوز توزيع أرباح في السنوات التالية إلا بعد سد ذلك العجز .

مادة ٢٩ — يتكوّن المال الاحتياطي للجمعية عدا المبالغ المأخوذة له طبقا لأحكام المادة ٧٧ من المواد الآتية :

(١) ما قد يفرض من رسوم الدخول .

(٢) الهبات والوصايا والأوقاف التي لم تخصص لغرض معين .

(٣) الفوائد والأرباح ومبالغ العائد التي لم تطلب خلال الخمس السنوات التالية لاعتمادها من الجمعية العمومية .

✓ مادة ٣٠ — الى أن يبلغ المال الاحتياطي ربع رأس المال المسهم المدفوع يجب سد العجز الذي قد يحصل فيه من أرباح السنوات التالية قبل دفع أية فائدة أو عائد . فاذا بلغ الاحتياطي الربع المشار اليه أو زاد عنه ثم نقص بعد ذلك فيسد العجز بالطريقة عينها ولكن بقدر ما يعيده الى الربع فقط .

✓ مادة ٣١ — متى بلغ المال الاحتياطي ضعف رأس المال المسهم المدفوع جاز للجمعية أن تكوّن مالا احتياطيا غير عادي تتصرف فيه طبقا لقرارات جمعيتها العمومية .

الباب الخامس

قواعد الاقتراض والاقتراض والودائع

مادة ٣٢ — على الجمعيات التعاونية التي يكون غرضها أو من أغراضها الاقتراض والاقتراض وقبول الودائع مراعاة القواعد المبينة في المواد الآتية :

✓ مادة ٣٣ — لا تعطى القروض والاعتمادات الا للأعضاء وذلك بمقتضى عقود يبين فيها الغرض من القروض ومدتها . ويشترط فيها أن تكون مخصصة

بأكملها لأعمال منتجة داخلية ضمن الأعمال التي تراوحتها الجمعية ويراعى في إعطائها حاجة المقرض إليها ومقدرته على تسديدها .

✓ مادة ٣٤ — القروض التي تقدمها الجمعية لأعضائها تكون إما لأجل قصير أو لأجل متوسط .

✓ مادة ٣٥ — القروض القصيرة الأجل تعطى لأمد لا يزيد عن المدة التي تستغرقها الأعمال التي استوجبتها تلك القروض على ألا تزيد مدة القرض عن اثني عشر شهرا .

لا يجوز مد أجل هذه القروض الا اذا دفع المقرض نصف دينه على الأقل كما أنه لا يجوز مد الأجل أكثر من مرة واحدة .

✓ مادة ٣٦ — تعطى القروض المتوسطة الأجل لمدة تتناسب مع الأعمال التي أعطيت القروض من أجلها على ألا تزيد عن خمس سنوات . وتسدد هذه القروض أقساطا سنوية .

لا يجوز أن تزيد القروض المتوسطة الأجل عن عشر المبالغ التي تخصصها الجمعية للإقراض ، وتستثنى من ذلك الجمعيات التي تتطلب طبيعة أعمالها الإقراض لآجال متوسطة .

✓ مادة ٣٧ — يشترط في إعطاء القروض القصيرة الأجل تقديم احدى الضمانات الثلاث الآتية :

(١) كفالة شخصية من ضامن أو أكثر من ذوى اليسار سواء من الأعضاء أو غيرهم .

(٢) ايداع أوراق تجارية أو قراطيس مالية من التي تقبلها الحكومة أو أشياء أخرى ذات قيمة أو منقولات .

(٣) رهن عقارى أو حيازى .

وفى الحاليتين الأخيرتين لا يجوز أن يزيد مقدار القرض عن ٦٠ ٪ من قيمة الوديعة أو الرهن .

مادة ٣٨ — يشترط فى القروض المتوسطة الأجل تقديم رهن عقارى من الدرجة الأولى أو رهن حيازى على أعيان خالية من كل حق عيى أو تقديم قراطيس مالية من الدرجة الأولى .

مادة ٣٩ — يصبح القرض مستحق الدفع فوراً وبدون انذار اذا ثبت لمجلس الادارة عدم استعمال القرض فى الأوجه التى أعطى من أجلها .

✓ مادة ٤٠ — للجمعيات أن تقبل ودائع سواء من الأعضاء أو من غيرهم لأجل مسمى أو تحت الطلب على أن تكون الودائع التى تحت الطلب بدون فائدة . أما الودائع التى لأجل مسمى فيجوز أن تكون بفائدة أو بدون فائدة .

لا يجوز التصرف فى المبالغ المودعة تحت الطلب . أما الودائع التى لأجل مسمى فلا تتصرف فيها الجمعية الا بمقدار ٧٠ ٪ من مجموع قيمتها ولا تستعمل لأجل يتجاوز ميعاد استحقاقها .

مادة ٤١ — للجمعيات أن تتولى تسديد مستحقات على الأعضاء من مالههم أو تحصيل مطلوبات لهم نظير عمولة معينة .

مادة ٤٢ — على الجمعية العمومية أن تقرر فى كل سنة :

(١) الحد الأقصى لمجموع المبالغ التى تقترضها الجمعية ومجموع المبالغ التى تقبلها بصفة ودائع .

(٢) أقصى مبلغ يخصص لمجموع القروض والاعتمادات التي تعطى للأعضاء أثناء السنة .

(٣) أقصى مبلغ تقرضه الجمعية للعضو الواحد دفعة واحدة أو على دفعات متعددة .

مادة ٤٣ — لا يجوز أن يزيد الفرق بين فائدة الاقراض ومتوسط فائدة الاقتراض عن ٣ في المائة في حالة القروض القصيرة الأجل و ٢ في المائة في حالة القروض المتوسطة الأجل .

الباب السادس

حقوق وواجبات الجمعيات وأعضائها

مادة ٤٤ — الجمعيات التعاونية المكونة طبقاً لأحكام هذا القانون تكون لها الشخصية المعنوية ويجوز لها قبول الهبات والوصايا والانتفاع بالأوقاف المحبوسة عليها وهي خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية .

مادة ٤٥ — الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقاً لأحكام هذا القانون تتمتع بالمزايا الآتية :

(أ) تعفى من جميع الرسوم النسبية وغيرها مما يستحق على العقود المتعلقة بتأسيسها أو بتعديل نظامها كما أن التصديق على الامضاءات والنشر الخاصين بالعقود المذكورة يكونان بلا مقابل .

(ب) تعفى من رسوم تسجيل عقود ممتلكاتها أو حقوقها العينية العقارية وكذلك من رسوم التصديق على الامضاءات .

(ح) تعفى من تقديم التأمين المؤقت الذى يشترط دفعه مقدما للدخول فى المناقصات التى تطرحها الحكومة والسلطات المحلية بشرط أن تكون التوريدات المطلوبة داخلة فى دائرة أعمالها .

(د) تعفى من الرسوم الجمركية التى تستحق على العدد والآلات التى تستوردها لتأسيسها فى بدء عملها على شرط أن يكون الاستيراد فى خلال السنتين الأوليين لتأسيسها .

(هـ) تمنح تنزيلا قدره ٢٥ ٪ من أجور نقل العدد والآلات المذكورة آنفا على السكك الحديدية التابعة للحكومة .

(و) يكون لها الحق فى تخفيض رسوم التحليل فى المعامل الكيميائية للحكومة ويحدد مقدار هذا التخفيض بأمر وزارى يصدره الوزير المختص .

(ز) تمنح تخفيضا قدره ٥ ٪ على الأقل عن أثمان البذور والأسمدة التى تشتريها من وزارة الزراعة لمنفعة أعضائها الشخصية .

مادة ٦٤ — يجب أن تتوافر فى العضو الشروط الآتية :

(١) أن يكون مصرى الجنس .

(٢) أن يكون مقيا فى الجهة التى تزاوّل الجمعية فيها عملها أو تكون مصالحه أو أشغاله فيها ولم يكن محكوما عليه بالانفلاس بالتدليس ولا فى جناية أو جنحة مخلة بالأمانة أو بالشرف .

(٣) أن يكون قد قبل كتابة نظام الجمعية وقام بالتعهدات الخاصة بالاشتراك ورسوم الدخول أو الاكتتاب فى الأسهم ودفع قيمتها .

وعلى كل حال لا يجوز تعليق الدخول فى الجمعية على الاكتتاب فى أكثر من سهم واحد .

مادة ٤٧ — اذا تسمت الجمعية التعاونية بجمعية تعاونية زراعية وجب أن يكون أعضاؤها ممن يستغلون أرضا زراعية كمالك أو مستأجرين أو ممن يزاولون أى عمل مرتبط بالزراعة ، هذا فضلا عن توافر الشروط المبينة في المادة السابقة .

مادة ٤٨ — تفقد صفة العضوية باستقالة العضو أو بوفاته أو بفصله .

مادة ٤٩ — يفصل العضو من الجمعية في الأحوال الآتية :

(١) اذا فقد شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادتين ٤٦ و ٤٧

(٢) اذا لم يسدد ما عليه من ديون للجمعية .

(٣) اذا أتى عملا من طبيعته أن يلحق بالجمعية ضرا جسيما ماديا أو أدبيا .

(٤) اذا التحق بجمعية تعاونية في نفس الناحية تشغل بالعمل الذى تشغل به جمعيته أو التحق بجمعية اقراض تعاونية وهو عضو في مثلها ولو كانت في ناحية أخرى ويكون الفصل بقرار تصدره الجمعية طبقا للشروط المقررة في المادة ٧٥

مادة ٥٠ — ليس للعضو الذى فصل من عداد الأعضاء ولا لورثة العضو المتوفى من حق الا فى أن يستردوا قيمة ما للعضو من أسهم بنسبة مال الجمعية الموجود في ختام السنة المالية الجارية طبقا للحساب الختامى المصدق عليه من الجمعية العمومية وبعد استئزال كل ما عليه من دين للجمعية . ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يزيد المبلغ الذى يدفع عن المبلغ الذى دفعه العضو للجمعية .

ولا يدخل في تقدير مال الجمعية المال الاحتياطى ولا الديون غير المضمونة ولا التى حل أجلها ولم تدفع ولا ممتلكات الجمعية .

وللجمعية ستة أشهر من بعد عمل الحساب الختامى السنوى لدفع هذه المبالغ ، وعلى كل حال لها الحق في أن لا تدفع خلال سنة واحدة أكثر من عشر رأس المال المدفوع .

ويسقط الحق في المطالبة بعد مضي خمس سنوات من وفاة العضو أو فصله .

مادة ٥١ — ليس للعضو المستقيل أن يطالب بقيمة أسهمه وإنما يجوز له أن يتنازل عن هذه الأسهم للغير بالشروط المبينة بالمادة ٥٤ أما وريثة العضو المستقيل فيعاملون بأحكام المادة السابقة .

مادة ٥٢ — يبقى العضو المستقيل أو المفصول وكذلك وريثة العضو المتوفى مسئولين أمام الغير لمدة سنتين من تاريخ الخروج من الجمعية أو الوفاة في كل مايتعلق بما أبرمته الجمعية من أعمال الى ذلك التاريخ وفي حدود المسؤولية المقررة في نظام الجمعية .

مادة ٥٣ — تكون الأسهم دائماً اسمية وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز الحجز عليها الا بسبب ديون للجمعية .

مادة ٥٤ — يجوز للعضو أن يتنازل عن أسهمه لشخص آخر بمقتضى عقد عرفي بشرط أن يوافق مجلس الادارة على هذا التنازل فاذا انحلت الجمعية في خلال ستة أشهر من تاريخ التنازل وحصلت تصفيتها فيستمر العضو المتنازل ضامناً للتنازل اليه قبل الجمعية عن الالتزامات الناتجة من هذه التصفية .

مادة ٥٥ — لايجوز للعضو أن يملك أكثر من خمس مجموع أسهم رأس مال الجمعية .

مادة ٥٦ — الأعضاء الذين يوفون دائني الجمعية حقوقهم تنتقل اليهم حقوق هؤلاء الدائنين في التأمينات والضمانات التي لهم قبل الجمعية وذلك حتماً وبقوة القانون .

مادة ٥٧ — لا تسرى أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ على الجمعيات التعاونية فيما يختص بمعاملتها مع أعضائها .

الباب السابع

ادارة الجمعيات

مادة ٥٨ — يكون لكل جمعية تعاونية مجلس ادارة يدير شؤونها ولجنة مراقبة تكون مهمتها مراقبة سير أعمال الجمعية بانتظام ويتألف كل من مجلس الادارة ولجنة المراقبة من ثلاثة أعضاء على الأقل تنتخبهم الجمعية العمومية من بين الأعضاء طبقاً لأحكام نظام الجمعية .

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة وعضوية لجنة المراقبة ولا يتقاضى أعضاء هاتين الهيئتين أجراً على عملهم .

مادة ٥٩ — يجب تبليغ قسم التعاون أسماء أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة وصناعاتهم وكل تغيير يحدث في تشكيل هاتين الهيئتين .

مادة ٦٠ — مجلس الادارة يمثل الجمعية أمام القضاء فيما لها من الحقوق وما عليها من الواجبات .

مادة ٦١ — فيما عدا الأعمال التي نص نظام الجمعية على أن ليس لمجلس الادارة مزاوتها الا بعد موافقة الجمعية العمومية فان جميع معاملات مجلس الادارة تلزم الجمعية قبل الغير طالما أن هذه المعاملات تدخل ضمن الأعمال المنصوص عليها في نظام الجمعية .

يجب على أعضاء مجلس الادارة القيام بتنفيذ جميع التعهدات التي يفرضها عليهم القانون ونظام الجمعية ولكنهم ليسوا مسئولين شخصياً عن أعمال الجمعية التي يبرونها في حدود توكلهم .

إذا قام أعضاء مجلس الإدارة بأعمال لا تدخل في عداد الأعمال التي أشار نظام الجمعية بأنها من متناول عمل الجمعية فعليهم شخصيا مسئوليتها سواء قبل الجمعية أم قبل الغير .

مادة ٦٢ — يجب على كل جمعية تعاونية أن يكون لديها غير الدفاتر التجارية المشار إليها في المادة الحادية عشرة والمواد التي تليها من قانون التجارة الأهلي الدفاتر المبينة بعد وهي :

(١) دفتر الأعضاء ، وتبين فيه أسمائهم وصناعاتهم ومحال إقامتهم وتاريخ قبولهم أو استقالتهم أو وفاتهم أو فصلهم وكذلك حساب المبالغ التي دفعوها أو سحبوها .

(٢) دفتر الأسهم ويبين فيه عددها وأرقامها وتوزيعها بين الأعضاء وكل ما طرأ عليها من الغاء أو نقل .

(٣) دفتر محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

مادة ٦٣ — قبل بدء العمل في دفاتر الجمعية يجب أن ترقم الدفاتر وأن تعلم كل صفحة منها بواسطة قسم التعاون أو موظف من موظفي الحكومة المقيمين في الجهة ينتدبه القسم المذكور خصيصا لهذا العمل .

وفي نهاية كل سنة مالية للجمعية يجب أن يؤشر على الدفاتر والسجلات المذكورة من إحدى الهيئات الآتية الذكر في نهاية آخر صفحة مكتوبة .

ولا يتقاضى أى رسم على هذه الاجراءات .

مادة ٦٤ — على مجلس الإدارة أن يرسل الى قسم التعاون في مدة الثلاثة الشهور التالية لانتهاء السنة المالية :

(١) كشفا بحركة الأعضاء أثناء السنة مبينا به من انضم الى الجمعية ومن خرج منها عن طريق الاستقالة أو الفصل أو الوفاة .

(٢) صورة من الحساب الختامى السنوى وحساب الأرباح والخسائر مشفوعة بتقارير أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة ومراجعى الحسابات ومحضر الجمعية العمومية التى اعتمدت الحسابات المذكورة .

واذا عقدت الجمعية العمومية جلسات أخرى فعلى مجلس الادارة أن يرسل الى قسم التعاون صورة من محضر كل جلسة فى خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ انعقادها .

مادة ٦٥ — فى حالة غياب أحد أعضاء مجلس الادارة فللجنة المراقبة أن تندب أحد الأعضاء ليقوم مقامه أثناء غيابه .

مادة ٦٦ — للجنة المراقبة أن تطلب من مجلس الادارة جميع البيانات الخاصة بادارة أعمال الجمعية وأن تطلع بنفسها أو بواسطة من تنتدبه على دفاتر الجمعية ومراسلاتها وأن تجرد خزائنها ومحازنها .

ولها أن تطلب عقد الجمعية العمومية اذا اقتضت مصلحة الجمعية ذلك .

وعليها فحص التقرير السنوى والحساب الختامى والقيام بجميع الأعمال التى يفرضها عليها نظام الجمعية .

مادة ٦٧ — موافقة لجنة المراقبة شرط لازم لصحة كل معاملة تتم بين الجمعية وعضو مجلس الادارة سواء أكان متعاملا لحسابه الخاص أم بصفة ضامن .

مادة ٦٨ — الدعاوى التى يراد رفعها لمصلحة الجمعية ضد مجلس الادارة أو ضد أحد أعضائه ينبغى أن تقررها الجمعية العمومية وأن تباشرها لجنة المراقبة باسم الجمعية .

مادة ٦٩ — للجنة المراقبة الحق في إيقاف تنفيذ أى قرار يتخذه مجلس الادارة تراه مهددا للجمعية في كيانها أو في مصالحها وعليها في هذه الحالة أن تدعو الجمعية العمومية بصفة مستعجلة للانعقاد في ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أيام للدولة فيما يتخذ من الاجراءات ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره نصف الأعضاء فاذا لم يتوافر هذا العدد تدعى الجمعية العمومية الى اجتماع ثان في مدة ثلاثة أيام أخرى على الأكثر. فاذا لم يتكامل العدد القانوني في الاجتماع الثاني يبطل أمر الايقاف حتما وينفذ قرار مجلس الادارة .

مادة ٧٠ — يجب أن تعقد الجمعية العمومية العادية بدعوة من مجلس الادارة مرة على الأقل في كل سنة خلال الشهرين التاليين لختام السنة المالية وذلك للتصديق على الحسابات السنوية وعلى تقارير مجلس الادارة ولجنة المراقبة والمفتشين ومراجعي الحسابات وعند الاقتضاء لتعيين أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة أو استبدالهم بغيرهم طبقا لأحكام نظام الجمعية ولفحص غير ذلك من المسائل الواردة بم جدول الأعمال .

مادة ٧١ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٧٥ تكون الجمعية العمومية مكونة تكويننا صحيحا متى حضر اجتماعها نصف الأعضاء .

فاذا لم يبلغ المجتمعون هذا العدد بناء على الدعوة الأولى تكون الجمعية العمومية التي تعقد بدعوة ثانية في خلال الخمسة عشر يوما التالية مكونة تكويننا صحيحا مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين الا في الأحوال المنصوص عليها في المادتين

٦٩ و ٧٥

تصدر القرارات بأغلبية الأصوات المطلقة واذا تساوت الأصوات يرجح الرأي الذى ينضم اليه من يرأس الجمعية .

مادة ٧٢ — لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التي يملكها .

مادة ٧٣ — يجب على الأعضاء أن يحضروا الجمعيات العمومية بأنفسهم وللنساء أن يبن عنهن أعضاء آخرين .

وينوب عن القصر والمحجور عليهم أوصياؤهم والقامة عليهم .

وعلى كل حال لا يجوز أن ينوب أحد عن أكثر من شخص واحد .

مادة ٧٤ — لا يجوز للعضو أن يصوت في أمر يتعلق بمصالحه الشخصية ويستثنى من ذلك التصويت في الانتخابات .

مادة ٧٥ — لأجل اصدار قرار في أمر من الأمور الميينة بعد يجب أن يحضر الجمعية العمومية ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل ويجب الحصول على ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين :

(١) تعديل نظام الجمعية الداخلي .

(٢) فصل أحد الأعضاء .

(٣) انضمام الجمعية الى جمعية أخرى .

(٤) حل الجمعية قبل الأجل المحدد لها في النظام الداخلي أو إطالة الأجل المذكور .

وإذا لم يحضر العدد القانوني تدعى الجمعية للاجتماع مرة ثانية وتعتبر القرارات صحيحة إذا حضر الاجتماع نصف أعضاء الجمعية على الأقل بأنفسهم أو ممثلين وحازت ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء الحاضرين أو الممثلين .

وإذا رفض الاقتراح المعروض أو لم يجتمع العدد القانوني في الاجتماع الثاني فلا يجوز إعادة عرضه على الجمعية العمومية قبل مضي ستة أشهر .

مادة ٧٦ — يجب على مجلس الادارة في نهاية السنة المالية أن يضع حسابات الجمعية ويختتمها بحيث تشمل :

(١) الحساب الختامى للسنة المنتهية .

(٢) حساب الأرباح والخسائر .

ويجب أن يعرض الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر مشفوعين بالمستندات المثبتة لهما على لجنة المراقبة ومراجع الحسابات لفحصها قبل انعقاد الجمعية العمومية التي ستصدق عليها بخمسة عشر يوما على الأقل .

ويبقى الحساب الختامى وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الادارة ولجنة المراقبة والمراجعين والمفتشين في مركز الجمعية مدة الثمانية الأيام على الأقل التي تسبق انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك الى أن يتم التصديق ولكل عضو حق الاطلاع عليها .

مادة ٧٧ — اذا تبقى شيء بعد سداد كل النفقات وبعد وفاء جميع الالتزامات كان هذا الباقي ربها صافيا للجمعية يوزع على الوجه الآتى :

يؤخذ أولا مبلغ للاحتياطى لا يقل عن ٢٥ ٪ من صافى الأرباح ويجوز تخفيض المبلغ الذى يؤخذ لهذا الغرض الى ١٢ ½ ٪ من الأرباح متى بلغ الاحتياطى نصف رأس مال الجمعية المدفوع .

وأما اذا كانت الجمعية من الجمعيات التي لا رأس مال لها وكانت ذات مسئولية غير محدودة وجب ألا يقل هذا المبلغ عن ٧٥ ٪ من صافى الأرباح ثم يؤخذ بعد ذلك المبلغ الكافى لأن يدفع للأعضاء الذين يملكون أسهما الفائدة التي قررها نظام الجمعية الداخلى (على ألا تزيد هذه الفائدة عن ٦ ٪) .

وتحسب هذه الفائدة بنسبة القيمة الاسمية للأسهم بعد استئزال المبالغ التي لم تدفع من ثمن الأسهم ثم يؤخذ بعد ذلك جزء من الأرباح ينص عليه في نظام الجمعية الداخلى لأجل ترقية شؤون البلد القائمة فيه الجمعية من الوجهتين المادية والأدبية والباقي يوزع على الأعضاء بنسبة المعاملات التي أبرمها كل منهم مع الجمعية ويطلق عليه اسم "العائد".

مادة ٧٨ — فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٩ تنعقد الجمعية العمومية بناء على دعوة مجلس الادارة ويجب على المجلس دعوتها الى الانعقاد إذا طلبت منه ذلك لجنة المراقبة أو عدد من الأعضاء لا يقل عن عشرة ويجب أن يبين في طلب الدعوة الغرض من الاجتماع .

مادة ٧٩ — فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٩ يجب أن يصدر اعلان الدعوة الى عقد الجمعية العمومية قبل الانعقاد بمدة خمسة عشر يوما على الأقل ولا تجوز المناقشة أو التصويت الا في المسائل المدرجة في جدول الأعمال .

الباب الثامن

التفتيش ومراجعة الحسابات

مادة ٨٠ — الجمعيات التعاونية خاضعة للتفتيش وهو عبارة عن فحص أعمال مجلس الادارة ولجنة المراقبة والجمعية العمومية والتحقق من مطابقتها للقانون ونظام الجمعية ولقرارات الجمعية العمومية وكذا التحقق من أن الملاحظات التي أبدت والتعليقات التي أعطيت لها في التفتيش السابق قد عمل بها .

يقوم قسم التعاون بوزارة الزراعة بهذا التفتيش وذلك الى أن توجد اتحادات تعاونية تتولى بنفسها هذه المهمة بإرشادات قسم التعاون .

مادة ٨١ — تجب مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية مرة في السنة على الأقل بواسطة مراجعي الحسابات . وطولاء الحق في فحص دفاتر الجمعية وأوراق حساباتها وأن يجرّدوا خزائنها ومخازنها .

ويجب أن يقوموا بهذه الأعمال بحضور لجنة المراقبة .

ويكون المراجعون من موظفي قسم التعاون الى أن توجد الاتحادات التعاونية التي يكون من واجبها حينئذ تعيين المراجعين .

مادة ٨٢ — على المفتشين ومراجعى الحسابات أن يرسلوا نسخة من تقاريرهم الى مجلس ادارة الجمعية لعرضها على الجمعية العمومية وأخرى الى الاتحاد وثالثة الى قسم التعاون .

مادة ٨٣ — يكون التفتيش ومراجعة الحسابات بمقر الجمعية .

الباب التاسع

حل الجمعيات وتصفيتها

مادة ٨٤ — تتحل الجمعية في الأحوال الآتية :

(١) اذا انتهت المدة المحددة لها ولم يمد أجلها .

(٢) اذا تمت الأعمال التي أنشئت الجمعية من أجلها أو طرأت عليها عقبات حالت دون اتمامها .

(٣) اذا ضاع كل أو بعض رأس مال الجمعية بحيث يصبح الاستمرار في العمل مستحيلا أو داعيا الى الخسارة الا إذا قررت الجمعية العمومية اصدار أسهم جديدة تكفل الاستمرار في العمل .

(٤) اذا نقص عدد الأعضاء عن عشرة .

(٥) اذا اندججت الجمعية في جمعية تعاونية أخرى .

(٦) لكل سبب آخر تراه الجمعية العمومية .

والجمعية العمومية هي التي تصدر قرار الحل في هذه الأحوال .

مادة ٨٥ — يمكن حل الجمعية بحكم من المحاكم في الأحوال الآتية :

أولاً — اذا اشتغلت بالمسائل السياسية أو الدينية أو قدمت المساعدة أو المعونة بالذات أو بالواسطة الى الأحزاب السياسية .

ثانياً — اذا ثبت أنه من المتعذر أن تشارك الجمعية على عملها بانتظام سواء لاضطراب أعمالها اضطراباً مستمراً أم لتكرار اخلاها بالمبادئ الأساسية للتعاون أم لخروجها عن القواعد التي قررها القانون أو نظام الجمعية أم لحدوث منازعات بين الأعضاء أم لأي سبب خطير آخر .

ثالثاً — اذا ثبت أنها في حالة اعسار بسبب تكرار اخلاها بتعهداتها .

مادة ٨٦ — في حالة ما اذا طلبت لجنة المراقبة أو جماعة من الأعضاء تمثل عشر مجموع أعضاء الجمعية من مجلس الادارة أن يدعو الجمعية العمومية لتقرير حل الجمعية لسبب من الأسباب المذكورة في المادة ٨٤ ورفض المجلس هذا الطلب فللجنة المراقبة وكذلك لجماعة الأعضاء المتقدمة الذكر الحق في أن يرفعوا الأمر الى المحكمة للحكم بحل الجمعية .

مادة ٨٧ — يكون رفع الدعوى بطلب الحكم بأن الجمعية منحلة أو لطلب الحكم بحلها من حق وزير الزراعة في جميع الأحوال ويباشر الوزير هذا الحق بواسطة مدير قسم التعاون .

وتملك النيابة العمومية هذا الحق في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٨٥ ويملكه دائنو الجمعية في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٨٥

مادة ٨٨ — القضايا الخاصة بجل الجمعية تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مقر الجمعية الا اذا كان مجموع ما للجمعية المراد تصفيتها وما عليها أقل من ١٥٠ جنيتها ففي هذه الحالة يجوز أن يصدر الحكم بالحل من قاضي المحكمة الجزئية التي يقع مقر الجمعية في دائرتها .

مادة ٨٩ — في حالة حل الجمعية حلا اختياريا تعين الجمعية العمومية مصفيا أو أكثر وتحدد سلطتهم وأجل التصفية وأجرهم عند الاقتضاء . ويجب أن يصدر قرار الحل على الوجه المبين في المادة ٧٥ وأن يبلغ الى قسم التعاون قرار الحل وأسماء المصفين لنشرها .

مادة ٩٠ — على المصفين أن يشرعوا بلا ابطاء في تصفية ما للجمعية وما عليها ومتى نشر تعيين المصفين انتهت مهمة أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة على أنه يجب عليهم مع ذلك أن يعاونوا في التصفية اذا طلب منهم ذلك .

ويجب أن يقصر المصفون عملهم على انهاء أعمال الجمعية التي بدئ بها من قبل وأن يمتنعوا عن الشروع في أعمال جديدة . وكذلك يجب عليهم أن يدونوا بانتظام في دفاتر الجمعية حسابات التصفية .

مادة ٩١ — متى انتهت التصفية يضع المصفون حسابها الختامي ويقدمونه لمراجعي الحسابات للتصديق عليه ويجب تبليغ هذا الحساب ملحقا به تقرير مراجعي الحسابات الى قسم التعاون لنشرها .

مادة ٩٢ — يجوز للأعضاء في خلال الثلاثين يوما التالية لنشر حساب التصفية أن يطعنوا في هذا الحساب أمام المحكمة وتضم جميع الطعون معا ليصدر فيها حكم واحد يسرى على جميع الأعضاء ومتى صدر الحكم المذكور يجب على المصنفين إبلاغه الى قسم التعاون لنشر ملخصه في نشرة القسم .

مادة ٩٣ — اذا لم تقدم طعون في التصفية أو متى صدر حكم نهائى في الطعون المقدمة فعلى المصنفين أن يشرعوا في توزيع المال الناتج من التصفية . ولا يجوز أن يوزع على الأعضاء أكثر من القيمة التي دفعت فعلا لأسهمهم . وأما الباقي فيودع في المصرف الذى تتعامل معه الجمعية على ذمة انشاء جمعية تعاونية جديدة في نفس البلد أو أى عمل ذى منفعة عامة فيها ينص عليه في نظام الجمعية الداخلى . ومتى تم التوزيع يبعث المصنفون حساب التوزيع ودفاتر الجمعية الى قسم التعاون لحفظها .

مادة ٩٤ — يسقط الحق في مقاضاة أعضاء مجلس ادارة الجمعية ولجنة مراقبتها بسبب أعمالهم بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ النشر عن الحسابات النهائية للتصفية .

ويسقط الحق في كل قضية ضد المصنفين بسبب التصفية وفي كل قضية ضد الأعضاء بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نشر حسابات التصفية أو من نشر الحكم النهائى الصادر بشأن هذه الحسابات .

مادة ٩٥ — في أحوال التصفية الاجبارية تعين المحكمة المصنفين وتحدد سلطتهم ولها أن تعزظم ويكون المصنفون خاضعين لرقابة المحكمة أو لرقابة القاضى الذى تنتدبه .

الباب العاشر

الجمعيات التعاونية المركزية والاتحادات التعاونية

✓ مادة ٩٦ — للجمعيات التعاونية أن تشترك فيما بينها لتأسيس جمعيات تعاونية مركزية الغرض منها القيام بأجراء عمليات بالجملة تتطلبها الجمعيات المنتمة إليها لحسابها ، أو تمهيد الوسائل التي تكفل للجمعيات المذكورة تحقيق هذه العمليات ، أو تقديم المواد التي تستهلكها هذه الجمعيات لها .

✓ مادة ٩٧ — تتكون الجمعيات التعاونية المركزية من جمعيات تعاونية لا يقل عددها عن عشرين يجوز لها بعد ذلك قبول الأفراد كأعضاء متى توفرت فيهم الشروط المبينة في المادة ٤٦

✓ مادة ٩٨ — تطبق أحكام هذا القانون على الجمعيات التعاونية المركزية هذا فيما عدا الاستثناءات الآتى بيانها :

أولا — يجوز أن تزيد قيمة الأسهم فيها عن جنهين ويجب على كل حال أن تدفع قيمة الأسهم بأكملها عند الاكتتاب .

ثانيا — يجوز أن ينص في نظام هذه الجمعيات على أن يكون للجمعيات التعاونية المنتمة إليها الحق في أكثر من صوت واحد في جمعياتها العمومية .

ثالثا — تنتخب هذه الجمعيات أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة من بين أعضاء جمعيتها العمومية ، على أن لها بطريق الاستثناء أن تنتخب ، بعض أعضاء هاتين الهيئتين من باقى أعضاء الجمعيات التعاونية المنتمة إليها .

✓ مادة ٩٩ — للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية المركزية أن تكون فيما بينها اتحادات تكون مهمتها القيام بعمليات التفتيش على أعمالها ومراجعة

حساباتها المنصوص عنها في المادتين ٨٠ و ٨١ وللتين يقوم بهما قسم التعاون
بوزارة الزراعة ريثما توجد هذه الاتحادات .

ويجوز أن يكون ضمن أغراض هذه الاتحادات ارشاد الجمعيات المتمية اليها
في ادارة أعمالها وكذا مساعدة الأهالي على انشاء جمعيات تعاونية بتعليمهم أنظمتها
وبث الروح التعاونية فيهم .

✓ مادة ١٠٠ — تتكوّن الاتحادات التعاونية من عشر جمعيات تعاونية على
الأقل ويجوز لها بعد ذلك قبول الأفراد كأعضاء متى توافرت فيهم الشروط
المبيّنة في المادة ٤٦

✓ مادة ١٠١ — يدير هذه الاتحادات مجلس مكوّن من ثلاثة أعضاء على الأقل
تنتخبهم جمعية عمومية مكوّنة من أعضاء الاتحاد .

مادة ١٠٢ — على مؤسسي اتحاد جمعيات تعاونية أن يعلنوا قسم التعاون
بانشائه وشروط تأسيسه للنشر عنها في نشرة القسم الرسمية .

ويبلغ قسم التعاون أيضا أسماء أعضاء مجلس الادارة وكذا كل تغيير يحدث
فيه بدون امهال .

✓ مادة ١٠٣ — الاتحادات التعاونية خاضعة لرقابة قسم التعاون .

مادة ١٠٤ — يصدر مرسوم ببيان قواعد العمل في هذه الاتحادات بناء
على طلب وزير الزراعة .

الباب الحادى عشر أحكام خاصة بالعقوبات

مادة ١٠٥ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور بغير اخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

(١) المؤسسون وأعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة والمديرون والمفتشون ومراجعو الحسابات والمصفون الذين تعمدوا فى أعمالهم أو حساباتهم أو تقاريرهم المبلغة سواء الى قسم التعاون أو الى الجمعيات العمومية أو الى المحكمة ايراد وقائع أو أرقام كاذبة عن حالة الجمعية أو تعمدوا اخفاء أو ستر كل أو بعض الوقائع المتعلقة بهذه الحالة .

(٢) أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة والمديرون الذين تعمدوا توزيع فوائد أو عوائد على الأعضاء لم تؤخذ من الأرباح الحقيقية للجمعية عند عدم وجود حساب ختامى أو على خلاف ما ورد فى الحساب الختامى أو طبقا لحساب ختامى وضع بطريقة التدليس .

(٣) أعضاء مجلس الادارة الذين أصدروا أسهما بقيمة تقل عن قيمتها الأصلية أو تزيد عليها .

(٤) أعضاء مجلس الادارة ولجنة المراقبة والمديرون الذين أقرضوا أو قدموا مالا أو أجرأوا عمليات ايداع نقود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المدين فى المواد من ٣٢ الى ٤٣ من هذا القانون .

(٥) المصفون الذين وزعوا على الأعضاء موجودات الجمعية على خلاف ما يقضى به حكم المادة ٩٣

مادة ١٠٦ — في حالة تصفية الجمعية تصفية إجبارية بسبب الاعسار يجازى أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرون بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات الأهلى اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادتين ٢٨٥ و ٢٨٩ من القانون المذكور وكذلك يعاقبون في الحالة عينها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٩١ من ذلك القانون اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٢٨٧ (الفقرتين ٢ و ٣) وفي المادة ٢٨٨ (الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤) وفي المادة ٢٩٠

مادة ١٠٧ — يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها مصرى أعضاء مجلس الإدارة والمديرون لأى جمعية تعاونية مصرية لم تنشأ طبقا لأحكام هذا القانون .

ويعاقب بنفس هذه العقوبة كل شخص أطلق على غير حق في مكاتباته التجارية أو في لوحات محاله أو فى أى اعلان أو غيره مما ينشر على الجمهور على الأعمال التى يديرها أو المشروعات التى يستغلها تسمية تشعر الجمهور بأن هذا العمل أو المشروع تعاونى أو استعمل فى تسمية عملة أو مشروعه أى تسمية أخرى يفهم منها أن ذلك العمل أو المشروع هو جمعية تعاونية مصرية .

الباب الثانى عشر

أحكام ختامية ومؤقتة

مادة ١٠٨ — يلغى القانون نمره ٢٧ لسنة ١٩٢٣

مادة ١٠٩ — كل شركة من شركات التعاون الزراعية أنشئت طبقا لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ وكل هيئة تعاونية أخرى موجودة الآن يجب عليها لى تتمتع بمزايا القانون الحالى أن تخضع لأحكامه وتنقح نظامها

بالتطبيق له وأن تقوم باجراءات التسجيل التي نص عليها فيه وأن تخطر قسم التعاون بذلك في ظرف ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١١٠ — على وزراء حكومتنا كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الزراعة بنوع خاص اصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ من القرارات واللوائح .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ٤

صدر بدار المفوضية الملكية المصرية بلندن في ٢٣ محرم سنة ١٣٤٦ (٢٢ يوليه سنة ١٩٢٧)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

ثروت

وزير الحربية والبحرية

جعفر ولى

وزير الداخلية (بالنيابة)

جعفر ولى

وزير الحقانية

أحمد زكى أبو السعود

وزير الخارجية (بالنيابة)

أحمد زكى أبو السعود

وزير المواصلات

أحمد محمد خشبه

وزير المالية (بالنيابة)

أحمد محمد خشبه

وزير الأشغال العمومية

عثمان محرم

وزير الزراعة

محمد فتح الله بركات

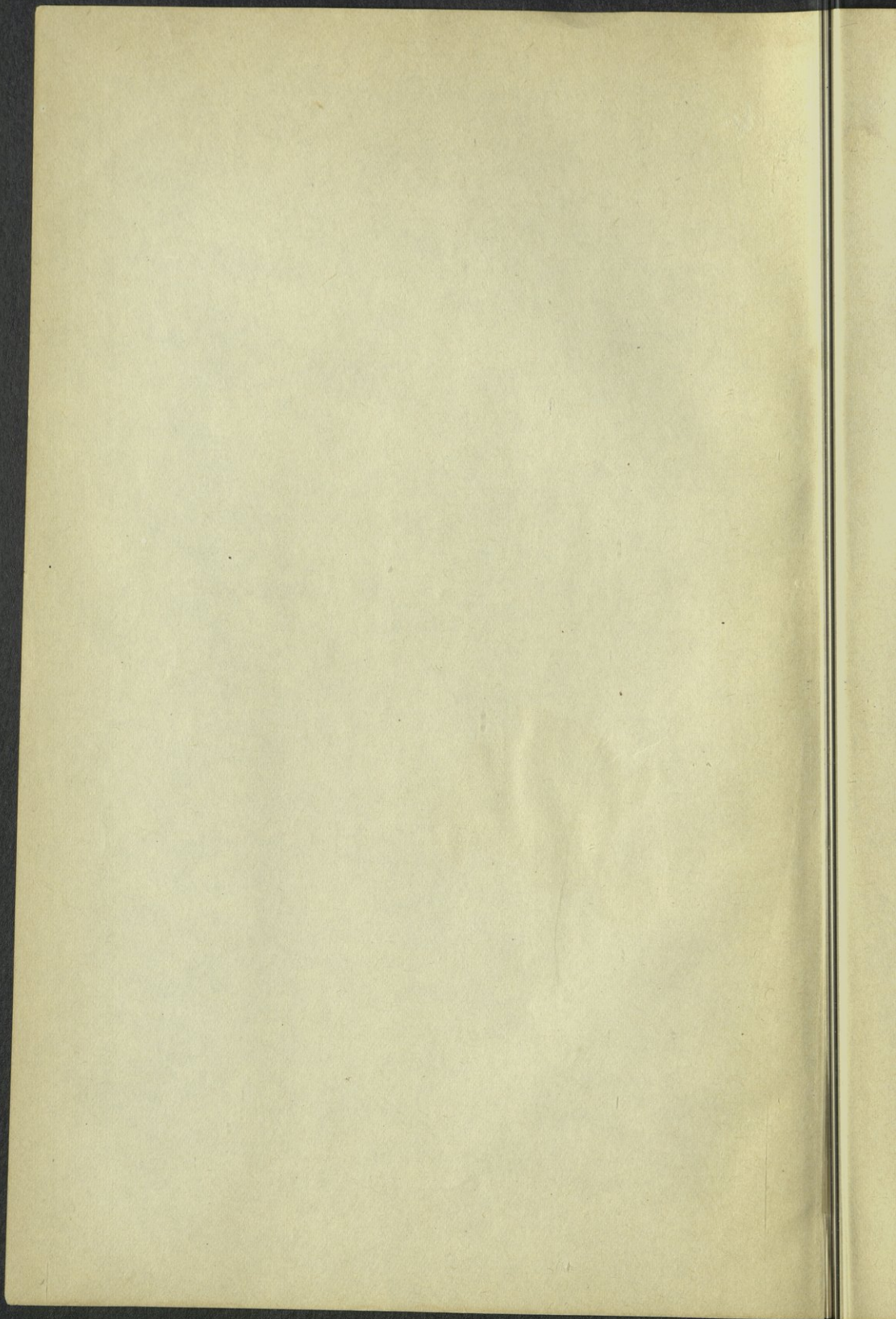
وزير المعارف العمومية (بالنيابة)

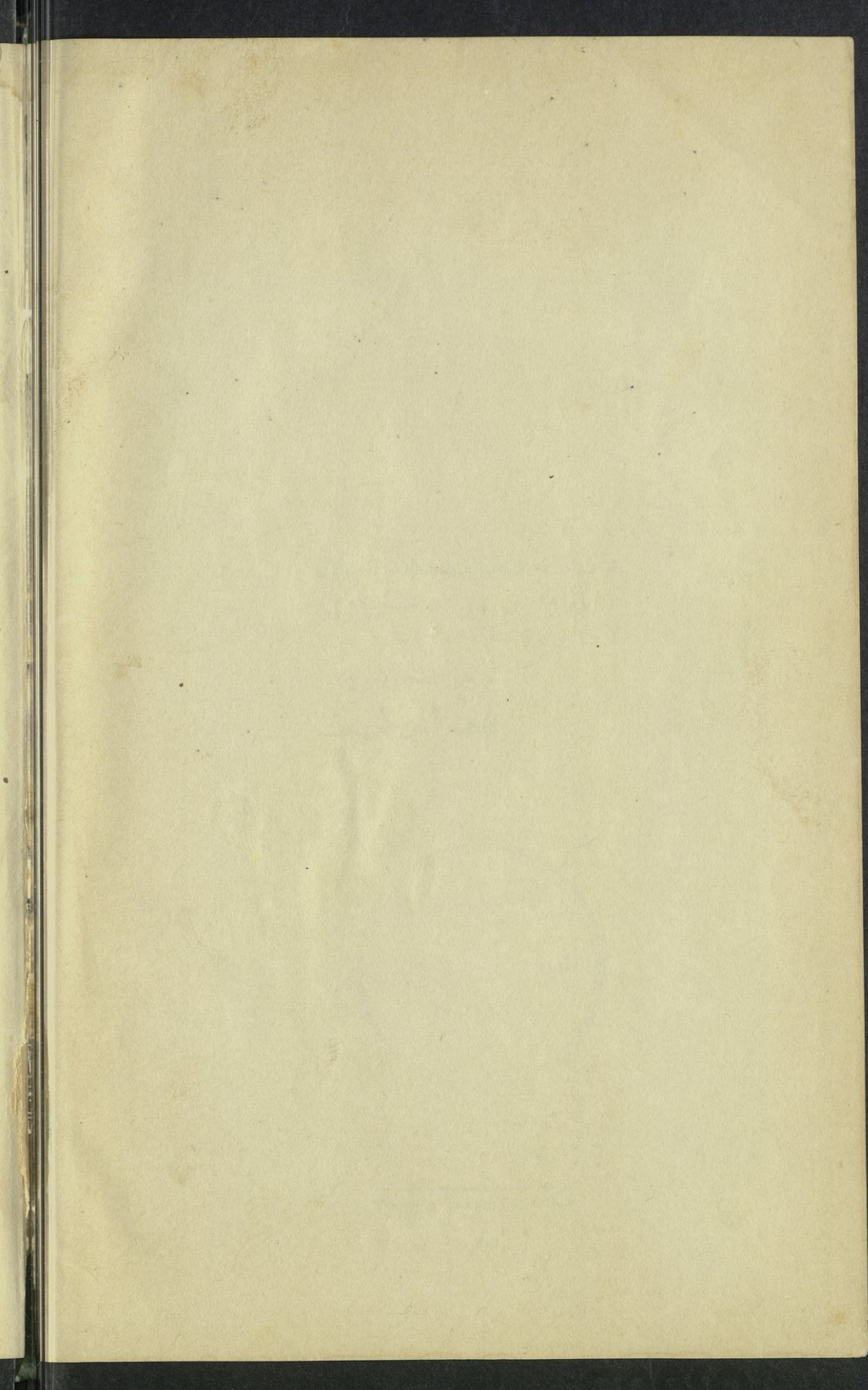
محمد نجيب الغرابلى

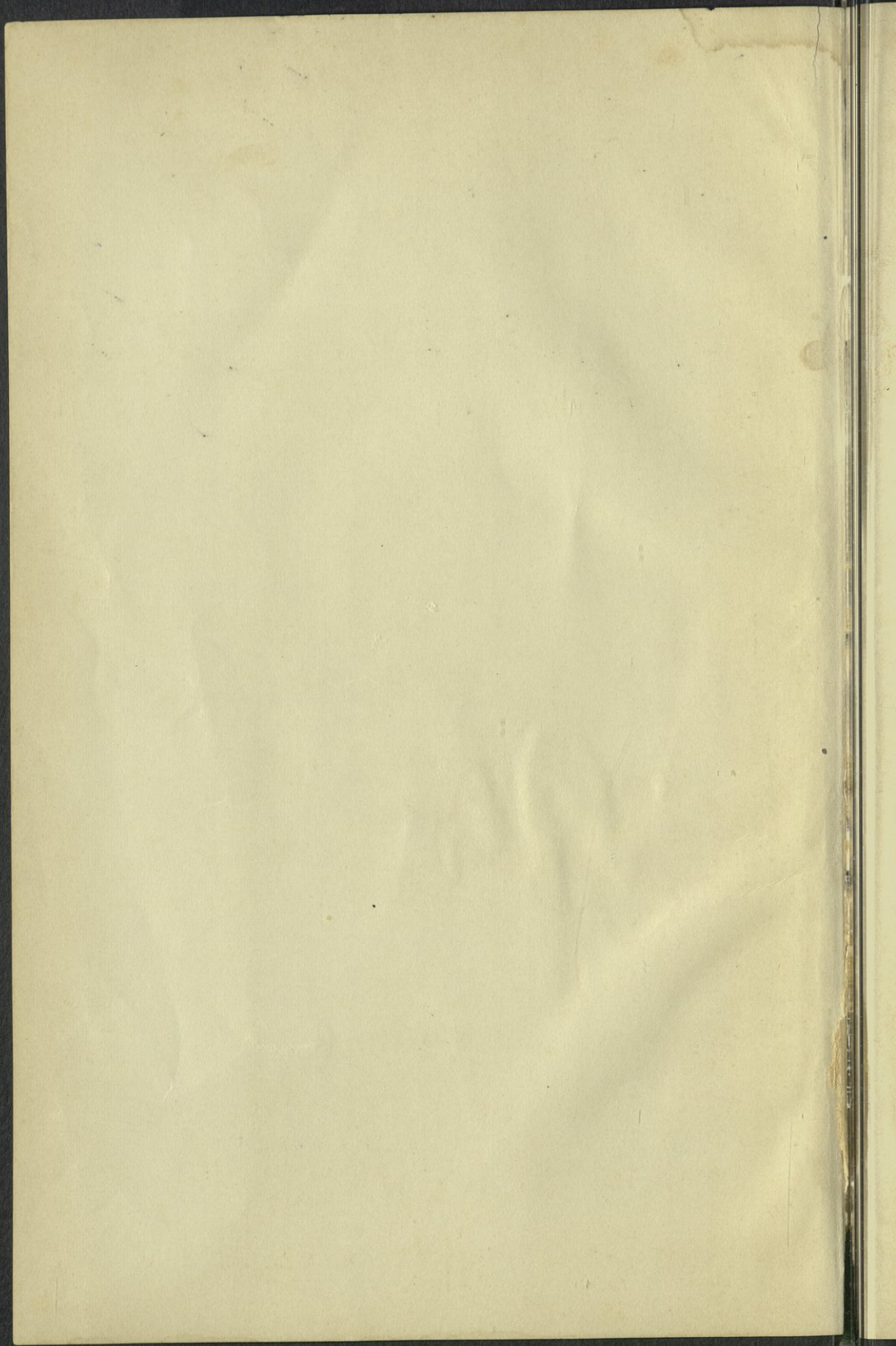
محمد نجيب الغرابلى

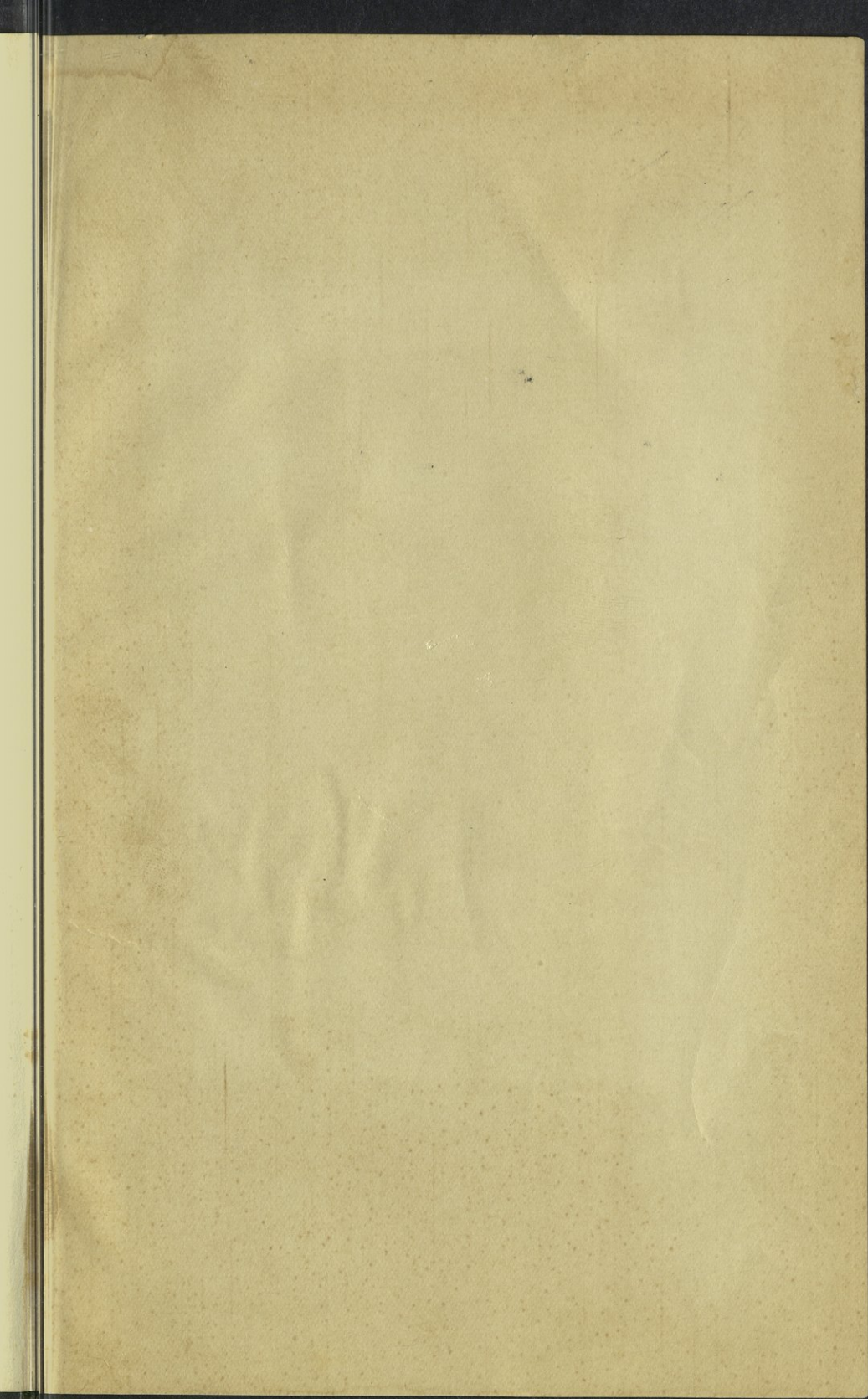
مدير المطبعة الاميرية

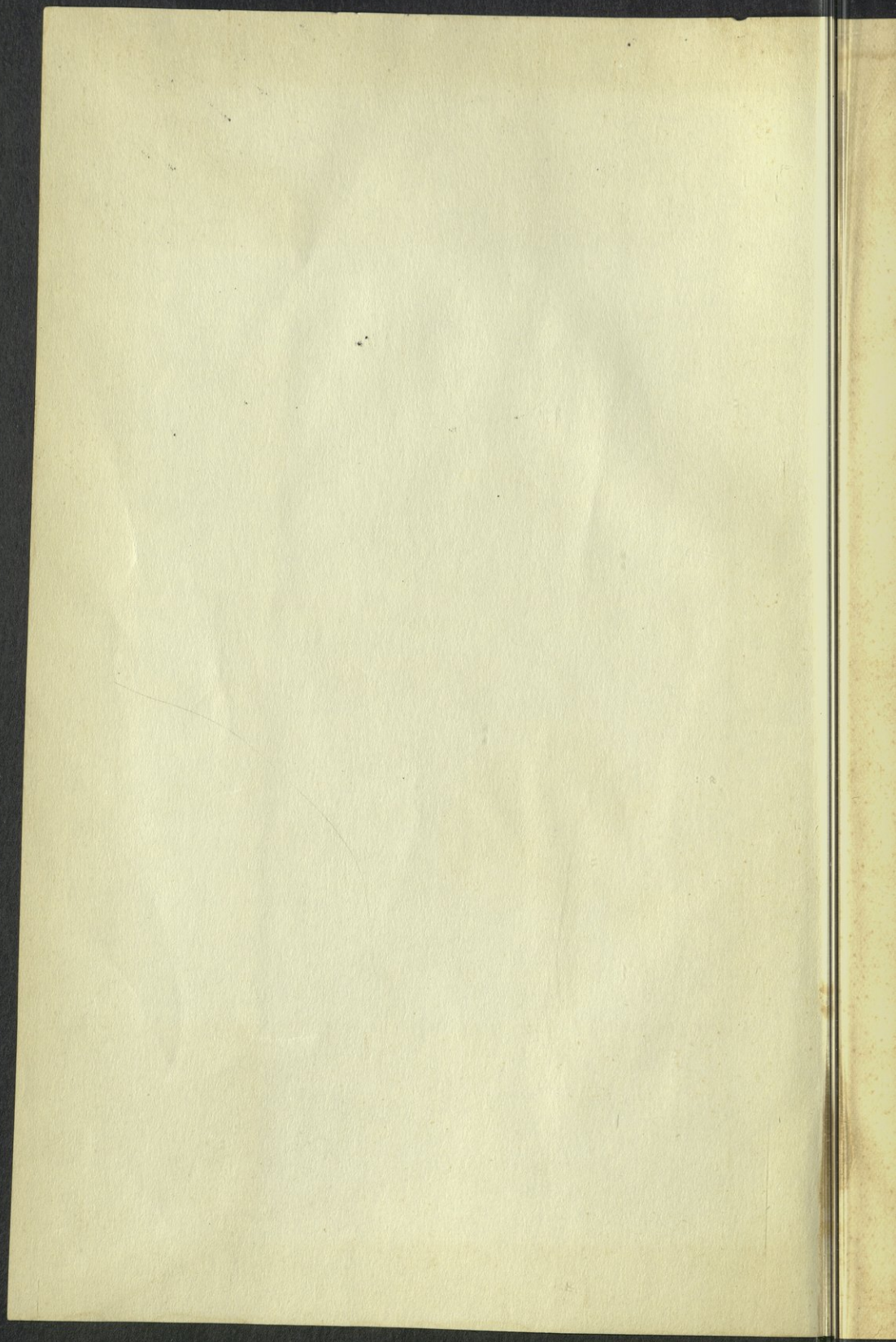
مكتبة الفرقان
بيروت
الشيخ يوسف حبيب البستاني
شارع النجاة
عصر

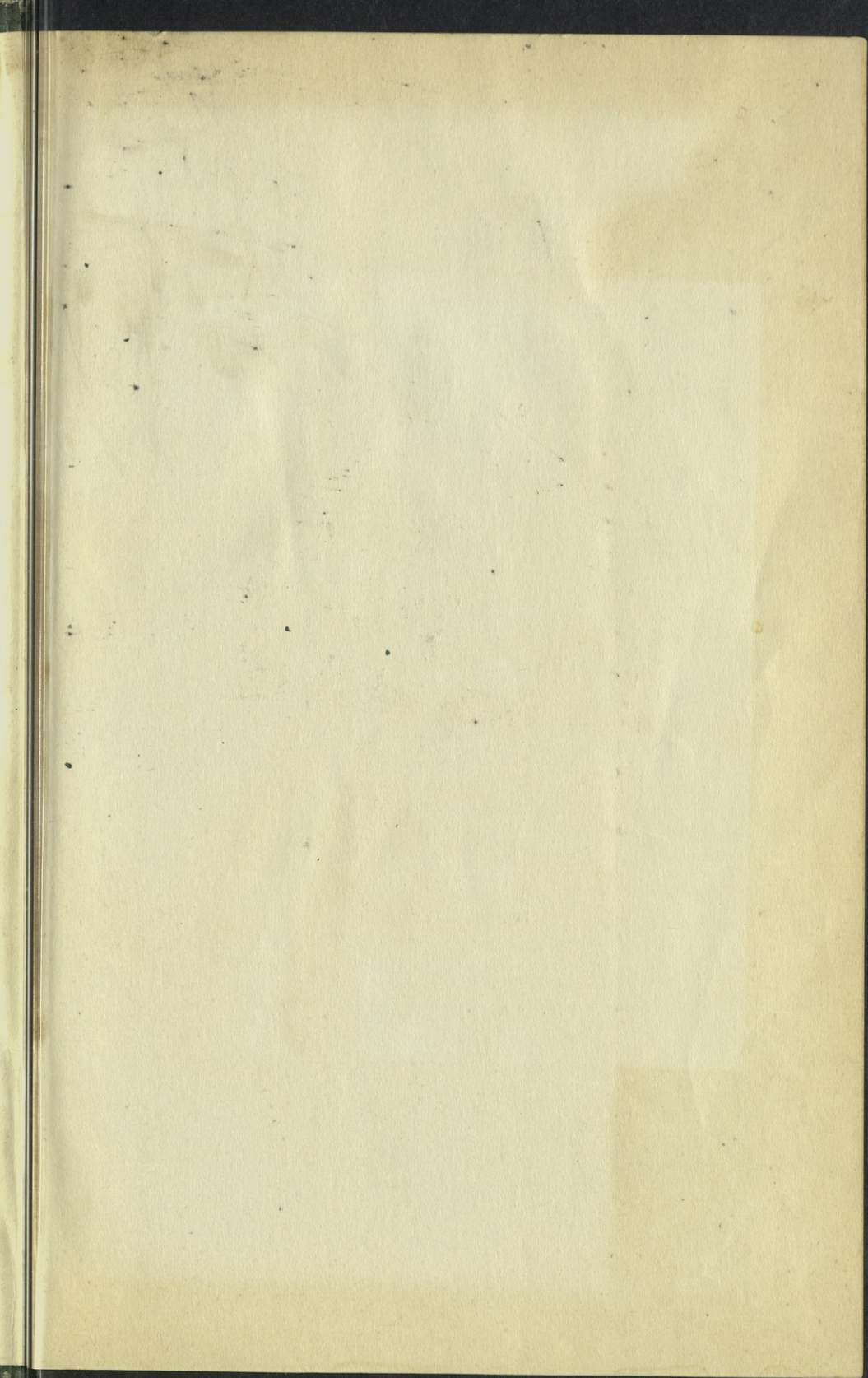












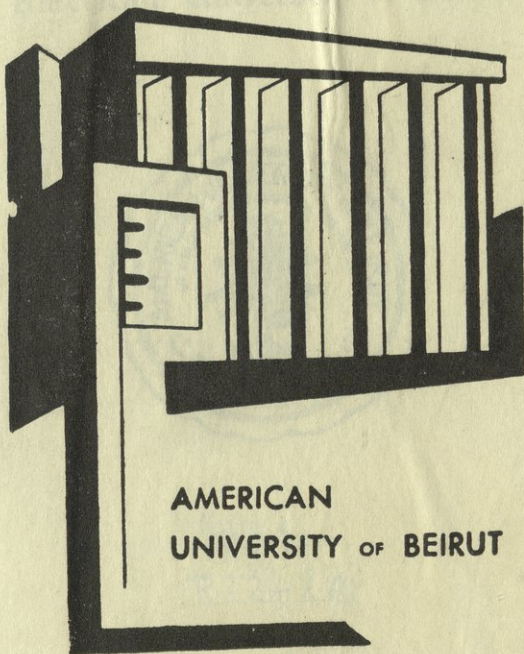
334.6:R22tA:v.2:c.1

رشاد، ابراهيم

التعاون الزراعي
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01020652



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

